

السلسلة الثامنة : مرويات تحت المجهر (٦)

حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها وإسقاط جنينها

في ميزان النقد العلمي



د. سعد بن راشد الشنفا
حافظ أسد رم

مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة


حكاية كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها
وإسقاط جنينها
في ميزان النقد العلمي

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر



عنوان الكتاب: حكاية كسر ضلع الزهراء ﵂ وإسقاط جنينها في ميزان النقد العلمي

اسم المؤلفين: د.سعد راشد الشنفا، حافظ أسدرم

نوع المطبوع: كتاب – الطبعة الأولىٰ – عدد الصفحات : ٤٧٢

السلسلة : مرويات تحت المجهر (٦)

الناشر: مبرة الآل والأصحاب

ص.ب ١٢٤٢١ الشامية-الرمز البريدي ٧١٦٥٥ -ت: ٢٥٦٠٢٠٣

ردمك: ٩٧٨-٩٩٩٦٦-٦٤-٨١-٦ ISBN

الطبعة الأولىٰ

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م



هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ – ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E-mail: almabarrh@gmail.com



سلسلة مرويات تحت المجهر (٦)



في ميزان النقد العلمي

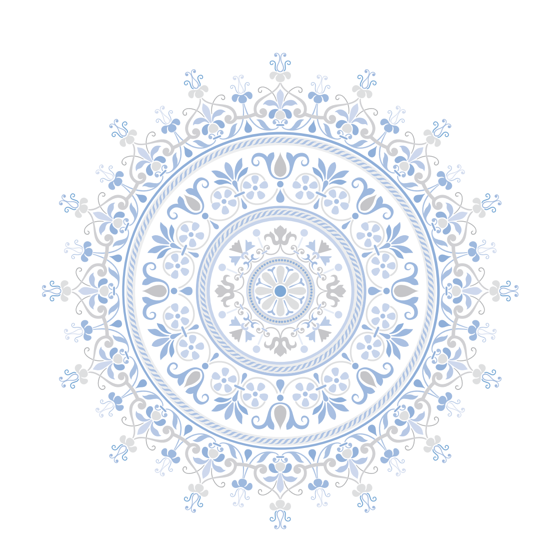
د. سعد بن راشد الشنفا   حافظ أسدرم

مراجعة مركز البحوث والدراسات بالمبرة


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس





مقدمة المبرة

الحمد لله الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء؛ المنفرد بقدرته، المتعالي في سلطانه؛ البادئ بالإحسان، العائد بالامتنان؛ الدال علىٰ بقائه بفناء خلقه، وعلىٰ قدرته بعجز كل شيء سواه؛ المغتفر إساءة المذنب بعفوه، وجهل المسيء بحلمه؛ الذي جعل معرفته اضطرارًا، وعبادته اختيارًا؛ وخلق الخلق من بين ناطق معترف بوحدانيته، وصامت متخشع لربوبيته؛ لا يخرج شيء عن قدرته، ولا يعزب عن رؤيته، الذي قرن بالفضل رحمته، وبالعدل عذابه؛ فالناس مدينون بين فضله وعدله، آذنون بالزوال، آخذون في الانتقال؛ من دار بلاء إلىٰ دار جزاء.

نحمده علىٰ حلمه بعد علمه، وعلىٰ عفوه بعد قدرته؛ فإنه رضي الحمد ثمنًا لجزيل نعمائه، وجليل آلائه؛ وجعله مفتاح رحمته، وكفاء نعمته، وآخر دعوىٰ أهل جنته، بقوله جلّ وعزّ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

وصلى الله علىٰ سيدنا محمد النبي المكرّم، الشافع المقرّب، الذي بُعث آخرًا واصطُفِي أولًا، وجعلنا من أهل طاعته، وعتقاء شفاعته[2].

أما بعد:

فإنه من دواعي الغِبطة والامتنان أن يوفقنا الله تبارك وتعالىٰ إلى الاشتغال بتراث الآل والأصحاب عناية وتحقيقًا وتنقيحًا، واستخراجًا للنُكت والفوائد والعِبر من مظانها.

(١) سورة يونس الآية (١٠).

(٢) مقتبس من مقدمة ابن عبد ربه لكتابه العقد الفريد.

نذكر ذٰلك حامدين مُصلين، وشاكرين خاضعين، راجين أن نكون ممن قال فيهم النبي المصطفىٰ صلوات الله ربي وسلامه عليه: «لا يزال الله يغرس في هٰذا الدين غرسًا يستعملهم في طاعته»[1].

ويأتي إخراج هٰذا الكتاب الذي بين يديك - أيها القارئ الكريم - كمفردة من مفردات عملٍ دؤوب **لمركز البحوث والدراسات بمبرة الآل والأصحاب** في سياق تنقيح المرويات التاريخية المتعلقة بالآل والصحب.

فإن الرزية كل الرزية، ما حال بين المسلمين وبين وحدتهم علىٰ كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ولزومهم العقيدة الصحيحة النقية التي تركهم عليها رسول الله ﷺ، وما ذاك إلا لكثرة الموضوعات والأباطيل، خاصة في التراث الروائي والمدونات التاريخية، فكان من اللازم أن ينطق العالم بعلمه، وأن يُكفَّ العامة والسوقة وأهل الأهواء والبدع عن استغلال هٰذه الأباطيل في دعاياتهم الكاذبة الخاطئة.

ولقد قال **الحافظ ابن الجوزي**، ولَنِعم ما قال: «وقد كان قدماء العلماء يعرفون صحيح المنقول من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ثم يستخرجون حكمه ويستنبطون علمه، ثم طالت طريق البحث من بعدهم فقلدوهم فيما نقلوا، وأخذوا عنهم ما هذبوا، فكان الأمر متحاملًا إلىٰ أن آلت الحال إلىٰ خلفٍ لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولايعرفون نسرًا من ظليم، ولا يأخذون الشيء من معدنه، فالفقيه منهم يقلّد التعليق في خبر ما غبرَ خبرُه، والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدرىٰ من سطَّره، والقاُّص يروي للعوام الأحاديث المنكرة، ويذكر لهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل،

---

(١) سنن ابن ماجه (٨) ومسند أحمد(١٧٧٨٧) وصحيح ابن حبان (٣٢٦) بسند حسن.

فإذا أنكر عليهم عالم قالوا: قد سمعنا هٰذا بـ (أخبرنا) و(حدثنا)، فكم قد أفسد القصَّاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة، كم لونٍ قد اصفرَّ بالجوع، وكم هائم علىٰ وجهه بالسياحة، وكم مانع لنفسه ما قد أُبيح، وكم تارك رواية العلم زعمًا منه مُخالفة النفس في هواها في ذٰلك، وكم مُوَتِّمٍ[1] أولاده بالتزهد وهو حي، وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها فهي لا أيم ولا ذات بعل»[2].

ولأن العمل البشري عرضة للنقد، لاختلاف الرؤىٰ والمشارب، ولنزوع النفس البشرية إلى النقص بطبيعتها كما يقول **القاضي عبد الرحيم البيساني** في كتابه الذي أرسله إلىٰ **العماد الأصفهاني** معتذرًا عن كلام استدركه عليه: «إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذٰلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هٰذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هٰذا لكان أفضل، ولو ترك هٰذا لكان أجمل، وهٰذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص علىٰ جملة البشر»[3].

وقد حكى الربيع بن سليمان عن الإمام الشافعي أنه قرأ عليه (الرسالة المصرية) نيفًا وثلاثين مرة، فما من مرة إلا كان يصحح فيها ما في تلك النسخة، حتىٰ قال في آخره: «أبى الله أن يكون كتابًا صحيحٌ غير كتابه، يدل علىٰ ذٰلك قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[4]»[5].

---

(١) موتم: جعل أولاده مثل الأيتام.

(٢) الموضوعات: (١/ ٣١-٣٢).

(٣) أبجد العلوم: (ص٥٢).

(٤) سورة النساء الآية (٨٢).

(٥) مناقب الشافعي للبيقهي: (٢/ ٣٦).

فما كان هٰذا حاله، كان الإعذار لصاحبه مطلوبًا، والاغتفار لخطئه محمودًا، واللبيب من عذر.

كما قال الحافظ ابن رجب: «ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»(١).

وإنا بهٰذا كله نؤكد بأنَّ هٰذا العمل، رغم الجهد المبذول فيه، لن يبلغ العصمة، ولٰكن حسبنا منه أن نكون قد رمينا بنبل في هٰذا الميدان، وأن نكون قد جرينا بشرف في هٰذا المضمار.

والله تعالىٰ نسأل، وهو الموفق للخير كله، أن يوفقنا لما فيه رضاه، وأن يجعل عملنا هٰذا في مرضاته، خالصًا له، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) القواعد ص(٣).

مقدمة الكتاب

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا ﷺ عبده ورسوله.

وبعد:

فإننا نضع بين يدي القرّاء والباحثين المهتمين بتراث الآل والأصحاب هٰذا البحث الذي بذلنا فيه وسعنا في تتبع وسبر الأخبار التي تُروىٰ وتُحكىٰ عن حكاية كسر ضلع فاطمة رضي الله عنها، وهي تلك القصة التي تتلىٰ في المنابر وتُردَّد في المجالس في كل سنة، فيزعم القصَّاصون أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، قصدوا بيت علي رضي الله عنه بعد أن بويع لأبي بكر بالخلافة وكان علي يأبى البيعة، فلما بلغوا بيته رضي الله عنه أمروه أن يبايع أبا بكر وإلا دخلوا عليه البيت، فأبىٰ علي رضي الله عنه واحتمىٰ ببيته، وفي البيت فاطمة رضي الله عنها، فهجم عمر رضي الله عنه ومن معه على الباب، وأضرموا النار فيه، وكانت فاطمة رضي الله عنها خلف الباب لتمنعهم من الدخول، فدفع عمر الباب فكسر ضلع فاطمة وأسقطت المحسِّن الذي كان جنينًا في بطنها، ثم أخرجوا عليًا من البيت وأجبروه على البيعة، ثم إن فاطمة رضي الله عنها مرضت إثر ذٰلك، وبقيت مريضةً إلىٰ أن توفيت بسبب هٰذه الواقعة.

هٰذا ملخص تلك الأكذوبة الشنيعة التي تسللت إلى التراث الروائي القديم، ثم رُكِّبَ لها أسانيد، وصارت تُنسب إلىٰ خيار الصحابة وآل البيت، وهي في حقيقتها ليست إلا أحدوثة مكذوبة وخرافة موضوعة،

أريد بها إحداث شرخ بين الصحب والآل، وإظهار الصحابة بمظهر الظالمين المعتدين الذين لا يرقبون في بنت النبي ﷺ إلًّا ولا ذمةً، وتصوير آل البيت بصورة المظلومين المقهورين الذين تحرَّق عليهم بيوتهم ويعتدىٰ علىٰ أزواجهم، إنها صورة مفتراة مكذوبة، تخالف الحقائق الجلية والوقائع المقطوع بصحتها.

فهل يُعقل أن تقع مثل هٰذه الواقعة الفظيعة، ولا يترتب عليها أي شيء سوىٰ أن يسكت علي رضي الله عنه ويصبر علىٰ ما لقيه من الأذىٰ، ويترك زوجته تهان وتضرب، وتكسّر أضلاعها، ويقتل جنينها في بطنها؟.

وهل يتصور في أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي عُرف عنه أنه ما أجبر أحدًا قطُّ علىٰ بيعته، وكان من أرقِّ الصحابة قلبًا، أن يأمر بالاعتداء علىٰ بضعة النبي محمد ﷺ أحب الناس إليه ؟.

وهل يصدِّق أحد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي يضرب بعدله المثل، يصدرُ منه مثل هٰذا الفعل الشنيع ويؤذي بنت النبي ﷺ بالسيف تارةً وبالسوط تارةً كما يزعمون؟.

لا شك أن أي عاقل لا يرتاب في بطلان مثل هٰذه الحكايات الزائفة، لٰكن بعض الناس قد يصدقون بأمثال هٰذه الخرافات عندما يرونها تروىٰ في الكتب، وتحكىٰ في المجالس، لأنهم لا يدرون كيف يميزون بين صحيح الأخبار وسقيمها، ولأجل ذٰلك كان هٰذا البحث الذي أردنا فيه أن نبين للناس حقيقة هٰذه الحكاية من خلال دراستها ونقدها.

فإذا تبين من خلال البحث والتحقيق أن هٰذه القصة التي يظن بعض الناس أنها من المسلمات، ليس إلا محض أسطورة مصنوعة، وحكاية مفتراة وموضوعة،

فلا شك أن هٰذا سيفتح لمن يغتر بأمثال هٰذه الأكاذيب بابًا للتأمل والنظر والبحث في كثير من المسائل والقضايا التي يظن أنها حقائق ثابتة، وهي ليست عند التحقيق إلا أوهامًا وظنونًا.

وقد كان أصل هٰذا البحث مقالات وأبحاث للدكتور سعد الشنفا، تتبع فيها عامة ما روي من أخبار حكاية كسر ضلع فاطمة ﵂، وبيَّن مواضع الخلل في أسانيدها، واستوفى الكلام عن طُرقها، وهٰذه الأبحاث منشورة ومنثورة في الشبكة العنكبوتية والمنتديات الحوارية، لٰكنها كانت متفرقة وغير مرتبة، كما أن الأسلوب الذي كتبت به كان يناسب الحوارات والسجالات، فمن هاهنا جاءت فكرة إفراد هٰذا البحث في دراسة مستقلة، حتىٰ لا يضيع الجهد الكبير الذي بُذل في بحث هٰذه المسألة.

وبفضل الله كانت النتيجة أن صدر هٰذا البحث بهٰذه الصورة، حيث قمنا بجمع ما تفرق من مقالات في الشبكة العنكبوتية، وأعدنا صياغتها وترتيبها بحسب المنهج المعتمد في تخريج الروايات، ثم أضفنا إلىٰ ذٰلك مناقشة متونها، وبيان أوجه التناقض والاختلاف بينها، كما أننا عرَّجنا علىٰ بعض الروايات التي لا علاقة لها بهٰذه الواقعة، لٰكن كثيرا من المخالفين دأبوا على الاستدلال بها، فقمنا بالتعرض لأشهرها حتىٰ يكون البحث مستوفيا للجواب عن أهم الاعتراضات والاستدلالات التي تُذكر لإثبات حصول هٰذه الأسطورة.

إننا حينما نبين حقيقة هٰذه القصة وأنها من الخرافات والأكاذيب التي ينبغي أن تطوىٰ ولا تروىٰ، إنما نريد بذٰلك الدفاع عن آل بيت النبي ﷺ قبل الصحابة ﵁، وذٰلك أن أعظم الإساءة لعلي ﵁ أن يصوَّر بصورة الرجل الذي يعجز عن دفع الأذىٰ عن زوجته حتىٰ تؤذىٰ وتهان مع كامل قدرته على الذب عنها،

ويترتب علىٰ ذٰلك إسقاط جنينها، فلا يظنن ظان أن الهدف من ذٰلك هو الإساءة إلىٰ معتقدات وأفكار طرف ما، وإنما نرىٰ أن تنزيه الصحابة وآل البيت عن الأكاذيب والموضوعات وتصفية تاريخهم من أخبار الوضاعين والكذابين من الأخباريين هو من أوجب الواجبات التي ينبغي صرف الهمم إليها.

هٰذا وقد حاولنا الإيجاز وعدم التوسع والاختصار في هٰذا البحث، فقصرنا الكلام علىٰ مهمات الأمور وأصول الروايات، ولم نتوسع في الرد علىٰ كل ما كتب وقيل حول هٰذه القضية، وإنما ركزنا علىٰ ما له تعلق بمحل البحث، وهو حكاية الاعتداء على الزهراء ﵂ وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وإلا فلو تتبعنا سائر ما يكتب ويقال في هٰذا الباب لَكَبُر حجم الكتاب.

ثم إننا نود أن نتقدم بالشكر لكل قام بمراجعة هٰذا الكتاب وإبداء الملاحظات حول مادته العلمية، سواء من الإخوة في مركز البحوث والدراسات في المبرة أو غيرهم من المشايخ الذين تفضلوا علينا بوقتهم لقراءة الكتاب، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

وفي الختام نقدم هٰذا الجهد للقراء، ونحن نرجو أن نكون قد أوفينا هٰذه القضية حقها من البحث، وأن تكون هٰذه الرسالة مرجعا جامعا لشتات هٰذه القضية.

المؤلفان

د.سعد بن راشد الشنفا **حافظ أسدرم**



الدراسات السابقة

باستثناء بعض المقالات المنشورة على الشبكة العنكبوتية، وبعض الدراسات المختصرة الموجودة في ثنايا بعض الكتب، لم نقف علىٰ دراسة مستقلة عن مسألة كسر الضلع عند أهل السنة، ووقفنا علىٰ دراسة وحيدة لها تعلق بأصل قصة الهجوم علىٰ بيت علي رضي الله عنه، وهي كتاب «**التحقيق في خبر التهديد بالتحريق**» **تأليف محمد العمراني حلحول الحسني**، ويعد هٰذا الكتاب من الدراسات الفريدة والنادرة التي تعرضت لبحث رواية أسلم العدوي التي ورد فيها تهديد عمر رضي الله عنه للصحابة الذين كانوا يجتمعون في بيت فاطمة بالتحريق، حيث إن المؤلف درس هٰذا الخبر من جهة السند والمتن، فبدأ ببيان عدم دلالة الخبر علىٰ دعوىٰ وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة رضي الله عنها، ثم أجاب عن قضية التهديد علىٰ فرض ثبوت الخبر، ثم قام بتخريج سائر طرق هٰذه الرواية وبيَّن اختلاف أهل العلم في الحكم بصحتها، وبيَّن أن مدار طرق هٰذا الحديث علىٰ (محمد بن بشر الكوفي، عن عبيد الله بن عمر المدني عن زيد بن أسلم المدني)، ولتمكن المؤلف من الصناعة الحديثية وعلم العلل، فقد انتهىٰ بعد جمع الطرق والمقارنة بينها والرجوع إلىٰ كلام نقاد الجرح والتعديل، إلىٰ وجود علل قادحة في صحة الخبر، فمن العلل المهمة التي ذكرها: الإرسال، حيث أثبت أن زيد بن أسلم لم يسمع هٰذا الخبر من عمر رضي الله عنه، كما أنه لم يشهد الواقعة.

ومن العلل التي قدح بها المؤلف في هٰذا الخبر: التفرد والنكارة، حيث إن محمد بن بشر العبدي تفرد بهٰذا الخبر عن عبيد الله العمري دون بقية أصحابه،

كما أن عبيد الله العمري تفرد بهٰذا الخبر عن زيد بن أسلم، وقد أثبت المؤلف كون هٰذا التفرد موجبًا للنكارة والقدح في هٰذا الخبر بقرائن جيدة، حيث وجد في كلام نقاد الحديث تنصيصًا علىٰ وقوع كل من عبيد الله العمري في أخطاء في الرواية عن زيد بن أسلم، وكذٰلك الشأن في رواية محمد بن بشر عن عبيد الله العمري ففيها أيضًا عدة أخطاء، فألحق المؤلف هٰذا السند بتلك الأخبار التي وقع فيها خطأ في الرواية.

ثم بعد ذٰلك ذكر ما يستدل به المخالفون من شواهد لهٰذا الخبر، وبيَّن ضعفها أيضًا.

وفي الجملة فإن هٰذا الكتاب قد استوفى الجواب عن خبر التهديد بالتحريق وبقية الأخبار الورادة في كتب أهل السنة والتي يستدل بها المخالفون، غير أنه لم يتعرض لروايات الإمامية، وقد استفدنا من دراسته كثيرًا، واعتمدنا علىٰ ما ذكره في الجواب عن شبهات المخالفين.



منهج البحث

قمنا بجمع وتتبع الروايات التي يُستدل بها لإثبات حادثة كسر ضلع فاطمة ﵂، وراجعنا أيضا المؤلفات المفردة في هٰذا الباب، وبعد أن حصرنا تلك الروايات، تبين لنا أن كثيرا منها لا تعلُّق له بمحل النزاع، إذ أن بعض هٰذه الروايات أخبار عامة لم يرد فيها شيء عن ضرب فاطمة ﵂ أو كسر ضلعها أو إسقاط جنينها، لذٰلك استبعدنا عامة الأخبار التي لا دلالة فيها على المطلوب، سوىٰ عدة روايات يتكرر استدلال المخالفين بها، فأفردناها في بحث مستقل حتىٰ نستوفي الجواب عن أهم استدلالاتهم.

وعندما تأملنا في أخبار كسر الضلع، وجدناها علىٰ صنفين، صنف مروي بالإسناد، وصنف ثان لا إسناد له، فقسمناها إلىٰ صنفين:

الصنف الأول: أخبار تروىٰ بالإسناد، والصنف الثاني: أخبار لا إسناد لها، فقسمناها إلىٰ قسمين، قسم للأخبار المروية بإسناد وقسم للأخبار المروية بلا إسناد، وقدَّمنا دراسة الروايات المسندة علىٰ غير المسندة.

ثم إننا سلكنا في دراسة أحوال الرواة المنهج السائد في علم الرجال الإمامي، والقائم على الاعتماد علىٰ نصوص علماء الرجال المعتمدين عندهم في تعديل الرواة وتجريحهم، واعتبار مرتبة الراوي من جهة الوثاقة والضعف هي مدار الحكم علىٰ أسانيد الروايات.

ولم يكن مسلكنا واحدا أثناء البحث في أحوال الرواة، خاصة في الرواة المختلف في وثاقتهم وضعفهم، حيث إننا نتوسع في بعض الأحيان في تتبع أقوال علماء الرجال والموازنة بينها، كما أننا تعمدنا الاستطراد في الكلام عن أحوال بعض الرواة، وذٰلك للتنبيه علىٰ أن تتابع علماء الرجال علىٰ تضعيف وتوهين راو ما، دليل واضح علىٰ شذوذ القول المخالف لهم.

وختمنا كلامنا علىٰ إسناد كل رواية بإيراد أحكام علماء الإمامية علىٰ إسنادها إن وجد.

كما أننا عرّجنا علىٰ متون كثير من الروايات التي ذكرناها، وبيَّنا أوجه الخلل فيها ما أمكن ذٰلك، غير أن بعض الروايات التي أوردناها لم نناقش متونها لكونها روايات مختصرة وقصيرة، وبعضها لا يرد فيه سوىٰ أن ضلع فاطمة كُسر وأن جنينها أُسقط دون ذكر التفاصيل، فهٰذا الضرب من الروايات لم نتعرض لمناقشة متونها، بل تركنا ذٰلك لمبحث مستقل فيما بعد، بيّنا فيه أوجه الخلل في تلك الروايات بصورة عامة تغني عن تكرار ذٰلك بعد كل رواية.

كما أننا في بعض الأحيان نتعرض للرد علىٰ بعض من خالفنا في حكمنا على الروايات، وذٰلك إن رأينا فائدة في ذٰلك، وإلا فلو أردنا التعرض لكل ما يستدل به من أجل إثبات صحة هٰذه الروايات لزاد حجم هٰذا البحث دون ترتب كبير فائدة علىٰ ذٰلك، خاصة أن عامة ما يذكر من الاستدلالات لتصحيح بعض الروايات أو الرواة هو مبني علىٰ مسالك الأخباريين من الإمامية، ومعلوم أن منهجهم متساهل في قبول الأخبار، كما أنه مرفوض في عامة الأوساط العلمية الإمامية اليوم.



تمهيد

إن أسطورة اعتداء الصحابة الكرام ﵁ على بضعة النبي ﷺ فاطمة ﵂ وما ترتب على هٰذا العدوان المزعوم من كسر ضلعها وإسقاط جنينها، هي من القصص المكذوبة التي صارت اليوم عند بعض الناس من المسلمات التاريخية، على الرغم من عدم ثبوت هٰذه الخرافة بأي وجه من وجوه الصحة، سواء من جهة السند أو المتن أو التاريخ، أو سواء من جهة غلبة الطابع الأسطوري على تفاصيلها، فضلًا عما تضمنته هٰذه القصة المكذوبة من إساءة بالغة لأهل البيت والصحابة، فإن مقتضى هٰذه الأسطورة أن صفوة هٰذه الأمة من الصحابة الأخيار ﵃ تجرؤوا على ابنة النبي ﷺ على رؤوس الأشهاد، وأحرقوا دارها وضربوها، وكسروا ضلعها، وأسقطوا جنينها، ثم يسكت على ذٰلك علي بن أبي طالب ﵁ حيدرة الشجاع البطل ويتواطأ معه سائر بني هاشم وسادة قريش وصناديدها المقدمون، على السكوت وعدم المطالبة بحقهم في القصاص، ومعهم بقية أصحاب النبي ﷺ.

ومثل هٰذه الحادثة لا يمكن أن تتفق لجماعة من الناس ممن دون العشَرة، فكيف يحدث هٰذا في أمة من الناس تعد بالآلاف، ولا ينطق أي أحد منهم بإنكارٍ على هٰذا العدوان المزعوم؟.

وهٰذا كما قال الإمام الذهبي في دعوى كتم الصحابة للنص على علي ﵁: «لو جاز هٰذا على واحد، لما جاز على جماعة، ولو جاز وقوعه من جماعة، لاستحال وقوعه والحالة هٰذه من ألوف من سادة المهاجرين والأنصار»[١].

(١) سير أعلام النبلاء (١/ ١٤١).

ولا شك أن العاقل والفطن لا ينخدع بمثل هٰذه الأكاذيب والخرافات، غير أن الناظر ليعجب كيف راجت هٰذه القصة علىٰ كثير من العوام حتىٰ صارت تحكىٰ في مجالس مخصوصة في كل سنة، فيسرد الخطباء تلك القصة بتفاصيل مختلقة مصنوعة، لتلتهب عواطف العوام ويجهشوا بالصراخ والبكاء والعويل، وتترسخ في قلوبهم عداوة أصحاب النبي ﷺ.

لأجل ذٰلك كان لا بد من بحث هٰذه المسألة والنظر في أصلها، وتحقيق الحق فيها بدراسة رواياتها سندًا ومتنًا، وهٰذا ما سنحاول أن نقوم به في هٰذه الدراسة بعد الاستعانة بالله عز وجل، وبالله التوفيق.



نبذة عن سيرة السيدة فاطمة رضي الله عنها ومناقبها[١]

هي «سيدة نساء العالمين في زمانها، البضعة النبوية، والجهة المصطفوية، أم أبيها، بنت سيد الخلق رسول الله ﷺ أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشية، الهاشمية، وأم الحسنين»[٢].

اسمها:

فاطمة، وهو مشتَقٌّ من (الفَطْمِ): فطمتُ الصبي، وفطَمَتْهُ أمُّه تَفطِمه: إذا فصَلَتْه عن رضاعها، وغُلامٌ فَطِيم ومفطوم، وفطمتُ فلانًا عن عادته.

كنيتها:

ذكَرَ جمعٌ من المحدِّثين والمؤرِّخين أنَّ كُنيَتَها: «أمُّ أبيها».

ومع أن ابنها الكبير هو الحسن، فلم أجد مَن ذكر كنيتَها: «أم الحسن»، إلا ابن حجر في «التقريب».

وقال الذهبي: أم أبيها... وأم الحسنين. وقال السخاوي: «أم الحسنين».

وقال السفاريني: تُكنىٰ بابنيها الحسَن والحُسَين.

والأمر في باب الكنىٰ عند العرب واسع جدًا، فقد يكون للمرء أكثر من كنية، وقد يكتني باسم ليس في أحد من أبنائه.

---

(١) كل ما ذكرناه في ترجمة فاطمة وفضائلها مأخوذ من كتاب فاطمة بنت النبي ﷺ للدكتور إبراهيم المديهش، ومختصره الذي سماه المختصر من أخبار فاطمة بنت سيد البشر ﷺ، إذ أن الأصل والمختصر من أفضل وأوسع ما كتب عن فاطمة رضي الله عنها، فاقتصرنا على النقل عنه مع اختصار وتصرف وبعض الإضافات القليلة، ونوصي الباحثين بمطالعة كتاب الشيخ المديهش ففيه أبحاث مهمة واستقراء موسع، وقد سلك فيه منهج التحقيق في الأخبار الحديثية والتاريخية وتتبع غالب ما دُوِّن وصُنِّف عن السيدة فاطمة رضي الله عنها.

(٢) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/ ١١٨-١١٩).

لقبها:

ذكر أهل العلم عدة ألقاب لها ومنها: السَيِّدة، وهٰذا أصح لقب لها، مأخوذ من حديث النبي ﷺ بأنها سيدة نساء هٰذه الأمة، وسيدة نساء أهل الجنة.

وتُلقب أيضا بالزهراء، وأول من وقفت عليه ذكر هٰذا اللقب: ابنُ حبان (ت٣٥٤ هـ)[١]، ثم بعده عددٌ غفيرٌ من العلماء.

والأزهر: الأبيض المستنير، والزهر والزهرة: البياض النيِّر، وهو أحسن الألوان، والزهراء: المرأة المشرقة الوجه، والبيضاء المستنيرة المُشْرَبة بحمرة، ويقال: الليالي الزهر: أي الليالي البيض.

وجاء في صفة النبي ﷺ أنه أزهر اللون، ليس بالأبيض الأمهق ولا بالآدم، وفاطمة ممن تشبه أباها ﷺ.

مولدها:

وُلِدَتْ فاطمة رضي الله عنها قبل مَبعث النبي ﷺ بخمس سنين، وعُمرُ النبيِّ ﷺ خمس وثلاثون سنة. هٰذا هو الراجح، وقيل: ولدت قبل المبعث بسنة أو سنتين.

ترتيبها بين أخواتها:

فاطمة، هي صغرىٰ بنات النبي ﷺ، وترتيبهن كما يلي: زينب، ثُمَّ رقية، ثُمَّ أم كلثوم، ثُمَّ فاطمة رضي الله عنهن.

نشأتها:

لمعرفة نشأتها معرفةً كاملةً، يكفي أنْ تعلَمَ أنها نشأتْ في بيت والدِها رسولِ الله ﷺ، هٰذا يكفي لِيَعلمَ المرءُ عِلمًا يقينًا لا شكَّ فيه مبلغ العلم والهدىٰ

(١) قال في كتابه التقاسيم والأنواع المشهور بصحيح ابن حبان (٤/ ٢٠٢): «ذكر فاطمة الزهراء ابنة المصطفىٰ ﷺ و رضي الله عنها».

والعبادة والتربية والسكينة والخيرات المتعددة التي أكرم الله بها بنات النبي ﷺ سواء قبل زواجهن في مكة، أو بعده في المدينة النبوية.

فإذا أضفتَ إلىٰ ذٰلك أن أُمَّهُنَّ السيدةَ الكاملةَ العاقلةَ الرزينة المؤمنة أمَّ المؤمنين خديجة رضي الله عنها كان هٰذا خيرًا علىٰ خير عظيم.

فإذا أضفت إلىٰ ذٰلك أيضًا أن فاطمة من بين أخواتها كانت ملازمة للنبيِّ ﷺ، شَهدَتْ مراحِلَ الدعوة كلَّها، وبعضَ غزواته، وكان بيتُها بعد زواجها مجاورًا لبيتِ النبي ﷺ، وهي الوحيدة التي بقيت بعده، عَلِمْتَ أنها امتلأت حِكمةً وإيمانًا وعِلمًا وتَربية رضي الله عنهن أجمعين.

هجرتها:

عُمرها عند هجرتها نحو ثمان عشرة سنة، بناء على الراجح في مولدها قبل النبوة بخمس سنين.

هاجرت مع أختها أم كلثوم، وسودة زوج النبي ﷺ مع زيد بن حارثة، وآل أبي بكر رضي الله عنه، لم يختلِف في ذٰلك المؤرِّخون.

وكانت هجرتهم بعد مَقدَمِ النبيِّ ﷺ المدينة بنحو سبعة أشهر.

زوجها:

هو ابنُ عَمِّ النبيِّ ﷺ عليُّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القُرَشِي، أفضلُ هٰذه الأمَّةِ بعد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، هو رابع الخلفاء الراشدين، قُتل شهيدًا عام (٤٠ هـ) رضي الله عنه.

كان مهرُها رضي الله عنها أربعمائة وثمانين درهمًا، قوَّتها الشرائية في ذٰلك الزمن (٤٨) شاةً.

وكان جهازها: خَميلًا، وهو كِسَاءٌ فيه لِين، وقِربةً، وفي رواية سِقاء،

وَوِسادةً من جِلْد حشْوُها لِيفُ الإذْخِر، ورَحْيَيْن، تثنية رحى، وهي: التي يُطحن بها، وجرَّتين وهما إناءان من فَخار، ويُقال أيضًا: سريرًا مُزيَّنًا بحِبال من خُوص أو لِيف، وإناءً من جِلْد، وقِطعةً من أقط.

أوْلَمَ عليٌّ رضي الله عنه في زواجِه، وساعدَه النبيُّ ﷺ بآصُع من تمر وشعير، وكذا ساعدَه الصحابةُ رضي الله عنهم، فقدَّمَ سعدُ بنُ معاذ كَبشًا، وقدَّم الأنصارُ آصُعًا من ذُرَةٍ.

أولادها:

الحسن، والحسين، ومحسِّن، وأم كلثوم، وزينب رضي الله عنهم.

وَلَدَتْ الحسن: في النصف من شهر رمضان، (سنة ٣ هـ).

ووَلَدَتْ الحسين: لخمس ليال خلون من شعبان، (سنة ٤ هـ).

وأمَّا أم كلثوم: فلَمْ يُحدد بالضبط تاريخُ ولادتها، قال ابن عبدالبر: وُلِدَتْ قبل وفاة النبي ﷺ، وقال الذهبي: وُلِدَتْ في حدود سنة ست من الهجرة، ورأَتْ النبيَّ ﷺ ولم تَروِ عنهُ شيئًا.

وأما زينب: فكذلك لم يُحَدَّد تاريخ ولادتها، قال ابن الأثير: وُلِدَتْ في حَيَاتِهِ، ولم تَلِدْ فاطمةُ بنتُ رسولِ الله ﷺ بعدَ وفاتِهِ شيئًا.

وأما مُحَسِّن فمات صغيرًا على قول عامة أهل العلم، وقيل إنه سقط، وهو قول ضعيف[1].

وقد انحصر عقب فاطمة رضي الله عنها في ذرية الحسن، والحسين، وزينب من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه.

ملازمتها لأبيها ﷺ ودفاعها عنه:

يُلحظ أن لِفاطمة رضي الله عنها ملازمةً خاصةً لأبيها، وحضورًا لكثير من مشاهده.

(١) وقد خصصنا مبحثًا للكلام بتفصيل حول المحسن بن علي رضي الله عنه.

كانت بارةً بأبيها، تُناصِرُه وتَذُبُّ عنه، ففي العهد المكي، أزالت عن ظهر والدها الأذى الذي وضعه كفار قريش، وكانت تعينه.

وفي غزوة أحد (٣ هـ)، داوَتْ جِراحَه وأوقفَتْ الدمَ الذي يسيل علىٰ وجهه الشريف.

وكانت معه في «عمرة القضاء» (٧ هـ).

وكانت معه أيضًا في «فتح مكة» (٨ هـ)، وقد سترته لما أراد الاغتسال بعد الفتح مباشرة. وكذا كانت معه في حجة الوداع (١٠ هـ) رضي الله عنها.

ومما ساعدها في كونها أكثر بنات النبي ﷺ ملازمة له: أنها آخر أخواتها زواجًا، وبيتها بعد زواجها كان ملاصقًا بيتَ والدها ﷺ، وبيت عائشة رضي الله عنها.

وقد بقيت معه حياتَه كلها، بخلاف بقية بناته، فقد مُتْنَ في حياة النبي ﷺ.

فضائلها، وخصائصها:

هي سيدة نساء هٰذه الأمة، وسيدة نساء أهل الجنة، وسيدة نساء العالمين، وقد بُشِّرَتْ بالجنة، وكذا زوجُها، وابنَاها، وأمُّها رضي الله عنه.

قال أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ) في وصف فاطمة رضي الله عنها: «ومن ناسكات الأصفياء وصفيات الأتقياء فاطمة رضي الله عنها، السيدة البتول، البَضعة الشبيهة بالرسول، ألْوَطُ أولاده[١] بقلبِه لُصُوقًا، وأوَّلهم بعد وفاته به لحوقًا، كانت عن الدنيا ومُتعتها عازِفةً، وبغَوامض عيوب الدنيا وآفاتها عارِفةً.

كانت قويةَ النفسِ شُجَاعَةً لا تهابُ في الحق، ففي صغرها مع ضعف المسلمين واضطهادهم لما وضعَ الأشقياءُ كُفَّارُ مكة علىٰ ظهْرِ رسولِ الله ﷺ وهو ساجدٌ سَلا الجزور؛ أتت فاطمة، فأزالَتْهُ، وشتَمَتْهُمْ، قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ):

(١) ألوط أولاده: أي أحبهم إليهم وأقربهم إلىٰ قلبه، انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٢٢٢).

«وفيه قوَّةُ نَفسِ فاطمة الزهراء من صِغَرها؛ لِشَرَفِهَا في قومها ونفسِهَا، لكونها صَرَخَتْ بشَتْمِهِم وهُمْ رؤوس قريش، فَلَمْ يردُّوا عَليها».

وقال المزي (٧٤٢ هـ): «ومناقبها، وفضائلها كثيرةٌ جدًا رضي الله عنها وأرضاها».

وقال الذهبي (٧٤٨ هـ): «وقد كان النبي ﷺ يحبُّها ويكرِمُها ويُسِرُّ إليها، ومناقبها غزيرة، وكانت صابرةً، ديِّنةً، خيرةً، صيِّنَةً، قانِعَةً، شاكِرَةً لله».

وقد نوَّه النبي ﷺ بذكرها في مواطن: في مكة على الصفا حين قال ﷺ: «يافاطمة سليني من مالي، لا أغني عنك من الله شيئًا»، وفي خُطبتِهِ حين قال ﷺ: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقَتْ لقطعتُ يدها»، وفي خُطبته لما أراد عليٌّ أن يتزوج عليها حين قال ﷺ: «فاطمةُ بَضعَةٌ مِنِّي، يُريبني ما يُريبُها».

ومن مناقبها: شبهها بأبيها في حديثها، ومشيتها، وصدق لهجتها، وغير ذٰلك.

وفاتها:

أخبر النبي ﷺ في مسارَّته لابنته بقُرْبِ أَجَلِه، وأنها أول مَن يتبعه من أهله.

مرِضت ﵂ فشُغِل بها عليٌّ ﵁ في تمريضها، وفي تسليتها بعد مصيبتها في فقْدِ أبيها نبينا ﷺ وكان يلازمها.

توفيت ليلةَ الثلاثاء، لثَلاثٍ خَلَونَ من شهر رمضان، سنة (١١ هـ) بعد أبيها بستة أشهر، غَسَّلَها عليٌّ، وَصَلَّىٰ عَليها مع جماعة من آله، ودفنَها في البقيع ليلًا، وكان عمرها نحو ثمان وعشرين سنة ونصف السنة تقريبًا.

قيل بأنها أول مَن غُطِّي نعشها في الإسلام، لما روي أن أسماء بنت عميس ذكرت لها ما رأته في الحبشة من ستر المرأة بهٰذا النعش، فاستحسنته ﵂.

قبرها:

لا إشكال أنَّ فاطمة رضي الله عنها دُفنت في المقبرة في بقيع الغرقد، ولايصح أنها دُفنت في بيتها، هٰذا هو المعتمد عند المؤرخين، وقد رَدُّوا علىٰ مَن ادَّعىٰ أن قبرَها في بيتها، أو أمامَ مصلَّى الإمامِ بالروضة الشريفة، وهي أقوال واهِيةٌ جدًا.

ولم يكن علىٰ قبرها ولا قبر أحد من المسلمين تَجصيصٌ، ولا قُبَّةٌ،... ولا بناءٌ؛ لنهي النبيِّ صلى الله عليه وسلم عن ذٰلك، وإنما حدثَ البناء على القبور في مكة والمدينة، وغيرِها، في القرن الخامس الهجري.

قال السمهودي (٩١١ هـ): «وإنما أوجب عدم العلم بعين قبر فاطمة رضي الله عنها وغيرها من السلف، ما كانوا عليه من عدم البناء على القبور وتجصيصها»[١].

منزلة السيدة فاطمة رضي الله عنها في تراث أهل السنة:

كثيرٌ من أهل الحديث بدأوا في مصنفاتهم بفضائل ومناقب فاطمة، قبل غيرها من النساء، فقد بدأ الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) في كتابه «فضائل الصحابة» بفضائل العشرة المبشرين بالجنة، ثم ذكر بعدهم فضائل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الحسن والحسين رضي الله عنهما، وكذا صنع الإمام البخاري (٢٥٦ هـ) في «صحيحه» في كتاب المناقب، فقد قدَّمَ بابَ مناقبِ فاطمة قبلَ مناقبِ عائشة، وفاطمة رضي الله عنها أول امرأة يَردُ لها بابٌ في كتاب المناقب.

أما الإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ) في «صحيحه» فقد ذكر كتاب فضائل الصحابة، وأورد أحاديث في فضائل غالب العشرة المبشرين بالجنة،

(١) وفاء الوفا (٣/ ٩٠٦).

ثـم الحسـن والحسـين، ثـم أهـل البيـت، ثـم زيد بـن حارثـة وأسـامة، ثـم عبدالله بـن جعفـر، ثـم خديجـة، ثـم عائشـة، ثـم فاطمـة ﵁.

وأما الإمام الترمذي (٢٧٩ هـ) في «جامعه» فذكر: «باب ما جاء في فضل فاطمة بنت محمد ﷺ»، وهي أول امرأة تذكر في كتاب المناقب، ثم بعدها: خديجة، ثم عائشة، ثم أزواج النبي ﷺ.

والطبراني (٣٦٠ هـ) في «المعجم الكبير» قال: «ما انتهىٰ إلينا من مسند النساء اللاتي روَين عن رسول الله ﷺ خرَّجْتُ أسماءَهُنَّ عَلىٰ حُروفِ المعجَمِ، وبدَأْتُ بِبَنَاتِ رسُولِ الله ﷺ وأزواجِهِ؛ لِئَلا يتقَدَّمَهُنَّ غيرُهُنَّ، وكانَتْ فاطمةُ أصغرَ بناتِ رسُولِ الله ﷺ وأحبَّهُنَّ إليه؛ فبَدَأتُ بِهَا لِحُبِّ رسُولِ الله ﷺ إيَّاها».

والآجري (٣٦٠ هـ) في «الشريعة» بدأ بفضائل الخلفاء الراشدين، ثم كتاب فضائل فاطمة، ثم كتاب فضائل الحسن والحسين، ثم كتاب جامع فضائل أهل البيت.

وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ) قال في «معرفة الصحابة»: «بَدَأنَا بِذِكْرِ بنَاتِهِ، ثمَّ أزواجِهِ، ثمَّ سائرِ الصحابيات بعدَهن... رضوان الله عليهنَّ علىٰ حُروفِ المعجم، حَسبَ ما انتَهىٰ إلينا، وأحطْنَا بِهِ عِلمًا، والله ولي التوفيق.

بدأنا بِذِكْرِ فاطمة ﵂ إذْ كانَت عُضْوًا من أعضائِهِ، وكَانَت مخصوصة مِن بَين أولادِهِ بمَحَبَّتِهِ لها، كانَتْ أصغرَ بنَاتِهِ سِنًّا، بشَّرَهَا النبيُّ ﷺ أنَّها أولُ أهلِهِ لُحُوقًا بِهِ، وكَانَتْ مِن خَيرِ نِسَاءِ العالَمِين، وسيِّدَةِ نِسَاءِ هٰذه الأمة، ونساءِ أهلِ الجنة، كانَتْ المحصنَةَ الطاهرَةَ الزهرَاءَ البَتُول».

وبدأ أبو نعيم الأصبهاني أيضًا في كتابه «حلية الأولياء» في قسم النساء بها ﵂ قبل أمهات المؤمنين وبقية بنات النبي ﷺ والصحابيات ﵅.

وأما أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) فذكرها في أوائل كتاب معرفة الصحابة من «المستدرك»، فبعد أن ذكر مناقب الخلفاء الراشدين: أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ذكر مناقب أهل البيت، ثم مناقب فاطمة ثم الحسن والحسين ﵄.

المصنفات المفردة في فاطمة ﵂ عند أهل السنة:

أولىٰ أهل السنة عناية خاصة بالتصنيف في فضل السيدة فاطمة ﵂، بل كان لهم قدم السبق في ذٰلك مقارنة مع غيرهم، فمن أقدم المصنفات عن فاطمة «تزويج فاطمة ﵂» للمحدث الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد المشهور بابن أبي الدنيا (٢٨١ هـ).

وكذا «جزء فيه تزويج فاطمة بنت النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ﵁» من إملاء أبي بكر محمد بن هاورن الروياني (٣٠٧ هـ)، و«فضائل فاطمة بنت رسول الله ﷺ و ﵂» لأبي القاسم البغوي (٣١٧ هـ)، و«فضائل سيدة النساء بعد مريم فاطمة بنت رسول الله ﷺ»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان السمرقندي المعروف بابن شاهين (٣٨٥ هـ)[1] وهو جزء حديثي روىٰ فيه ابن شاهين قريبًا من أربعين خبرًا مسندًا في فضل فاطمة ﵂[2].

---

(١) نقل عنه أبو عمرو النيسابوري (٤٢٧ هـ) نصا في كتابه قوارع القرآن، كما ذكر عبد العزيز الطباطبائي في كتابه أهل البيت في المكتبة العربية (ص ٣٧٠)، ووقفنا على النص في قوارع القرآن المطبوع (ص ١١١)، وقد احتمل الدكتور إبراهيم المديهش في كتابه عن فاطمة ﵂ (١/ ١١٧) أن يكون مستلا من معجم الصحابة، ولم يكن وفقه الله قد وقف علىٰ كلام صاحب القوارع الذي يثبت أنه تصنيف مستقل، ثم إنه وقف علىٰ ذٰلك فيما بعد فاستدرك الأمر، وسيذكر ذٰلك في المستدرك الذي يعمل عليه كما أخبرنا بذٰلك مراسلة.

(٢) ومن اللطائف أن اسم ابن أبي الدنيا هو عبد الله وكنيته أبو بكر، فاتفق مع أبي بكر الصديق في اسمه وكنيته، و اسم الروياني محمد، وكنيته أبو بكر، واسم البغوي عبد الله وكنيته أبو القاسم، واسم ابن شاهين عمر وكنيته أبو حفص، فاجتمع في أسمائهم وكناهم اسم النبي وكنيته ﷺواسم وكنية أبي بكر الصديق ﵁، واسم وكنية عمر بن الخطاب ﵁.

ثم تلاه المحدث الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم (٤٠٥هـ) فصنف كتاب «فضائل فاطمة الزهراء بنت سيد الأنبياء»[١].

وجمع أبو صالح أحمد بن عبد الملك النيسابوري (٤٧٠ هـ)، «أربعين حديثًا في فضل الزهراء».

ومن المتأخرين: ألف عبد الله بن أسعد اليمني اليافعي (٧٦٨ هـ)، كتابه «وفاة فاطمة وفضائلها»، وألف الحافظ عبد الرحمٰن السيوطي (٩١١ هـ) كتابه «الثغور الباسمة في مناقب فاطمة»، وأفرد المناوي (١٠٣١ هـ) كتابًا في ترجمة فاطمة[٢]، ثم تبعه القلقشندي (١٠٣١هـ)، فألف كتاب «إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب والفضائل»[٣]، وألف عبد الله بن إبراهيم الميرغني (١٢٠٧ هـ) «الدرة اليتيمة في بعض فضائل السيدة العظيمة»[٤].

---

(١) قال الدكتور إبراهيم المديهش بعد أن ذكر هٰذا الكتاب: «والكتاب مليء بالأحاديث المكذوبة مع التبويب عليها، والاستنباط من بعضها! دون تنبيه من المؤلف»، ونقل عن علي رضا في مقدمة تحقيقه لكتاب فضائل فاطمة للحاكم أنه قال: «وأقلُّ وصفٍ لصنيع الإمام الحاكم في هٰذا الكتاب أنه أخطأ من حيث أراد أن يصيب، بجمعه في فضائل الزهراء رضوان الله عليها ما تَكَذَّبَهُ الدخلاء علىٰ دين الإسلام، وعلى الرواية الحديثية فيه، وخَلْطه لذٰلك الشين المكذوب بالزين الصحيح من فضائلها»، انظر فاطمة بنت النبي ﷺ (١/ ٤٣).

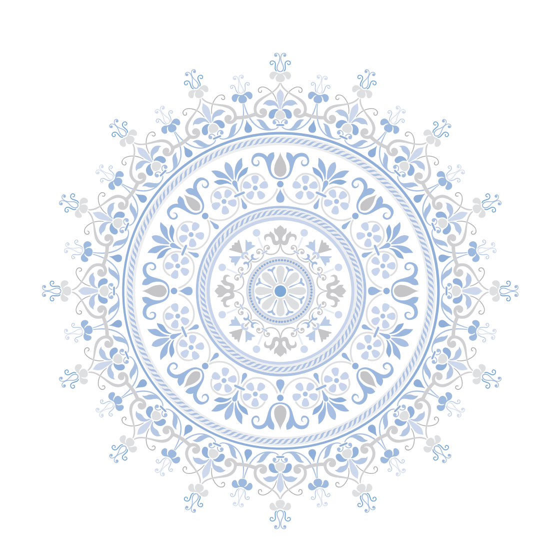
(٢) نقل عبد العزيز الطباطبائي في كتابه أهل البيت في المكتبة العربية (ص ٦١٩) عن المحبي في خلاصة الأثر (٢/ ٤١٥) أنه قال في ترجمة المناوي: «وأفرد السيدة فَاطِمَة بترجمة»، وسمى الطباطبائي الكتاب بمناقب فاطمة، ثم إنه توهم أن الكتاب مخطوط في برلين وأحال علىٰ فهرس مخطوطاتها (٩/ ٢٢١)، وبمراجعة الفهرس تبين أن الطباطبائي وهم، وذٰلك أن المفهرس ذكر عدة عناوين لكتب وقف عليها في تراجم آل البيت، فظن الطباطبائي أنه هٰذه العناوين من مخطوطات برلين، وليس الأمر كذٰلك بدليل أن المفهرس لم يذكر أرقام المخطوطات كعادته وإنما ذكر عناوين تلك الكتب ومؤلفيها وسنوات وفياتهم.

(٣) طبع الكتاب منسوبًا للمناوي (١٠٣١ هـ)، وقد بين الدكتور إبراهيم المديهش عدم صحة نسبة الكتاب إليه، وذكر أن الصواب أن مؤلفه هو القلقشندي، انظر فاطمة بنت النبي ﷺ (١/ ٤٧).

(٤) انتهىٰ ما نقلناه عن الدكتور إبراهيم المديهش في كتابه فاطمة بنت النبي ﷺ، مع اختصار وتصرف، وللفائدة فقد عقدت مبرة الآل والأصحاب مجلس سماع لفضائل فاطمة ﵂، قرئ فيه فضائل فاطمة لابن شاهين وفضائل فاطمة الزهراء للحاكم، والثغور الباسمة للسيوطي، وأجيز الحضور من الشيخ نظام اليعقوبي بالسند المتصل لهذه الكتب الثلاثة، وذٰلك مساء الأربعاء ١ صفر ١٤٤٠ هـ.

وأما كتب المعاصرين عن فاطمة رضي الله عنها فهي كثيرة جدًا يعسر إحصاؤها، ومن أفضلها كتاب «فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم»، للدكتور إبراهيم بن عبد الله المديهش، وهو كتاب ضخم موسوعي، استقصى فيه أخبار فاطمة رضي الله عنها وتوسع في تتبع ما روي في سيرتها ومناقبها، وقد وقع الكتاب في سبع مجلدات، ثم اختصره في مجلد لطيف بعنوان «المختصر من أخبار فاطمة بنت سيد البشر رضي الله عنه».





أسطورة كسر الضلع وتحرير محل النزاع فيها

المقصود بأسطورة كسر الضلع، ما جاء في بعض الروايات المفتعلة من دعوىٰ أن أبا بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما وجماعة من أعوانهما من بعض الصحابة رضي الله عنهم وبعض الموالي، هجموا علىٰ بيت فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأحرقوا بابها، واقتحموا دارها وضربوها فكُسِر ضلعها وأُسقط جنينها، وسبب هٰذا الهجوم بزعمهم هو أن عليًا ومن كان معه من الصحابة رفضوا أن يبايعوا أبا بكر الصديق وكانوا يجتمعون في بيت فاطمة رضي الله عنها، فأشار عمر رضي الله عنه علىٰ أبي بكر رضي الله عنه بأن يجبر عليًا رضي الله عنه على البيعة، وزعم القائلون بهٰذه الأسطورة أن هٰذا الهجوم علىٰ بيت فاطمة هو الذي تسبب بوفاتها، ولذٰلك قالوا: إنها ماتت شهيدة.

هٰذا ملخص هٰذه الأسطورة، وما سنقوم بالتركيز عليه في هٰذه الدراسة هو أصل قصة كسر الضلع وإسقاط الجنين، لأن هٰذا أفظع ما ورد في هٰذه الأسطورة، إذ لا يمكن بأي وجه أن نتصور أن الصحابة رضي الله عنهم وخاصة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يتجرؤون على الاعتداء على البضعة النبوية، كما أننا لا نقبل أن عليًا رضي الله عنه يسكت عن مثل هٰذا الأمر، بل إننا نجزم أن هٰذه الواقعة لو حصلت لترتب عليها فتنة عظيمة بين المسلمين، فهٰذه القصة يترتب عليها جملة من اللوازم الباطلة، أقلها نسبة علي رضي الله عنه -وحاشاه- إلى الجبن والذلة، ومع ذٰلك نجد أنها بلغت عند بعضهم درجة القضايا المسلمة التي لا تقبل الجدل والبحث، ولذا رأينا أن نبحث عن أصول هٰذه الأسطورة ومنشئها، ونبين بطلانها سندًا ومتنا.

ومحل النزاع بيننا وبين القائلين بصحتها: هو دعوى الاعتداء علىٰ فاطمة بالضرب مما أدىٰ إلىٰ كسر ضلعها وإسقاط جنينها، أما بقية التفاصيل سواء ما يتعلق بالتهديد أو الهجوم على البيت فلم نركز عليها في هٰذا البحث،

مع أننا وقفنا علىٰ كثير من المعاصرين يحاولون أن يجعلوها دليلًا علىٰ ثبوت قصة كسر الضلع، وذلك أن هٰذه التفاصيل لا تعلق لها بمحل النزاع في هٰذا البحث، خاصة أن قضية كسر الضلع وإسقاط الجنين هي سبب الخلاف الذي نشأ بين المرجع الراحل محمد حسين فضل الله وبين خصومه، ففضل الله شكك في واقعة كسر الضلع دون أصل الهجوم، ونحن في هٰذا البحث وإن كنا ننفي أصل الهجوم ونرىٰ أنه قصة باطلة مثلها مثل قضية كسر الضلع، غير أن تركيزنا سينصب في بحث مسألة كسر الضلع وإسقاط الجنين، وبالله التوفيق.

تاريخ نشأة أسطورة كسر الضلع وتطورها:

إن تحديد تاريخ ابتداء أسطورة كسر الضلع، وأول من قال بها بدقة أمر عسير، لكن مراجعة أصل روايات كسر الضلع وما جاء في بعض كتب العقيدة والتاريخ، قد يعين علىٰ معرفة التاريخ التقريبي لنشأة هٰذه الأسطورة وتطورها[١]، والذي يظهر من خلال مراجعة كتب التاريخ وكتب الفرق أن منشأ هٰذه الأسطورة بدأ في أواخر القرن الثاني للهجرة، وأن الذي قال بها هم بعض الغلاة، ويظهر أن هشام بن الحكم الكوفي (عاش في القرن الثاني)[٢] أول من ابتدع هٰذه المقالة وأدرجها في مسائل الإمامة والبيعة، فقد نقل أبو الحسين الملطي (٣٧٧ هـ)

(١) ومنشأ الصعوبة في تحديد تاريخ نشأة هٰذه الأسطورة أن بعض الكتب التي ذكرت هٰذه القصة، لا يمكن الاعتماد عليها ولا معرفة تاريخ كتابتها بدقة، مثل كتاب سليم بن قيس الهلالي، فلو جرينا على التسليم بأن واضع الكتاب هو أبان بن أبي عياش المتوفىٰ سنة ١٤٠ هـ، كما أشار إلىٰ ذٰلك ابن الغضائري في رجاله (ص ٣٦)، لقلنا إن ظهور هٰذه الأسطورة كان في القرن الثاني، لٰكن الإشكال هو عدم وجود دليل علىٰ أن النسخة التي وضعها أبان ونسبها إلىٰ سليم هي نفس النسخة التي انتهت إلىٰ علماء الإمامية في القرن الرابع، وذٰلك أن هٰذا الكتاب وقع فيه تزوير وتدليس غير يسير، بل إن ما نميل إليه أنَّ الكتاب المنسوب إلىٰ سليم قد زيد فيه ونقص في القرن الرابع قبل أن ينقل منه أمثال الكليني وابن بابويه القمي والمفيد والطوسي وغيرهم، وسيأتي التفصيل حول هٰذا في المبحث المخصص لنقد كتاب سليم بن قيس.

(٢) اختلفت الأقوال في تاريخ وفاته، بين سنة ١٧٩ هـ بعد نكبة البرامكة علىٰ ما ذكر النديم في الفهرست (ص ٢١٧)، وقيل: سنة ١٩٩ هـ علىٰ ما حكاه النجاشي في رجاله (ص ٤٣٣).

جملة من مقالاته ومنها: «أن أبا بكر مرَّ بفاطمة عليها السلام فرفس في بطنها فأسقطت وكان سبب علتها وموتها»[١].

ونقل ضرار بن عمرو المعتزلي (عاش في القرن الثاني)[٢] في كتابه «التحريش» عن الغلاة أنهم يقولون: «إنّ أبا بكر وعمر ظلَمَا وضربا فاطمة بنت رسول الله ﷺ حتىٰ ألقت جنينًا»[٣]، وقد نسب عبد القاهر البغدادي إلىٰ أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النَّظَّام المعتزلي المتوفىٰ سنة (٢٣١ هـ)[٤] أنه طعن في عمر رضي الله عنه بأمور منها أنه ضرب فاطمة رضي الله عنها[٥]، ونسب أبو الفتح الشهرستاني إلى النَّظَّام أنه قال: «إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتىٰ ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح: أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين»[٦]، فإن صح هٰذا عن النَّظَّام[٧] فلا يبعد أن يكون هٰذا من تأثره بهشام بن الحكم،

---

(١) التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع (ص ٢٥-٢٦).

(٢) لم يذكر المترجمون لضرار بن عمرو تاريخ وفاته، فذهب الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ٧٣٨) إلىٰ أنه توفي في حياة هارون الرشيد، وبذٰلك يكون مات قبل سنة ١٩٣ هـ، ويرى الصفدي في الوافي بالوفيات (١٦/ ٢١٠) أنه توفي في حدود سنة ٢٣٠ هـ، وحاول محقق كتاب التحريش لضرار بن عمرو أن يجمع بين القولين فقال (ص ٩): «يمكن أن نقول توفي في حدود مائتين».

(٣) التحريش (ص ٥٢).

(٤) وقع خلاف في تاريخ وفاة النظام، فذهب ابن شاكر الكتبي إلىٰ أنه توفي سنة ٢٣١ هـ، كما في عيون التواريخ الجزء الذي حققه الدكتور عفيف حاطوم (ص ١٧١) وهٰذا هو الذي رجحه محمد عبد الهادي أبو ريدة، راجع كتابه: إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية (ص ٥).

(٥) الفرق بين الفرق (ص ١٣٣)، ونقل ذٰلك عن كتاب المعارف وكتاب الفتيا للجاحظ، ويوجد في رسائل الجاحظ المطبوعة كتاب الفتيا لكن ليس فيه أثر لكلام النظام، كما أن الرازي قد نقل كلامًا طويلًا من طعن النظام في روايات الصحابة وفتاويهم في المحصول (٤/ ٣٠٨-٣٤٩)، ولم يذكر ضرب عمر لفاطمة رضي الله عنها.

(٦) الملل والنحل (١/ ٥٧)، ونقله عنه الصفدي في الوافي بالوفيات (٦/ ١٥).

(٧) يمكن المنازعة في صحة نسبة هٰذه المقالة إلى النظام، خاصة فيما نسبه إليه الشهرستاني، إذ أن جملةً من الأمور التي نسبها الشهرستاني إلى النظام وذكر أنه خالف فيها المعتزلة لا تثبت عنه، فإن الشهرستاني قد زعم في الملل والنحل (١/ ٥٧) أن النظام قائل بالنص علىٰ إمامة علي رضي الله عنه، أما ابن أبي الحديد المعتزلي فقد نقل عن النظام خلاف ذٰلك، فقال: «اتفق شيوخنا كافة رحمهم الله المتقدمون منهم والمتأخرون والبصريون والبغداديون علىٰ=

فقد ذكر البغدادي أن النَّظَّام كان يخالط هشاما، وأخذ عنه بعض آرائه الفلسفية[١].

ثم لم تلبث هٰذه المسألة أن دخلت في مسائل علم الكلام والجدل، ولذا تعرض أبو علي الجبائي المعتزلي (٣٠٣ هـ) لنقض استدلال القائلين بهٰذه الفرية، التي يرومون من تقريرها إثبات أن عليًا رضي الله عنه بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه مكرهًا[٢].

والذي يظهر أن هٰذه المقالة في بدايتها لم تكن شائعة حتىٰ بين سلف الإمامية، فعند النظر في مرويات قدماء الأخباريين من نظراء محمد بن السائب الكلبي (١٤٦ هـ)، وأبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي (١٥٧ هـ)[٣]، وهشام بن محمد بن

= أن بيعة أبي بكر الصديق بيعة صحيحة شرعية، وأنها لم تكن عن نص وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع وبغير الإجماع، كونه طريقًا إلى الإمامة. واختلفوا في التفضيل: فقال قدماء البصريين كأبي عثمان عمرو بن عبيد، وأبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام، وأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، وأبي معن ثمامة بن أشرس، وأبي محمد هشام بن عمرو الفوطي، وأبي يعقوب يوسف بن عبد الله الشحام، وجماعة غيرهم: إن أبا بكر أفضل من علي، وهٰؤلاء يجعلون ترتيب الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة»، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/ ٧)، ولذٰلك شكك الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة في كلام الشهرستاني فقال: «يظهر أن هٰذه الرواية عن النظام غير موثوق بها»، واستدل علىٰ ذٰلك بأن النوبختي الإمامي نسب إلى النظام أنه قال إن «الإمامة تصلح لكل من كان قائمًا بالكتاب والسنة»، راجع كتاب: «إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية» (ص ٥). وأما ما نقله عبد القادر البغدادي فيشكل عليه أن القاضي عبد الجبار المعتزلي وهو المُقدَّم في معرفة مقالات المعتزلة وطبقات علمائهم، قد رد رواية بيعة علي بالإكراه وأنكرها وذكر أنها لا تثبت كما سيأتي، فلو كان النظام قائلًا بها لكان قد تعرض لنقض ذٰلك، كما أن الجاحظ وهو تلميذ النظام قد عرض جملة من أشهر طعون الإمامية في الصحابة رضي الله عنهم في كتاب العثمانية، ولو كان شيخه النظام قد قال بأسطورة كسر الضلع لكان قد تعرض لنقض ذٰلك، فالله أعلم بثبوت ذٰلك عن النظام.

(١) الفرق بين الفرق (ص ١١٣).

(٢) نقل القاضي عبد الجبار كلامه في المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٦).

(٣) نسب عبد الزهراء مهدي إلىٰ أبي مخنف في كتابه الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٢٤) أنه أثبت أسطورة كسر الضلع بناء علىٰ ما جاء في كتاب بحر الأنساب المنسوب لأبي مخنف، وهٰذا لا يلتفت إليه، وذٰلك أن هٰذا الكتاب مزور قطعًا علىٰ أبي مخنف، حيث لم يذكره أحد ممن ترجم له، فضلًا عن أن نسخته الخطية متأخرة ومكتوبة بالفارسية!، وأبو مخنف قد روىٰ قضية البيعة في رواية مطولة منقولة في تاريخ الطبري (٣/ ٢١١-٢٢٢) وليس فيها أثر لأسطورة كسر الضلع، والعجب من عبد الزهراء مهدي كيف لم يكلف نفسه التثبت من صحة نسبة هٰذا الكتاب لأبي مخنف.

السائب الكلبي (٢٠٤ هـ) -الذين يعدهم الإمامية من قدماء علمائهم[١]-، لا نجد فيها أثرًا لأسطورة كسر الضلع، ويمكن القول إن هٰذه الأسطورة بدأت تشِيع في نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع[٢]، وخاصة في قضايا المثالب، فقد ذكر أبو القاسم الكوفي (٣٥٣ هـ) في كتاب «الاستغاثة في بدع الثلاثة» قصة كبس بيت فاطمة رضي الله عنها وإسقاط جنينها في المثالب التي نسبها لأبي بكر الصديق رضي الله عنه[٣]، وقال الذهبي في ترجمة أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي دارم (٣٥٧ هـ) بعد أن وصفه بالغلو والكذب: «قال محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ -بعد أن أرخ موته-: كان مستقيم الأمر عامة دهره، ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إن عمر رفس فاطمة حتىٰ أسقطت بمحسن»[٤].

ثم انتقلت القضية إلى الكتب الروائية المسندة، فقد ذكر ابن قولويه القمي (٣٦٨ هـ) هٰذه الأسطورة في «كامل الزيارات»[٥]، وابن بابويه القمي (٣٨١ هـ) في «أماليه»[٦].

---

(١) قال النجاشي في كتاب الفهرست عن هشام بن محمد الكلبي: «وكان يختص بمذهبنا» فهرست أسماء مصنفي الشيعة (ص ٣٢٠)، وترجم لأبي مخنف في هٰذا الكتاب أيضًا، انظر (ص٤٣٤)، وذكر الطوسي أبا مخنف في الفهرست (ص ٢٠١).

(٢) وكما قلنا سابقًا الأمر هنا تقريبي وضمن باب الاحتمال لا التدقيق والتحقيق فذٰلك متعذر.

(٣) الاستغاثة (٢/ ٧٧) مع غض النظر عما قيل في أمر المؤلف.

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٩).

(٥) كامل الزيارات (ص ٥٤١)، و(ص ٥٤٧).

(٦) الأمالي (ص ٩٩)، قد وردت هٰذه الأسطورة في كتاب تفسير العياشي (عاش في القرن الرابع)، غير أن النسخة المطبوعة يعتريها كثير من الإشكالات، لذا لا يمكن التعويل علىٰ ما ورد فيها، ووردت أيضًا روايات عن كسر الضلع في كتاب الهداية الكبرى المنسوب للخصيبي(٣٥٨ هـ) أحد أعلام النصيرية غير أن ثبوت نسبة هٰذا الكتاب إلى الخصيبي فيه نظر وسيأتي البحث حول الكتاب في محله.

ويبدو أن بداية انتقال هذه القضية إلىٰ كتب العقائد قد بدأت في هذا القرن أيضًا، ولذا نجد كثيرًا من العلماء الذين تعرضوا لرد الشبه المثارة حول الصحابة، ذكروا هذه الأسطورة لبيان كذبها، كأبي الحسين الملطي (٣٧٧ هـ)[١]، وأبي بكر الباقلاني (٤٠٥ هـ)[٢]، والقاضي عبد الجبار المعتزلي (٤١٥ هـ)[٣]، كما أن المطهر بن طاهر المقدسي (كان حيًّا سنة ٣٩٠ هـ)، قد ذكر في تاريخه قول الذين يزعمون أن فاطمة رضي الله عنها أسقطت محسنًا من ضربة عمر رضي الله عنه[٤]، فيبدو أن اشتهار هذه المقالة عند الإمامية كان في القرن الرابع.

ومع ذلك يظهر أن هذه القضية لم تكن ذات أهمية كبيرة عندهم، يدل علىٰ ذلك أن محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩ هـ)، الذي جمع خمس عشرة ألف رواية من روايات الإمامية، لم ينقل شيئًا من روايات أسطورة كسر الضلع في كتابه «الكافي».

ومثل ذلك وقع للرضي (٤٠٦ هـ)، حيث إنه لم يدرج أي شيء عن قضية كسر الضلع في نهج البلاغة الذي خصصه لجمع ما ينسب إلىٰ علي رضي الله عنه من خطب وأقوال.

وقد نُسب إلىٰ محمد بن النعمان المفيد (٤١٣ هـ) أنه أنكر قصة كسر الضلع[٥]،

---

(١) التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع (ص ٢٥-٢٦).

(٢) تمهيد الأوائل (ص ٥١٥)، نكت الانتصار لنقل القرآن (ص ٣٦).

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الجزء العشرين، الإمامة/ القسم الأول، (ص ٣٣٧)، تثبيت دلائل النبوة (١/ ٢٣٨-٢٤٠)، وقد ألف القاضي عبد الجبار كتاب المغني سنة ٣٨٠ هـ، وأما كتاب التثبيت فألفه سنة ٣٨٥ هـ، كما ذكر ذلك الدكتور عبد الكريم عثمان في تحقيقه لتثبيت دلائل النبوة (الصفحة الأخيرة من المقدمة).

(٤) البدء والتاريخ (٥/ ٢٠).

(٥) نسب له ذلك المرجع محمد حسين فضل الله في كتابه الزهراء القدوة (ص ١١٠).

ولعل هٰذا القول أقرب إلى الصواب، خلافا لمن نسب إلى المفيد أنه يرىٰ ثبوت هٰذه القصة، فإن المفيد علىٰ كثرة كلامه عن موضوع الإمامة وبيعة الصديق في كتبه، لا نجد فيها شيئًا عن كسر الضلع[١]، كما أنه لم يذكر شيئًا عن موضوع كسر الضلع في كتابه الإرشاد الذي خصصه لتاريخ النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر[٢].

أما النسابة الإمامي أبو الحسن العُمَري (**القرن الخامس**)، فقد أنكر أمر إسقاط المحسِّن والرفْسَة، وذكر أن ما نقل في ذٰلك لا يعوّل عليه[٣]، وكل هٰذا يدل علىٰ أن مسألة كسر الضلع لم تكن علىٰ قدر كبير من الأهمية في ذٰلك العصر[٤].

---

(١) مثل: كتاب الإفصاح في الإمامة، وكتاب الفصول المختارة.

(٢) أما ما جاء في كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد فسيأتي الكلام حوله، حيث إننا سنثبت عدم صحة نسبته للمفيد.

(٣) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٢).

(٤) ولم نعتمد علىٰ ما ورد في كتاب إثبات الوصية المنسوب لعلي بن الحسين المسعودي (٣٤٦ هـ)، و علىٰ ما ورد في كتاب دلائل الإمامة المنسوب للطبري الذي يُدعىٰ أنه عاش في القرنين الرابع والخامس، ولا ما ورد في كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد (٤١٣ هـ)، لأن هٰذه الكتب لا تصح نسبتها إلىٰ أصحابها، وسيأتي تفصيل الكلام عن كتابي الاختصاص ودلائل الإمامة في محله، أما كتاب إثبات الوصية فقد قال مؤلفه بعد أن ذكر قصة بيعة أبي بكر رضي الله عنه: «فوجهوا إلىٰ منزله فهجموا عليه، وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرها، وضغطوا سيّدة النساء بالباب حتىٰ أسقطت محسنًا»، إثبات الوصية (ص ١٤٦)، وهٰذا النص لم يرو مسندًا ولذا لم نذكره ضمن الروايات، فضلًا عن أن كتاب إثبات الوصية لا تصح نسبته إلى المسعودي كما نص علىٰ ذٰلك كثير من الباحثين من أهل السنة والإمامية، ولعل أول من تنبه لأمر الكتاب هو الأديب محمود الملاح، حيث قال: «كنا علقنا علىٰ كتاب إثبات الوصية المنسوب إلى المسعودي، ونشرنا تعليقاتنا في جريدة السجل مزيفين نسبته»، مجموع السنة (١/ ١٩٤) بواسطة منهج المسعودي في كتاب التاريخ (ص ١٠٨)، وتبعه الدكتور والمؤرخ الإمامي جواد علي في مقالته «موارد تاريخ المسعودي» المنشورة بمجلة سومر، المجلد العشرون، الجزء الأول والثاني سنة ١٩٦٤ م، (ص ١٤-١٥) حيث قال: «والذي أراه أن الكتاب لشخص آخر، وذٰلك لأن أسلوبه وطريقة تأليفه وصيغته وإنشائه كل هٰذه لا تتفق مع أسلوب وطريقة التأليف ومع أسلوب سبك كتابي المسعودي المذكورين، وقد رأىٰ أحد الأشخاص ذٰلك الكتاب ولم يجد معه اسم مؤلفه فنسبه إلى المسعودي»، ونقل الدكتور سليمان بن عبد الله السويكت كلام الملاح وجواد علي في رسالته للماجستير منهج المسعودي في كتابة التاريخ (ص ١٠٧-١٠٨) و قال: «لم أعتمد علىٰ هٰذا الكتاب ولم أعتبره ضمن مؤلفات المسعودي». =

= ثم إن الدكتور هادي حسين حمود سرد عدة أدلة علىٰ بطلان نسبة إثبات الوصية للمسعودي في كتابه منهج المسعودي في بحث العقائد والفرق الدينية (ص ٨١-٨٧)، ثم قال: «الخلاصة أنني أرجح أن الكتاب بشكله الحالي ليس من مؤلفات المسعودي».

ونشر الدكتور الإمامي حسن أنصاري دراسة مفصلة حول كتاب إثبات الوصية باللغة الفارسية، وعنوانها: «لغز عدة كتب: من كتاب وصايا الشلمغاني إلىٰ إثبات وصية المسعودي»، قال فيها عن كتاب إثبات الوصية: «نحن نتعامل مع كتاب لم يكن معروفًا على الإطلاق وقت تأليفه ومن كتبه أو الأشخاص الذين كتبوه»، وذكر بعض الأمثلة على الاختلاف بين المثبت في كتاب الوصية وبين ماذكره المسعودي في كتبه الأخرىٰ، ثم احتمل أن يكون كتاب إثبات الوصية ملفقًا من عدة كتب، وأثبت وجود تشابه بين روايات كتاب إثبات الوصية، وروايات كل من كتاب الأوصياء للشلمغاني، وكتاب الأوصياء وذكر الوصايا للصيمري، والهداية الكبرىٰ للخصيبي، ودلائل الإمامة المنسوب للطبري، وختم مقاله قائلًا: «إن الكتاب الذي عُرف منذ عدة قرون بإثبات الوصية وينسب إلى المسعودي، هو كتاب مأخوذ من عدة نصوص عن الموروثات مثل كتب الشلمغاني وابن زياد الصيمري».

انظر الرابط التالي (شوهد بتاريخ ١٨-٠٩-٢٠٢٢): https//:ansari.kateban.com/post1196/

ومن الدراسات المفصلة حول هٰذه القضية، مقالة:مصادر مسألة الإمامة في الفكر الشيعي كتاب «إثبات الوصية» أنموذجًا، للباحث الإمامي مصطفىٰ خرمي، نشرت مترجمة للعربية في مجلة نصوص معاصرة، العدد الثاني والعشرين، السنة السادسة ربيع ٢٠١١ م/ ١٤٣٢ هـ، (ص ٢٧٨-٣٠٢)، فقد درس كتاب إثبات الوصية دراسة فاحصة تُبين مواضع الخلل فيه، ووصف صاحب الكتاب (ص ٢٩٠) بأنه: «من القصاصين، متساهلًا تجاه الحقيقة، عاشقًا للإسرائيليات، يعتقد بكل ما يهب عليه، لا يهتم إن كان صحيحًا أو مجانبًا للصواب وخارجًا عن أوليات التفكير العقلي»، ويقول عن روايات الكتاب (ص ٢٩٢): «جلُّ رواياته أقرب إلى الخرافة منها إلى الواقع»، وبعد أن قام بمقارنة كتاب إثبات الوصية مع بقية كتب المسعودي خلص إلىٰ: «أن الذي كتب «إثبات الوصية» شخص آخر غير المسعودي» (ص ٢٩٨).

ثم كتب الباحث الإمامي عبد الهادي العلوي مقالة موسعة عنوانها: إثبات الوصية للمسعودي أم للشلمغاني؟، نشرت في مجلة الخزانة التابعة لدار مخطوطات العتبة العباسية، العدد السابع، السنة الرابعة، شعبان ١٤٤١ هـ، وخلص فيها إلىٰ عدم صحة نسبة الكتاب للمسعودي (ص ٦٧)، وصرح بأن أول ظهور للكتاب كان في القرن الحادي عشر (ص٨٢)، وقال (ص ٨٣) «شكك جملة من الباحثين والمحققين في صحة نسبة ذٰلك إلى المسعودي، منهم المرجع السيد الشبيري الزنجاني...وتبعه علىٰ ذٰلك ولده المحقق السيد محمد جواد...»، ثم ذكر أدلة وقرائن عديدة علىٰ عدم صحة النسخة المتداولة من إثبات الوصية للمسعودي(ص ٨٤-٩٤)، ومن الملاحظ أن هناك تشابهًا بين ما كتب عبد الهادي العلوي وبين مقالة حسن أنصاري الآنفة، خاصة أن حسن أنصاري أول من وقفنا عليه يذكر التشابه بين روايات كتاب إثبات الوصية، والروايات المروية عن الشلمغاني، والغريب أن عبد الهادي العلوي لم يشر إلىٰ مقالة حسن أنصاري في مصادر مقالته. =

وأول من وقفنا عليه يذكر أسطورة كسر الضلع في الكتب المصنفة في الانتصار لعقائد الإمامية هو أبو القاسم الشريف المرتضىٰ (٤٣٦ هـ) في كتابه «الشافي»[١]، ثم تبعه أبو جعفر الطوسي (٤٦٠ هـ)، في «تلخيص الشافي»، وزاد علىٰ ذٰلك بأن ادعى اتفاقهم علىٰ هٰذه القصة[٢]، ويبدو أن هٰذه الحكاية تفشت بعد ذٰلك بين عوامهم، فقد ذكر القاضي عبد الجبار المعتزلي (٤١٥ هـ) أن الإمامية في زمنه في بغداد والكوفة، كانوا يقيمون «المناحات بالشعر علىٰ فاطمة وابنها المحسن[٣] الذي زعم الإمامية أن عمر قتله»[٤].

= وملخص الأدلة التي ذكروها هي أن المسعودي لم يذكر هٰذا الكتاب ضمن مصنفاته، ولم يُحل عليه في بقية كتبه كما هي عادته، إضافة لاختلاف وتعارض كثير من القضايا المذكورة في كتاب إثبات الوصية مع ما ذكره المسعودي في كتبه المقطوع بنسبته إليه، واختلاف طريقة تأليف كتاب إثبات الوصية مع بقية كتب المسعودي، فضلًا عن تضمن كتاب إثبات الوصية لنصوص تاريخية أقرب للخرافة والتي لا يمكن أن تصدر من مؤرخ عاقل فضلًا عن المسعودي، ونكتفي بمثال واحد، وهو ما ذكره صاحب إثبات الوصية في قصة أبرهة والفيل، حيث قال: «فلما نظر الفيل إلىٰ عبد المطلب برك كما يبرك البعير، وخرّ ساجدًا و نادىٰ بلسان عربيّ مبين: «السلام على النور الذي في ظهرك يا عبد المطلب سيّد قريش، حُزت العز والسناء والشرف»، فلما سمع أبرهة مقال الفيل وقع عليه الإفك وهي الرغدة فظن أن ذٰلك سحره، فبعث من ساعته فجمع له كلّ ساحر في المملكة، وقال لهم: «حدّثوني عن شأن هٰذا الفيل، إنّه لا يسجد لي وقد سجد لعبد المطلب»، قالت له السحرة: «أيها الملك إن هٰذا الفيل لم يسجد لعبد المطلب وإنمّا سجد لنور يخرج من ظهره في آخر الزمان يقال له محمّد، يملك الأرض شرقًا وغربًا وبرًّا وبحرًا وسهلًا وجبلًا، وتذلّ له الملوك ويدين بدين صاحب هٰذا البيت إبراهيم، وملكه أعظم من ملك أهل الدنيا، فتأذن لنا أيّها الملك أن نقبّل يديه ورجليه، فأذن لهم أبرهة في ذٰلك، فقامت السحرة فقبلت يدي عبد المطلب ورجليه وقام الملك متواضعًا فقبّل رأسه، وأمر له بأجزل الجوائز والعطايا ورد عليه وعلىٰ عشائره من قريش ما أخذ منهم»، إثبات الوصية (ص ١٠٥-١٠٦) ولا ريب أن هٰذا الخبر لا يروج إلا علىٰ من ليس له خبرة بالتاريخ، ويكفي أن صاحب الوصية تفرد به دون سائر العالمين.
وللفائدة انظر: أبو الحسن المسعودي المؤرخ والجغرافي للدكتور حسن عاصي (ص ٨١-٨٢)، ومن مؤلفات الإمامية: الشهيد الخالد لنعمة الله صالحي (ص ٣٧١) الهامش ١، عقائد الإسلام من القرآن الكريم لمرتضى العسكري (٢/ ٢٦٩) الهامش١.

(١) الشافي في الإمامة (٤/ ١١٥)، (٤/ ١٢٠-١٢١).
(٢) تلخيص الشافي (٣/ ١٥٦).
(٣) في المطبوع: الحسن والصواب المحسن.
(٤) تثبيت دلائل النبوة (١/ ٢٧٦).

وبذلك استقر أمر الاستدلال بهذه القصة في مسائل الإمامة والبيعة، ولذا نجد أن غالب المصنفين الذين جاؤوا بعد الطوسي يذكرون هذه المسألة في كتب العقائد[١]، وخاصة الكتب الموضوعة لإقامة الحجج على الإمامة[٢] وكتب مناقب الأئمة[٣]، والكتب المصنفة في المثالب والمطاعن التي ينسبونها للصحابة رضي الله عنهم[٤].

(١) ذكر هذه الأسطورة، الحسن بن علي الطبري (عاش في القرن السابع) في كتاب أسرار الإمامة (ص ١١٥) وابن المطهر الحلي (٧٢٦ هـ) في كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (ص ٣٥٤) ونهج الحق وكشف الصدق (ص ٢٥٤)، والمقداد السيوري (٨٢٦ هـ) في اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية (ص ٣٦١)، وابن أبي جمهور الأحسائي (عاش في القرن التاسع) في مجلي مرآة المنجي في الكلام والحكمتين والتصوف (ص ١٣٦١، وص ١٤٠٠، وص ١٤٣٦)، وأحمد الأردبيلي (٩٩٣ هـ) في الحاشية على إلهيات الشرح الجديد للتجريد (ص ٢٢٢)، وعبد النبي الجزائري (١٠٢١ هـ) في الإمامة المعروف بالمبسوط في الإمامة (ص ٢١٨)، ومحمد باقر المجلسي (١١١١ هـ) في حق اليقين- فارسي- (ص ١٨٩)، والخواجوئي (١١٧٣ هـ) في الرسائل الاعتقادية (١/ ٥٢٨)، وغيرهم، وللمزيد: راجع مأساة الزهراء لجعفر مرتضى العاملي(٢/ ٧٥-١٠٦)، والهجوم على بيت فاطمة لعبد الزهراء مهدي (ص ٢١٥-٣٣٧).

(٢) انظر مثلًا: عبد الجليل القزويني (كان حياً سنة ٥٦٠ هـ) في كتاب النقض المعروف ببعض مثالب النواصب (ص ٢٩٨)، والكتاب باللغة الفارسية، وأبو منصور الطبرسي (عاش في القرن السادس) في الاحتجاج (١/ ١٠٩)، وعلي بن يونس البياضي (٨٧٧ هـ) في الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم (٣/ ١٢)،وخضر الرازي الحبلرودي (كان حيًا سنة ٨٥٢ هـ) في كتابه التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور (ص ٣٨٢-٣٨٦).

(٣) انظر مثلًا: ابن شهر آشوب (٥٨٨ هـ) في مناقب آل ابي طالب (٣/ ١٣٣)، والحسن بن علي الطبري (عاش في القرن السابع) في تحفة الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار (ص ١٧١)، وابن طاووس (٦٦٤ هـ) في طرف من الأنباء والمناقب في شرف سيد الأنبياء (ص ١٦٩) ونعمة الله الجزائري (١١١٢ هـ) في رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار (١/ ٥٩-٦٩).

(٤) فقد ذكر ابن شهر آشوب (٥٨٨ هـ) هذه القصة في كتابه مثالب النواصب، وقد نقل عبد الزهراء مهدي في كتابه الهجوم على بيت فاطمة من مخطوط مثالب النواصب عدة نصوص في هذه المسألة، انظر (ص ٣٠٣- ٣٠٧)، وقد طبع كتاب مثالب النواصب طبعة سقيمة جدًا مليئةً بالأخطاء، ويبدو أنها طبعة ناقصة غير تامة مع أن محققها ذكر في مقدمة التحقيق (١/ ١٢٠) أنه اعتمد على مخطوط المكتبة =

ويلاحظ الباحث أثناء استقراء المصنفات التي ذكر فيها كسر الضلع، حدوث تطورات كثيرة على طريقة تداول روايات كسر الضلع منذ القرن الخامس، فقد انتقلت مسألة كسر الضلع إلى ثلاثة أصناف من التأليف:

الصنف الأول: كتب الدعاء والزيارة[١] وأعمال السَنَة، وأول من وجدناه يذكر قضية كسر الضلع في كتب الدعاء هو محمد بن علي الطرازي (عاش في القرن الخامس)، على ما نقله عنه ابن طاووس (٦٦٤ هـ)[٢]، وأسعد بن عبد القاهر الأصفهاني (٦٤٠ هـ تقديرًا) في كتابه «رشح الولاء في شرح الدعاء»[٣]، ثم ابن طاووس (٦٦٤ هـ) في «الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يُعمل مرة في السنة» [٤]، ثم الكفعمي (٩٠٥ هـ) في «جنة الأمان الواقية» المشتهر بمصباح الكفعمي[٥].

= الناصرية وهو نفس المخطوط الذي اعتمد عليه عبد الزهراء مهدي ويوجد عندنا نسخة منه، ولم نعثر في المطبوع من المثالب إلا على نصين فقط (٢/ ٢٢٨-٢٢٩) و (٢/ ٢٣٩)، وأما بقية النصوص فلم نجدها، لكن وجدناها في المخطوط الذي أحال عليه عبد الزهراء مهدي، (ص ٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢)، ثم بالمقارنة بين آخر المخطوط وآخر المطبوع تحققنا أن النسخة المطبوعة ناقصة.

ومن المصنفين في المثالب الذين ذكروا أسطورة كسر الضلع: علي بن عبد العالي الكركي (٩٤٠ هـ) في نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت (ص ١٣٠)، وسليمان الماحوزي (١١٢١ هـ) في ذخيرة يوم المحشر في بيان فساد نسب عمر (ص ٩٨-٩٩) على ما نقل عنه عبد الزهراء مهدي الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٣٩).

(١) وقد مضى أن ابن قولويه القمي (٣٦٨ هـ) ذكر رواية كسر الضلع في كامل الزيارات، لكن هذه الرواية لم تأت في سياق أدعية الزيارات أو أعمالها، بل في سياق بيان فضل زيارة الحسين رضي الله عنه، وأما مرادنا هنا فهو الكتب التي ذكرت قضية كسر الضلع ضمن الأدعية التي تقال عند زيارة فاطمة رضي الله عنها، ولذا لم نذكر كامل الزيارات من ضمنها.

(٢) إقبال الأعمال (٣/ ١٦٦).

(٣) رشح الولاء (ص ١٣٢).

(٤) إقبال الأعمال (٣/ ١٦٦).

(٥) جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية المعروف بالمصباح (ص ٥٥١-٥٥٣).

الصنف الثاني: كتب الموسوعات الروائية المتأخرة، وكذا المصنفات في شروح الكتب الحديثية التي ظهرت في عصر الصفويين، فنجد محمد تقي المجلسي (١٠٧٠ هـ)[١] يذكر هذه المسألة في «روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه»[٢]، ومحمد صالح المازندراني (١٠٨١ هـ) في «شرح أصول الكافي»[٣]، وهاشم البحراني (١١٠٧ هـ) في «غاية المرام»[٤]، ومحمد باقر المجلسي (١١١١هـ) في «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول»[٥] و«بحار الأنوار»[٦]، وعبد الله البحراني (١١٣٠ هـ) في «عوالم العلوم»[٧].

الصنف الثالث: كتب المصائب والأحزان، وأول من وقفنا عليه يذكر قضية كسر الضلع في هذا الصنف من الكتب هو حيدر الآملي (كان حيًّا سنة ٧٨٢ هـ) في «الكشكول فيما جرىٰ علىٰ آل الرسول»[٨]، وبعد تتبع جملة من كتب المصائب لاحظنا أن تناول قضية كسر الضلع في كتب المصائب بدأ في القرن الثاني عشر للهجرة، مع تكاثر المجالس التي تعقد للعزاء، فانتشر تأليف كتب المجالس والمصائب، وقد ذكر عبد الزهراء مهدي عدة من المصنفين في كتب المصائب الذين تعرضوا لأسطورة كسر الضلع في كتابه «الهجوم علىٰ بيت فاطمة»[٩]، ومن هؤلاء:

---

(١) المشهور بالمجلسي الأول أو المجلسي الأب، وهو والد محمد باقر المجلسي صاحب بحار الأنوار.

(٢) روضة المتقين (٥/ ٣٤٢).

(٣) شرح أصول الكافي (٧/ ٢١٣).

(٤) غاية المرام وحجة الخصام (٥/ ٣٣٥-٣٣٩).

(٥) مرآة العقول (٥/ ٣١٨).

(٦) بحار الأنوار (١٩/ ٣٥١)، (٢٩/ ٤٠٧-٤١٠)، (٤٣/ ١٧٠)، (٤٣/ ١٩٧-٢٠٠) ومواضع أخرىٰ كثيرة.

(٧) عوالم العلوم والمعارف (١١/ ٥٨٩).

(٨) الكشكول فيما جرىٰ علىٰ آل الرسول (ص ٨٤).

(٩) وقد راجعنا أكثر المصادر التي ذكرها، وما لم نتمكن من الوقوف عليه، نبهنا إلىٰ أننا نقلنا عنه بواسطة عبد الزهراء مهدي.

محمد باقر الأصفهاني (كان حيًّا سنة ١١٨١ هـ)، في «نور العيون»[١]، والسلماسي (١٢٣١هـ) في «مصائب الأبرار»[٢]ومحمد حسن القزويني (١٢٤٠ هـ) في «رياض الشهادة في مصائب السادة»[٣]، والجرمقي البسطامي الخراساني (كان حيًّا في القرن الثالث عشر) في «خزائن المصائب»[٤]، ومحمد علي بن موسى الأسدي الكاظمي (كان حيًّا في القرن الثالث عشر) في «حزن المؤمنين»[٥]، والخطيب الحاج ملا إسماعيل السبزواري (١٣١٢ هـ) في «أنوار الشهادة في مصائب العترة الطاهرة»[٦]، وأسد الله بن صدر الدين التنكابني (١٣٣٩ هـ) في «مصائب الهداة»[٧].

وتحسن الإشارة إلىٰ أنه قد ظهر في هٰذه الفترة أيضًا كتب خاصة بتعداد المصائب التي يدعون أنها وقعت علىٰ فاطمة رضي الله عنها، وقد ذكر في هٰذه الكتب قضية كسر الضلع، فقد ذكر ذٰلك حسين العصفور (١٢١٦ هـ) في كتابه «الدرة الغراء في وفاة الزهراء»[٨]، ومحمد رضا الكمالي الاسترابادي (١٣٤٦ هـ) في «الصوارم الحاسمة في مصائب فاطمة»[٩]، وأبو الحسن المرندي (١٣٤٩ هـ) في كتابه «مجمع النورين وملتقى البحرين فيما وقع من الجور علىٰ والدة السبطين»[١٠]،

---

(١) نور العيون -مخطوط- المجلد الثاني، بواسطة الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٣٤).

(٢) مصائب الأبرار -مخطوط- (ص ٢٧-٢٨)، بواسطة الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٣٤).

(٣) رياض الشهادة في مصائب السادة (١/ ١٢٢).

(٤) خزائن المصائب: الباب الثاني، مخطوط، بواسطة الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٥١) و(ص ٣٥٩).

(٥) حزن المؤمنين (ص ٦١)، بواسطة الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٤١).

(٦) أنوار الشهادة (ص ٢٠٧-٢٠٨)، بواسطة الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٤١).

(٧) مصائب الهداة - طبعة حجرية - (ص ٥١-٥٤)، وانظر الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٥٢٢).

(٨) الكتاب طبع لكن لم نقف على المطبوع، وعندنا مصورة -فيها بعض السقط- من مخطوطة الكتاب المحفوظة في المكتبة الرضوية بمشهد، وقد تعرض فيها لقضية كسر الضلع في [ق ١/ ب].

(٩) نقل ذٰلك عنه جعفر مرتضى العاملي في مأساة الزهراء (٢/ ١٨٦).

(١٠) مجمع النورين (ص ١٠٣).

وعباس القمي (١٣٥٩هـ) في كتابه «بيت الأحزان في مصائب سيدة النسوان»[١].

وأغلب هٰذه الكتب من تصنيف بعض خطباء المجالس التي تُعقد في بعض المناسبات، خاصة في مجالس العزاء ووفيات الأئمة، وجلها مكتوب باللغة الفارسية، وقد ذُكر في عدد كبير منها أسطورة كسر الضلع، وهي تشتمل علىٰ مبالغات وزيادات ليست موجودة في مصادر القدماء ولا في مصادر المتأخرين، ولعل هٰذا ما حمل جعفر مرتضى العاملي أن يقول: «إننا قد ذكرنا عددًا يسيرًا جدًا من النصوص التي أوردها بعض المتأخرين من المؤلفين، لأننا وجدناها تشتمل علىٰ خصوصيات **لم نوفق للبحث عنها في كتب المتقدمين**»[٢]، وسنكتفي بثلاثة أمثلة علىٰ ذٰلك:

المثال الأول: قصة بكاء علي ﵁ أثناء تغسيل فاطمة ﵂ بسبب رؤيته لآثار السياط في جسمها!:

فهٰذه الرواية لا أثر لها في كتب المتقدمين على الإطلاق، حتىٰ إن عبد الزهراء مهدي الذي أتعب نفسه في حشد النصوص لإثبات قصة كسر الضلع وتتبعَ الكتب الفارسية والعربية التي ذكرت هٰذه الأسطورة، بل ولم يقتصر علىٰ ذٰلك حتىٰ فتش الكتب المخطوطة أيضًا، لم يجد شيئًا عن هٰذه القصة المزعومة في كتب المتقدمين، ولم يعثر عليها إلا في كتب المتأخرين[٣]، فاعتذر عن اقتصاره علىٰ كتب المتأخرين قائلًا: «نقلت هٰذه الروايات من كتب المتأخرين، لأن قضية

---

(١) بيت الأحزان (ص ١١٤).

(٢) مأساة الزهراء (٢/ ١١).

(٣) والكتب التي نقل منها عبد الزهراء هٰذه الرواية هي: كتاب ماتمكده (المكتوب بالفارسية) لمحمد بن علي أكبر الخراساني (كان حيًا سنة ١٢٦١ هـ) وكتاب مصائب المعصومين وبيت الأحزان لعبد الخالق اليزدي (١٢٦٨ هـ)، وبشارة الباكين لعبد الرزاق التبريزي (عاش في القرن الثالث عشر)، وذكر كتبًا أخرىٰ كلها صنفت في القرن الثالث عشر أو بعده.

بكائه عليه السلام حين التغسيل مشهور عند الشيعة **غير أني -لقصوري- ما وقفت للعثور عليها في كتب القدماء**»[(١)]، والحقيقة أن هٰذه القصة هي من مختلقات المتأخرين الذين تفننوا في وضع الأكاذيب واختلاق الروايات التي تلهب عواطف العوام[(٢)].

المثال الثاني: رواية دخول مسمار الباب في صدر فاطمة رضي الله عنها:

فهٰذه الرواية لا توجد في أي مصدر قبل كتاب «مؤتمر علماء بغداد» المنحول علىٰ مقاتل بن عطية البكري المتوفىٰ سنة ٥٠٥ هـ[(٣)]، وهٰذا الكتاب طُبع أول مرة سنة ١٣٩٧هـ -علىٰ ما يظهر-[(٤)]، ومع ذٰلك صارت هٰذه الرواية اليوم من القضايا المنتشرة في الكتب المصنفة عن فاطمة رضي الله عنها[(٥)].

(١) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٣٧- الهامش ٤).

(٢) وقد وقع نظير هٰذا في روايات مقتل الحسين التي انتشرت في الكتب المتأخرة منذ الدولة الصفوية، والتي اصطَلح علىٰ تسميتها بكتب المقاتل، حيث اشتملت علىٰ عدد لا يحصىٰ من الأكاذيب والافتراءات، وقد فصّل في ذٰلك جماعة من كُتّاب الإمامية المعاصرين، راجع: الملحمة الحسينية للمطهري (١/ ٤٢-٤٣)، الصحيح من مقتل سيد الشهداء للريشهري (ص ٤٦)، جدل ومواقف من الشعائر الحسينية لمجموعة من المؤلفين (ص ١٣٢-١٤٨)، و(ص١٨٩).

(٣) هٰذا الكتاب من مختلقات بعض المعاصرين، فلم يكن له وجود قبل أن يطبع، ولم نقف علىٰ من نسبه إلىٰ مقاتل بن عطية الذي عاش في القرن السادس، ولا حاجة للتوسع في أمر هٰذا الكتاب، لأن كل من له خبرة بلغة العرب يجزم قطعا أن هٰذا الكتاب مختلق ومفترىٰ، فقد تضمن أساليب لغوية ركيكة ومعاصرة لا تمت إلى القرن السادس بأي صلة، وأولها استخدام كلمة مؤتمر في عنوان الكتاب، وهي كلمة معاصرة لم تكن تستخدم قديما للاجتماعات التي تعقد بين الناس، وإنما صارت تستعمل في هٰذا المعنىٰ منذ وقت قريب. ويكفي أن مثل جعفر مرتضى العاملي المعروف بتساهله الشديد اعتبر أن ما تضمنه هٰذا الكتاب من مناظرات وحكايات ليست إلا قضية افتراضية، راجع كتابه مأساة الزهراء ١/ ٣٥٤، ويريد بذٰلك أن هٰذا الكتاب من وحي الخيال، ولعل الله ييسر كتابة دراسة مستقلة عن أمثال هٰذه المناظرات والمساجلات المكذوبة.

(٤) انظر: كلام مرتضى الرضوي في مقدمة تحقيقه لكتاب مؤتمر علماء بغداد (ص ١٩) مع العلم أنه قد وقع في اضطراب، حيث قال في أول كلامه إن الكتاب طبع أول مرة سنة ١٩٧٧ م، ثم قال بعد ذٰلك أنه طبع سنة ١٣٧٧ هـ، ورجحنا أن يكون التاريخ الصحيح هو الأول وهو ١٩٧٧ م الموافق لسنة ١٣٩٧ هـ، وأن يكون منشأ الخطا هو التصحيف.

(٥) انظر مثلًا: الأسرار الفاطمية (ص ١٢٥)، عوالم العلوم مع مستدركاتها (٢/ ١٩)، الموسوعة الكبرىٰ=

المثال الثالث: قصة محاولة فاطمة ﵂ سحب علي ﵁ من بين أيدي الصحابة ﵃:

قصة خرافية تذكر أن الصحابة لما أرادوا أن يأخذوا عليًا بالقوة كان عليه حِلسٌ(١)، فأمسكت فاطمة بطرف الحلس تجره، «ويجر القوم عليًا علىٰ خلافها، فإذا كانت هي تجره سلام الله عليها فإن القوم يقعون كلهم في الأرض علىٰ ركبتهم(٢)!، ولم يزل التجاذب بينها وبينهم هٰكذا إلىٰ أن أخذ عمر من خالد بن الوليد سيفًا فجعل يضرب بغمده علىٰ كتفها حتىٰ صارت مجروحة، فعل ذٰلك ثلاث مرات، ومع هٰذا فلم يقدروا علىٰ أخذ الحلس من يدها حتىٰ تمزق وتشقق، بقي قطعة في يدها وساير القطعات في أيدي القوم وكانت تلك الجرحة علىٰ كتفها حتىٰ ماتت»(٣).

فهٰذه الرواية المغرقة في الأسطورة والتي تدعي أن قوة فاطمة ﵂ غلبت قوة عمر وخالد ومن معهما من الصحابة ﵃، لا أصل لها في كتب القدماء، وأقدم من وجدناه ينقلها هو محمد رضا بن محمد مؤمن (كان حيًّا سنة ١١٢٧ هـ) في كتابه «جنات الخلود»، ونقلها عنه أبو الحسن المرندي (١٣٤٩ هـ) في كتابه «مجمع النورين».

= عن فاطمة الزهراء (١١/ ١٢)، (١٢/ ٣٥٨)، (١٤/ ٣٣)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٨٠)، شهادة الأئمة (ص ٢١)، تقويم الشيعة (ص ٢٠٩)، وقد وقع عبد الكريم العقيلي في كتابه ظلامات فاطمة الزهراء في وهم في النقل، حيث نقل هٰذه الرواية عن كتاب مؤتمر بغداد مرتين، مرة في (ص ١٥٨)، ومرة بالواسطة عن كتاب الخلافة والإمامة (ص١٦٠)، وقد خفي عليه أن كتاب مؤتمر بغداد طبع بعنوان محاورة في الخلافة والإمامة، فظن أنهما كتابان، والحقيقة أنهما كتاب واحد.

(١) الحلس: بساط يفرش في البيتِ.

(٢) كذا في المطبوع والصواب: ركبهم.

(٣) انظر: مجمع النورين (ص ١٠٥)، الموسوعة الكبرىٰ عن فاطمة الزهراء (١١/ ١٢٦).

وفي هٰذه الفترة تطورت قضية كسر الضلع وصار لها مجالس مخصوصة تعقد من أجل سرد الأساطير المتعلقة بهٰذه الرواية، والتي يرجع جلها إلىٰ تلك الكتب المتأخرة التي وضعها القُصَّاص والخطباء، ثم تطور الأمر اليوم إلىٰ إقامة المجالس التي تسمىٰ بالأيام الفاطمية[1].

هٰذا ما وقفنا عليه من خلال استقراء كتب التاريخ ومعاجم الكتب وفهارسها، ونحن لا ندعي استقصاء كل ما ورد في هٰذا الباب، غير أن ما ذكرناه يمثل الخطوط العريضة لمنشأ أسطورة كسر الضلع وتطورها عبر التاريخ، وإذا كانت هٰذه القضية لم تكن ذات أهمية كبرىٰ في التراث الإمامي خاصة في القرون الأولىٰ، فإنها اليوم وبسبب التحول الكبير الذي حصل في القرون الأخيرة صارت قضية محورية وأساسية عندهم، والسبب الرئيس في ذٰلك - في وجهة نظرنا- هو انتقال هٰذه القضية من مجرد كونها قصة تاريخية يتم استغلالها لأغراض تاريخية متعلقة بقضية بيعة أبي بكر الصديق ﵁ وعقيدة النص علىٰ إمامة علي ﵁، إلىٰ طقس سنوي يتضمن ممارسات متعددة من مجالس تعقد في أيام عشرة لحكاية تفاصيل أسطورة كسر الضلع، وطقوس التشابيه التي يتم فيها إعادة تمثيل تلك الحادثة، مما جعل هٰذه القضية تتغلغل في أذهان العامة، وتصبح عندهم من الأمور المسلمة.

والذي يظهر أن تحول هٰذه القضية من مسألة عقدية إلىٰ ممارسة طقسية -مع ما تتضمنه هٰذه الأسطورة من إساءة مغرضة لآل البيت وخاصة علي بن أبي طالب ﵁-، هو ما جعلها تتعرض للنقد، ويبدو أن مبتدأ ذٰلك في العصر الحاضر كان من محمد حسين كاشف الغطاء (١٣٧٣ هـ)،

---

(١) هي أيام مخصصة للحزن والعزاء علىٰ وفاة فاطمة ﵂، ويختلف تاريخها بين العراق وإيران للاختلاف الواقع في تاريخ وفاة فاطمة ﵂.

حيث إنه يعد من أوائل من شكك في بعض جزئيات قصة كسر الضلع، غير أنه لم يبلغ درجة إنكار القصة برمتها[١]، لكن قضية كسر الضلع ستتعرض لهزات جديدة بعد ظهور محاولات لتطبيق المنهج النقدي في الروايات التاريخية التي حفل بها التراث الإمامي، وكان أحد رواد هذا التوجه الشيخ الإمامي هاشم معروف الحسني (١٤٠٤ هـ)، فقد أدرج الروايات التي ورد فيها ضرب فاطمة ﴿رضي الله عنها﴾ ضمن «المرويات التي لا تثبت أسانيدها في مقابل النقد العلمي»[٢]، إلا أن أشهر من أثار الشكوك حول هذه القضية وكان سببًا لإثارة كثير من الجدل حولها، هو المرجع الراحل محمد حسين فضل الله (١٤٣١ هـ) الذي قام بانتقاد هذه الأسطورة والتشكيك في ثبوتها، حيث وجَّه لها انتقادات عدة من جهة السند والمتن، وقد صدر ذلك في فترة الأيام الفاطمية سنة ١٤١٣ هـ[٣]، ومع أن محمد حسين فضل الله لم ينكر وقوع الهجوم على بيت فاطمة، بل صرح بوقوعه، وبأن الصحابة هددوا من في البيت بالإحراق، واقتصر كلامه على التشكيك في ضرب فاطمة وإسقاط جنينها، إلا أن ذلك لم يعجب جماعة من الجامدين على التراث والذين

---

(١) جنة المأوى (ص ١٣٥) وسيأتي كلامه.

(٢) سيرة الأئمة الاثني عشر (ص ١٣٣).

(٣) ذكر فضل الله في رسالة إلى المرجع الكلبايكاني مؤرخة بسنة ١٤١٤ هـ، أن كلامه حول ثبوت قصة كسر الضلع كان قبل سنة أو أكثر، وعلى هذا يكون تاريخ الواقعة هو سنة ١٤١٣ هـ، انظر كتاب جاء الحق دراسة نقدية للأفكار المطروحة في كتاب مأساة المأساة (ص ٢٢٩)، وهذا ما صرح به هاشم الهاشمي في كتابه حوار مع فضل الله (ص ١٩)، أما محمد علي الهاشمي في كتابه الحوزة العلمية تدين الانحراف (ص ١١)، وكذا محمود الغريفي في كتابه فضل الله ورأي في عاصفة (ص ٧)، فيذكران أن أول تشكيك صدر من محمد حسين فضل الله في قضية كسر الضلع كان في شتاء سنة ١٤١٤ هـ، ولعل الصحيح ١٤١٣ هـ.

أحسوا بأن السماح بعرض مثل هٰذه الأساطير -التي استقرت في الوجدان الشعبي - علىٰ موازين النقد العلمي قد يؤدي إلى التشكيك فيما هو أكبر من ذٰلك، فقامت إثر ذٰلك حملة منظمة وشرسة للطعن في محمد حسين فضل الله واتهامه بالضلال والبلبلة والتشكيك في العقائد، وهو ما وصفه محمد علي الهاشمي - أحد المناوئين لفضل الله- بقوله: «فأحدث ذٰلك موجة عارمة من الاستياء والاستنكار في أوساط أهل العلم وعامة الناس»[١].

وقد تزعم هٰذه الحملة جعفر مرتضى العاملي (١٤٤١ هـ)[٢] وأيده تيار من مراجع قم والنجف[٣]، بالمقابل ظهر تيار مناصر لمحمد حسين فضل الله تولىٰ الدفاع عنه، ويتشكل هٰذا التيار من مجموعة من تلامذته إضافة إلىٰ مجموعة من علماء الإمامية الذين أيدوا رأيه، فقاموا بالرد على اتهامات تيار جعفر مرتضىٰ العاملي وتفنيدها، وقد نتج عن هٰذا الصراع ظهور عدة مؤلفات مستقلة للانتصار لصحة قصة كسر الضلع، والدفاع عنها، في مقابل مؤلفات أخرىٰ تشكك فيها وتنتقدها، وهو ما سيكون موضوع المبحث التالي.



(١) الحوزة العلمية تدين الانحراف (ص ١١).

(٢) ذكر محمد علي الهاشمي اجتماع ثلاثة شيوخ في منزل جعفر مرتضى العاملي بعد تشكيك فضل الله في قضية كسر الضلع، وهم هادي آل راضي وحسن الجواهري وباقر الإيرواني، وكان أول من كتب إلىٰ محمد حسين فضل الله يستفسره عن أقواله في قضية كسر الضلع هو جعفر مرتضىٰ، انظر: الحوزة العلمية تدين الانحراف (ص ١١).

(٣) لماذا كتاب مأساة الزهراء؟ لجعفر مرتضى العاملي (ص ١٦).

- المؤلفات الأولى المصنفة في إثبات أسطورة كسر الضلع:

عند استقراء عناوين المؤلفات الأولى التي صُنفت في إثبات قصة كسر الضلع، نلاحظ اشتراكها في أمرين:

الأول: تزامن صدورها في وقت واحد تقريبا، حيث إن جلها صدر ما بين سنة ١٤١٧ هـ، و١٤١٨ هـ، مما يدل علىٰ أن هناك حملة منظمة وراء صدورها في أوقات متقاربة.

الثاني: أن غالبها موجه ضد شخص واحد، وهو المرجع الراحل محمد حسين فضل الله، ولذٰلك فهٰذه المؤلفات وإن ركزت علىٰ موضوع كسر الضلع، غير أنها جمعت إلىٰ ذٰلك قضايا أخرىٰ أثيرت من خلال النبش في كتابات فضل الله و«المواقف الإذاعية، والمكتوبة، والعديد من المقابلات والمراسلات والمراجعات» [(١)]، وكان الهدف من ذٰلك هو إسقاط فضل الله في عيون العوام، وتصويره بأنه شخص يخالف الضروريات والمسلمات.

ثم بعد ذٰلك صدر عدد كبير من الكتب عن قضية كسر الضلع تحت عناوين مختلفة، وقد قمنا برصد غالب ما صدر في هٰذا المجال، واقتصرنا على استعراض المؤلفات الأولى التي ألفت في إثبات كسر الضلع، مع ترتيبها بحسب تواريخ صدورها، وذكرنا نبذة مختصرة عن هٰذه المؤلفات.

- كتاب «ملاحظات علىٰ منهج السيد محمد حسين فضل الله» لياسين الموسوي:

يُعد ياسين الموسوي أول من ألف في الرد علىٰ محمد حسين فضل الله

---

(١) لماذا كتاب مأساة الزهراء؟ لجعفر مرتضى العاملي (ص ١٠).

-بحسب ما وقفنا عليه-، فقد كتب كتابه هٰذا بعد فترة قصيرة من الضجة التي بدأت حول تصريحات فضل الله، وقد صدر سنة ١٤١٤ هـ، وقد صرح ياسين الموسوي بأن سبب كتابته لهٰذا الكتاب هو ما بلغه من تصريحات محمد حسين فضل الله حول موضوع كسر الضلع[١]، وقد حشد المؤلف كل ما يمكنه من الأدلة لإثبات صحة هٰذه القصة، وقد طبع الكتاب في «دار الصديقة الكبرىٰ» التي أُنشئَت خصيصًا للرد علىٰ فضل الله!.

كتاب «ظلامات فاطمة» لعبد الكريم العقيلي:

صدر هٰذا الكتاب أول مرة سنة ١٤١٧ هـ، وذكر مؤلفه أنه قد أنهاه في الثالث من جمادى الآخرة من تلك السنة[٢]، ولم يشر فيه إلى اسم محمد حسين فضل الله غير أن الكتاب ظاهر في أنه مصنف في الرد علىٰ فضل الله.

كتاب «مأساة الزهراء شبهات وردود» لجعفر مرتضى العاملي (١٤٤١ هـ):

هٰذا الكتاب يعد أوسع كتاب في إثبات قضية كسر الضلع، وهو من تأليف جعفر مرتضى العاملي وطبعه لأول مرة سنة ١٤١٧هـ، وانتهىٰ منه في شهر شعبان من تلك السنة[٣]، وقد كتب هٰذا الكتاب بعد أن وقعت مراسلات بينه وبين فضل الله أراد منها أن يثنيه عن التشكيك في قصة كسر الضلع، ويحمله علىٰ التراجع عما صرح به من الارتياب فيها واستبعاد وقوعها.

---

(١) ملاحظات علىٰ منهج السيد محمد حسين فضل الله لياسين الموسوي (ص ١٠).

(٢) ظلامات فاطمة الزهراء (ص ٣٥١).

(٣) مأساة الزهراء (١/ ٧).

ويقع هٰذا الكتاب في جزئين، خصص جعفر مرتضى القسم الأكبر من الجزء الأول لمناقشة الإشكالات الموجهة إلىٰ ثبوت قصة كسر الضلع من جهة المتن، أما القسم الثاني فخصصه لحشد كل ما أمكنه من الروايات وأقوال العلماء والمؤرخين وقصائد الشعراء التي ذكرت قضية كسر الضلع، وبعد تتبع غالب المؤلفات التي ظهرت فيما بعد، فإننا نجزم بأن كتاب «مأساة الزهراء» هو المصدر الأساسي لنصوص وحجج إثبات قصة كسر الضلع في العصر الحاضر، لدرجة أن كل ما كتب فيما بعد عن هٰذه المسألة إنما يدور في فلك كتاب «مأساة الزهراء»[١].

كتاب «إحراق بيت فاطمة» لحسين غيب غلامي:

صدر هٰذا الكتاب في سنة ١٤١٧ هـ، وذكر المؤلف أنه انتهىٰ منه في العاشر من رمضان من تلك السنة[٢]، وقد ذكر أن سبب تأليفه لهٰذا الكتاب هو أنه وقف علىٰ إنكار إحراق بيت فاطمة في بعض الكتب والمقالات من المخالفين لهم[٣]، ولذٰلك اقتصر في هٰذا الكتاب على النصوص الموجودة في كتب أهل السنة.

كتاب «الفضيحة» لمحمد مرتضىٰ:

صدر هٰذا الكتاب في شهر رجب ١٤١٨ هـ، وقد ألفه محمد مرتضىٰ للرد علىٰ كتاب هوامش نقدية لمحمد الحسيني، وكتاب هوامش نقدية هو رد علىٰ

---

(١) وللفائدة فقد ألف جعفر مرتضى العاملي كتابين آخرين، الأول: لماذا كتاب مأساة الزهراء؟، والثاني خلفيات كتاب مأساة الزهراء، وهٰذا الأخير يقع في ست مجلدات، لكن جعفر مرتضىٰ لم يركز في هٰذين الكتابين علىٰ قضية كسر الضلع، بل أراد أن يوجه هجمة شاملة علىٰ محمد حسين فضل الله من خلال مسائل عديدة أحدها كسر الضلع، ولذا لم نُدرج هٰذين الكتابين ضمن المؤلفات المتعلقة بكسر الضلع.

(٢) إحراق بيت فاطمة (ص ١٣).

(٣) إحراق بيت فاطمة (ص ١١).

كتاب مأساة الزهراء لجعفر مرتضى العاملي، وقد حاول محمد مرتضىٰ من خلال هٰذا الكتاب الرد علىٰ الإشكالات القوية التي وجهها محمد الحسيني إلىٰ جعفر مرتضى العاملي، وهٰذا الكتاب وإن كُتب علىٰ غلافه أن مؤلفه هو محمد مرتضىٰ، لٰكن الغالب على الظن أن المؤلف هو جعفر مرتضى العاملي، ويبدو أنه استعمل هنا اسمًا مستعارًا، فأسلوب الكتاب هو نفس أسلوبه، وقد تكلم محمد الحسيني عن ذٰلك وبين أن جعفر مرتضىٰ نسي أن يغير بعض المواضع التي تدل علىٰ أنه صاحب الكتاب[١].

كتاب «جاء الحق» لمحمد أبي السعود القطيفي:

صدر هٰذا الكتاب سنة ١٤١٨ هـ، وهو رد علىٰ كتاب «مأساة كتاب المأساة» لنجيب نور الدين الذي كتب مأساة المأساة ردًّا علىٰ كتاب «مأساة الزهراء» لجعفر مرتضى العاملي.

كتاب «حوار مع فضل الله حول الزهراء» لهاشم الهاشمي:

صدر هٰذا الكتاب في ١٥شعبان سنة ١٤١٨ هـ، وهو موجه لمناقشة محمد حسين فضل الله، وقد وصَفَ فضلَ الله بأنه «أخذ يطرح الأفكار المنحرفة في مجال العقائد والتاريخ»[٢]، ومع أن الكتاب لا يقتصر علىٰ قضية كسر الضلع، غير أنها السبب الرئيس في تأليف هاشم الهاشمي لكتابه، فضلًا عن أن القسم الأكبر من الكتاب مخصص لإثبات روايات الهجوم علىٰ بيت فاطمة وضربها وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، كما أنه تعرض لنقد جزء من كتاب «هوامش نقدية».

(١) انظر هوامش نقدية (ص ١١٨).

(٢) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٨).

كتاب «الحوزة العلمية تدين الانحراف» لمحمد علي الهاشمي المشهدي:

صدر هٰذا الكتاب سنة ١٤١٨ هـ، وذكر مؤلفه أنه قد انتهىٰ من تحريره في رجب من تلك السنة[١]، وهٰذا الكتاب يمتاز عن بقية الكتب بأنه قد أرخ لبداية تشكيك فضل الله في قضية كسر الضلع، كما أنه نشر المراسلات الخطية التي جرت بين فضل الله وجعفر مرتضى العاملي، إضافة إلىٰ مجموعة من المراسلات التي جرت بين فضل الله وبين مراجع آخرين حول مسألة كسر الضلع[٢]، كما أن هٰذا الكتاب ضم مجموعة من الخطابات والبيانات والفتاوى التي صدرت من مجموعة من المراجع وأساتذة الحوزة ضد محمد حسين فضل الله، لذٰلك فالكتاب يشكل مرجعًا تاريخيًا مهمًا لمعرفة تفاصيل بداية المواجهة بين فضل الله وبين خصومه، وتطوراتها من المناصحة والمناظرة إلى الحكم عليه بالضلال والانحراف.

كتاب «الهجوم علىٰ بيت فاطمة» لعبد الزهراء مهدي:

صدر هٰذا الكتاب سنة ١٤٢١ هـ، وقد حشد فيه مؤلفه كل ما أمكنه من النصوص لإثبات أسطورة كسر الضلع، وبالمقارنة بينه وبين الجزء الثاني من كتاب «مأساة الزهراء» نجد أنه قد اعتمد بالأساس علىٰ هٰذا الكتاب، وأضاف إلىٰ ذٰلك نصوصًا أخرىٰ من مصادر لم تذكر في كتاب «المأساة»، ولم يقتصر على الكتب المطبوعة بل تعدىٰ ذٰلك للرجوع إلى الكتب المخطوطة، إضافة إلىٰ أنه قد نقل نصوصًا عدة من كتب فارسية.

---

(١) الحوزة العلمية تدين الانحراف (ص ٢١).

(٢) الحوزة العلمية تدين الانحراف (ص ٨٧-٢٢٩).

كتاب «الحجة الغراء علىٰ شهادة الزهراء» للمرجع جعفر السبحاني:

ألف المرجع جعفر السبحاني هٰذا الكتاب سنة ١٤٢١ هـ[١]، وطبع الكتاب سنة ١٤٢٢ هـ، وقد ذكر أن سبب تأليفه للكتاب أنه قرأ «مقالًا لبعض الكتاب الجدد، نقل فيه شيئًا من فضائل الزهراء (عليها السَّلام) ليكون ذريعة لما يريد إثباته وهو أنّ شهادة الزهراء (عليها السَّلام) أُسطورة تاريخية لا نصيب لها من الحقيقة»[٢]، ولٰكنه لم يذكر اسم الكاتب ولا عنوان المقال!، غير أن محتوى الكتاب لا يختلف عن الكتب السابقة، حيث إن الغرض منه إثبات أسطورة كسر الضلع.



(١) الحجة الغراء (ص ٩٩).
(٢) الحجة الغراء (ص ١٦).

حكاية كسر الضلع بين العقيدة والتاريخ:

بعد أن درسنا مسار هٰذه القضية وتطورها التاريخي، لا بد من التعريج علىٰ بيان منزلة قضية قصة كسر الضلع عند كل من أهل السنة والجماعة والإمامية، أما بالنسبة لأهل السنة والجماعة، فهٰذه القصة لا تعدو كونها فرية لا أصل لها في الروايات التاريخية، ويعدونها قصة اختلقها الغلاة لتعليل بيعة علي ﷺ والطعن في خلافة أبي بكر ﷺ، فلم يرد في تراث أهل السنة والجماعة أي رواية مسندة أو حتىٰ منقطعة أوموضوعة تذكر هٰذه القصة، أما ما يحتج به المخالفون من نصوص ينسبونها إلىٰ روايات أهل السنة فهي بأجمعها خالية عن ذكر قصة كسر الضلع أو إسقاط المحسن كما سيأتي تفصيله[١]، ولذٰلك اتفقت كلمة علماء المسلمين من جميع المذاهب منذ القرن الرابع علىٰ إنكار هٰذه الأسطورة وردها، بعد أن بدأت تُذكر في تراث الأخباريين والغلاة، فقد أنكرها أبو الحسين الملطي وأبو بكر الباقلاني وأبو الفتح الشهرستاني، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأبو عبد الله الذهبي وغيرهم، بل إن الاعتقاد بهٰذه القصة أو روايتها كان يعد عندهم من المثالب، ولذا طعنوا في النَّظَّام المعتزلي وأبي بكر بن أبي دارم الكوفي المغالي، لمجرد ذكرهما لهٰذه الأسطورة أو روايتها، وهٰذا يدل علىٰ أن بطلان هٰذه القصة واندراجها في سلك المفتريات والموضوعات كان مقطوعًا به عند أهل السنة[٢].

أما عند الإمامية فقد تقدم كيف تطور أمر أسطورة كسر الضلع عندهم، وكيف انتقلت من كتب المثالب إلىٰ كتب العقائد، ثم انتشرت في كتب الروايات والأدعية،

---

(١) مضت الإشارة إلىٰ ذٰلك، انظر (ص ٤٥-٤٧).

(٢) وقد خصصنا فصلًا لنقل كلام علماء أهل السنة الذين طعنوا في قصة كسر الضلع.

غير أنها لم تكن ذات أهمية كبرىٰ عند قدمائهم، فعدد الروايات المنسوبة إلىٰ المعصومين والتي جاء فيها قصة كسر الضلع وإسقاط الجنين لا تتجاوز اثنتي عشرة رواية فقط، ولعل أظهر دليل علىٰ عدم أهمية هٰذه القضية لدى القدماء، أن كتاب الكافي للكليني الذي هو أعظم كتب الإمامية وأوثقها وأهمها علىٰ الإطلاق، لم يذكر أي شيء عن قصة كسر الضلع، كما أن نهج البلاغة المختص بجمع ما نسب إلىٰ علي رضي الله عنه من أقوال وخطب وكتب، خلا من التعرض لقضية كسر الضلع، كما أن ابن بابويه القمي الذي ذكر روايتين عن قصة كسر الضلع في كتابه الأمالي، لم يشر إلىٰ هٰذه القصة في كتابه «الاعتقادات»!، مع أنه ذكر مجمل اعتقاداته في فاطمة التي تضمنت دعاوىٰ تعرضها للظلم واغتصاب حقها في الإرث[1]، فعدم ذكره لقضية كسر الضلع في هٰذا الكتاب - مع كونه قد اشتمل علىٰ أمور أقل أهمية من قضية كسر الضلع بكثير-، دليل علىٰ أنه لا يرىٰ أنها تبلغ درجة من الأهمية لتسجيلها في كتاب مخصص للاعتقادات.

أما اليوم فإن الغلو في خصومة الخلفاء الراشدين الثلاثة، جعل كثيرًا من المعاصرين يعطي قضية كسر الضلع حجمًا أكبر مما كان لها في السابق، حتىٰ رفعوها إلىٰ مستوى القضايا العقائدية الضرورية والمسلمة، ورائد هٰذا التوجه هو جعفر مرتضى العاملي، الذي جعل قضية كسر الضلع من أهم مسائل الإسلام والإيمان!، فيقول: «هي واحدة من أهم مسائل الإسلام والإيمان لأنها[2] تمس قضية الإمام والإمامة بعد رسول الله ﷺ،... فهو حدث تاريخي سياسي، له مساس بالإمام والإمامة، وهو أمر عقائدي خطير وهام جدًا»[3].

(١) الاعتقادات (ص ١٠٥).

(٢) في المطبوع «لأنه».

(٣) مأساة الزهراء (١/ ١٢٨).

ويقول أيضًا: «قضية الزهراء إذن أساسية في حياتنا الفكرية والإيمانية، ولها ارتباط بأمر أساسي في هٰذا الدين، فلا ينبغي الاستهانة بها، أو التقليل من أهميتها»[١]، ولكي يمعن في إثبات أهمية هٰذه القضية، حاول اللعب علىٰ أوتار العاطفة، فيقول: «وقضية الزهراء أيضًا، وما جرىٰ عليها بعد رسول الله ﷺ سيكون حدثًا تاريخيًا مفيدًا جدًا من حيث دلالاته الالتزامية، إذ فرقٌ بين أن يقال لك: إن الذين اغتصبوا الخلافة قد ضربوا الزهراء (ع) فور وفاة أبيها إلىٰ درجة أنهم أسقطوا جنينها، وكسروا ضلعها الشريف، إلىٰ غير ذٰلك مما هو معروف، وبين أن يقال لك كما يقول البعض: إنهم ما زادوا على التهديد بإحراق بيتها[٢].

فهنا يحاول جعفر مرتضى العاملي أن يصور للقارئ العامي أن من لا يعتقد بقصة كسر الضلع فهو يبرئ أبا بكر وعمر ﵄ من الاعتداء علىٰ آل البيت، وهٰذه محاولة منه لاستمالة الفئات المغالية في عداوة أبي بكر وعمر ﵄، ويرمي إلىٰ جعل إنكار قضية كسر الضلع سُلمًا للقول بصحة خلافة الخلفاء الراشدين، وقد ظهر هٰذا المنحىٰ في اعتراض جعفر مرتضىٰ علىٰ كلام المرجع الراحل محمد حسين فضل الله الذي اعتبر قضية كسر الضلع مسألة تاريخية لا صلة لها بالعقيدة، فقال جعفر مرتضىٰ: «أما بالنسبة لكون ضرب الزهراء (ع)، وإسقاط جنينها، وكسر ضلعها لا يتصل بالعقيدة.. فهو أغرب وأعجب، فإن من يدعي لنفسه مقام الإمامة والخلافة لرسول الله ﷺ.. إذا كان لم يرتكب أي جرم، سوىٰ التهديد الظاهري للزهراء (ع)، فإن قبول دعواه لهٰذا المقام العظيم سيكون أيسر مما لو كان قد ارتكب جريمة قتل جنين، وضرب سيدة نساء العالمين،

(١) مأساة الزهراء (١/ ١٣٨).

(٢) مأساة الزهراء (١/ ١٣٥).

وكسر ضلع من يغضب الله لغضبها، ويرضىٰ لرضاها.. إذ لا ريب في أن من يكون كذٰلك، لا يكون صالحًا لمقام خلافة الرسول الأعظم ﷺ»[١].

وسار علي الميلاني علىٰ نفس هٰذا المسلك المغالي في مسألة كسر الضلع فقال عنها: «الحقيقة أنّ قضية الزهراء سلام الله عليها أساس مذهبنا، وجميع القضايا التي لحقت تلك القضية وتأخّرت عنها، كلّها مترتبة علىٰ تلك القضية»[٢].

بل إن هاشم الهاشمي اعتبر إنكار كسر الضلع «انحرافا عن المذهب»[٣]، واستدل علىٰ ذٰلك قائلًا: «نجد أن كبار مراجعنا اعتبروا كلام فضل الله في التشكيك في شهادة الزهراء عليها السلام وبقية المسائل العقائدية المرتبطة بالمذهب، كلام ضلال، وحكموا عليه بأنه ضال مضل»[٤]، بعد كل هٰذا لا تعجب حينما تقف علىٰ قول جعفر مرتضى العاملي: «لولا موقف الزهراء هٰذا، الذي تعرَّضت فيه للأذىٰ وللضرب وإسقاط الجنين، لم يكن من هٰذا الإسلام إلَّا المظاهر والأسماء، وإلَّا الأشكال والطقوس الجوفاء»[٥]!.

ويقابل هٰذا الرأي، رأي محمد حسين فضل الله وأنصاره، الذين يرون أن مسألة كسر الضلع هي قضية تاريخية لا ارتباط لها بالعقيدة، يقول فضل الله: «مسألة ضلع الزهراء عليها السلام، هٰذه قضية تاريخية لا قضية متصلة بالعقيدة»[٦]،

(١) خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/ ١٦).
(٢) مظلومية الزهراء (ص ٨).
(٣) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٠).
(٤) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٠).
(٥) مأساة الزهراء (١/ ٢٨٥).
(٦) نقل هٰذا النص هاشم الهاشمي عن شريط مسجل لمحمد حسين فضل الله، انظر: حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٨).

ويقول أيضًا: «أحب أن أؤكد على أن مسألة كسر ضلع الزهراء وعدمه، وإسقاط جنينها وعدمه، هي من المسائل التاريخية»[١]، وقال أيضًا: «هي قضية تاريخية اختلف فيها المؤرخون»[٢]، وقال أيضًا: «هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي، وليست من أصول العقيدة»[٣].

ويقول نجيب نور الدين ردًّا على جعفر مرتضى الذي جعل مسألة كسر الضلع من مسائل الإيمان: «رغم جلال مقام الزهراء (عليها السلام) واستنكارنا لكلِّ ما حَدَثَ لها من ظلم وغبن، فإنَّنا لا نرى وجه الربط بين هذه الحادثة التاريخية، وبين قضية الإمامة ومسائل الاعتقاد»[٤]، ويقول في موضع آخر: «قضية الزهراء (عليها السلام) قضية تاريخيّة وليست متّصلة بالعقيدة،...ولا نعتبرها شرطًا من شروط الإيمان»[٥].

وانتقد جعفر الشاخوري كتاب مأساة الزهراء لجعفر مرتضى العاملي قائلًا: «هذا النوع من البحوث التي تركز على أمور هامشية لا يعدو كونها تفصيلًا من تفاصيل الحوادث التأريخية وتضخمها وتجعلها في مصاف القضايا الاستراتيجية التي تهدد وجود الإسلام والمسلمين»[٦].

---

(١) نقل هذا النص هاشم الهاشمي عن شريط مسجل لمحمد حسين فضل الله، انظر: حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٩).

(٢) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٠).

(٣) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٤٧).

(٤) مأساة كتاب المأساة (ص ٣٢).

(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ١١٨-١١٩).

(٦) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٦٦).

ويرىٰ حيدر حب الله «أن الخلاف في هٰذه القضية ليس عقائديًّا بل هو خلاف تاريخي»[(١)]، واعتبر ياسر عودة مسألة كسر الضلع حادثة تاريخية[(٢)]، وقال: «إن مسألة كسر الضلع مسألة تاريخية لا تتصل بجانب العقيدة كما يصورها بعض الجهلة الذين مروا مرور الكرام على العلم، فما استطاعوا أن يفرقوا بين المسألة التاريخية وبين المسألة العقائدية وبين ضرورات المذهب ومشهوراته، وبين ضرورات الدين ومشهوراته»[(٣)].

ويرىٰ أحمد الكاتب أن الهدف من إضفاء الصبغة الدينية علىٰ هٰذه القضية هو تكميم أفواه المحققين الذين يضعفون هٰذه الروايات، فيقول: «ورغم أن موضوع الهجوم علىٰ بيت الزهراء، يعتبر موضوعًا تاريخيًا بحتًا، فإن بعض رجال الدين الأخباريين الحشويين، يحاولون إضفاء صبغة دينية عليه، وبدلًا من تقديم أدلتهم العلمية التاريخية، نرى البعض منهم يلجأ الىٰ سلاح «الفتوىٰ» والتهريج، ليكمم أفواه العلماء والمحققين الذين يصرحون بضعف تلك الروايات واختلاقها. رغم أن مجال الإفتاء هو الأحكام الفقهية وليس الأمور العقائدية أو التاريخية، التي يجب فيها الاجتهاد ويحرم التقليد»[(٤)].

والحقيقة التي لا ينبغي الارتياب فيها هي أن هٰذه المسألة لا تعلق لها بالعقيدة في أي شيء، إذ إن المؤمن لو لم يعلم أصلًا في حياته بهٰذه القصة المفتراة،

---

(١) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (١/ ٥٥٤).

(٢) قضايا آثارت جدلًا (ص ١٧٩).

(٣) قضايا آثارت جدلًا (ص ١٨٧).

(٤) السنة والشيعة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١٣٣).

لما نقص ذٰلك من إيمانه شيئًا، وكما قال ياسر عودة: «الذي يقول بكسر الضلع أو لا يقول لا تزيد في إيمانه ولا تنقص من دينه»[١]، فالصواب مع القائلين بأن قضية كسر الضلع قضية تاريخية لا علاقة لها بالعقيدة والإيمان.

أما القائلون بأن قضية كسر الضلع من مسائل العقائد وكذا من رفعوها إلىٰ مرتبة قضايا الإيمان فسيقعون في إشكال كبير، حيث إن قضايا العقائد والإيمان لا تثبت عندهم بمجرد الظنون، بل لا بد فيها من اليقين والثبوت، فلا يمكن إثبات قضية كسر الضلع بناء علىٰ روايات معدودة ابتليت بعلل قادحة في الإسناد والمتن، مما يجعلها في عداد الروايات الموضوعة والمختلقة، بل لا بد أن تثبت هٰذه المسألة بروايات مقطوع بصحتها، وهٰذا الأمر غير متحقق في روايات كسر الضلع، فحتى القائلون بصحة قصة كسر الضلع لا يقولون بصحة كل الروايات الواردة في هٰذا الباب، فما حكموا بصحته منها لا يتعدىٰ أصابع اليد الواحدة، ولأجل ذٰلك لجؤوا إلى القول بأن روايات كسر الضلع بلغت درجة الشهرة والاستفاضة، ومنهم من تعدىٰ ذٰلك إلى ادعاء التواتر، مع أن كل ذٰلك ممتنع في روايات كسر الضلع كما سيأتي بتفصيل، وإنما لجؤوا إلىٰ هٰذه الدعاوىٰ لعلمهم بأن تقريرهم كون قضية كسر الضلع من مسائل العقائد، سوف يترتب عليه ضرورة إثباتها بنفس الطرق التي يثبتون بها العقائد.



(١) قضايا آثارت جدلًا (ص ١٨٧).

لوازم الاعتقاد بأسطورة كسر الضلع:

إن إدخال قضية كسر الضلع إلىٰ كتب العقائد أضفىٰ علىٰ هٰذه المسألة بُعدا عقديا بعد أن كان الأمر يقتصر علىٰ ذكرها في كتب الروايات، ومن ثمَّ صارت قضية كسر الضلع توظف في التراث العقدي في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: دعوىٰ إكراه علي رضي الله عنه علىٰ بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

لقد دأب بعضهم على الاستدلال بقصة كسر الضلع لادعاء أن بيعة علي رضي الله عنه لأبي بكر لم تكن عن رضا واختيار، بل عن قهر وإكراه[١].

يقول المرجع محمد صادق الروحاني: «ما جرىٰ على الزهراء (عليها السلام) من أخذ مالها وكسر ضلعها، إنّما هو من أجل دفاعها ومطالبتها بحق الإمام عليّ (عليه السلام)، كما تشهد لذٰلك عدّة فقرات من خطبتها، فكيف تكون بعيدة عن فرضية خلافة عليّ (عليه السلام)»[٢].

ويقول عبد الزهراء مهدي إن موضوع كسر الضلع: «يثبت عدم بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر اختيارًا، وإنما بايع إجبارًا بعد أن أحرقوا باب الدار، وأرادوا إحراق البيت علىٰ أهله»[٣]، ويقول رئيس مركز الأبحاث العقائدية محمد الحسون عن موضوع كسر الضلع: «تترتب عليه آثار عقائدية كبيرة متصلة بما جرىٰ من مآس وويلات علىٰ آل الرسول صلى الله عليه وسلم، بعد فقْدِ عميدها وقائدها، متمثلة بما صاحب وأعقب السقيفة التي أزالت الحق عن أهله»[٤].

---

(١) راجع: أسرار الإمامة (ص ١١٥)

(٢) السيدة الزهراء بين الفضائل والظلامات (ص ٦٥).

(٣) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٠).

(٤) مقدمة مركز الأبحاث العقائدية لكتاب المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٥).

الأمر الثاني: اتهام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بنصب العداء لآل البيت:

إن قضية كسر الضلع صارت ورقة بأيدي أنصار نظرية العداوة بين آل البيت وكبار الصحابة، يثبتون بها تلك الدعوى الخيالية التي لا وجود لها في الواقع، فالقدماء كانوا يذكرون هذه الأسطورة ضمن طعونهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كما صنع أبو القاسم الكوفي الذي أورد هذه القصة في مثالب أبي بكر رضي الله عنه في كتابه «الاستغاثة في بدع الثلاثة»(١)، وكذا أبو القاسم الشريف المرتضى في الشافي(٢)، وأبو جعفر الطوسي في تلخيص الشافي(٣)، ومن تابعهم(٤).

وقد تطورت هذه القضية عند المتأخرين حتى بلغ بهم الأمر إلى اتهام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بنصب العداوة لآل البيت ورميهما بالكفر - عياذًا بالله-!. وقد ظهر ذلك في تصريحات بعضهم، فعندما حكم الخوئي للخليفتين أبي بكر وعمر بالإسلام الظاهري(٥)- بحسب رأيه- فقال: «ومن هنا يحكم بإسلام الأوّليْن الغاصبيْن لحق أمير المؤمنين عليه السّلام إسلامًا ظاهريًا لعدم نصبهم-ظاهرًا- عداوة أهل البيت»(٦)، انتقده تلميذه تقي الطباطبائي القمي قائلًا: «ومن الغريب ما عن سيدنا الأستاذ-على ما في التقرير... فإنا نسأل من سيدنا الأستاذ: أي

(١) الاستغاثة (٢/ ٧٧).

(٢) الشافي في الإمامة (٤/ ١٢٠-١٢١).

(٣) تلخيص الشافي (٣/ ١٥٦).

(٤) انظر: مثالب النواصب لابن شهرب آشوب (مخطوط) (ص ٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢)، بواسطة الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣٠٣- ٣٠٧)، كشف المراد للحلي (ص ٣٥٤)، الإمامة لعبد النبي الجزائري (ص ٢١٨)، الرسائل الاعتقادية للخواجوئي (١/ ٥٢٨)، نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت للكركي (ص ١٣٠)، ذخيرة يوم المحشر في بيان فساد نسب عمر لسليمان الماحوزي (ص ٩٨-٩٩) بواسطة الهجوم على بيت فاطمة (ص ٢٣٩).

(٥) ومعنى الإسلام الظاهري عند الخوئي هو الحكم بإسلامهم في الدنيا وكفرهم في الآخرة!.

(٦) فقه الشيعة للخوئي بتقرير الموسوي الخلخالي (٣/ ١٣٩).

عداوة أعظم من الهجوم إلىٰ دار الصديقة وإحراق بابها وضرب الطاهرة الزكية وإسقاط ما في بطنها...»[(١)]، وذكر أمورًا مفتريات أخرىٰ علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لٰكن أول ما بدأ به هو ذكر قصة كسر الضلع لكونها صارت اليوم أول ما يستدل به المخالفون لإثبات عداوة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لأهل البيت، وهٰذا الأمر ليس جديدًا، فهٰذا الاعتراض هو نفس ما اعترض به يوسف البحراني (١١٨٦ هـ) علىٰ الذين حكموا بإسلام الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال: «من العجب الذي يضحك الثكلىٰ، والبين البطلان الذي أظهر من كل شيء وأجلىٰ، أن يُحكم بنجاسة من أنكر ضروريًا من سائر ضروريات الدين، وإن لم يعلم أن ذٰلك منه عن اعتقاد ويقين، ولا يحكم بنجاسة من يسب أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخرجه قهرًا مقادًا يساق بين جملة العالمين، وأدار الحطب علىٰ بيته ليحرقه عليه وعلىٰ من فيه، وضرب الزهراء (عليها السلام) حتىٰ أسقط جنينها ولطمها حتىٰ خرت لوجهها وجبينها وخرجت لوعتها وحنينها، مضافًا إلىٰ غصب الخلافة الذي هو أصل هٰذه المصائب وبيت هٰذه الفجائع والنوائب»[(٢)].

وعدَّ محسن المعلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن فئة النواصب وجعل أسطورة كسر الضلع أحد أدلته علىٰ ذٰلك[(٣)].

ولا يقف الأمر عند هٰذا الحد، فقد بلغت منزلة هٰذه القضية عند بعضهم إلىٰ الحكم علىٰ من ينكرها–عنادًا– بأنه يناصب العداء لفاطمة رضي الله عنها، وهٰذا ما قرره جعفر مرتضى العاملي حيث يقول: «إنْ كان المنكِر لقضية «كسر الضلع» جاهلًا بالأمر،

---

(١) مباني منهاج الصالحين (٣/ ٢٥٠)، والعبارة فيها ركاكة وعجمة.

(٢) الحدائق الناضرة (٥/ ١٨٠)، الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب (ص ٢٣٧).

(٣) النصب والنواصب (ص ٤٢٦-٤٢٧).

فإنه لا يكون بإنكاره هٰذا ناصبيًا.. وأما إذا كان عالمًا بوقوع هٰذا الظلم علىٰ السيدة الزهراء (عليها السلام)، ولٰكنه ينكره بهدف الدفاع عن ظالميها، وتلميع صورتهم، وسعيًا منه في تضييع حقها، وإبطال الاستدلال علىٰ عدم أهلية ظالميها، فهو ناصب للعداوة لها»[1]، ولمَّح إلىٰ تصنيف فضل الله ضمن فئة النواصب دون أن يشير إلى اسمه فقال: «وإن كان هٰذا المنكر جاهلًا في الأساس، ثم بين العلماء له الحقائق، وأعلنوها له بالأدلة، ولٰكنه رفض النظر فيها، ورفض قبول الصحيح منها، وسعىٰ لإبطال الحق، وتأييد الباطل.. وهو ممن لا يحتمل في حقه الشبهة في ذٰلك لكونه من العلماء.. فإنه إن أظهر الإصرار، يكون أيضًا ممن يحكم عليه بأنه ناصبي. ولا يلتفت إلى الاحتمال الآخر، كما صرح به علماؤنا في باب منكر الضروري»[2]، فمقصوده بهٰذا الكلام على الخصوص هو محمد حسين فضل الله، لٰكنه لم يجرؤ على التصريح بذٰلك.

وتقسيم جعفر مرتضى العاملي لمنكِرِ قصة كسر الضلع إلىٰ قسمين: إما جاهل وإما معاند، هو تحكم محض وتحامل ظاهر، وذٰلك لوجود قسم ثالث، وهو من يوالي أهل البيت ولم تثبت عنده هٰذه القصة حسب الموازين العلمية، وإنما تعمد جعفر مرتضىٰ حصر منكري كسر الضلع في هٰذين القسمين، حتىٰ يرمي من يخالفه بتهمة الجهل أو النصب، وهٰذا نهاية التعصب والتجني.

الأمر الثالث: دعوىٰ مظلومية فاطمة رضي الله عنها وآل البيت رضي الله عنهم:

وهٰذا الأمر ابتدأ في الكتابات المتأخرة التي نحت منحى اللعب علىٰ وتر العواطف، وبالأخص تلك الكتب المصنفة في مصائب فاطمة ومظلوميتها،

---

(١) مختصر مفيد (٥/ ١١٦-١١٧).

(٢) مختصر مفيد (٥/ ١١٧).

والتي تحولت فيما بعد إلىٰ مجالس سنوية، تسمىٰ بمأتم فاطمة، وتقص فيها تلك القصة المفتراة، ويضاف إليها طقوس التشابيه التي تقوم بتمثيل مسرحي لأسطورة حرق باب فاطمة وضربها وإسقاط جنينها. وهٰذه الممارسات المبتدعة التي لا تمت إلىٰ أهل البيت بصلة، وجدت لها اليوم عشرات المؤلفات التي تريد أن تصور فاطمة رضي الله عنها وأهل البيت تصويرًا مأساويًا لا يمت للحقيقة والتاريخ بأي صلة، وقد مضىٰ ذكر بعض هٰذه المصنفات التي اعتمدت هٰذا المسلك العاطفي فلا حاجة لإعادتها هنا[١].

فإذا تبين أن منزلة كسر الضلع بلغت هٰذه الدرجة من الأهمية عند بعض الناس، وظهر أنها أحد الأوراق التي تستعمل في نقض صحة بيعة الصديق رضي الله عنه، وادعاء إكراهه لعلي رضي الله عنه على البيعة، ونسبة أبي بكر وعمر إلى النصب وعداوة آل البيت وغيرها من الدعاوى الباطلة، فإن بيان بطلان هٰذه القصة، وكشف مواطن الضعف في سندها ومتنها يترتب عليه سقوط هٰذه الدعاوىٰ بأجمعها، فربما قد يكون ذٰلك سببًا لرفع الغشاوة عن بعض من خدعوا بأمثال هٰذه القصص المخترعة والاستدلالات الواهية، ويتبين لهم براءة الصحابة الذين اتُّهموا بهٰذه التهمة الظالمة، وخاصة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وأن كل ما شُيِّد من دعوى القطيعة بين الصحابة وآل البيت بناء علىٰ أمثال هٰذه القصص والروايات لا صحة له، وبالله التوفيق.



(١) انظر ما ذكرناه تحت عنوان كتب المصائب والأحزان، وما ذكرناه تحت عنوان المؤلفات في قضية كسر الضلع.

دراسة روايات كسر الضلع

عندما تتبعنا ما أورده المصنفون في إثبات كسر الضلع من روايات حول هٰذه المسألة، وجدناهم يستدلون بصنفين من الروايات:

الصنف الأول: روايات ورد فيها التصريح بالاعتداء علىٰ فاطمة رضي الله عنها، سواء كان هٰذا الاعتداء عليها بالضرب، أو لطمها، أو عصرها بالباب، أو إسقاط جنينها، وعندما درسنا هٰذا الصنف من الروايات وجدنا أنه يضم روايات مسندة، وروايات غير مسندة.

الصنف الثاني: روايات لم يرد فيها التصريح بضرب فاطمة أو إسقاط جنينها، وهٰذه الروايات يستدل بها المخالفون ليدعوا وجود شواهد لأصل قصة كسر الضلع.

فقمنا بدراسة (روايات القسم الأول) دراسة مفصلة، لأنها عُمدة أدلة القائلين بأسطورة كسر الضلع، ولعل أول من جمع روايات كسر الضلع في موضع واحد هو جعفر مرتضى العاملي في كتابه مأساة الزهراء، فقد خصص الفصل الثاني من الباب الثاني في الكتاب لحشد الروايات التي يزعم أنها تدل علىٰ حدوث واقعة كسر الضلع، وأوردها تحت عنوان «النصوص والآثار المروية عن المعصومين الأربعة عشر عن أحاديث مظلومية الزهراء»[١]، ثم أورد تحت هٰذا الفصل ٤١ رواية، ورتبها علىٰ حسب ترتيب المعصومين عندهم، بدءا من النبي صلى الله عليه وسلم وانتهاء بالحسن العسكري[٢]، وأغلب من صنف في إثبات قصة كسر الضلع بعد جعفر مرتضى العاملي تابعه في مسلكه وقلده في سرد الروايات.

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٣٣).

(٢) مأساة الزهراء (٢/ ٣٣-٧٢).

وعندما درسنا هٰذا الفصل وجدنا أن جعفر مرتضى العاملي لم يلتزم بإيراد الروايات الصريحة في كسر الضلع فقط، بل توسع في النقل وأورد روايات لا تصرح بأي شيء عن ضرب فاطمة أو إسقاط جنينها، وغرضه من ذٰلك إيهام القارئ بكثرة الروايات في هٰذا الباب، لٰكن الحقيقة أن أكثر من نصف الروايات التي أوردها ليست داخلة في محل النزاع، فالروايات الصريحة في مسألة كسر الضلع هي ٢٠ رواية فقط، وهي التي وردت في كتاب مأساة الزهراء بالأرقام التالية (٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٤١).

وأما بقية الروايات فلم يرد فيها التصريح بأي شيء يتعلق بحادثة الاعتداء المزعوم علىٰ فاطمة رضي الله عنها، وهي الروايات التي وردت في كتاب العاملي بهٰذه الأرقام (١، ٥، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠)، وقد صرح جعفر مرتضى العاملي بنفسه بأن بعض هٰذه الروايات ليست صريحة في المطلوب![1]، فقال عن الخبر الذي أورده برقم (٩): «لا صراحة فيه بما جرىٰ على الزهراء»[2]، وقال عن الرواية التي أوردها برقم (١٣): «لم تصرح هٰذه الرواية بتعرضهم للزهراء (ع) مباشرة»[3]، وقال عن الرواية التي أوردها برقم (٤٠): «لم تكن صريحة في تفاصيل ما جرىٰ»[4]،

(١) وقد قام محمد الحسيني بالتنبيه علىٰ هٰذه القضية في كتابه هوامش نقدية في موضعين الأول (ص ٢٦- ٢٩)، والثاني (ص ١٤٧-١٥٢).

(٢) مأساة الزهراء (٢/ ٤٤).

(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٤٧).

(٤) مأساة الزهراء (٢/ ٧١).

وهٰذا كاف في عدم الاشتغال بهٰذا الضرب من الروايات، إذ يكفي أن جعفر مرتضى العاملي الذي جهد في حشد كل ما أمكنه لإثبات هٰذه الأسطورة، ولجأ في بعض الأحيان إلى التكلفات البعيدة، يضطر للتصريح بأن هٰذه الروايات غير صريحة في موضع النزاع، وسنكتفي بالتنبيه علىٰ بعض الأمثلة من الاستدلالات الغريبة لجعفر مرتضى العاملي التي جعلته يستدل ببعض الروايات الخالية من التصريح بأي شيء عن الحادثة بناء علىٰ منهج غريب في الفهم.

المثال الأول: استند جعفر مرتضى العاملي علىٰ تأويل المجلسي للرواية التي أوردها برقم (١٩)، والتي رواها الكليني، وجاء فيها: «إن فاطمة (ع) لما أن كان من أمرهم ما كان، أخذت بتلابيب عمر، فجذبته إليها، ثم قالت: أما والله يا ابن الخطاب، لولا أني أكره أن يصيب البلاء من لا ذنب له لعلمت أني سأقسم على الله، ثم أجده سريع الإجابة»[١]. فهٰذه الرواية لا تدل علىٰ وقوع كسر الضلع، وإنما استند جعفر مرتضى العاملي علىٰ تأويل المجلسي لها حين قال: «كان من أمرهم ما كان»: أي من دخولهم دار فاطمة»[٢]، دون أن يكون في لفظها أي دلالة صريحة أو حتىٰ إشارة إلىٰ قصة كسر الضلع، وهٰذا يدل علىٰ أن جعفر مرتضى العاملي يعلم ضعف استدلاله بهٰذه الرواية وعدم حسمها لمحل النزاع، فاضطر للتغطية علىٰ ذٰلك بإيراد تأويل المجلسي الذي يُعرف عنه الجنوح إلىٰ التأويلات البعيدة.

المثال الثاني: لجأ جعفر مرتضى العاملي في بعض الروايات إلىٰ تكلف غريب وتحريف فج لنصوص الرواية، كما هو الشأن بالنسبة للرواية التي أوردها برقم (٥)[٣]،

(١) الكافي (١/ ٤٦٠)، مأساة الزهراء (٢/ ٥٥).
(٢) مرآة العقول (٥/ ٣٤٢)، مأساة الزهراء (٢/ ٥٥).
(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٤١).

والتي تذكر الحديث المشهور عن النبي ﷺ والذي رواه حذيفة رضي الله عنه في الفتنة التي تموج كما يموج البحر، فإن هٰذه الرواية دليل علىٰ وقوع حادثة كسر الضلع عند جعفر مرتضى العاملي!، وهٰذا الاكتشاف التاريخي العجيب والنادر لجعفر مرتضى العاملي بناه علىٰ مقدمتين فاسدتين:

-المقدمة الأولىٰ: هي انتقاؤه للفظ الرواية من كتاب بدء الإسلام لابن سلام الأباضي (عاش في القرن الثالث)، وابن سلام أقل ما يقال في أحواله إنه مجهول، فلم يُعرف إلا من خلال هٰذا الكتاب[1]، وقد وردت رواية الفتنة في كتاب ابن سلام مختصرة، وهٰذا لفظها: «سأل عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان عن قول النبي ﷺ في الفتنة التي تموج بالناس كموج السفينة في البحر. قال حذيفة: «تلك الفتنة التي بينك وبينها باب مغلق»، قال عمر: «الباب يا حذيفة يفتح أو يكسر»؟، قال حذيفة: «بل يكسر»، قال عمر: «إنْ كُسر الباب، فذٰلك أحرىٰ ألا يسد إلىٰ يوم القيامة»»[2]، ومع أن هٰذه الرواية المختصرة لا دلالة فيها علىٰ قضية كسر الضلع بأي وجه من الوجوه، إلا أن جعفر مرتضىٰ العاملي حملها علىٰ واقعة كسر باب فاطمة!، وترك اللفظ الوارد في دواوين السنة المشهورة التي ذكرت هٰذه الرواية، وبعضها قد اطلع عليه جعفر مرتضى العاملي وأحال عليه في الهامش مثل صحيح البخاري، وسنن ابن ماجه ودلائل النبوة[3]،

(١) قال فيرنر شفارتس وسالم بن يعقوب في مقدمة تحقيقهما لكتاب «بدء الإسلام» لابن سلام، إن أقدم من ذكر ابن سلام هو الشماخي (٩٢٨ هـ) (ص ٥)، وقالا في ترجمتهما للمؤلف (ص ٣٦): «المصدر الوحيد للاطلاع علىٰ حياة ابن سلام هو كتابه نفسه».

(٢) بدء الإسلام (ص ١٠٧).

(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٤١)، الهامش ١.

وسبب إعراض جعفر مرتضىٰ عن إيراد اللفظ المشهور للرواية هو أنها تشتمل علىٰ ما يعكر صفو استدلاله، لأن لفظ رواية البخاري جاء فيه أن حذيفة قال لعمر رضي الله عنه: «ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بَابًا مغلقًا»[(١)].

-المقدمة الثانية: ردَّ جعفر مرتضى العاملي ما جاء في لفظ رواية ابن سلام من أن حذيفة فسر الباب بقتل عمر رضي الله عنه، وادعىٰ أن المراد بالفتنة في هٰذا الحديث هو «قضية الإمامة التي اغتصبت بطريقة العنف»، وأن المراد بكسر الباب هو كسر باب بيت فاطمة[(٢)]، وهٰذا التحريف لدلالة الرواية وألفاظها لم نقف علىٰ أحد قال به غير جعفر مرتضى العاملي، ولا ندري كيف خطَر هٰذا التأويل البعيد المبني على التمحل والتخرص علىٰ عقله!، ولا نظن أن هٰذا الكلام يحتاج إلىٰ جواب، لكننا أردنا التنبيه علىٰ سبب وقوع الخلل في استدلالات مرتضىٰ بالروايات، إضافة إلىٰ أن هٰذا المنهج الذي سلكه هو الذي أدىٰ به إلى الاستدلال بروايات لا علاقة لها بمحل النزاع، وقديمًا قيل: إذا عُرف السبب بطل العجب.

المثال الثالث: ما نقله جعفر مرتضى العاملي تحت رقم (٣٤) عن القاضي عبد الجبار المعتزلي لا يدخل أصلًا في باب الروايات، فما نقله مجرد خبر مكذوب لا أصل له، حكاه القاضي عبد الجبار عن المخالفين ليرده، فقال: «وادعوا برواية رووها عن جعفر بن محمد وغيره: أن عمر ضرب فاطمة بسوط، وضرب الزبير بالسيف»[(٣)]، فجعل جعفر مرتضىٰ كلام القاضي عبد الجبار رواية مستقلة، وهٰذا من العجائب، وقد اعتذر عن صنيعه بعذر أعجب،

---

(١) صحيح البخاري (٥٢٥)، (١٤٣٥).

(٢) مأساة الزهراء (٢/ ٤٢-٤٣).

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٥).

فقال: «لا ندري إن كان يشير إلىٰ هٰذه الروايات التي ذكرناها، أو إلىٰ غيرها، فلأجل ذٰلك أفردنا كلامه بالنقل»[١]، والحقيقة أن هٰذا الكلام مأساة بعينها، فإذا كان جعفر مرتضى العاملي لا يدري ما هو المصدر الذي نقل منه القاضي عبد الجبار هٰذه الرواية، فلماذا يجعل كلامه رواية مستقلة بذاتها؟، خاصة حين تعلم أن القاضي عبد الجبار قد بين أن هٰذه الرواية لا أصل لها، فنقل عن شيخه أبي علي الجبائي المعتزلي أنه قال: «وهٰذا الذي رووه عن جعفر بن محمد من ضرب عمر لا أصل له، بل المروي عن جعفر بن محمد أنه كان يتولىٰ[٢] أبا بكر وعمر»[٣]، وهٰذه العبارة لم ينقلها جعفر مرتضىٰ عن القاضي عبد الجبار لأنها تفسد عليه مراده.

والذي ألجأ جعفر مرتضى العاملي إلىٰ مثل هٰذه الأساليب الغريبة هو هوسه بالاستكثار من الأدلة، فحاله مثل حال الغريق الذي يتمسك بالقشة، فهو لا يهتم بقيمة الأدلة ولا بحجيتها، بل يهتم بحشد الأدلة وتكثيرها، فما أصدق وصف محمد الحسيني في رده عليه حين قال عنه: «يبدو في أكثر أحيانه كحاطب ليل»[٤].

ولهٰذا ركزنا في هٰذه الدراسة على الروايات التي ورد فيها التصريح بواقعة كسر الضلع دون بقية الروايات التي لا تدل علىٰ هٰذه الواقعة، فتوسعنا في دراستها بطريقة مفصلة من جهة السند والمتن.

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٦٦).

(٢) في المطبوع من المغني «يترك»، وفي الشافي للشريف المرتضىٰ (٤٣٦ هـ) (٤/ ١١١): «يتولىٰ»، وهو الصواب ومن المعلوم عند الباحثين أن طبعة المغني مليئة بالتحريف والتصحيف.

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٦).

(٤) هوامش نقدية (ص ١٠٣).

القسم الأول: الروايات المسندة

سنتناول في هٰذا القسم الروايات التي وردت في الكتب الروائية للإمامية والتي ذكرت واقعة كسر الضلع، وسندرسها دراسة موسعة، من جهة السند والمتن، وسنرتبها ترتيبًا تاريخيًّا بحسب من نُسبت إليه الرواية، فبدأنا بالروايات التي تُنسب إلى النبي ﷺ ثم ما نُسب إلى الصحابة رضي الله عنهم بمن فيهم علي رضي الله عنه، ثم ما نُسب إلىٰ بقية الأئمة، فكان مجموع الروايات التي درسناها اثنتي عشرة رواية.

وقد سلكنا في دراستنا لهٰذه الروايات المنهج المتبع عند الإمامية في دراسة الأسانيد ونقدها، ورجعنا إلىٰ مصادرهم وكتب الرجال المعتمدة عندهم، كما أننا أوردنا أحكام علمائهم علىٰ أسانيد الروايات إن وجدنا لهم كلاما فيها.



ما نسب إلى النبي ﷺ

١-رواية كتاب سُليْم بن قيس:

جاء في كتاب سليم بن قيس[١] رواية طويلة تذكر أن سليمًا قال «لعبد الله بن العباس - وجابر بن عبد الله الأنصاري إلىٰ جنبه -: شهدتَ النبي ﷺ عند موته؟ قال: نعم، لما ثقل رسول الله ﷺ جمع كل محتلم من بني عبد المطلب وامرأة وصبي قد عقل، فجمعهم جميعًا فلم يدخل معهم غيرهم»، ثم تزعم الرواية أن النبي ﷺ وجه وصايا عدة إلىٰ أهل البيت رضي الله عنهم ثم إلىٰ علي رضي الله عنه، ثم خاطب فاطمة ﷺ قائلًا لها: «إنك أول من يلحقني من أهل بيتي، وأنت سيدة نساء أهل الجنة، **وسترين بعدي ظُلمًا وغيظا حتىٰ تُضربي ويُكسر ضلع من أضلاعك**، لعن الله قاتلك، ولعن الآمر والراضي والمعين والمظاهر عليك وظالم بعلك وابنيك»[٢].

دراسة سند الرواية:

تعد الروايات الموجودة في كتاب سليم بن قيس أحد المصادر الرئيسة والمهمة التي اعتمد عليها أنصار أسطورة كسر الضلع، إن لم يكن عمدتها علىٰ حد ما قاله الشيخ الإمامي هاشم الهاشمي[٣]، وقد ورد في هٰذا الكتاب خمس روايات مطولة عن هٰذه القضية، وقد نُسبت إلى النبي ﷺ وعلي وابن عباس وسلمان رضي الله عنهم، وسليم بن قيس.

---

(١) درجنا في البحث علىٰ إطلاق عبارة «كتاب سليم بن قيس» لأنها العبارة المشهورة علميًا، وإلا فما سنقرره في هٰذه الدراسة يثبت عدم وجود أي أصل صحيح لهٰذا الكتاب فشخصية سليم مختلقة، والكتاب مفترىٰ لا أصل له أيضًا كما سنفصله.

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ٤٢٤-٤٢٧).

(٣) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٤٢٠).

وهٰذه الرواية مختلقة موضوعة لا أصل لها، لأن سليم بن قيس اسم لرجل لم يكن له أي وجود في الدنيا، وأما الكتاب المنسوب له فهو مختلق موضوع فضلًا عن تعرضه للدس والتزوير، وكذٰلك متن الرواية يشهد علىٰ نفسه بالوضع والصناعة، وتفصيل ذٰلك سيظهر من خلال الكلام عن سليم بن قيس وكتابه، وسندرس حال سليم وكتابه في عدة مسائل:

المسألة الأولىٰ: تحقيق حال سليم بن قيس:

عند دراسة آراء علماء الإمامية حول سليم بن قيس وجدنا أنهم اختلفوا في أمره علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن سليم بن قيس شخصية خيالية مختلقة:

ويبدو أن هٰذا القول كان موجودًا منذ القرن الخامس، وقد نسب ابن الغضائري (عاش في القرن الخامس) هٰذا القول إلىٰ جماعة من أصحابهم فقال في ترجمة سليم: «وكان أصحابنا يقولون: إن سُليمًا لا يعرف، ولا ذُكر في خبر»[١]، وقد تبنىٰ عبد المهدي الجلالي -من الإمامية- هٰذا القول، وكتب مقالة مفصلة عنوانها «سليم بن قيس حقيقة واقعة أم شخصية مصطنعة»[٢]، قام فيها بسبر واستقراء كتب الرواية والتاريخ والرجال -السنية والإمامية-، وخلص فيها إلىٰ أن سليم بن قيس شخصية خيالية، فقال: «نخلص إلىٰ أن اسم سليم اسم بدون مسمّىٰ، اسم موهوم وموضوع، فلم يوجد في تاريخ الإسلام شخصٌ بهٰذا الاسم. والاحتمال القوي أن أفرادًا أو فردًا عمد إلىٰ صنع هٰذه الشخصية، ومن ثم نسب إليها ذٰلك الكتاب، وجعلوه ناطقًا باسمه»[٣].

---

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٦٣).

(٢) أصل هٰذه المقالة بالفارسية وقد ترجمتها نظيرة غلاب ونشرت في العدد ٢٦ من مجلة نصوص معاصرة.

(٣) مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٥٦).

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي - المعروف بغلوه في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «فأما رواية سليم بن قيس الهلالي فليست بشيء، وسليم معروف المذهب ويكفي في رد روايته كتابه المعروف بينهم المسمىٰ «كتاب سليم»، علىٰ أني قد سمعت من بعضهم من يذكر أن هٰذا الاسم علىٰ غير مسمىٰ، وأنه لم يكن في الدنيا أحد يعرف بسليم بن قيس الهلالي، وأن الكتاب المنسوب إليه منحول موضوع لا أصل له، وإن كان بعضهم يذكره في اسم الرجال»[١].

القول الثاني: أن سليم بن قيس ضعيف:

عد جماعة من علماء الرجال سليم بن قيس في الضعفاء، كزين الدين العاملي[٢]، وعبد النبي الجزائري[٣]، ومنهم من ذهب إلى الحكم بجهالته، كمحمد صالح المازندراني حيث قال: «سليم بضم السين مجهول الحال»[٤]، ومنهم من ذهب إلىٰ أنه كذَّاب مشبوه، كهاشم معروف الحسني، حيث يقول عن سليم: «هو من المشبوهين المتّهمين بالكذب»[٥].

القول الثالث: أن سليم بن قيس ثقة:

ولعل أول من صرح بذٰلك هو البرقي حينما عد سليم بن قيس من أولياء علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٦]،

(١) شرح نهج البلاغة (١٢/ ٢١٧).
(٢) في حاشيته على الخلاصة للحلي (ص ١٤٤)، وطبعت أيضًا ضمن كتاب: رسائل الشهيد الثاني (٢/ ٩٩٣).
(٣) ذكر سليم بن قيس في قسم الضعفاء في كتابه حاوي الأقوال في علم الرجال (٣/ ٥١٢).
(٤) شرح أصول الكافي (٢/ ١٦٣).
(٥) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٨٤).
(٦) رجال البرقي (ص ٤).

وهو قول عدة من علماء الرجال[1]، وعامة الأخباريين[2]، ولذلك ادعىٰ محمد تقي المجلسي -المشهور بالمجلسي الأول الاتفاق على القبول بكتاب سليم قائلًا: «كتاب سليم بن قيس الهلالي المقبول عند العامة والخاصة»[3]، ولا غرابة في دعواه، فهو أحد رؤوس الأخباريين الذين يرون صحة عامة الكتب الروائية، وتبعهم علىٰ ذٰلك جماعة من المعاصرين[4]، خاصة الأخباريون الجدد[5].

والقول الأول الذي يقضي بأن سليم بن قيس اسم مختلق لا حقيقة له هو القول الأصوب الذي تنصره الأدلة، لعدة وجوه ملخصها[6]: أن كل ما يقال عن سليم بن قيس مداره على الكتاب المنسوب إليه، فلا يوجد أي دليل يثبت وجود سليم بن قيس سوى الروايات التي تُنسب إليه، يقول مهدي جلالي: «لا خبر يثبت تواجد سليم الفعلي وحضوره التاريخي، حتىٰ أن الكتب التي

(١) خلاصة الأقوال للحلي (ص ١٦٣)، رجال ابن داود (ص ١٠٦)، فائق المقال لأحمد بن عبد الرضا البصري (ص ١٦٦)، الفوائد الرجالية للخواجوئي (ص ٣٢٣)، تكملة الرجال للكاظمي (١/ ٥٧٣)، تنقيح المقال للمامقاني (١/ ٦٨)، وغيرهم.

(٢) انظر: روضة المتقين للمجلسي الأب (١٤/ ٣٧٢)، بحار الأنوار (١/ ٣٢) ومرآة العقول (٣/ ٢٩١) كلاهما للمجلسي الابن، وسائل الشيعة للحر العاملي (٢٠/ ٣٦ و ٤٢)، غاية المرام لهاشم البحراني (ص ٥٤٦)، الحدائق الناظرة ليوسف البحراني (٢٥/ ٣٧٢-٣٧٣)، خاتمة مستدرك الوسائل للنوري (٦/ ١٥٨)، وغيرهم.

(٣) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (٢/ ٩٢).

(٤) جمع محمد باقر الأنصاري في مقدمة تحقيق كتاب سليم بن قيس أقوال جماعة منهم، انظرها (١/ ١١١-١١٤).

(٥) وهؤلاء ليسوا أخباريين بالمعنى المشهور للمصطلح العلمي، لكنهم من الناحية العملية يسلكون مسلك الأخباريين في تصحيح الروايات، وعلىٰ رأس هؤلاء: المرجع محمد السند في كتابه إسلام معية الثقلين (ص ٦١-٦٤)، والمرجع محمد صادق الروحاني في كتابه السيدة الزهراء بين الفضائل والظلامات (ص ٧٥-٧٧).

(٦) وقد فصل عبد المهدي جلالي الكلام حول هذه الأدلة في مقالته عن سليم بن قيس المنشورة في مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٢٦-٢٥٧) وما ذكرناه هو ملخص لأهم الأدلة التي استند إليها.

بحثنا فيها من أجل الدقة العلمية قد بلغت ألف كتاب ونيف، وأينما وجد اسمه فهو حتمًا منقول عن الكتاب الذي نسب إليه»[١]، وقال أيضا: «ما ذكرته بعض الكتب من أن سليمًا قد عاشر الأئمة الخمسة الأوائل والتابعين الكبار لا يستند إلىٰ أي دليل أو مستند تاريخي مستقلّ، بل كان المعتمد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر علىٰ كتاب سليم»[٢].

فمدار سائر أسانيد كتاب سليم علىٰ رجل واحد وهو أبان بن أبي عياش[٣]، كما أن سائر ما روي عن سليم في الكتب الروائية الإمامية هو من رواية أبان[٤]،

---

(١) مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٥٦).

(٢) مجلة نصوص معاصرة، العدد ٢٦، (ص ٢٥٦).

(٣) قال ابن النديم: «كتاب سليم بن قيس الهلالي رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره»، ونص علىٰ ذٰلك محمد باقر الزنجاني في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم بن قيس (١/ ٢٣٠)، ومحمد رضا السيستاني في قبسات من علم الرجال (٢/ ١٩٩).

(٤) قال أحمد العقيقي: «لم يرو عن سليم بن قيس أحد من الناس سوىٰ أبان»، خلاصة الأقوال (ص ٨٣)، وقال ابن داود: «لم يرو عنه إلا أبان بن أبي عياش»، رجال ابن داود (ص ٢٤٩)، وخالف في هٰذا ابن الغضائري فذكر أنه وقف علىٰ ذكر سليم «من غير جهة كتابه ولا من رواية أبان»، رجال ابن الغضائري (ص ٦٣-٦٤)، كما أن الخوئي أيضًا ذهب في معجم رجال الحديث (٩/ ٢٣٥) إلىٰ وجود روايات عن سليم من غير طريق أبان في الكافي وغيره، والصحيح غير ذٰلك وأن سائر الروايات التي يتوهم فيها رواية غير أبان عن سليم إنما وقع فيها سقط في الإسناد، وقد استقصىٰ محمد باقر الزنجاني سائر الروايات التي رويت عن سليم وخَلُص إلىٰ أن الراوي الوحيد عن سليم هو أبان، وقد تتبع سائر المواضع التي يُتوهم فيها رواية غير أبان عن سليم وأجاب عنها بوقوع السقط أو التصحيف في الإسناد، فقال في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم بن قيس (١/ ٢٩٥): «وبملاحظة فصل تخريج الأحاديث آخر الكتاب وبالمقارنة الدقيقة بين الأسانيد في مختلف أحاديثه وكذٰلك ملاحظة أسانيد كتابه، يعلم أن النزر اليسير من الأحاديث التي رويت عن سليم من دون واسطة أبان- ولا يبلغ عددها خمسة- فهو إما من السقط الواقع في أسانيدها وإما من التصحيف اللاحق به أو من التقديم والتأخير الطاري عليه بأيدي الناسخين من الاشتباه عند السماع أو القراءة أو الكتابة».

كما أن محمد رضا السيستاني ذهب إلىٰ أن الراوي الوحيد لكتاب سليم هو أبان فقال: «بل هو الراوي المنحصر لهٰذا الكتاب»، وقال: «وفي نسخة كتاب سليم بن قيس الموجودة أن سليمًا لم يسلِّم كتابه =

وقد جاء في أول كتاب سليم قصة يظهر عليها الوضع والاختلاق، ملخصها أن سليمًا لم يحدث بكتابه أحدًا سوىٰ أبان بن أبي عياش وأوصاه أن لا يحدث به حتىٰ يموت(١)، وأن أبان لم يحدث بهٰذا الكتاب أحدًا سوىٰ عمر بن أذينة، ومقتضىٰ هٰذه القصة أن مدار إسناد كتاب سليم علىٰ رواية عمر بن أذينة عن أبان فقط، وهٰذا يبطل كل الأسانيد الأخرى التي يتوهم منها رواية غير أبان عن سليم، وسيأتي أن أسانيد كتاب سليم كلها أسانيد ضعيفة وفيها رواة متهمون بالكذب والوضع، فإذا تبينت ذٰلك فالتحقيق أن سليم شخصية لا وجود لها.

المسألة الثانية: تحقيق حال الكتاب المنسوب إلىٰ سليم بن قيس:

لقد اختلفت أقوال علماء الإمامية في حال كتاب سليم بن قيس علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن كتاب سليم بن قيس لا يثبت:

فذهب جماعة من علماء الإمامية إلىٰ أن كتاب سليم موضوع ومصنوع، أولهم هو ابن الغضائري، حيث يقول: «الكتاب موضوع، لا مِرية فيهِ»(٢)، واتهم أبان بن أبي عياش بوضعه فقال: «وينسب أصحابنا وَضْعَ «كتاب سليم بن قَيس» إليه»(٣)،

= إلا إلىٰ أبان عند وفاته. وبالجملة إن المصادر مطبقة علىٰ أن أبان بن أبي عياش هو الراوي الوحيد لكتاب سليم بن قيس»، ثم نقل محمد رضا السيستاني كلام الخوئي الذي ادعىٰ وجود راو آخر عن سليم وتعقبه قائلًا: «ولكن من المظنون قويا وقوع السقط في السند المذكور في الكتابين، فإن سليم بن قيس من الطبقة الثانية، وإبراهيم بن عمر من أحداث الرابعة الطبقة، والظاهر أنه لم يدركه»، انظر قبسات من علم الرجال (٢/ ١٩٩-٢٠٠).

(١) كتاب سليم بن قيس (٢/ ٥٥٨-٥٥٩).

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٣٦).

وتبعه على ذٰلك ابن داود الحلي فقال: «في الكتاب مناكير مشتهرة، وما أظنه إلا موضوعًا»[١].

ووافقه على ذٰلك أبو الحسن الشعراني، في عدة من كتبه، فقال عن كتاب سليم إنه «موضوع لغرض صحيح»[٢]، ووصف الكتاب بأنه «كتاب مجعول موضوع نُسب وضعه إلى أبان بن أبي عياش وهو ضعيف جدًا»[٣]، وقال أيضًا: «ولذٰلك ترى روايات كتاب سليم بن قيس منقولة في الكتب الأربعة مع أنّ الكتاب ضعيف مكذوب»[٤]، وقال في موضع آخر: «والراجح أن هٰذا الكتاب موضوع وينسب إلى أبان بن أبي عياش[٥]، والظاهر أنه وضعه لغرض صحيح على لسان سليم بن قيس لتعليم الحجة»[٦]، بل ونسب القول بوضع كتاب سليم بن قيس إلى جل المحققين فقال: «وقد حكم جل محققي الطائفة بكونه مجعولًا»[٧].

---

(١) رجال ابن داود (ص ٢٤٩)، وقد ذهب محمد رضا الجلالي في تحقيقه لرجال ابن الغضائري (ص ١١٨)، إلى أن هٰذا الكلام لابن الغضائري، فذكره في فيما استدركه من نصوص على الكتاب، لكن بما أن النسخة المشهورة لابن الغضائري خالية من هٰذا النص نسبناه إلى ابن داود.

(٢) شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (٢/ ٣٠٧)، الهامش.

(٣) الوافي للفيض الكاشاني مع حاشية الشعراني (٢٢/ ٦٣٥)، الهامش.

(٤) پژوهش هاى قرآنى علامه شعرانى در تفاسير مجمع البيان، روح الجنان و منهج الصادقين (٣/ ١٤٤)، والكتاب فارسي وفيه نصوص عربية، وترجمة عنوانه هو: أبحاث قرآنية للعلامة الشعراني.

(٥) في المطبوع «بن أبي عباس» وهو تصحيف بين.

(٦) الوافي للفيض الكاشاني مع حاشية الشعراني (٢٦/ ٥٨) الهامش.

(٧) شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (١١/ ٨٧)، الهامش، ولا بد أن نشير إلى أن الشعراني وإن حكم على كتاب سليم بن قيس بالوضع فإنه لا يجد ضيرًا في الاستناد إلى الكتاب إذا كان مؤيدًا بقرينة عقلية أو نقلية!، انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني مع حاشية الشعراني (٢/ ٣٠٨) الهامش ١، و(٢/ ١٣٩) الهامش ١، و (١٠/ ١٣٢) الهامش.

وأما حسن زاده الآملي، فقال في رده على استدلال حسين النوري الطبرسي برواية من كتاب سليم بن قيس: «كتاب سليم بن قيس موضوع وما تفرد به ضعيف جدًا»(١).

وقال مرتضى الحائري: «أبان بن أبي عياش مرمي بالضعف وبجعل كتاب سليم والله العالم»(٢).

وقضى محمد باقر البهبودي بأن الكتاب من وضع الغلاة فقال: «الذي أعتقده بعد سبر الكتاب صدرًا وذيلًا ونقده كلمة كلمة، أن الكتاب موضوع وضعه أحد الغلاة على لسان سليم بن قيس»(٣).

و أدرج حسين الراضي كتاب سليم بن قيس ضمن الكتب الموضوعة(٤).

ومن علماء الإمامية من ذهب إلى أن كتاب سليم لا يصح لضعف إسناده، وأول من وقفنا عليه يحكم بضعف إسناد كتاب سليم هو أحمد بن موسى ابن طاووس الحلي (٦٧٣ هـ)، إذ يقول: «الطريق غير معتبر، فيه إبراهيم بن عمر الصنعاني وأبان بن أبي عياش، طعن فيهما ابن الغضائري»(٥).

وأشهر من ذهب إلى هذا القول من المراجع المعاصرين هو أبو القاسم الخوئي حيث قال عن أحد أسانيد كتاب سليم: «الصحيح أنه لا طريق لنا إلى كتاب سليم بن قيس المروي بطريق حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عنه،

(١) ثمان رسائل عربية (ص ٢٨٧).
(٢) كتاب الخمس (ص ٦٤٦).
(٣) معرفة الحديث (ص ٣٦٣) وانظر أيضًا (ص ٣٥٩، وص ٣٤٦).
(٤) المؤامرة الكبرى على مدرسة أهل البيت (ص ٣١٤).
(٥) التحرير الطاووسي (ص ٢٥٣).

وذلك فإن في الطريق محمد بن علي الصيرفي أبا سمينة وهو ضعيف كذاب»[١].

وقال عن إسناد الطوسي إلى الكتاب: «وكيفما كان فطريق الشيخ إلىٰ كتاب سليم بن قيس بكلا سنديه ضعيف»[٢].

وهو قول المرجع علي السيستاني حيث أجاب عن سؤال عن صحة كتاب سليم بن قيس قائلًا: «في سنده إشكال»[٣].

ويقول المرجع محمد آصف محسني: «كتاب سليم لم يصل بسند معتبر، ولا أن نسخته وصلت بسند معتبر، نعم لبعض ما حكي عنه سند معتبر في مصادر أخرىٰ»[٤].

ويقول حيدر حب الله - الأستاذ في حوزة قم: «كتاب سليم بن قيس لا قيمة تاريخية له»[٥].

وقد أفرد الشيخ الإمامي حسين المصطفىٰ كتاب سليم بدراسة موسعة ومفصلة في كتابه التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس، فتتبع سائر أسانيد الكتاب وضعفها، وانتهىٰ إلىٰ عدم صحة كتاب سليم بن قيس[٦].

القول الثاني: أن أصل كتاب سليم ثابت لكن الكتاب تعرض للدس والتدليس

وأول من قرر هذا القول هو المفيد (٤١٣ هـ)، حيث علق على استدلال ابن بابويه القمي برواية من كتاب سليم بن قيس قائلًا: «هذا الكتاب غير موثوق به،

---

(١) معجم رجال الحديث (٩/ ٢٣٥).
(٢) معجم رجال الحديث (٩/ ٢٣٧).
(٣) نقل ذلك عنه حسين المصطفىٰ في التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٦٣).
(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٢٣).
(٥) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٢/ ٥٣٦).
(٦) التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٦٥-٨٧).

وقد حصل فيه تخليط وتدليس؛ فينبغي للمتديِّن أن يجتنب العمل بكلّ ما فيه، ولا يُعَوِّل على جملته والتقليد لروايته، ولْيَفزعْ إلى العلماء فيما تَضَمَّنه من الأحاديث لِيُوقفوه على الصحيح منها والفاسد»[١].

والغريب أن هٰذا الرأي لم تكتب له الشهرة[٢]، مع أن قائله من أكابر علماء الإمامية، فقد وجدنا قلة من علماء الإمامية أيد المفيد في هٰذه المقالة، وأشهر من تبنىٰ هٰذا القول من المراجع المعاصرين هو محمد حسين فضل الله حيث يقول: «كتاب سليم بن قيس الذي هو العمدة في الموضوع ليس بمعتمد في صيغته بشهادة الشيخ المفيد وغيره، مع أن فيه خلطًا لا يخفىٰ علىٰ أحد»[٣].

وقد تبنىٰ قول المفيد جماعة من علماء الإمامية المعاصرين، منهم المحقق محمد تقي التستري حيث قال: «الحقّ في كتابه أنّ أصله كان صحيحًا، قد نقل عنه الأجلّة المشايخ الثلاثة والنعماني والصفّار وغيرهم، إلّا أنّه حدث فيه تخليط وتدليس من المعاندين، فالعدوّ لا يألو خبالا كما عرفت من المفيد»[٤]، وقال أيضًا: «الأصحّ ما قال المفيد من وقوع التخليط فيه فلا يعوّل علىٰ جملته،

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية، (ص ١٤٩-١٥٠)

(٢) بل إن المرجع محمد سند ذهب مذهبا آخر، فنسب إلى المفيد نقيض قوله، حيث يقول في كتابه إسلام معية الثقلين لا إسلام المصحف منسلخا عن الحديث (ص ٦١): «إن الشيخ المفيد في تصحيح الاعتقاد يُصر على اعتماد كتاب سليم وأنه من المصادر، إلا أن هناك كلمة في نسخ الكتاب قد صحفت ولا بد من تصحيحها بتوسط أهل الخبرة من العلماء»، ووجه تهافت دعوىٰ محمد سند أن المفيد يرىٰ أن الكتاب غير موثوق به، وأنه تعرض للتدليس، بينما نسب إليه محمد سند أنه يصر على اعتماد الكتاب!، وأن هناك كلمة وقع فيها تصحيف، وإنما ذهب المفيد إلىٰ أن الكتاب تعرض للتخليط والتدليس، وشتان ما بين هٰذا وبين كلام المفيد.

(٣) نقل جعفر مرتضىٰ هٰذا الكلام عن محمد حسين فضل الله في كتابه مأساة الزهراء (١/ ١٤١).

(٤) قاموس الرجال (٥/ ٢٣٩).

فما قامت القرائن من أخباره علىٰ صحّتها يُعمل بها، وما قامت علىٰ عدمها يُجتنب العمل بها، وما خلت عنها يتوقّف فيها»[١].

وقد اعتمد محمد هادي معرفة علىٰ كلام المفيد أيضًا، فقال عن كتاب سليم: «هل النسخة الدارجة هي النسخة الأصل؟ لقد تشكّك فيها جلّ أهل التحقيق. قال الشيخ المفيد: هٰذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل علىٰ أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس»[٢]، ثم سرد الأدلة علىٰ ذٰلك من خلال اختلاف نسخ الكتاب والإشكالات التي وُجهت إلىٰ متونه ثم قال: «قد صحّ ما قاله قدوة أهل التحقيق الشيخ المفيد قدّس سرّه بشأن الكتاب»[٣]. وقريب من هٰذا ما قاله مرتضىٰ العسكري فقد رد في عدة مواضع روايات كتاب سليم بن قيس معتمدًا علىٰ كلام المفيد فقال: «كان سليم من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، غير أن النسخة المنسوبة إليه انتشرت بعد وفاته»، ثم نقل كلام المفيد الآنف[٤]. وقد تبنى المرجع المعاصر كمال الحيدري هٰذا القول أيضًا، وإن جمع إلىٰ ذٰلك تضعيف إسناد الكتاب، فقال عن كتاب سليم بن قيس: «كان متروك العمل به... لما ورد فيه من طعن كبير»[٥]، وقال أيضًا: «من نقاط الضعف الأخرىٰ في الكتاب أن راويه الوحيد أو الأبرز هو أبان بن أبي عياش الذي عبروا عنه بأنه ضعيف الرواية جدًا،

(١) الأخبار الدخيلة (١/ ٢٣٤).
(٢) صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٢٦).
(٣) صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٢٧).
(٤) القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/ ٦٦)، ونقل كلام المفيد في موضع آخر (٣/ ١٧٠)، وردّ رواية سليم بن قيس في موضع ثالث بناء علىٰ ما ذكره المفيد (٣/ ١٨٠).
(٥) الموروث الروائي بين النشأة والتأثير، من أبحاث المرجع الديني كمال الحيدري بقلم تلميذه طلال الحسن (ص ٢٧٧).

حتىٰ نسب الكثير من أعلامنا هٰذا الكتاب له»[١]، ولخَّص رأيه في الكتاب قائلًا: «خلاصة القول في كتاب سليم بن قيس الهلالي هو أن الهلالي نفسه ثقة عظيم الشأن، إلا أن الكتاب المنسوب له غير موثوق به»، ثم نقل قول المفيد الآنف[٢].

وقول المفيد هو ما اختاره محمد رضا السيستاني في حكمه علىٰ كتاب سليم بن قيس حيث قال مبينًا موقفه من الكتاب: «لعل القول الوسط فيه هو ما ذكره الشيخ المفيد» ونقل كلام المفيد ثم قال: «يظهر أن الكتاب ليس موضوعًا وإن ادعاه البعض، ولٰكن ليس كل ما فيه صحيحًا يمكن التعويل عليه، بل لا بد من تمييز الصحيح منه عن الفاسد بالأساليب العلمية المتبعة في أمثاله»[٣].

ويمكن اعتبار ابن المطهر الحلي ممن ينحو هٰذا المنحىٰ فقد لخَّص رأيه في الكتاب قائلًا: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقف في الفاسد من كتابه»[٤]، فمعنىٰ كلامه أن الكتاب مشتمل على الغث والسمين.

وقد تبعه علىٰ ذٰلك الداماد فقال عن سليم: «يُنسب إليه هٰذا الكتاب المشهور المشتمل علىٰ مناكير فاسدة... والحق عندي فيه وفاقًا للعلامة وغيره من وجوه

(١) الموروث الروائي بين النشأة والتأثير (ص ٢٧٧).
(٢) الموروث الروائي بين النشأة والتأثير (ص ٢٨١)، وأما إشارته بعد ذٰلك إلىٰ تطبيق القواعد الأساسية علىٰ روايات كتاب سليم فهي لا تنفي القول بضعف الكتاب، لأن كل ما ذكره من قواعد للتصحيح هي قرائن خارجية، فضلًا عن أن كمال الحيدري قد بين بوضوح في كتاب آخر أن منهجه في الروايات الضعيفة هو أنه إن وافقت القرآن فإنه يذهب إلىٰ صحة مضمونها دون القطع بنسبتها للمعصوم، انظر كلامه في كتابه إسلام القرآن وإسلام الحديث بقلم طلال الحسن (ص ٩٤)، وكتابه ميزان تصحيح الموروث الروائي (ص ٢٦٨) بقلم طلال الحسن أيضًا.
(٣) قبسات من علم الرجال (٢/ ٢٠١).
(٤) خلاصة الأقوال (ص ١٦٣)، وللفائدة فقد عقّب زين الدين العاملي -في حواشيه على الخلاصة- علىٰ كلام الحلي قائلًا: «لا وجه للتوقّف في الفاسد، بل في الكتاب؛ لضعف سنده علىٰ ما رأيت، وعلىٰ التنزّل كان ينبغي أن يقال: وردّ الفاسد منه والتوقّف في غيره»، رسائل الشهيد الثاني (٢/ ٩٩٣).

الأصحاب تعديله واستفساد الفاسد من الكتاب المنسوب إليه»[١].

القول الثالث: أن كتاب سليم معتمد ومعتبر:

لعل أول من صرح من علماء الإمامية بأن كتاب سليم بن قيس معتمد هو محمد بن إبراهيم النعماني (عاش في القرن الرابع)، فقال: «ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة (عليهم السلام) خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم، ومن حملة حديث أهل البيت (عليهم السلام) وأقدمها،...وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها»[٢]، وهو قول عامة الأخباريين[٣]، وجماعة من المعاصرين[٤]، خاصة الأخباريون الجدد[٥].

وهٰذا القول ليس له نصيب من التحقيق العلمي، وسائر ما استدل به أصحابه لتوثيق أبان لا يلتفت إليه، فأبان لم يوثقه أي أحد من علماء الرجال القدماء، بل اتفق قدماء علماء الرجال علىٰ تضعيفه، فقد ضعفه كل من ابن الغضائري والطوسي، وضعفه جماعة من المتأخرين، ولذا ذكره حسين الساعدي في «الضعفاء من رجال الحديث» قائلًا: «ضعيف، تابعي، روايته في مدرسة الخلفاء مشهورة،

---

(١) التعليقة علىٰ كتاب الكافي (ص ١٤٥).

(٢) الغيبة (ص ١٠٣).

(٣) انظر: روضة المتقين للمجلسي الأب (١٤/ ٣٧٢)، بحار الأنوار (١/ ٣٢) ومرآة العقول (٣/ ٢٩١) كلاهما للمجلسي الابن، وسائل الشيعة للحر العاملي (٢٠/ ٣٦ و ٤٢)، غاية المرام لهاشم البحراني (ص ٥٤٦)، الحدائق الناظرة ليوسف البحراني (٢٥/ ٣٧٢-٣٧٣)، خاتمة مستدرك الوسائل للنوري (٦/ ١٥٨)، وغيرهم.

(٤) جمع محمد باقر الأنصاري في مقدمة تحقيق كتاب سليم بن قيس أقوال جماعة منهم، انظرها (١/ ١١١-١١٤).

(٥) وهؤلاء ليسوا أخباريين بالمعنى المشهور للمصطلح العلمي، لكنهم من الناحية العملية يسلكون مسلك الأخباريين في تصحيح الروايات، وعلىٰ رأس هؤلاء: المرجع محمد السند في كتابه إسلام معية الثقلين (ص ٦١-٦٤)، والمرجع محمد صادق الروحاني في كتابه السيدة الزهراء بين الفضائل والظلامات (ص ٧٥-٧٧).

نُسب إليه وضع كتاب سُليم بن قيس...، ضعّفه ابن الغضائري والطوسي، وعدّه من الضعفاء العلامة الحلّي، وابن داوود، والجزائري، ومحمّد طه نجف، والبهبودي»[١].

والراجح من هٰذه الأقوال هو القول الأول، الذي يقضي بأن كتاب سليم بن قيس مختلق وموضوع، لما قدمنا من قبل من كون سليم بن قيس شخصية مختلقة، ولكون مدار سائر أسانيد أسانيد كتاب سليم بن قيس علىٰ رجل واحد هو أبان ابن أبي عياش، ويمكن تقسيم أسانيد كتاب سليم من حيث أصلها إلىٰ ثلاثة أقسام:

-القسم الأول: الأسانيد التي وردت في المصادر الروائية للإمامية التي نقلت بعض روايات سليم بن قيس.

-القسم الثاني: الأسانيد التي وردت في كتب الرجال والفهارس والإجازات.

-القسم الثالث: الأسانيد التي وردت في بعض النسخ الخطية لكتاب سليم بن قيس.

وقد أوصلها محمد باقر الزنجاني الأنصاري إلىٰ ٢١ طريقًا[٢]، وهي تنتهي بأجمعها إلىٰ أبان بن أبي عياش.

وقد قام الشيخ الإمامي حسين المصطفىٰ بدراسة سائر أسانيد الكتاب، وخلص إلىٰ ضعفها جميعًا فقال: «لا نجد في طرق كتاب سليم بن قيس طريقًا واحدًا يسلم مما يبطله، أو يجعله في موضع الضعف الشديد الذي لا يصح معه الاحتجاج، ولا الاستدلال علىٰ ثبوت الكتاب به»[٣].

---

(١) الضعفاء من رجال الحديث (١/ ١٣٩).

(٢) كتاب سليم بن قيس (١/ ٢٠٧).

(٣) التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس (ص ٨٧).

وقد حاول بعضهم أن يدعي أن أصل تضعيف أبان بن أبي عياش من أهل السنة[١]، وهٰذا ليس إلا رجمًا بالغيب، فالطوسي وابن الغضائري لم ينقلا تضعيف أبان عن أي أحد من علماء أهل السنة، وهٰذه الطريقة التي يُعتذر بها عن بعض الضعفاء مبنية علىٰ مقدمة فاسدة، وهي أن تضعيف أبان -الذي اتفق عليه أهل السنة وقدماء الإمامية- ليس تضعيفا معتمدًا لأن منشأه من أهل السنة، وهٰذه دعوىٰ باطلة.

ثم لو سلمنا جدلا بهٰذه الدعوىٰ، وقلنا بعدم تضعيف أبان، ستكون النتيجة أنه مجهول، حيث لم يوثقه أحد من القدماء، إلا إن قال هٰؤلاء بأن سقوط الجرح يستلزم الوثاقة!.

وحاول بعضهم توثيق أبان بناء علىٰ ما ورد في كتاب سليم من أنه وثِق به وأخبره بالكتاب، وهٰذا من الغرائب، وهو منهج يعتمد علىٰ توثيق الرواة بناء علىٰ رواية أنفسهم، وقد نقض الخوئي في مقدمة معجمه هٰذه القاعدة قائلًا: «ربما يستدل بعضهم علىٰ وثاقة الرجل أو حُسنه برواية ضعيفة أو برواية نفس الرجل، وهٰذا من الغرائب! فإن الرواية الضعيفة غير قابلة للاعتماد عليها، كما أن في إثبات وثاقة الرجل وحسنه بقول نفسه دورًا ظاهرًا»[٢]، بل إن الخوئي جعل الاستدلال بهٰذه القاعدة من المضحكات، قائلًا: «الاستدلال علىٰ وثاقة شخص، وعظم رتبته بقول نفسه من الغرائب، بل من المضحكات»[٣].

والخلاصة أننا لو تجاوزنا عن سائر العلل الواردة في أسانيد كتاب سليم، وغضضنا الطرف عن كونه كتابًا موضوعًا، فإن النتيجة هي أن إسناد الكتاب علىٰ قواعد الإمامية لا يثبت وبذٰلك يسقط الاستدلال بالكتاب[٤].

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب سليم بن قيس (١/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٢) معجم رجال الحديث (١/ ٣٩).

(٣) معجم رجال الحديث (١/ ٢٨٠).

(٤) وقد تتبع حسين المصطفىٰ سائر أسانيد كتاب سليم في كتابه التأسيس في نسبة كتاب سليم بن قيس =

إشكال مهم حول روايات كسر الضلع في كتاب سليم بن قيس:

لاحظنا أثناء دراسة روايات كسر الضلع المروية في كتاب سليم بن قيس أن القدماء الذين نقلوا روايات كثيرة عن سليم بن قيس، من نظراء الكليني والنعماني وابن بابويه القمي والمفيد والشريف المرتضىٰ والطوسي ونظرائهم من القدماء وغيرهم، لم ينقلوا أي رواية من الروايات التي ورد فيها كسر الضلع عن سليم، وأقدم من وجدناه ينقل ذٰلك من كتاب سليم هو أبو منصور الطبرسي (عاش في القرن السادس) في «الاحتجاج»، ثم ظهرت هٰذه الروايات في النسخ المتأخرة لكتاب سليم، وقد تنبه لذٰلك الباحث الإمامي أحمد الكاتب فقال: لقد انتبهت وأنا أكتب هٰذه السطور الىٰ عدم ذكر الكليني (٣٢٩) في (الكافي) لرواية سليم، ولأية رواية أخرىٰ حول الهجوم علىٰ بيت الزهراء، وكذٰلك للتفاصيل الأخرى التي ستشيع من بعده في القرن الرابع الهجري، رغم أن الكافي يعتبر من أول وأصح الكتب عند الإمامية، ولٰكنه مع ذٰلك لم يذكر شيئًا عن حكاية التهديد بالإحراق، أو الإحراق الفعلي بالنار، أو ضرب الزهراء، أو إسقاط جنينها، وما إلىٰ ذٰلك من الروايات المختلقة التي رويت علىٰ لسان (سليم بن قيس الهلالي) في كتابه المزعوم، رغم أن الكليني كما يبدو، كان يعرف كتاب سليم، ونقل عنه بعض الأحاديث[1].

وهنا يُطرح تساؤل مهم: ما الذي يثبت أن الروايات التي جاءت في كتاب سليم عن كسر الضلع ليست من الروايات المدسوسة في الكتاب؟ خاصة أن كتاب سليم بن قيس قد تعرض للدس والتدليس كما نص علىٰ ذٰلك المفيد وغيره من علماء الإمامية.

= (ص ٦٥-٨٨) وبين ضعفها، ورد علىٰ كثير من استدلالات المخالفين لتصحيحها، ولأجل ذٰلك استغنينا عن التوسع في نقد أسانيد الكتاب، واكتفينا ببيان حال أبان لأن مدار أسانيد الكتاب عليه.

(١) الشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١٢٩).

٢-رواية الأمالي:

قال ابن بابويه القمي المشهور عند الإمامية بالشيخ الصدوق (٣٨١ هـ): حدثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس...، أن النبي ﷺ كان جالسًا ذات يوم فأقبل الحسن والحسين وفاطمة وعلي رضي الله عنه واحدًا بعد واحد، فكلما دخل منهم أحد يبكي النبي ﷺ، فلما سأله أصحابه عن سبب بكائه، ذكر فضائل كل واحد منهم ثم قال: «وأما ابنتي فاطمة، فإنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين،... وإني لما رأيتها ذكرتُ ما يُصنع بها بعدي، كأني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصبت حقها، ومنعت إرثها، **وكسر جنبها، وأسقَطت جنينها**، وهي تنادي: يا محمدًاه، فلا تجاب، وتستغيث فلا تغاث،... فعند ذلك يؤنسها الله تعالى ذكره بالملائكة، فنادتها بما نادت به مريم بنت عمران، فتقول: يا فاطمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يا فاطمة ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ ثم يبتدئ بها الوجع فتمرض، فيبعث الله عز وجل إليها مريم بنت عمران، تمرضها وتؤنسها في علتها، فتقول عند ذلك: يا رب، إني قد سئمت الحياة، وتبرَّمتُ بأهل الدنيا، فألحقني بأبي. فيُلحقها الله عز وجل بي، فتكون أول من يلحقني من أهل بيتي، فتقدم عليَّ محزونة مكروبة مغمومة **مغصوبة مقتولة**، فأقول عند ذلك: اللهم العن من ظلمها، وعاقب من غصبها، وأذل من أذلها، وخلد في نارك **من ضرب جنبها حتى ألقت ولدها**، فتقول الملائكة عند ذلك: آمين...»[1].

(١) أمالي للصدوق ص ٩٩ «المجلس الرابع والعشرون» الرواية رقم (٢).

دراسة سند الرواية:

إن هٰذا الإسناد تالف، إذ إن جملة من رواته مجاهيل ومتهمون بالكذب والضعف، بل منهم الملعون، وإليك البيان:

١- **علي بن أحمد بن موسى الدقاق**: لخص الجواهري حكم الخوئي فيه فقال: (مجهول)[١].

٢- **موسى بن عمران النخعي**: لا إشكال في أنه مجهول لم تتعرض لحاله كتب الرجال، وقد حكم بجهالته كل من المامقاني[٢]، وإبراهيم الشبوط[٣]، ومحسن الأعرجي[٤]، وقال الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني: «علماء الرجال لم يذكروه لا بمدح ولا قدح، وكونه من رجال كامل الزيارات لا يكفي في توثيقه»[٥]، وقال الشيخ عباس الحاجياني الدشتي: «لا أثر له في كتب الرجال»[٦]، وقال مسلم الداوري: «لم يرد فيه توثيق»[٧]، وعليه فمن ذهب إلىٰ توثيقه بناء علىٰ أدلة مرجوحة فقد جانب الصواب، فالحق مع من حكم بضعفه كما هو مقتضىٰ علم الرجال.

---

(١) المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٣٨٤).

(٢) تنقيح المقال (١/ ١٥٦)، قال عنه: «مهمل مجهول».

(٣) دراسات في مشيخة الفقيه (ص ٥٤٣)، قال: «الرجل مجهول لم تتعرض له الأصول الرجالية».

(٤) عدة الرجال (٢/ ٢١٣).

(٥) فقه الحج بحوث استدلالية في الحج (ص ٨٤).

(٦) نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال (ص ٥٠٩).

(٧) إيضاح الدلائل في شرح الوسائل (١/ ٣١٤)، وقال الداوري معقبا: «نعم ورد في القسم الثاني من التفسير، وفي إسناد كامل الزيارات إلا أنه ليس من مشايخه»، ولتوضيح كلام الداوري نقول: أما قول الداوري: «نعم ورد في القسم الثاني من التفسير»، يريد تفسير القمي، والداوري لا يعد من وقع في القسم الثاني داخلا في مسألة توثيق رجال تفسير القمي لأنه يرىٰ أن القسم الثاني هو الخاص بروايات أبي الجارود التي أضافها أبو الفضل العباس في تفسير القمي، وهٰذا القسم لا تشمله الشهادة بالتوثيق كما أشار لذٰلك مسلم الداوري في أصول علم الرجال (١/ ٢٧٦)، وراجع (١/ ٣١٣). =

٣- **الحسين بن يزيد النوفلي**: ضعفه المجلسي الأول[١]، وقال الشهيد الثاني: «وضعفه أشهر من أن يذكر»[٢]، وقال بحر العلوم معلقًا علىٰ أحد الأسانيد: «المشهور ضعف السند بالنوفلي لضعفه أو جهالته»[٣]، وضعفه الشيخ علي پناه الاشتهاردي[٤].

ولخص حسين الساعدي مجمل القول فيه فقال: «قال النجاشي: قال قوم من القميين إنه غلا في آخر عمره والله أعلم، وتوقف العلامة في روايته بمجرد ما نقله عن القميين، وعدم الظفر بتعديل، وعدَّه من الضعفاء كل من العلامة، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته الوضع والاختلاق»[٥].

٤- **الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني**:

ضعيف عند جل علماء الرجال، نقل النجاشي عن علي بن الحسن بن فضال الطعن فيه[٦]، وجاء الطعن مفسرًا عند الكشي وفيه: «عن محمد بن مسعود قال:

= ثانيا: أما قول الداوري: «وفي إسناد كامل الزيارات إلا أنه ليس من مشايخه»، فمرده أنه يرىٰ أن مسألة توثيق رواة كامل الزيارات خاصة بمشايخ ابن قولويه، ولا تشمل كل من ورد في أسانيد كامل الزيارات وقد أشار لذٰلك في كتابه أصول علم الرجال (١/ ٣١٩)، فعلىٰ هذٰا يكون موسى بن عمران «مجهولا» في نظره، ولا يندرج تحت أي قاعدة من قواعد التوثيق العام.

(١) قال المجلسي عن رواية ورد فيها النوفلي: «النوفلي عن السكوني وهما ضعيفان»، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (٣/ ٧٤).

(٢) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (١/ ١٩٩)، ووافقه السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي في كتابه مناهج الأخيار في شرح الاستبصار (١/ ٤٢). بل حكم عليه الشهيد الثاني بالجهالة في موضع آخر حيث استنكر على ابن المطهر الحلي توقفه في (الحسين بن يزيد النوفلي) فقال: «وأنت خبير بأنّ التوقف لا وجه له بعد ردّ رواية المجهول، كما قرّر في الأُصول»، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٣/ ١٤٨).

(٣) رجال بحر العلوم (٤/ ٨٥).

(٤) مدارك العروة (١٢/ ٦٧).

(٥) الضعفاء في رجال الحديث (١/ ٥٠٠).

(٦) رجال النجاشي ص ٣٦.

سألت علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة فقال: «كذاب ملعون... لا أستحلّ أن أروي عنه حديثا واحدًا»»[١]، وقال ابن الغضائري في رجاله: «ضعيف في نفسه»[٢]، وضعّفه كل من ابن المطهر الحلي[٣]، وعبد النبي الجزائري[٤]، ومحسن الأعرجي[٥] والمامقاني[٦]، وإبراهيم بن حسين الدنبلي الخوئي[٧]، وطعن فيه أبو القاسم الخوئي[٨]، وقال مسلم الداوري: «لا يمكن الحكم بوثاقته ويعامل معاملة المجهول»[٩]، وقال علي الأبطحي عن الحسن بن علي البطائني وعن أبيه: «لا إشكال في ورود القدح في كل منهما بأنه كذاب»[١٠]، وقدح فيه كثير من علماء الرجال ولا يسع المجال لذكر جميع أقوالهم، حتىٰ أن الشيخ محمد جعفر شمس الدين نقل الإجماع علىٰ ضعفه فقال: «الخلاصة أن ضعفه وسقوط رواياته عن الاعتبار مما أجمع عليه أصحابنا»[١١].

٥- **علي بن أبي حمزة البطائني والد الحسن بن علي**: قال ابن الغضائري:

(١) الكشي ص ٥٥٢، رواية رقم (١٠٤٢)
(٢) رجال ابن الغضائري ص٥١.
(٣) خلاصة الأقوال ص٣٣٤.
(٤) حاوي الأقوال ٣/ ٣٨١.
(٥) عدة الرجال ١/ ٢٦٥.
(٦) تنقيح المقال (١/ ٣٦).
(٧) عدَّه في القسم الرابع المخصص للضعفاء في ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال (طبعة حجرية (ص ٢٠٧)، والطبعة الحديثة (٣/ ١٥٨).
(٨) المفيد من معجم رجال الحديث، لمحمد الجواهري (ص ١٤٥).
(٩) إيضاح الدلائل في شرح الوسائل (١/ ٢٤٥).
(١٠) تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال ٢/ ١٥.
(١١) شرح مشيخة الفقيه ص ٢٤٢، الطبعة الجديدة.

«لعنه الله، أصل الوقف»[١]، وضعفه كل من ابن المطهر الحلي[٢]، والشهيد الثاني[٣]، ونقل الخوانساري عن إسماعيل الخاجوئي اتفاق الإمامية على القدح به إلا من شذ منهم، فقال: «وأنا إلى الآن لم أجد أحدًا من الأصحاب غير الشيخ في هٰذا الكتاب يوثق علي بن أبي حمزة البطائني، أو يعمل بروايته إذا انفرد لأنه خبيث، واقفي، كذاب، مذموم»[٤]، وقال الفاني الأصفهاني: «لا يوجد أثر لتوثيق علي بن أبي حمزة من أحد على الإطلاق، بل نص علىٰ خبثه وكذبه بل ورد فيه اللعن والذم الكثير»[٥]، وقال الشيخ محمد طالب يحيىٰ: «والمشهور بين الأصحاب قديمًا وحديثًا ضعفه»، وقال: «وقد تلخص الكلام في أنّ علي بن أبي حمزة البطائني واقفي ضعيف بالمعنى الأعم، ساقطة أخباره عن الحجية»[٦]، وحكم الخوئي بضعفه[٧].

وحكم محمد إسماعيل الخواجوئي بالجهالة أو الضعف علىٰ رواية فيها كل من (محمد ابن أبي عبد الله الكوفي وموسى بن عمران النخعي، والحسين بن يزيد النوفلي، وعلي بن أبي حمزة البطائني) فقال: «الكوفي والنخعي مجهولان، والنوفلي قد رماه قوم من القميين في آخر عمره بالغلو، والبطائني قائد أبي بصير واقفي ورد فيه ما ورد عن الرضا (عليه السلام) من الطعن واللعن، فالرواية بين كونها مجهولة أو ضعيفة السند»[٨].

(١) رجال ابن الغضائري ص ٨٣-٨٤، رقم ١٠٧.
(٢) خلاصة الأقوال ص٣٦٢.
(٣) مسالك الأفهام إلىٰ تنقيح شرائع الاسلام ٦/ ٢١٢.
(٤) روضات الجنات ٦/ ٢٢٨.
(٥) بحوث في علم الرجال ص ٩٠.
(٦) سدرة الكمال في علم الرجال ص ٣٨٨، وص ٤٠٠.
(٧) المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري ص٣٨١.
(٨) جامع الشتات (ص ١٨٨).

تنبيهان:

-التنبيه علىٰ أوهام وفيق سعد العاملي في كتابه «أين الإنصاف»:

التنبيه الأول: توهم وفيق العاملي أن الفضل بن شاذان روىٰ هٰذه الرواية، فقال: «وروى ابن شاذان المتوفي سنة ٢٦٠ هـ عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله ﷺ كان جالسًا، إذ أقبل الحسن (ع)، فلما رآه بكىٰ،... كأني بها وقد نزل الذل بيتها وانتهكت حرمتها، وغصب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها وأسقطت جنينها»»[(١)].

وقول وفيق العاملي «وروى ابن شاذان المتوفي سنة ٢٦٠ هـ»، خطأ بلا شك لأن الناقل لهٰذه الرواية هو «أبو الفضل سديد الدين شاذان بن جبرائيل» في كتابه «الفضائل»[(٢)]، وهو من علماء القرن السادس أو السابع[(٣)]، وليس هو «الفضل بن شاذان بن الخليل النيسابوري»[(٤)] الذي عدّه الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام علي بن محمد الهادي (٢٥٤هـ)[(٥)]، ومن أصحاب الإمام الحسن العسكري (٢٦٠ هـ)[(٦)].

التنبيه الثاني: إن أبا الفضل شاذان بن جبريل في كتابه الفضائل إنما نقل الرواية

---

(١) أين الإنصاف ص ٩٢.

(٢) الفضائل ومستدركاتها ص ٧٣، طبعة مجمع الإمام الحسين العلمي لتحقيق تراث أهل البيت سنة ٢٠١٥م.

(٣) اختلف علماء الإمامية في تحديد تاريخ وفاته علىٰ أقوال منها أنه توفي سنة (٥٨٣هـ)، وقيل سنة (٥٨٤هـ)، وقيل سنة (٦٠٤هـ)، وقيل سنة (٦٦٠هـ) راجع مقدمة كتاب الفضائل بتحقيق الشيخ عبد الله الصالحي ص ٢٠.

(٤) أرّخ الدكتور جعفر المهاجر في كتابه «أعلام الشيعة» ٢/ ١٠٧٢، أنه توفىٰ سنة (٢٦٦هـ).

(٥) رجال الطوسي ص ٣٩٠ رقم (٥٧٤٠).

(٦) رجال الطوسي ص ٤٠٠ رقم (٥٨٨١).

من كتاب أمالي الصدوق[١]، وحذف إسناد الرواية ولفق عدّة روايات في متن واحد، دون أن يبين ذٰلك وبدأ الرواية بقوله: «ومما قاله النبي ﷺ في فضل عليّ وأهل بيته عليه السلام عن ابن عباس...». وساق الخبر[٢]، فقال وفيق العاملي: «وروى ابن شاذان المتوفي سنة ٢٦٠هـ عن ابن عباس، قال: «إن رسول الله ﷺ كان جالسًا، إذ أقبل الحسن (ع)، فلما رآه بكىٰ...»».

فظن وفيق العاملي أن الفضل بن شاذان المعدود من أصحاب الأئمة يروي هٰذه الرواية، وجعل كتابه مصدرًا لها، ولم يتفطن إلىٰ أن الرواية الواردة في كتاب شاذان بن جبرئيل (الذي عاش في القرن السادس أو السابع) منقولة من كتاب الأمالي للصدوق.

-تنبيه علىٰ تمويه جعفر مرتضى العاملي في كتابه مأساة الزهراء:

لقد حاول جعفر مرتضى العاملي أن يموه على القارئ حينما ذكر هٰذه الرواية في كتابه مأساة الزهراء ضمن الروايات التي تثبت وقوع كسر الضلع، فعزا هٰذه الرواية إلىٰ كتاب «فرائد السمطين» الذي يُنسب إلىٰ إبراهيم بن محمد الجويني (٧٣٠ هـ)[٣]، وذٰلك ليوهم القارئ أن الخبر مروي من طرق أهل السنة، لٰكن الحق أن هٰذه الرواية ليست إلا رواية الأمالي التي رواها ابن بابويه القمي، فقد وردت في كتاب فرائد السمطين بإسناد ينتهي إلىٰ علي بن أحمد بن موسى الدقاق،

---

(١) أمالي للصدوق ص ٩٩ «المجلس الرابع والعشرون» الرواية رقم (٢).

(٢) ألحق شاذان بن جبريل بالمتن الذي نقله عن ابن عباس، متن الرواية التي قبلها من الأمالي ص ٩٨ «المجلس الرابع والعشرون» رواية رقم (١)، وسندها مختلف عن الرواية الأولىٰ، ثم أضاف على المتن رواية ثالثة من الأمالي ص ٢٥ «المجلس الخامس» رواية رقم (٥)، ولها سند آخر مغاير للروايتين الأولىٰ والثانية، ولفّق الجميع علىٰ شكل رواية واحدة، دون إسناد أو إشارة إلىٰ مصدر الروايات.

(٣) إن نسبة كتاب فرائد السمطين إلى الحمويني تحتاج إلىٰ بحث مفصل ليس هٰذا محله، لٰكن الذي نجزم به هو وجود إشكالات كبيرة حول الطبعة التي حققها محمد باقر المحمودي معتمدًا علىٰ مخطوطتين، وهٰذا يحتاج إلىٰ مقابلة المخطوط مع المطبوع.

وهو نفس الراوي الذي روىٰ عنه ابن بابويه هٰذا بنفس الإسناد حذو القذة بالقذة، يقول صاحب فرائد السمطين: «أنبأني الشيخ أبو طالب علي بن أنجب بن عبيد الله بن الخازن، عن كتاب الإمام برهان الدين أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي، عن أبي المؤيّد ابن الموفّق، **أنبأنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال أنبأنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي قال**: **أنبأنا موسى بن عمران، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن عليّ بن حمزة، عن أبيه:عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس**، قال: إنّ رسول الله ﷺ» [1] ثم ذكر الخبر، فهٰذا الإسناد هو نفس إسناد الأمالي، وليس من أسانيد أهل السنة.

ثم إن هٰذا الإسناد هو إسناد مركب ومسروق ومنحول، فقد سرق واضعه هٰذا الإسناد من كتاب ابن بابويه وركب له إسنادا آخر من رواية إبراهيم الجويني ثم وصل الإسنادين ولفق متن رواية الأمالي لصاحب فرائد السمطين، ولٰكنه بسبب جهله وقع في خطإٍ فاحش، إذ إنه جعل أبا المؤيد الخوارزمي يحدث عن الدقاق مباشرة! وهٰذه طامة كبرىٰ إذ إن الخوارزمي قد ولد سنة ٤٨٤ هـ[2]، فبينه وبين الرواية عن الدقاق مفاوز، فالدقاق وإن لم تذكر سنة وفاته غير أن أقصىٰ ما يقال: إنه توفي قبل سنة ٤٠٠ هـ علىٰ أقصىٰ تقدير، إذ إنه شيخ ابن بابويه القمي الذي توفي سنة (٣٨١ هـ)، فإذا تقرر هٰذا فكيف يُتصور أن يروي الخوارزمي عن الدقاق مباشرة؟.

وقد تنبه لهٰذه المعضلة محمد باقر المحمودي محقق كتاب فرائد السمطين، فعلق علىٰ هٰذا الإسناد قائلًا: «الرجل ليس من مشايخ أبي المؤيّد الموفّق بن أحمد بل هو من مشايخ ابن بابويه وقد حُذف من الأصل الواسطة بين أبي المؤيّد

---

(١) فرائد السمطين (٢/ ٣٤).

(٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/ ١٨٨).

وهٰذا الرجل، ولم يتيسّر لنا تحقيق ذٰلك، والظاهر أنّ الحديث ذكره الخوارزمي في مقتل الإمام الحسين (عليه السلام).

ورواه أيضًا ابن بابويه في الحديث الثاني من المجلس (٢٤) من أماليه ص١١٢، عن عليّ بن أحمد بن موسى الدقاق، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي...»[١].

والجواب: إن ما ذكره من وجود حذفٍ في الإسناد لا يستقيم، بل الصواب أن هٰذه غفلة فاحشة من واضع هٰذه الرواية، فضلًا عن أن واضع الإسناد الأصلي أخطأ في اسم الخوارزمي فسماه أبا المؤيد ابن الموفق، والصواب أن الموفق هو لقب لأبي المؤيد ولم يتنبه المحقق لذٰلك فترك الإسناد علىٰ حاله، والمقصود أن الاعتذار بوقوع سقط في الإسناد اعتذار بعيد.

فإذا تبين أن أصل هٰذه الرواية من كتاب الأمالي وأن بقية المصادر التي حشدها جعفر مرتضى العاملي لا قيمة لها، لكونها تنقل هٰذا الخبر من الأمالي، يتبين لك وجه الخلل في صنيع جعفر مرتضىٰ، ويتبين أن غرضه هو المبالغة في حشد المصادر والاستكثار منها، وهٰذا المنهج الغريب الذي يقوم علىٰ تضخيم الحواشي بالمصادر التي ترجع إلىٰ كتاب واحد يتكرر في كتابات كثير من الكُتَّاب الذين يحاولون إثبات روايات (كسر ضلع فاطمة رضي الله عنها)، حيث يتعمدون إيهام القارئ بأن القصة مذكورة في مصادر كثيرة عن طريق تسويد كتبهم بأرقام الصفحات والإحالة على المصادر القديمة والحديثة حتىٰ تصل إلىٰ عشرات المصادر لرواية واحدة، والأصل فيها مصدر واحد فقط كما هو الحال مع هٰذه الرواية، فرواية الأمالي التي نحن بصددها حكم علماء الإمامية علىٰ رواتها بأنهم مجاهيل ومتهمون بالكذب، فأصل سند هٰذه الرواية في مصدرها الأصلي لا يصلح للاستدلال،

(١) فرائد السمطين (٢/ ٣٤) هامش ١.

لكنّ هؤلاء الكُتّاب يحاولون الالتفاف على ضعف الرواية بتضخيم عدد المصادر التي وردت فيها، كي يظن القارئ أن هذه الكثرة دليل صحة الخبر، وهذا لا شك أنه خلل منهجي إن لم يكن تدليسا على القراء، فالرواية إذا كان مصدرها كتاب واحد فقط كان ينبغي على جعفر مرتضى ومن سلك مسلكه كوفيق العاملي[١] وغيرهم أن يكتفوا بمصدرها الأول، وبذلك يكفون الباحثين من مغبة تضييع الوقت في تتبع هذا الغثاء من المصادر التي يحشدونها، ليلبسوا بها على العوام، ويحاولوا إيهامهم بصحة الرواية من خلال التكثير من عدد المصادر.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

اختلف علماء الإمامية في الحكم على هذه الرواية على قولين:

القول الأول: القائلون بضعف الرواية:

حكم هاشم الهاشمي في حواره مع السيد فضل الله على هذه الرواية بالضعف والإرسال[٢]، ولم يجعلها محمد آصف محسني ضمن الروايات المعتبرة[٣]، وقال محمد الحسيني: «ليست صحيحة، لوقوع الرواة التالية أسماؤهم: النوفلي، لم يوثق، وثقه الخوئي بناء على التوثيق العام، الحسن بن علي ضعيف، والده علي بن أبي حمزة ضعيف جدًا»[٤].

---

(١) حشد وفيق العاملي في كتابه أين الإنصاف (ص ٩٢)، عدة مصادر في الحاشية عندما استدل بهذه الرواية، وذكر منها: الفضائل لابن شاذان، وفرائد السمطين، وأمالي الصدوق، وإثبات الهداة، وإرشاد القلوب، وبحار الأنوار، والعوالم، وجلاء العيون، وبشارة المصطفى وغيرها، والحق أن كل هذه المصادر إنما تنقل الرواية عن أمالي الصدوق.

(٢) حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٨٥).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٤).

(٤) هوامش نقدية (ص ١٥٥).

القول الثاني: القائلون بصحة الرواية:

وصف محمد باقر المجلسي في كتابه «جلاء العيون» إسناد هٰذه الرواية بأنه معتبر، وهٰذا عجيب من المجلسي، فقد مضىٰ أن السند مسلسل بالمجاهيل والمتهمين بالكذب والضعف، فضلًا عن ورود اللعن فيهم.

بل إن المجلسي نفسه ضعَّف (الحسن بن علي بن أبي حمزة) في كتاب الوجيزة في علم الرجال(١)، وأكثر من الطعن فيه في كتابيه ملاذ الأخيار(٢)، ومرآة العقول(٣)، كما ذكر الشيخ الإمامي حسين الساعدي(٤)، فكيف جعل السند معتبرا في جلاء العيون؟!، لا شك أن هٰذا تناقض منه.

وبذٰلك يتبين أن الصواب مع من حكم بضعف هٰذه الرواية من علماء الإمامية.

مناقشة متن الرواية:

-اشتملت الرواية علىٰ أمارات الغلو في فاطمة والكذب على النبي ﷺ في موضعين:

الأول: ما نُسب للنبي ﷺ من أنه قال: «فعند ذٰلك يؤنسها الله تعالىٰ ذكره بالملائكة، فنادتها بما نادت به مريم بنت عمران، فتقول: يا فاطمة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، يا فاطمة ﴿ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾»،

---

(١) الوجيزة في علم الرجال (ص١٨٨).

(٢) قال المجلسي عن أحد الأحاديث في ملاذ الأخيار (٢/ ٩٨): «ضعيف على المشهور إذ الظاهر أنه ابن أبي حمزة»، وقال في الملاذ أيضًا (٧/ ٢٩٠): «ابن أبي حمزة الضعيف على المشهور»، وقال في موضع آخر (١٦/ ١٩٦): «ضعيف على المشهور، بناء علىٰ كون ابن أبي حمزة علي بن أبي حمزة البطائني».

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول (٧/ ٧١) تعليقًا علىٰ أحد الأحاديث: «الحديث الأول: صحيح كما في بعض النسخ عن أبي حمزة، وضعيف على المشهور إن كان عن علي بن أبي حمزة كما في بعض النسخ»، وقال مثله أيضًا في مرآة العقول (١٣/ ٢٥٦).

(٤) الضعفاء من رجال الحديث (٣٨٢/ ١).

فإن هٰذا كذب قطعًا، ومقتضاه أن الوحي لم ينقطع بعد النبي ﷺ!.

الثاني: ما نُسب للنبي ﷺ من قوله: «فيبعث الله عز وجل إليها مريم بنت عمران، تمرضها وتؤنسها في علتها»، فهو مثل سابقه في الكذب والزور ولا يُظن بالعقلاء التصديق بمثل هٰذه الخرافات.

٣-رواية كامل الزيارات:

قال جعفر بن محمد ابن قولويه (٣٦٨ هـ): «حدثني محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن محمد بن سالم، عن محمد بن خالد، عن عبد الله بن حماد البصري، عن عبد الله بن عبد الرحمان الأصم، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لما أسري بالنبي ﷺ إلى السماء قيل له: إن الله تبارك وتعالىٰ يختبرك في ثلاث لينظر كيف صبرك»، إلىٰ أن يقول: «وأما الثالثة فما يلقىٰ أهل بيتك من بعدك من القتل،... وأما ابنتك فتُظلم وتُحرم ويُؤخذ حقها غصبًا الذي تجعله لها، وتُضرب وهي حامل، ويُدخل عليها وعلىٰ حريمها ومنزلها بغير إذن، ثم يمسها هوان وذل، ثم لا تجد مانعًا، وتطرح ما في بطنها من الضرب، وتموت من ذٰلك الضرب... وأول من يحكم فيهم محسن بن علي (عليه السلام) وفي قاتله، ثم في قنفذ، فيؤتيان هو وصاحبه، فيضربان بسياط من نار، لو وقع سوط منها على البحار لغلت من مشرقها إلىٰ مغربها، ولو وُضعت علىٰ جبال الدنيا لذابت حتىٰ تصير رمادًا، فيُضربان بها...»[1].

دراسة سند الرواية:

هٰذا الإسناد لا يصح لما يلي:

-**علي بن محمد بن سالم**: قال الشاهرودي: «لم يذكروه»[2]، فهو (مجهول)،

(١) كامل الزيارات (ص ٣٢٩) برقم (٨٤٠).

(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٥/ ٤٤٨).

وذهب الخوئي إلىٰ أن الصواب في اسمه (علي بن محمد بن سليمان النوفلي) وأن (علي بن محمد بن سالم) الوارد في الرواية خطأ، قال الخوئي في ترجمة (علي بن محمد بن سالم): «وغير بعيد أن تكون كلمة سالم هنا محرف كلمة سليمان، فإن علي بن محمد بن سالم غير موجود، لا في الرجال ولا في الروايات، وإنما الموجود علي بن محمد بن سليمان»[١]، وقال الجواهري في «المفيد من معجم رجال الحديث» ملخصًا رأي الخوئي في (علي بن محمد بن سليمان): «مجهول»[٢]، وقال المامقاني: «مهمل مجهول»[٣]، وعلىٰ كل تقدير سواء كان ابن سالم أو ابن سليمان فكلاهما مجهول.

-**عبد الله بن عبد الرحمان الأصم**، قال النجاشي: «ضعيف غال ليس بشيء»[٤]، وقال ابن الغضائري: «ضعيف مرتفع القول، له كتاب في الزيارات، مما يدل علىٰ خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذَّابة أهل البصرة»[٥]، وضعفه الخوئي أيضًا[٦]، وقال حسين الساعدي في كتابه الضعفاء من رجال الحديث: «كذّاب، ضعيف، غال، ليس بشيء، له كتاب في الزيارات كله تخليط، ضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، وعده من الضعفاء: العلاّمة وابن داوود والجزائري ومحمّد طه نجف والبهبودي»[٧].

(١) معجم رجال الحديث (١٣/ ١٥٢).
(٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٤١٠).
(٣) تنقيح المقال (١/ ١٠٩).
(٤) رجال النجاشي (ص ٢١٧) رقم (٥٦٦).
(٥) رجال ابن الغضائري (ص ٧٦- ٧٧).
(٦) المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٣٣٨).
(٧) الضعفاء من رجال الحديث (٢/ ٢٨٨).

مناقشة متن الرواية:

شواهد الكذب في متن الرواية ظاهرة، فمن ذٰلك ما جاء فيها من أن النبي ﷺ أُخبِر ليلة الإسراء بما سيقع علىٰ أهل بيته بما فيهم فاطمة ﵂، ولا ريب أن هٰذا من أكاذيب الغلاة، ولو كان الأمر بهٰذه الأهمية لنُقل إلى المسلمين بنصوص صحيحة صريحة، لا أن يتفرد بها المتهمون والمجاهيل.

ومن أمارات الغلو والوضع في الرواية ما جاء فيها أن أول من يُحكم فيه يوم القيامة هو المحسن، وأن قاتليه «يُضربان بسياط من نار، لو وقع سوط منها علىٰ البحار لغلت من مشرقها إلىٰ مغربها، ولو وضعت علىٰ جبال الدنيا لذابت حتىٰ تصير رمادًا، فيُضربان بها»، فكيف يعقل أن أهم وأول قضية تعرض للحساب يوم القيامة هي مقتل المحسن، وهل المحسن أهم من الأنبياء الذين قتلوا حتىٰ يبدأ به؟، وهل مقتل المحسن أهم من مقتل الحسين ﵁؟، والحق أن واضع الرواية هو من حشاها بهٰذا الكذب والزور الذي منشؤه الغلو.

ويظهر أن هٰذه الرواية ونظائرها من الروايات المروية بهٰذا الإسناد عن الأصم، والتي اشتملت علىٰ مضامين مغرقة في الغلو والكذب والسخافة، هي ما حمل ابن الغضائري علىٰ أن يقول عن كتاب الأصم في الزيارات: «له كتاب في الزيارات مما يدل علىٰ خبث عظيم، ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة»، فمن تأمل في الروايات التي أوردها ابن قولويه عن الأصم في كامل الزيارات اتضح له صحة كلام ابن الغضائري [1].

---

(١) وقد أشار البهبودي في معرفة الحديث (ص ٢٤٠)، إلىٰ أن ابن قولويه نقل في كتابه كامل الزيارات عدة من روايات كتاب الأصم في الزيارات.

ما نُسب إلىٰ علي رضي الله عنه

ورد في كتاب سليم بن قيس روايتان عن علي رضي الله عنه جاء فيهما أن عمر رضي الله عنه أعفىٰ أحد عماله ويسمىٰ قنفذًا من الغرامة التي فرضها علىٰ جميع عماله في بقية الأمصار، شكرًا له علىٰ ضرب فاطمة رضي الله عنها، وهٰذه الرواية وإن كان لها مضمون واحد غير أنها وردت مرتين في الكتاب باختلاف يسير، فأفردنا كل رواية بالدراسة.

٤-رواية كتاب سليم بن قيس الأولىٰ:

عن سليم قال: إن أبا المختار بن أبي الصعق كتب إلىٰ عمر بن الخطاب أبياتا يشكو فيها من جور عماله...فلما قرأها عمر أغرم «تلك السنة جميع عماله أنصاف أموالهم لشعر أبي المختار ولم يغرم قنفذ العدوي شيئًا - وقد كان من عماله - وردَّ عليه ما أخذ منه وهو عشرون ألف درهم، ولم يأخذ منه عشره ولا نصف عشرة... قال سليم: فلقيت عليًا عليه السلام فسألته عما صنع عمر، فقال: «هل تدري لم كف عن قنفذ ولم يغرمه شيئًا؟» قلت: «لا». قال: «لأنه هو الذي ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط حين جاءت لتحول بيني وبينهم، فماتت صلوات الله عليها وإن أثر السوط لفي عضدها مثل الدملج»» [١].

دراسة سند الرواية:

مضى الكلام بتفصيل عن كتاب سليم بن قيس وقد بيَّنا أنه كتاب موضوع ولا يوجد له أي إسناد صحيح، فضلًا عن تعرض نسخه للدس والتحريف[٢].

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣).

(٢) انظر (ص ٨٨-٢٠١).

حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هٰذه الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[١].

٥-رواية كتاب سليم بن قيس الثانية:

عن سليم، قال: «انتهيت إلىٰ حلقة في مسجد رسول الله ﷺ، ليس فيها إلا هاشمي، غير سلمان وأبي ذر والمقداد ومحمد بن أبي بكر وعمر بن أبي سلمة وقيس بن سعد بن عبادة. فقال العباس لعلي عليه السلام: «ما ترىٰ عمر منعه من أن يغرم قنفذًا كما أغرم جميع عماله؟»، فنظر علي عليه السلام إلىٰ من حوله ثم اغرورقت عيناه بالدموع، ثم قال: «شكر له ضربة ضربها فاطمة عليها السلام بالسوط، فماتت وفي عضدها أثره كأنه الدملج»[٢].

دراسة سند الرواية:

هٰذه الرواية مثل التي سبقتها منقولة من كتاب سليم بن قيس الذي فصلنا الكلام عنه سابقًا، ومتنها قريب من الرواية التي قبلها مع اختلاف طفيف.

حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هٰذه الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٣].



(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٣٧).
(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٤).
(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٣٧).

ما نُسب إلىٰ سلمان الفارسي رضي الله عنه

٦-رواية كتاب سليم بن قيس:

عن سليم بن قيس قال: سمعت سلمان الفارسي، وروىٰ خبرًا طويلًا فيه قصة بيعة الصديق رضي الله عنه وجاء فيه أن عليًا رضي الله عنه لما أبىٰ أن يبايع أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أرسلا إليه جماعة ليجبروه على البيعة، وجاء في الرواية: «فقال عمر: «اذهبوا، فإن أذن لكم وإلا فادخلوا عليه بغير إذن»، فانطلقوا فاستأذنوا، فقالت فاطمة عليها السلام: «أحرج عليكم أن تدخلوا علىٰ بيتي بغير إذن». فرجعوا وثبت قنفذ الملعون. فقالوا: «إن فاطمة قالت: كذا وكذا، فتحرجنا أن ندخل بيتها بغير إذن». فغضب عمر وقال: «ما لنا وللنساء»، ثم أمر أناسًا حوله أن يحملوا الحطب فحملوا الحطب وحمل معهم عمر، فجعلوه حول منزل علي وفاطمة وابناهما عليهم السلام. ثم نادىٰ عمر حتىٰ أسمع عليًا وفاطمة عليهما السلام: «والله لتخرُجَن يا علي ولتبايعن خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا أضرمت عليك بيتك النار»، فقالت فاطمة عليها السلام: «يا عمر، ما لنا ولك؟» فقال: «افتحي الباب، وإلا أحرقنا عليكم بيتكم». فقالت: «يا عمر، أما تتقي الله تدخل علي بيتي؟»، فأبىٰ أن ينصرف. ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب ثم دفعه فدخل فاستقبلته فاطمة عليها السلام وصاحت: «يا أبتاه يا رسول الله»، فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها فصرخت: «يا أبتاه»، فرفع السوط فضرب به ذراعها فنادت: «يا رسول الله، لبئس ما خلفك أبو بكر وعمر»، فوثب علي عليه السلام فأخذ بتلابيبه ثم نتره[١] فصرعه ووجأ أنفه[٢] ورقبته وهمَّ بقتله، فذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أوصاه به،

---

(١) نتر الثوب: جذبه في جفوة. أساس البلاغة (٢/ ٢٤٧).

(٢) وجأت عنقه وجأ: ضربته. لسان العرب (١/ ١٩٠).

فقال: «والذي كرّم محمدًا بالنبوة - يا ابن صهاك - لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إليَّ رسول الله ﷺ لعلمت إنك لا تدخل بيتي». فأرسل عمر يستغيث، فأقبل الناس حتىٰ دخلوا الدار وثار علي عليه السلام إلىٰ سيفه، فرجع قنفذ إلىٰ أبي بكر وهو يتخوف أن يخرج علي عليه السلام إليه بسيفه، لما قد عرف من بأسه وشدته. فقال أبو بكر لقنفذ: «ارجع، فإن خرج وإلا فاقتحم عليه بيته، فإن امتنع فأضرم عليهم بيتهم النار». فانطلق قنفذ الملعون فاقتحم هو وأصحابه بغير إذن، وثار علي عليه السلام إلىٰ سيفه، فسبقوه إليه وكاثروه وهم كثيرون، فتناول بعضهم سيوفهم فكاثروه وضبطوه فألقوا في عنقه حبلًا، وحالت بينهم وبينه فاطمة عليها السلام عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط، فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدملج من ضربته، لعنه الله ولعن من بعث به...، وقد كان قنفذ لعنه الله ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط - حين حالت بينه وبين زوجها وأرسل إليه عمر: «إن حالت بينك وبينه فاطمة فاضربها» - فألجأها قنفذ لعنه الله إلىٰ عضادة باب بيتها ودفعها فكسر ضلعها من جنبها، فألقت جنينًا من بطنها. فلم تزل صاحبة فراش حتىٰ ماتت صلى الله عليها من ذٰلك شهيدةً»[١].

دراسة سند الرواية:

مضى الكلام عن كتاب سليم بن قيس، وقد بينا أنه كتاب موضوع لا يصح الاعتماد عليه[٢].

---

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣-١٥٣)، وهٰذه الرواية رواها الطبرسي في الاحتجاج (١/ ٨٠) عن سليم بن قيس وبين رواية كتاب سليم بن قيس المطبوع ورواية كتاب الاحتجاج اختلافات عديدة.

(٢) انظر (ص ٨٨-١٠٢).

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[١].

مناقشة متن الرواية:

تشتمل هٰذه الرواية علىٰ عدة أمارات تدل على الكذب والاختلاق، وقد تضمنت عدة أكاذيب وأساطير وبعضها أساسه هو الخرافة.

-فمن ذٰلك ما جاء في هٰذه الرواية أن أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو إبليس، فقد جاء في متنها أن عليًا رضي الله عنه قال: «ولكن هل تدري من أول من بايعه حين صعد المنبر؟ قلت: لا،... قال علي عليه السلام: فإن ذٰلك إبليس لعنه الله» ثم افترىٰ صانع هٰذه الرواية على النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي رضي الله عنه: «يبايع الناس أبا بكر في ظلة بني ساعدة بعد تخاصمهم بحقّنا وحجتنا، ثم يأتون المسجد فيكون أول من يبايعه علىٰ منبري إبليس في صورة شيخ كبير مشمر»[٢]، فهل يوجد عاقل يصدق بمثل هٰذا الكذبة الظاهرة؟!، فالمقطوع به والثابت في الروايات الصحيحة أن أول من بايع أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه[٣]، فضلا عما في هٰذه القصة من التلفيق البين والافتراء الظاهر، ولذٰلك جعل الشيخ الإمامي هاشم معروف هٰذا الخبر من الموضوعات في المثالب وقال عنه: «ويكفي هٰذه الرواية عيبا أنها من مرويات سليم بن قيس...»[٤].

- ومن ذٰلك ما نسبته هٰذه الرواية إلىٰ علي رضي الله عنه من أنه طاف بفاطمة على المهاجرين والأنصار طلبًا لنصرته، فجاء في هٰذه الرواية أن سلمان قال: «فلما أن كان الليل، حمل علي عليه السلام فاطمة عليها السلام علىٰ حمار،

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٢٤).

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٤).

(٣) انظر صحيح البخاري (٦٨٣٠).

(٤) الموضوعات في الآثار والأخبار (ص ١٨٤).

وأخذ بيدي ابنيه الحسن والحسين عليهما السلام، فلم يدع أحدًا من أهل بدر من المهاجرين ولا من الأنصار إلا أتاه في منزله فذكَّرهم حقه ودعاهم إلىٰ نصرته، فما استجاب له منهم إلا أربعة وأربعون رجلًا. فأمرهم أن يصبحوا بكرة محلقين رؤوسهم معهم سلاحهم ليبايعوا على الموت، فأصبحوا فلم يواف منهم أحد إلا أربعة»[١]، فهل يُتصور في علي رضي الله عنه أن يطلب النصرة من الصحابة مستعينًا بامرأته؟! فهل منزلة علي رضي الله عنه عند الصحابة أدنىٰ من منزلة فاطمة حتىٰ يتوسل بها النصرة؟، وهل يليق بعلي رضي الله عنه أن يترك غيرته على امرأته ويطوف بها على الرجال بالمدينة؟، وعلي بن أبي طالب عندنا أهل السنة أكرم وأجل من أن يتسوّل النصرة من الصحابة بهٰذه الطريقة المبتذلة التي ننزهه عنها.

-ومن الأمور الباطلة التي اشتملت عليها هٰذه الرواية ما جاء فيها من الإساءة إلىٰ فاطمة وعلي رضي الله عنهما، وادعاء واضعها أن المهاجمين على البيت دخلوا علىٰ فاطمة وما عليها من خمار، فقد ورد في هٰذا الخبر أن سليم بن قيس قال: «قلت لسلمان: أَدَخَلُوا علىٰ فاطمة عليها السلام بغير إذن؟ قال: إي والله، وما عليها من خمار»[٢].

ونقل جعفر مرتضى العاملي عن محمد بن مهدي القزويني شعرًا يقول فيه:

فقال إي وعزة الجبار … ليس على الزهراء من خمار

لكنها لاذت وراء الباب … رعاية للستر والحجاب[٣]

ونحن ننزه فاطمة وعليًا رضي الله عنهما من هٰذه الدعاوى الكاذبة، ففاطمة رضي الله عنها أطهر من أن يراها الرجال بدون خمار، ولو وقع ذٰلك لما سكت علي رضي الله عنه عن ذٰلك وهو المعروف بالشجاعة والغيرة علىٰ أهله.

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٦).

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٢).

(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٢٧).

-ورد في هٰذه الرواية تناقض غريب، فقد نسب واضعها إلىٰ علي ﵁ أنه وثب إلىٰ عمر ﵁ بعد أن وجأ فاطمة بالسيف وضربها بالسوط، ثم صرعه ثم قال: «والذي كرّم محمدًا بالنبوة - يا ابن صهاك - لولا كتاب من الله سبق وعهدٌ عهده إليَّ رسول الله ﷺ لعلمت إنك لا تدخل بيتي»، فجعل علي عذره في عدم دفع الأذىٰ عن فاطمة هو ما عهده إليه النبي ﷺ، ولٰكن عليًا بعد ذٰلك عمد إلىٰ سيفه مرة تلو الأخرىٰ، فإذا كان النبي ﷺ قد عهد إليه بترك القتال، فلماذا يهرع إلىٰ سيفه؟، بل إن مقتضىٰ قول الراوي «وثار علي عليه السلام إلىٰ سيفه فسبقوه إليه وكاثروه وهم كثيرون»، أن المهاجمين لو لم يسبقوا عليًا إلىٰ سيفه لقاتلهم، فهل تذكَّر علي ﵁ عهد النبي ﷺ إليه، ثم نسيه بعد ذٰلك بفترة قصيرة؟.

والحق أن هٰذا الاضطراب والتناقض إنما صدر من واضع هٰذه الرواية، وعلي براء منها.

-وقد أضاف جعفر الشاخوري انتقادًا آخر إلىٰ هٰذه الرواية فقال: «لماذا تأخر أمير المؤمنين (ع) عن إنقاذ الزهراء؟، حيث جاء في حديث سليم «فأحرق الباب ثُمَّ دفعه عمر فاستقبلته فاطمة (ع)، وصاحت يا أبتاه يا رسول الله، فرفع السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها فصرخت، فرفع السوط فضرب به ذراعها فصاحت يا أبتاه، فوثب عليّ بن أبي طالب (ع) فأخذ بتلابيب عمر ثُمَّ هزه فصرعه ووجأ أنفه ورقبته وهمّ بقتله، فذكر قول رسول اللّه ﷺ وما أوصىٰ به من الصبر والطاعة» كتاب سليم ص:٢٥٠، حيث لا يعقل أن ينتظر أمير المؤمنين أن يكيل هٰذا الشخص الضربات للزهراء وهو ينظر إليه ثم بعد ذٰلك يتدخل.

وثانيًا: حسب رأي المتأخرين أن المعصوم لا ينسىٰ، فكيف تقول هٰذه الرواية، فذكر قول رسول الله ﷺ؟»[1].

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٣).

ما نسب إلىٰ عمار بن ياسر رضي الله عنه

٧-رواية دلائل الإمامة:

قال صاحب دلائل الإمامة: «حدثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري القاضي، قال: أخبرنا القاضي أبو الحسين علي بن عمر بن الحسن بن علي بن مالك السياري، قال: أخبرنا محمد بن زكريا الغلابي، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة الكندي، قال: حدثني أبي، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين (عليهم السلام)، عن محمد بن عمار بن ياسر، قال: سمعت أبي عمار بن ياسر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... وحملت بمحسن، فلما قبض رسول الله ﷺ، وجرىٰ ما جرىٰ في يوم دخول القوم عليها دارها، وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما لحقها من الرجل أسقطت به ولدًا تمامًا، وكان ذٰلك أصل مرضها ووفاتها صلوات الله عليها»[١].

دراسة سند الرواية:

إن كتاب دلائل الإمامة أحد أهم أعمدة أنصار أسطورة كسر الضلع، فقد ورد فيه أكثر من رواية عن هٰذه القضية، وبعضها حكم عليها بعض علماء الإمامية بالصحة كما سيأتي، ولأجل ذٰلك توسعنا في دراسة مفصلة لهٰذا الكتاب.

---

(١) دلائل الإمامة (ص ١٠٣ - ١٠٤). وقد يقال: إن هٰذه الفقرة من الرواية، والتي تبتدئ من قول الراوي: «وحملت بالحسن» إلىٰ قوله «ووفاتها صلوات الله عليها»، ليست من كلام عمار رضي الله عنه لعدم تناسبها مع بقية سياق الرواية، وإنما هو كلام مدرج في الرواية، لكننا لم نقف علىٰ قرينة صريحة تجعلنا نقطع بهٰذا الاحتمال، فجرينا علىٰ ما جرىٰ عليه من استدل بهٰذه الرواية، من باب استيفاء الجواب علىٰ سائر أدلتهم، وإلا فالأمر يحتاج إلىٰ دراسة خاصة.

المسألة الأولىٰ: التعريف بابن جرير الطبري وكتاب دلائل الإمامة المنسوب له:

المشهور أن اسم محمد بن جرير الطبري مشترك بين رجلين:

الأول: محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) الإمام السني الجليل صاحب التاريخ والتفسير، وهو غني عن التعريف، ولا إشكال أنّه ليس المقصود في بحثنا، ولذا لم نقف علىٰ أحد نسب كتاب دلائل الإمامة له.

الثاني: محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي المعروف، ترجم له الشيخ الطوسي قائلًا: «محمد بن جرير بن رستم الطبري الكبير، يكنىٰ أبا جعفر، ديِّن فاضل، وليس هو صاحب التاريخ، فإنه عامي المذهب، وله كتب جماعة، منها كتاب المسترشد»[١]، وكتابه «المسترشد في الإمامة» معروف ومتداول.

لٰكن البعض توهم وجود طبريٍّ ثالث، وهو الشخصية التي طال حولها الجدل بين علماء الرجال عند الإمامية وأوقع الكثير منهم في أوهام وأخطاء، ويُنسب إلىٰ هٰذه الشخصية الكتاب الذي ننقل منه هٰذه الرواية وهو «دلائل الإمامة»، وأُطلق علىٰ مؤلفه اسم «محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير»، وأول من قال بوجود هٰذه الشخصية هو الشيخ عبد الله المامقاني (١٣٥١هـ)، وقد قدَّر أنه عاش في القرن الخامس، وقد خالف بذٰلك قول من سبقه من الإمامية الذين كانوا ينسبون كتاب دلائل الإمامة إلىٰ (محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الكبير صاحب المسترشد) دون التعرض لوجود شخصية (الطبري الصغير).

والذي يظهر أن ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ) صاحب كتاب معالم العلماء أول من أخطأ في نسبة هٰذا الكتاب إلىٰ (محمد بن جرير بن رستم الطبري الكبير)[٢].

---

(١) الفهرست للطوسي (ص ٢٣٩) رقم (٧١٢).

(٢) معالم العلماء (٣/ ٢٣٦) طبعة مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

إلا أن المحقق التستري يرىٰ أن أول من نسب الكتاب إلى الطبري الكبير هو السيد علي بن موسى بن طاووس (٦٦٤هـ)[١]، وقد شرح المحقق التستري (١٤١٥هـ) هٰذه النظرية بالتفصيل مبينًا أن سبب هٰذا الاضطراب في الكتاب ومؤلفه يعود للخطأ الذي وقع فيه ابن طاووس، وننقل كلامه مختصرًا لأهميته، يقول التستري: «أول من وهم- في ما أعلم- أنّ هٰذا الكتاب لمحمد بن جرير بن رستم، عليُّ بن طاووس، فنقل في آخر نجومه معجزات عن المعصومين عليهم السّلام، ونقل عن هٰذا الكتاب معجزات من الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السّلام إلى المهدي عليه السّلام، إلّا الباقر عليه السّلام، وفي كلّ من العشرة يقول: «يُروىٰ عن دلائل الإمامة للشيخ محمد بن رستم الطبري». ووجه توهّمه أنّه رأىٰ في بعض مواضع الكتاب في أوّل السند: «قال أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ» وأوّلها في النسخة الموجودة في ذكر معجزات الحسن عليه السّلام، ثمّ بعده إلىٰ خمسة عشر خبرًا «قال أبو جعفر حدّثنا فلان»...، فظنّ أنّ المراد به مصنّف الكتاب كما قد يعبّر القدماء في تصانيفهم عن أنفسهم إلّا أن ذٰلك أعمّ، فكما يحتمل ذٰلك، يحتمل أن يكون- كما قد يقال: «قال فلان في كتابه»- نقلًا عن آخر فهو نظير قوله في الكتاب كثيرًا «روىٰ فلان» مثلًا ممّن تقدّم عصره بكثير...، ولعلّ في ما لم يصل إلينا في أحوال أمير المؤمنين عليه السّلام أو النبيّ ﷺ قال في أوّل الكتاب: «قال محمّد بن جرير الطبريّ في كتابه دلائل الأئمّة»، بمعنىٰ نقل صاحب الكتاب الموجود عنه، فظنّه ابن طاووس: المصنِّف»[٢].

(١) ويمكن أن يقال إن أول من أشار لوجود الكتاب هو ابن شهر آشوب وأول من نقله منه هو السيد ابن طاووس، ووافق الطهراني رأي محمد تقي التستري إذ يقول: «وأول من نقل عن هٰذا الكتاب هو السيد علي بن طاوس المتوفىٰ (٦٦٤ هـ) فعبر عنه في بعض كتبه بالدلائل أو دلائل الأئمة أو دلائل الإمامة»، الذريعة (٨/ ٢٤٤).

(٢) الأخبار الدخيلة (١/ ٦١) الطبعة الحديثة.

ثم يضيف التستري أسماء العلماء الذين تابعوا ابن طاووس في هٰذا الوهم قائلًا: «وتبع ابن طاووس في الوهم من تأخّر عنه كالمجلسيّ، فينقل ما في هٰذا الواصل إلينا ناسبًا له إلىٰ «محمّد بن جرير بن رستم الطبريّ في دلائله»، إلّا أنّه حيث رأىٰ أنّ الشّيخ والنجاشيّ لم يعدّا لابن رستم غير المسترشد، ولم يكن المسترشد وصل إليه، قال في أوّل بحاره بعد أن ذكر أنّ مِن مداركه دلائل الطبريّ ذاك قال: ويسمّىٰ بالمسترشد. وتبعه السيّد البحرانيّ فقال أيضًا في مدينة معاجزه في ذكر مداركه: وكتاب الإمامة لمحمد بن جرير بن رستم الطبريّ»[١].

وممن نبه علىٰ خطأ نسبة كتاب «دلائل الإمامة» إلى ابن جرير الطبري الكبير، المحقق آغابزرك الطهراني (١٣٨٩هـ)، حيث ترجم لشخصية الصغير قائلًا: «محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري المتأخر الصغير في مقابل الكبير الذي ترجم له النجاشي، والصغير هٰذا هو صاحب كتاب (الإمامة) الذي أكثر النقل عنه السيد هاشم البحراني في مدينة المعاجز... وذكر في أول (مدينة المعجزات): [أن كتاب (الإمامة) لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي كثير العلم حسن الكلام]، وظاهره أنه اعتقد أنّ صاحب كتاب (الإمامة) الذي ينقل عنه هو بعينه ابن جرير الطبري الإمامي صاحب المسترشد الذي ترجم له النجاشي بهٰذا الاسم والنسب والوصف،... وبالجملة فصاحب الترجمة متأخر بكثير عن محمد بن جرير الكبير صاحب كتاب المسترشد»[٢].

وعلىٰ ما سبق من كلام أهل التحقيق والمعرفة في الكتب كالطهراني والتستري يتبين أن نسبة كتاب «دلائل الإمامة» (للطبري الكبير) خطأ بلا شك ولا ريب،

---

(١) الأخبار الدخيلة (١/ ٦١) الطبعة الحديثة.

(٢) طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس) (٢/ ١٥٣).

لاختلاف طبقة الشيوخ الذين روىٰ عنهم صاحب كتاب «دلائل الإمامة» عن شيوخ الطبري الكبير.

ووافق الخوئي رأي التستري والطهراني في عدم صحة نسبة كتاب «دلائل الإمامة» للطبري الكبير وتفريقه بين الكبير والصغير، حيث قال: «إن محمد بن جرير [الصغير] هٰذا، مغاير لمحمد بن جرير [الكبير] المتقدم جزما، فإن ذاك [الكبير] روىٰ كتابه الحسن بن حمزة الطبري[1] الذي هو من مشايخ الصدوق، والمتوفىٰ سنة (٣٥٨هـ)، وهٰذا [الصغير] معاصر للنجاشي والشيخ قدس سرهما، فإنه روىٰ في كتاب دلائل الإمامة، وقال: نقلت هٰذا الخبر من أصلٍ بخط شيخنا أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، وفي كتابه قرائن كثيرة، وروايات عن مشايخ النجاشي والشيخ ومن في طبقتهم، ولقد استوفى الشيخ المتتبع الماهر الشيخ آقا بزرك الطهراني عافاه الله تعالىٰ في كتابه الذريعة: الجزء ٨، ص ٢٤١ الكلام علىٰ ذٰلك، فلا حاجة إلى التطويل في المقام هٰذا»[2].

ووافق السيد محمد صادق بحر العلوم رأي الخوئي ومن سبقه من أهل التحقيق ففرق بين شخصية الكبير والصغير، وذهب إلىٰ أن الكبير متقدم علىٰ الصغير بطبقة أو طبقتين، وأن الطبري الإمامي الكبير كان معاصرًا للإمام الطبري السني صاحب التاريخ والتفسير[3].

وعلىٰ ماسبق يستحيل أن ينسب كتاب دلائل الإمامة للطبري الإمامي الكبير،

---

(١) كما أشار لذلك النجاشي في ترجمته (ص ٣٧٦) رقم (١٠٢٤).

(٢) معجم رجال الحديث (١٦/ ١٥٩)، والإشارة للطبري الصغير والكبير بين معقوفتين [] هي إضافة منا لتوضيح المعنىٰ، وليست من نص كلام الخوئي.

(٣) في تحقيقه لكتاب رجال السيد بحر العلوم الفوائد الرجالية (٤/ ١٢١).

كما أشار لذلك أهل التحقيق من كبار علماء الإمامية، لأن شيوخ مؤلف الدلائل من طبقة متأخرة زمنًا عن شيوخ ابن جرير الطبري الإمامي الكبير.

وعلىٰ ما سبق يرد السؤال المهم: منْ هو هٰذا الطبري الصغير الذي يُزعم أنه مؤلف كتاب «دلائل الإمامة»؟.

نقول: بعد أن تبين استحالة نسبة كتاب دلائل الإمامة للطبري الكبير كما ذهب لذلك أساطين أهل التحقيق والرجال والمعرفة في الكتب والمؤلفات عند الإمامية، وأن خطأ ابن شهر آشوب وابن طاووس ومن تبعهما في نسبة الكتاب للطبري الكبير أظهر من الشمس في رابعة النهار -وهي النتيجة الحتمية المنطقية التي سيصل إليها كل باحث منصف-، كان لابد أن يقال: إن كتاب دلائل الإمامة لمؤلف مجهول[١]، كان معاصرًا للشيخ الطوسي والنجاشي، أو هو كتاب ملفق موضوع لم يحسن واضعه ضبط طبقات الشيوخ.

وأن علماء الإمامية منذ عصر ابن شهر آشوب مرورًا بابن طاووس إلىٰ المجلسي وقعوا في توهم كبير بنسبة هٰذا الكتاب المجهول للطبري الكبير.

---

(١) لذلك قال محمد تقي التستري عن مؤلف دلائل الإمامة: «وأين هٰذا المؤلّف الّذي كان معاصر الشيخ والنجاشي أو أدون منهما لما نقلنا من نقله عن خطّ الحسين الغضائري من محمّد بن جرير بن رستم الطبريّ مصنّف المسترشد الّذي روىٰ عنه الحسن بن حمزة المرعشيّ الّذي هو من مشائخ المفيد وابن عبدون والحسين الغضائري كما قالوا؟، فإنّ مصنّف المسترشد أستاذ أستاذ الشيخ و النجاشي، وهٰذا معاصرهما أو أدون كما عرفت. وأيضًا كيف يكون مؤلّف هٰذا الكتاب «محمّد بن جرير» وقد روىٰ عنه بالواسطة ففيه كما في ص ٢٥٦ «وأخبرني أبو الحسين محمّد بن هارون بن موسىٰ قال: حدّثني محمّد ابن جرير الطبريّ- الخ»؟-. وكيف يكون هٰذا الّذي معاصر الشيخ والنجاشيّ محمّد بن جرير الّذي هو من معاصري العسكري عليه السّلام والرّاوي عنه؟، ففيه في الحديث الأوّل من معجزات العسكريّ عليه السّلام «قال أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ حدّثنا عبد اللّه بن محمّد قال: رأيت الحسن ابن عليّ السرّاج يكلّم الذئب- الخبر»»، الأخبار الدخيلة الطبعة الحديثة (١/ ٦٠).

حتىٰ أتت النوبة لعبد الله المامقاني وزعم أنه تنبه لرأي لم يسبق إليه بعد أن تيقن استحالة نسبة كتاب «دلائل الإمامة» للطبري الكبير، فبدلًا منْ أن يقول المامقاني: إن مؤلف كتاب الدلائل رجل مجهول، نجده وقع بخطأ فادح، فقال بعد كلام له: «فتحقق مما ذكرنا كله أن محمد بن جرير بن رستم الطبري من أصحابنا اثنان كبير وهو السابق، وصغير».

وليت المامقاني اكتفىٰ باختلاق شخصية جديدة من العدم بل زاد الطين بلة وأردف قائلًا: «وكلاهما ثقتان عدلان مرضيان»، ولنا الحق هنا أن نسأل المامقاني: كيف عرفت وأنت رجل معاصر أن الطبري الصغير الذي زعمت وجوده واخترعته من العدم وأنه عاش في القرن الخامس، (ثقة عدل مرضي)؟.

ثم قال المامقاني مفتخرًا بعد إسباغ التوثيق علىٰ هٰذه الشخصية الوهمية: «فاغتنم ذٰلك فإنه من خواص كتابنا هٰذا، لم أقف من تنبه له من أصحابنا في الكتب الرجالية، والحمد لله سبحانه علىٰ نعمه التي لا تحصىٰ»[١]!.

نقول: لا يملك المامقاني ومن تبعه ممن توهموا وجود شخصية الطبري الصغير -كالطهراني والخوئي- دليلًا واحدًا من كتب التراجم والرجال والتاريخ،

---

(١) تنقيح المقال (٢/ ٩١)، وما زعمه المامقاني من أنه أول من تنبه إلىٰ هٰذا الأمر غير مسلم، فقد ذكر آغابزرك الطهراني أنه تفطن إلىٰ تعدد المسمين بمحمد بن جرير الطبري وأخبر به المامقاني، فقال: «لما تفطنت إلىٰ تعدد المسمين بمحمد بن جرير بن رستم الطبري، ألقيته إلى الفاضل المامقاني عند اشتغاله بطبع كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال) فأوردها فيه (ج ٣ - ص ٩١) وزاد عليه دعوىٰ رواية مؤلف الدلائل عن مؤلف المسترشد، وقد ظهر لك بطلان هٰذا الدعوىٰ مما ذكرنا هنا في المتن. وقد فصلت هٰذا البحث هنا ليعلم أن ما كتبوه في مقدمة (دلائل الإمامة) الطبعة الأولىٰ في النجف بدون إمضاء وكذٰلك ما كتب في مقدمة (المسترشد) الطبعة الأولىٰ في النجف مع توقيع اسمي فليس بمعتبر عندي»، الذريعة (٨/ ٢٤٤)، فإن صح ذٰلك فإن أصل هٰذه المقالة من الطهراني، و المامقاني لم يكن مصيبا حينما نسب هٰذا الفضل إلىٰ نفسه.

بل كل كتب العلوم الإسلامية والإنسانية لم تتطرق لوجود هٰذه الشخصية قبل ما تلفظ به المامقاني!.

والإشكال الأكبر أن المامقاني الذي اختلق هٰذه الشخصية ووصفها بالوثاقة والعدالة، يُقِرُّ ويعترف بأن كتب الرجال خالية عن ترجمة لهٰذا الشخص، إذ يقول: «وليس له ذكر في كلمات أصحابنا الرجاليين»[١].

وقال الطهراني أيضًا مبينًا سبب الخلل في نسبة كتاب دلائل الإمامة للطبري الكبير صاحب المسترشد: «ومنشأ توهم الاتحاد، عدم وجود ترجمة لأبي جعفر محمد بن جرير المتأخر في أصولنا الرجالية» [٢].

وممن رد على اختلاق المامقاني هٰذه الشخصية الخيالية ونفىٰ وجودها، الشيخ موسى العباسي الزنجاني إذ يقول: «وليعلم أن محمد بن جرير اثنان عند أرباب التراجم من العامة والخاصة...، وزاد عليهما بعض المتأخرين[٣] رجلًا آخر، ونسب له كتاب الإمامة، وقال: إن الأخير من معاصري الشيخ ونظرائه...»، ثم قال: «وأمّا الثالث فلا وجود له جزمًا»[٤].

وعليه يمكن أن يقال: منذ عصر ابن شهر آشوب وابن طاووس مرورًا بالمجلسي كان هٰذا الكتاب يُنسب لابن جرير الطبري الكبير صاحب المسترشد، ولما جاءت النوبة للمامقاني غيّر ما كان سائدًا عندهم، ونفىٰ نسبة هٰذا الكتاب لابن جرير الكبير، بسبب الاضطراب في طبقة مشايخ هٰذا المُصنَّف المجهول،

(١) تنقيح المقال (٢/ ٩١).
(٢) الذريعة (٨/ ٢٤٦).
(٣) يقصد بالمتأخرين المامقاني ومن تابعه.
(٤) الجامع في الرجال (٩/ ١٤٠ -١٤١).

فحتىٰ يصون رأي من سبقه من العلماء ويلفق بين قولهم وبين الاضطراب الواقع في أسانيد الكتاب، قال عن وصف الطوسي في الفهرست لابن جرير صاحب المسترشد بأنه (الكبير): «أشار الشيخ في عبارة الفهرست المزبورة في ذاك تقييده بالكبير، فإنه يهدينا إلىٰ أن في علمائنا من هو مطابق اسمًا ووالدًا وجدًا ووطنًا أصغر منه»[(١)]، وهكذا ولّد لنا المامقاني هذا الشخص من العدم، فظن أن وصف الشيخ الطوسي لابن جرير صاحب المسترشد بالكبير يعني أن هناك طبريًا آخر يشترك معه في اسمه ونسبه وبلده، فجاء بقول لم يسبقه إليه أحد، ثم استشرىٰ هذا الخطأ إلىٰ من جاء بعده، فكرر ما قاله المامقاني دون تحقيق ودراية!.

وقد رد محمد التستري علىٰ زعم المامقاني أن وصف الشيخ الطوسي لابن جرير صاحب المسترشد بالكبير يعني وجود طبري آخر صغير فقال: «أمّا قول الفهرست في ذاك: «الكبير» فمعناه الجليل لإخراج العامّي، لقوله بعدُ: «وليس هو صاحب التاريخ فإنّه عامّي»»[(٢)]، ومعناه أن الطوسي أراد التفريق بين الطبري السني والطبري الإمامي الذي وصفه بالكبير، وليس مراده أن ثمة طبريًا إماميًا صغيرًا.

وعلىٰ ما سبق، وقع بعض متأخري علماء الإمامية في خطأين في هذا الكتاب:

الأول: هو نسبة الكتاب لابن جرير الطبري الكبير، واستمر هذا الخطأ عدّة قرون.

والثاني: هو ماذهب له المامقاني باختلاق شخصية الطبري الصغير ونسخ به الخطأ الأول وخطؤه هذا أسوء من الخطأ الأول، وللأسف استمر هذا الخطأ إلىٰ يومنا هذا.

---

(١) تنقيح المقال (٢/ ٩١).

(٢) قاموس الرجال (٩/ ١٥٦).

المسألة الثانية: رأي علماء الإمامية في كتاب دلائل الإمامة:

جاء في مقدمة كتاب دلائل الإمامة في طبعته الأولىٰ في المطبعة الحيدرية: «وهٰذا الكتاب لم يزل مصدرًا من مصادر الشيعة في الإمامة والحديث، تركن إليه وتعتمد عليه في أجيالها المتعاقبة منذ تأليفه إلىٰ وقتنا الحاضر» [(١)].

وهٰذا الكلام فيه مبالغة وتجاوز، وقد بينا فيما سبق أن مؤلف الكتاب شخص مجهول وسنبين رأي علماء الإمامية بالكتاب نفسه. ويمكننا القول: إن الكثير من أهل التحقيق اليوم في ريبة وشك بسبب غرابة هٰذا الكتاب وغموض شخصية مؤلفه حتىٰ أن الطهراني ذكر أن من العلماء من يعتقد أن الكتاب وُضِعَ في زمن متأخر، وإن حاول الطهراني الرد علىٰ هٰذا الرأي، لٰكنه للأسف لم يذكر لنا قائل هٰذا الكلام المهم إذ يقول: «وقد ظهر مما فصلناه بطلان ما زعمه بعض من أن «دلائل الإمامة» من موضوعات القرن السابع، وإنما وضعه بعض الغلاة ونسبه إلىٰ محمد بن جرير، وأنه لقصوره في فن التاريخ والرجال رتب أسانيد روايات الكتاب بحيث يصير المؤلف - محمد بن جرير - في بعض الأسانيد من رجال القرن الخامس وفي بعضها من القرن الرابع وفي بعضها في القرن الثالث»[(٢)].

وإذا نظرنا إلىٰ ماسبق من الاضطراب في مؤلف الكتاب، وتهافت طبقات أسانيده تكون نظرية اختلاق الكتاب وتلفيقه في القرن السابع قابلة للتصديق.

ويقول التستري واصفًا الخلل في هٰذا الكتاب: «وكيف كان، فالكتاب مشتمل على الغثّ والسمين»[(٣)].

---

(١) مقدمة كتاب دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص هـ).

(٢) الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة (٨/ ٢٤٧).

(٣) الأخبار الدخيلة (١/ ٦٣).

وقال الشيخ موسى العبّاسي الزنجاني: «ولا يخفىٰ أنّ الكتاب لبعض المتأخرين المعاصرين للشيخ[١] جمع فيه بين ما يرويه عن مشايخه، وبين ما رواه محمد بن جرير، وجعلهما كتابًا واحدًا، ولِمَا ذكرنا دلائل كثيرة منها الاختلاف الفاحش في رتبة من سميناهم آنفًا بعضهم مع بعض، ومنها عدم رواية أحد عن محمد بن جرير هٰذا، والطلوع والغيبة كذٰلك في التاريخ من دلائل الكذب والعدم[٢]، إلىٰ غير ذٰلك فتدبر»[٣]، وهٰذا صريح من الزنجاني أنه كتاب ملفق لا يعرف جامعه[٤]!.

وقال صائب عبد الحميد: «وأكثر أخباره مما لا يعول عليه»[٥].

ونختم الكلام علىٰ مؤلف كتاب «دلائل الإمامة» ومؤلفه المجهول بكلام مهم جدًا للدكتور نعمة الله صفري فروشاني في مقال طويل له[٦] نأخذ منه بعض المقتطفات ليقف القارئ علىٰ حقيقة هٰذا الكتاب المجهول - الذي يرىٰ بعضهم أنه من المصادر المركون إليها - وخطورة الأفكار التي يروج لها.

---

(١) يقصد الشيخ الطوسي المتوفىٰ سنة (٤٦٠ هـ).

(٢) لم يتضح لنا المراد من عبارة الطلوع والغيبة في التاريخ.

(٣) الجامع في الرجال (٩/ ١٣٨)، وراجع (ص ١٤١).

(٤) كلام الزنجاني صريح في موضعين أن الكتاب لفّقه بعض المتأخرين، وقد يقول قائل إن الزنجاني قال: «محمد بن جرير الطبري أبو جعفر صاحب كتاب الإمامة علىٰ زعم بعض المتأخرين» الجامع في الرجال (٩/ ١٣٨)، وهٰذا يدل علىٰ أن الزنجاني يثبت أن الكتاب منسوب للطبري الصغير، نقول قول الزنجاني صريح في نفي نسبة الكتاب إليه بدليل قوله: «علىٰ زعم بعض المتأخرين»، بل إن الزنجاني نفسه نفىٰ وجود شخصية الصغير أصلًا، وذهب إلىٰ أن الكتاب لفّقه شخص معاصر للشيخ الطوسي كما مر معنا.

(٥) معجم مؤرخي الشيعة (٢/ ١٣٧).

(٦) مقالة الإمامة في مصادرها الأولىٰ دراسة نقدية في «دلائل الإمامة» للطبري، للدكتور نعمة الله صفري فروشاني، باحث متخصِّص في التاريخ والسيرة، مسؤول قسم التاريخ في جامعة المصطفى العالمية بإيران، ترجمة: نظيرة غلاب، منشورة بمجلة نصوص معاصرة العدد العشرون، السنة الخامسة، ٢٠١٠ م/ ١٤٣١ هـ (ص ٢٨٣-٢٩٨).

أشار الدكتور نعمة الله إلىٰ أن كتاب دلائل الإمامة قد يكون لُفِّق من كتب منها كتاب ابن أبي الثلج وكتاب الإسكافي فقال: «ونظرًا لوقوع ابن أبي الثلج البغدادي (٣٢٥هـ) في إسناد تلك الروايات، وبمقارنة هٰذا القسم من الكتاب بكتاب «تاريخ الأئمة»، لابن أبي الثلج، نستطيع الجزم بالاقتباس والنقل الكامل منه. كما نلاحظ التشابه الكبير بينه أي دلائل الإمامة وبين «الأنوار»، لمحمد بن همام الإسكافي، الذي يوجد بين أيدينا جزءٌ منتخبٌ منه بعنوان «منتخب الأنوار»»[١].

وأردف قائلًا: «ومع ما خلصنا إليه في المرحلة المتقدمة من هٰذه المقالة حول مؤلِّف الكتاب، وبأنه مجهول لدينا، إلا أن الإمعان الدقيق في أسانيد روايات الكتاب تجعلنا نستبعد في الحدّ الأدنىٰ كون الكتاب من تأليف الوضّاعين؛ وذٰلك لأن أسانيد بعض الروايات معروفة في جوامع الحديث الشيعي، وضعف رجالها أمر غير خفي علىٰ أهل هٰذا الفن، ولو كان المؤلف من الذين يضعون الحديث لالتجأ إلىٰ أسانيد أكثر قبولًا في أوساط الحديث الشيعي» [٢].

وقال عن رجال أسانيد الكتاب: «وفي الجملة فإن رجال أسناد كتاب «دلائل الإمامة» إما غير معروفين في كتب الرجال؛ وإما أنهم معروفون، ولٰكن لم يكونوا من الثقات، أي إنهم كانوا ضمن لائحة المهملين أو المجهولين، وكلاهما من أقسام الضعيف» [٣].

وذهب إلىٰ أن ذكر بعض الثقات في الأسانيد كان لغرض التغطية والتدليس فقال: «أما عن شأن وجود الشخصيات الموثَّقة في سلسلة أسناد الكتاب...

(١) مقالة الإمامة في مصادرها الأولىٰ دراسة نقدية في «دلائل الإمامة» للطبري، مجلة نصوص معاصرة العدد العشرون، السنة الخامسة، ٢٠١٠ م/ ١٤٣١ هـ (ص ٢٨٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٩٣).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٩٥).

فإن الاحتمال القوي؛ بالنظر إلىٰ محتوى الرواية، أنه قد تم وضع تلك الروايات، ونسبت عمدًا إلىٰ هٰؤلاء الأعلام للتغطية وإضفاء نوعٍ من القدسية»[١].

ثم قال الدكتور نعمة الله مبينًا سبب وجود أسماء بعض رجال الزيدية في أسانيد الكتاب: «فإن احتمال وضعها وكذبها قويٌّ، بل تم الالتجاء إلىٰ وضع روايات، ونسبت عمدًا وكذبًا إلىٰ كبار المذهب الخصم؛ رغبةً في التفوق وتسجيل الانتصار»[٢].

المسألة الثالثة: دراسة سند الكتاب

بعد أن تبين الخطأ البين الذي وقع به ابن طاووس في نسبة كتاب دلائل الإمامة لابن جرير الطبري الكبير صاحب المسترشد، يحق لنا أن نسأل: هل لابن طاووس طريق لكتاب دلائل الإمامة؟

نقول: إن انتفاء نسبة الكتاب لابن جرير الإمامي الكبير ينفي ضمنا سند ابن طاووس لهٰذا الكتاب، بل حتى ابن طاووس لم يذكر سنده لهٰذا الكتاب رأسا، قال الطهراني عن الكتاب: «وكان قد بقي في زوايا الخمول حتىٰ وصلت نسخته التامة إلى السيد ابن طاوس في القرن السابع، فعرف قدره واستخرج منه أنواع رواياته وأدرجها في تصانيفه، ومن المؤسف أنه بعد عصر ابن طاوس ضاعت تلك النسخة التامة، كما ضاعت عنا كثير من الكتب التي كانت مصادر لتأليفات ابن طاوس... ولا طريق لنا إلىٰ إثبات وجود تلك الكتب إلا من وجود مضامينها في تصانيف ابن طاوس، خرِّيت صناعة معرفة الكتب»[٣].

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٩٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٩٧).

(٣) الذريعة (٨/ ٢٤٧).

وهٰذا صريح بعدم ظفر علماء الإمامية بأي طريق لابن طاووس لهٰذا الكتاب المجهول الذي كان علىٰ حد وصف الطهراني في زوايا الخمول!.

المسألة الرابعة: دراسة حال رواة الإسناد

إسناد هٰذه الرواية لا يصح علىٰ قواعد الإمامية، بل إننا نجزم أنه إسناد مركب، إذ إن جماعة من رجال السند لا ذكر لهم في كتب الرجال، وإليك البيان:

- **أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري**، هو (أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن العدل المقرئ الطبري)[١]، قال المامقاني في تنقيح المقال: «ضعيف»[٢].

- **علي بن عمر بن الحسن بن علي بن مالك السياري**، قال محمد الشاهرودي: «لم يذكروه»[٣].

- **جعفر بن محمد بن عمارة الكندي**، قال محمد الشاهرودي عنه: «لم يذكروه»[٤].

- **(أبوه) محمد بن عمارة الكندي**، قال محمد الشاهرودي عنه: «لم يذكروه»[٥].

- **محمد بن عمار بن ياسر**، قال محمد الشاهرودي عنه: «لم يذكروه»[٦].

فالسند مسلسل بالمجاهيل.

(١) قال علي الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث (١/ ١١٦): «هو إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد الطبري أبو إسحاق القاضي، من مشايخ الطبري، روىٰ عنه في كتابه دلائل الإمامة»، واحتمل بحر العلوم اشتراكه مع إبراهيم بن مخلد بن جعفر شيخ النجاشي، كما في رجال بحر العلوم (٢/ ٧٥)، لكنه بعيد كما أشار لذٰلك الشيخ غلام رضا عرفانيان في مشايخ الثقات (ص٣٧).

(٢) تنقيح المقال (١/ ٥).

(٣) مستدركات علم رجال الحديث (٥/ ٤١٨).

(٤) مستدركات علم رجال الحديث (٢/ ٢٠٩).

(٥) مستدركات علم رجال الحديث (٧/ ٢٥٤).

(٦) مستدركات علم رجال الحديث (٧/ ٢٥٣).

ما نسب إلىٰ سعيد بن المسيب رحمه الله

٨-رواية المجلسي عن كتاب دلائل الإمامة:

قال المجلسي: «أجاز لي بعض الأفاضل في مكة -زاد الله شرفها- رواية هٰذا الخبر، وأخبرني أنه أخرجه من الجزء الثاني من كتاب دلائل الإمامة[١]، وهٰذه صورته:حدثنا أبو الحسين محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا أبي رضي الله عنه، قال: حدثنا أبو علي محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي، قال: حدثني عبد الرحمٰن بن سنان الصيرفي، عن جعفر بن علي الحوار، عن الحسن بن مسكان، عن المفضل بن عمر الجعفي، عن جابر الجعفي، عن سعيد بن المسيب»، فذكر قصة طويلة عن خلاف وقع بين يزيد بن معاوية وعبد الله بن عمر بعد مقتل الحسين رضي الله عنه، وزعم واضع القصة أن يزيد أخرج من تابوت مُقْفَلٍ كتابًا بخط عمر، وجاء فيه: «فلما فشت بيعته[٢] علمنا أن عليًا يحمل فاطمة والحسن والحسين إلىٰ دور المهاجرين والأنصار يذّكرهم بيعته علينا في أربعة مواطن، ويستنفرهم فيعِدونه النصرة ليلًا ويقعدون عنه نهارًا، فأتيت داره مستشيرًا لإخراجه منها، فقالت الأَمَةُ فضة -وقد قلت لها: قولي لعلي يخرج إلىٰ بيعة أبي بكر فقد اجتمع عليه المسلمون- فقالت: إن أمير المؤمنين (ع) مشغول، فقلت: خلي عنك هٰذا وقولي له يخرج وإلا دخلنا عليه وأخرجناه كرهًا، فخرجت فاطمة فوقفت من وراء الباب، فقالت: أيها الضالون

---

(١) وقد أورد محقق طبعة مؤسسة البعثة لكتاب دلائل الإمامة هٰذه الرواية في ملحق في المقدمة (ص ٦٢)، لأنها ليست موجودة في المخطوطات التي اعتمد عليها.

(٢) المقصود بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

المكذبون! ماذا تقولون؟ وأي شيء تريدون؟. فقلت: يا فاطمة!. فقالت فاطمة: ما تشاء يا عمر؟!. فقلت: ما بال ابن عمك قد أوردك للجواب وجلس من وراء الحجاب؟. فقالت لي: طغيانك -يا شقي- أخرجني وألزمك الحجة، وكل ضال غوي. فقلت: دعي عنك الأباطيل وأساطير النساء، وقولي لعلي يخرج. فقالت: لا حب ولا كرامة أبحزب الشيطان تخوفني يا عمر؟! وكان حزب الشيطان ضعيفًا. فقلت: إن لم يخرج جئت بالحطب الجزل وأضرمتها نارًا علىٰ أهل هٰذا البيت، وأُحرِق من فيه، أو يقاد علي إلى البيعة، وأخذت سوط قنفذ فضربت، وقلت لخالد بن الوليد: أنت ورجالنا هلموا في جمع الحطب، فقلت: إني مضرمها. فقالت: يا عدو الله وعدو رسوله وعدو أمير المؤمنين، فضربت فاطمة يديها من الباب تمنعني من فتحه فرمته، فتصعب علي، فضربتُ كفيها بالسوط فآلمها، فسمعت لها زفيرًا وبكاء، فكدت أن ألين وأنقلب عن الباب، فذكرتُ أحقاد علي وولوغه في دماء صناديد العرب، وكيد محمد وسحره، فركلت الباب وقد ألصقتْ أحشاءها بالباب تترسه، وسمعتها وقد صرخت صرخة حسبتها قد جعلت أعلى المدينة أسفلها، وقالت: يا أبتاه! يا رسول الله!، هٰكذا كان يفعل بحبيبتك وابنتك، آه يا فضة!، إليك فخذيني فقد والله قتل ما في أحشائي من حمل، وسمعتها تمخض وهي مستندة إلى الجدار، فدفعتُ الباب ودخلتُ، فأقبلتْ إلي بوجه أغشىٰ بصري، فصفقتُ صفقة علىٰ خديها من ظاهر الخمار فانقطع قرطها وتناثرت إلى الأرض، وخرج عليٌّ، فلما أحسست به أسرعت إلىٰ خارج الدار وقلت لخالد وقنفذ ومن معهما: نجوتُ من أمر عظيم»[١].

(١) بحار الأنوار (٣٠/ ٢٨٦-٢٩٤).

دراسة سند الرواية:

سبق الكلام علىٰ حقيقة كتاب دلائل الإمامة ومؤلفه المجهول فلا داعي لتكراره، ومع ذٰلك فإن هٰذه الرواية لا توجد في نسخ دلائل الإمامة، بل إن المقطوع به أن هٰذه الرواية مدسوسة ومصنوعة قبل عصر المجلسي بقليل، وأن واضعها نسبها إلىٰ كتاب دلائل الإمامة.

ولم يذكر المجلسي من الذي أجازه بهٰذا الخبر الذي زعم أنه منقول من كتاب دلائل الإمامة، ولم يذكر أيضًا طريق هٰذا المجيز إلىٰ كتاب دلائل الإمامة، وبينه وبين مؤلف دلائل الإمامة -المفترض- عدة قرون، وهٰذا وحده كاف لرد هٰذه الرواية المكذوبة، ومع ذٰلك فإن إسنادها ساقط لعلل عدة:

- (**محمد بن هارون بن موسى التلعكبري**): (مجهول) علىٰ مباني الخوئي الرجالية [1]، وقد يرد علىٰ جهالة (محمد بن هارون) اعتراضان:

الاعتراض الأول:

لو قائل قائل: قال الخوئي في معجم رجاله في قسم الكنىٰ: «أبو جعفر بن هارون: قال الشيخ الحر في تذكرة المتبحرين (١٠٨٧): «أبو جعفر بن هارون بن موسى التلعكبري: فاضل، يروي عن أبيه، وكان يحضره النجاشي كما تقدم»»[2].

ووجه الشاهد من هٰذا: أن الخوئي نقل وصف الحر العاملي لـ (محمد بن هارون) بأنه (فاضل) دون اعتراض علىٰ كلامه وهٰذا إقرار من الخوئي أن محمد بن هارون بن موسىٰ رجل فاضل وهٰذا دليل توثيق أو مدح له على الأقل[3].

(١) كما جاء في المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٥٨٦)، وزبدة المقال من معجم الرجال لبسام مرتضىٰ (٢/ ٤٠٩).

(٢) معجم رجال الحديث (٩٧/ ٢٢).

(٣) ينبغي التنبيه إلىٰ أن الخوئي ترجم لمحمد بن هارون بن موسى التلعكبري مرتين، مرة كناه بأبي الحسين=

نقول: هٰذا خطأ كبير ويدل علىٰ عدم فهم منهج الخوئي في الرجال، وجوابنا من وجهين.

الوجه الأول:

أن الخوئي لا يقيم وزنًا لأقوال المتأخرين وهم كل من جاء بعد الشيخ الطوسي، كعلماء القرن السابع والثامن مثل الحلي وابن داود وابن طاووس فكيف سيقيم وزنا لرأي الحر العاملي وهو من علماء القرن الثاني عشر؟.

قال الخوئي كاشفًا عن رأيه في توثيقات المتأخرين: «وإن كنا لا نعتمد علىٰ توثيقات المتأخرين، إلا أن جماعة يعتمدون عليها، فلا مناص من التعرض لها»[١].

فالخوئي إذا نقل قول أحد المتأخرين، فإنما يذكره من باب الفائدة والعلم وليس الإقرار به واعتماده.

الوجه الثاني:

إن مصطلح (فاضل) عند الخوئي لا يدل على المدح فضلًا عن التوثيق، حتىٰ لو صدر من المتقدمين، فمن باب أولىٰ أن لا يقبله إن كان صادرا من المتأخرين؟ [٢].

قال الخوئي: «إن الفضل لا يعد مدحًا في الراوي بما هو راو، وإنما هو مدح للرجل في نفسه باعتبار اتصافه بالكمالات والعلوم»[٣].

= ومرة كناه بأبي جعفر، ولم نتحقق إن كان الخوئي يرىٰ أنهما رجلين، وقد فصَّل محمد درياب النجفي في مشيخة النجاشي (ص ٢٠٢) كلام علماء الرجال واختلافهم في أمره، بين من ذهب إلىٰ أن محمد بن هارون بن موسىٰ يكنىٰ بأبي الحسين وبأبي جعفر أيضا، وبين من ذهب إلىٰ أنهما رجلان، وسواء كان الخوئي يرىٰ أنهما رجلين أو رجلاً واحد فمقتضىٰ قواعده الرجالية هو الحكم بجهالته لعدم ورود توثيق فيه.

(١) معجم رجال الحديث (١/ ١٤).

(٢) قال الخوئي عن قول علي بن أحمد العقيقي (عاش في القرن الثالث) عن خيثمة بن عبد الرحمٰن إنه فاضل: «لا يدل على الحُسن...» معجم رجال الحديث (٨/ ٨٦).

(٣) معجم رجال الحديث (١٣/ ١٧٢).

الاعتراض الثاني:

لو قال قائل: إن (محمد بن هارون بن موسىٰ) عُدّ من مشايخ النجاشي، وقد ذهب الخوئي وغيره إلىٰ توثيق جميع مشايخه وبالتالي يكون ثقة علىٰ هٰذا المبنىٰ.

نجيب من وجهين:

الوجه الأول:

القول بتوثيق مشايخ النجاشي هو من مخترعات المتأخرين والظاهر أن أول من قال به هو السيد بحر العلوم، قال محمد حسن الرباني: «إن الذي قام بتوضيحها والتمهيد لها هو العلامة السيد مهدي بحر العلوم في كتابه: الفوائد الرجالية وتبعه علىٰ ذٰلك آية الله الخوئي وتبعه غيره، فهٰذه القاعدة ظهرت في القرن الثالث عشر»[١].

وهي قاعدة ابتدعها المتأخرون، وغير مسلم بها أصلًا عند الكثير من محققي الإمامية لضعف أدلتها، قال محمد رضا السيستاني: «لا دليل علىٰ وثاقة جميع شيوخ النجاشي»[٢].

وقال علي أكبر المازندراني: «فتحصل أن الحكم بوثاقة جميع مشايخ النجاشي مشكل لا دليل عليه»[٣].

الوجه الثاني:

علىٰ تقدير صحة قاعدة توثيق شيوخ النجاشي -والتي لا تقوم علىٰ دليل صحيح-

---

(١) مناهج الفقهاء في علم الرجال (١/ ٢٥).

(٢) قبسات من علم الرجال (٢/ ٩١).

(٣) مقياس الرواة (ص ١٥٩).

نقول: لا يعدّ محمد بن هارون بن موسى التلعكبري من مشايخ النجاشي، فليس كل من نقل عنه النجاشي يكون شيخًا له فقد وضع الخوئي - وهو من القائلين بتوثيق مشايخ النجاشي - قيدًا مهمًا في تمييز شيوخ النجاشي عن غيرهم فقد صرح الخوئي أن من نقل عنه النجاشي بلفظ (حدثنا أو أخبرنا) أو أي صيغة تدل على السماع يعدّ شيخًا له في الرواية وليس كل من نقل عنه بلفظ قال فلان مثلًا.

قال الخوئي: «يريد النجاشي بما ذكره من توقفه عن الرواية عنه إلا بواسطة بينه وبينه، أنه لا يروي عنه طريقه إلىٰ كتاب بمثل حدثني، أو أخبرني، وأما النقل عنه بمثل قال فقد وقع منه... ومما يؤكد ما ذكرناه تفكيك النجاشي بالتعبير...»[١].

قال محمود درياب: «إن غاية ما يستفاد من هٰذه الأدلة توثيق مشايخه رحمه الله من الذين روىٰ عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدثنا» لا غيرهم، لأن الحدّ الوسط في هٰذه الأدلة التي ذُكرت هو الرواية والطريق، وهو القدر المتيقن في شمولها، وما سواه مشكوك فيه.

إذن دعوىٰ توثيق مطلق مشايخه حتىٰ أولئك الذين تعلم عليهم الفقه أو الأنساب مثلًا أو الذين لم يصرح في النقل عنهم بقوله «أخبرنا» أو «حدثنا» دعوىٰ أعم من هٰذه الأدلة، فلا يثبت توثيقهم بها»[٢]، وصرح فيما بعد أن محمد بن هارون لا يعدّ من مشايخ النجاشي في الرواية[٣]، وذكر أيضًا أنه لم يعثر علىٰ محمد بن هارون التلعكبري في طرق النجاشي إلى الأصول والكتب[٤].

(١) معجم رجال الحديث (١٧/ ٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) مشيخة النجاشي توثيقهم وطرقهم إلى الأصول والكتب (ص ٩٥).

(٣) مشيخة النجاشي (ص ٢٠١-٢٠٢).

(٤) مشيخة النجاشي (ص ٢٠٢).

وعلىٰ هٰذا لا يكون محمد بن هارون بن موسى التلعكبري شيخًا للنجاشي علىٰ مبنى الخوئي لعدم نقل النجاشي عنه بلفظ حدثنا أو أخبرنا.

الاعتراض الثالث:

ومما قد يستدل به لتوثيق (محمد بن هارون بن موسى التلعكبري) أن النجاشي ترحم عليه في ترجمة (أحمد بن محمد بن الربيع) إذ يقول النجاشي: «قال أبو الحسين محمد بن هارون بن موسىٰ رحمه الله»[١].

والترحم يدل علىٰ توثيقه أو علىٰ حسنه علىٰ أقل حال.

والجواب:

إن النجاشيّ نفسه لا يقول بأن الترحم دليل توثيق فقد ترحم النجاشي علىٰ أحد شيوخه وبنفس الوقت نقل عن العلماء تضعيفه!، قال النجاشي في ترجمة (أحمد بن محمد الجوهري): «رأيت هٰذا الشيخ، وكان صديقًا لي ولوالدي، وسمعت منه شيئًا كثيرًا، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه شيئًا وتجنبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي وطيب الشعر وحسن الخط، رحمه الله وسامحه»[٢].

وقال المحقق التستري في رده على المامقاني: «كثيرًا ما يستند المصنّف في الحُسن إلىٰ ترضيّ الرجالي والترحم، مع أنّه أيضًا أعم، فقد يترحم الإنسان علىٰ من كان له معه خلة وصداقة أو كان عليه حق وشفقة أو كان ذا كمال ومعرفة وإن لم يكن ثقة في الديانة»[٣].

---

(١) رجال النجاشي (ص ٧٩) برقم (١٨٩).

(٢) رجال النجاشي (ص ٨٥-٨٦).

(٣) قاموس الرجال (١/ ٧١).

حتىٰ أن الخوئي صرح مرارا بخطأ نظرية استنباط التوثيق أو الحُسن من ترحم أحد العلماء عليه قال الخوئي: «الترحم لا يدل على المدح، فضلًا عن الوثاقة»[١].

والخلاصة أن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري مجهول، وما قيل في توثيقه لا عبرة به.

-(**جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي**): قال عنه ابن الغضائري: «كَذّابٌ، مَتْرُوكُ الحديثِ جُمْلَةً، وفي مذهبِهِ ارْتفاعٌ، ويَرْوي عن الضُّعفاء والمجاهِيل، وكلُّ عُيُوب الضُّعفاء مُجْتَمِعَةٌ فِيه» [٢].

وقال النجاشي: «قال أحمد بن الحسين[٣]، كان يضع الحديث وضعًا ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضًا فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روىٰ عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله»[٤].

قال حسين الساعدي ملخصًا رأي علماء الإمامية في حقه: «ضعيف الحديث كان يضع الحديث وضعًا، فاسد المذهب، ضعّفه ابن الوليد، وابن نوح، والصدوق، وابن الغضائري، والنجاشي، ونقل الطوسي في رجاله تضعيفه. ووثقه أبو غالب، وظاهر الشيخ الطوسي، ومدحه الخصيبي وأبو القاسم الكوفي. ويقدَّمُ التضعيف، لأنه من المشايخ الكبار وأصحاب الفن، ولقاعدة تقديم التضعيف على التوثيق عند التعارض ولوجود المرجح. ويظهر من رواياته الوضع والاختلاق، وأنه من الغلاة المخلطة»[٥].

(١) معجم رجال الحديث (١٠/ ٢١٥) رقم (٦١٠٢).
(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٤٨).
(٣) هو ابن الغضائري.
(٤) رجال النجاشي (ص ١٢٢).
(٥) الضعفاء من رجال الحديث (١/ ٣٦٣).

- (**عبد الرحمٰن بن سنان الصيرفي**): مجهول لم نقف له علىٰ ترجمة في كتب الإمامية، ولذا قال عنه الشاهرودي «لم يذكروه»[(١)]، ومع كون الرجل مجهولًا ليس له ذكر في كتب الرجال، إلا أن الشاهرودي حاول إصلاح حاله بناء علىٰ روايته لهٰذه الرواية الركيكة، وهٰذا من الغرائب.

- (**جعفر بن علي الحوار**): مجهول ليس له ترجمة في كتب الإمامية وأشار الشاهرودي أنه «لم يذكروه»[(٢)].

- (**الحسن بن مسكان**): مجهول ليس له ترجمة في كتب الإمامية، وقد يكون (الحسن) مصحفا، وصوابه (الحسين)، قال الشهيد الثاني في تعليقه علىٰ إحدىٰ الروايات: «وفي الرجال الحسين بن مسكان، فيحتمل أن يكون الحسن سهوًا،... والحسين بن مسكان غير معتبر في الرجال»[(٣)]. وقال ابن الغضائري: «لا أعرفه، إلا أن جعفر بن محمد بن مالك روىٰ عنه أحاديث فاسدة، وما عند أصحابنا من هٰذا الرجل علم»[(٤)].

قال الخوئي: «وأما الحسن أو الحسين بن مسكان، فهو غير معروف جزمًا... وكيف كان يكفي في عدم ثبوت وثاقة الحسين بن مسكان، أنه رجل مجهول لا يعرفه الأصحاب»[(٥)].

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٤/ ٤٠٠).
(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٢/ ١٧٣).
(٣) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٢/ ٢٧).
(٤) رجال ابن الغضائري (ص ٥٣) رقم (٣٧).
(٥) معجم رجال الحديث (٧/ ٩٨).

-(**المفضل بن عمر**): هو من رؤوس الغلاة، قال عنه أبو العباس النجاشي: «فاسد المذهب مضطرب الرواية، لا يعبأ به. وقيل إنه كان خطابيًا. وقد ذُكِرت له مصنفات لا يعول عليها»[١]. وكلام النجاشي مقدم على غيره عند جمهور علماء الرجال، وقال الشيخ حسين الساعدي بعد دراسة مفصلة لحال المفضل بن عمر: «جاء في مدحه عدّة روايات أكثرها ضعيفة وإن صحّت فهي قاصرة الدلالة ومعارضة بعدّة روايات صحيحة السند في ذمه ووصفه بالغلو، وضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، ورجّح تضعيفه كلّ من العلامة الحلي، وابن داود الحلي، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته التخليط والغلو والارتفاع والوضع والاختلاق»[٢].

-(**سعيد بن المسيب**): هو أحد ثقات أئمة أهل السنة المشهورين، لكنه لم يوثق عند قدماء علماء الرجال الإمامية توثيقًا صريحًا، فلم يترجم له النجاشي ولا الطوسي في فهرستيهما، وإنما ذكره كل من البرقي في رجاله والطوسي في رجاله في أصحاب علي بن الحسين[٣]، ونقل الكشي في ترجمته روايات مختلفة في أمره بين المدح والقدح[٤]، وقد تعرض الخوئي لمناقشتها وبيَّن عدم حجيتها على وثاقة سعيد أو تضعيفه، إما لضعف إسنادها أو لعدم دلالتها على الوثاقة أوالضعف، وختم ترجمته بالتوقف في أمره[٥].

---

(١) رجال النجاشي (ص ٤١٦) رقم (١١١٢).
(٢) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ٣٥٠).
(٣) رجال البرقي (ص ١٦)، رجال الطوسي (ص ١١٤).
(٤) رجال الكشي (٢/ ٣٣٢-٣٣٥).
(٥) معجم رجال الحديث (٩/ ١٤٥).

واختلف علماء الرجال المتأخرين في حاله، فمنهم من ذهب إلىٰ وثاقته كالحلي[١] وابن داود[٢] وغيرهم[٣]، ومنهم من ذهب إلىٰ ضعفه واتهموه بنصب العداوة لآل البيت، كالشهيد الثاني في حواشيه علىٰ خلاصة الأقوال[٤]، وتبعه عبد النبي الجزائري فذكر سعيد بن المسيب في قسم الضعفاء[٥]، وقال أبو القاسم النراقي: «الحقّ كونه عاميًا فاسد الطريقة، بل قيل: إنَّه ناصبيّ، فلا يلتفت إلىٰ روايته»[٦].

والتحقيق أنه مجهول عندهم، لما قرره الخوئي من «عدم تمامية سند المدح والقدح»[٧]، ولذا لخص بسام مرتضىٰ حكم الخوئي بأنه متوقف فيه[٨]، وأما الجواهري فلخص حكم الخوئي في سعيد فقال: (مجهول)[٩]، وعلىٰ أي حال، فسعيد بن المسيب بريء من رواية هٰذا الخبر، فقد مضىٰ أن هٰذه الرواية لا توجد أصلًا في نسخ دلائل الإمامة، فضلًا عن كون من قبْله من الرواة في الإسناد من الضعفاء والمجاهيل والغلاة.

---

(١) خلاصة الأقوال (ص ١٥٦).

(٢) رجال ابن داود (ص ١٠٣).

(٣) إكليل المنهج (ص ٢٧٨)، منتهى المقال (٣/ ٣٤٤)، تنقيح المقال (١/ ٦٤)، قاموس الرجال (٥/ ١٣٠)، مستدركات علم رجال الحديث (٤/ ٨١).

(٤) حاشية الشهيد الثاني علىٰ خلاصة الأقوال (ص ١٣٨).

(٥) حاوي الأقوال (٣/ ٤٩٣).

(٦) شعب المقال (ص ١٨٦).

(٧) معجم رجال الحديث (٩/ ١٤٥).

(٨) زبدة المقال من معجم الرجال (١/ ٤٩٢).

(٩) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٢٥٣).

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[١].

مناقشة متن الرواية:

إن هٰذه الرواية تشهد علىٰ نفسها بالوضع والكذب، حتىٰ أن المجلسي مع ما عرف عنه من التساهل إلا أنه قال بعد أن ذكر هٰذه الرواية: «لم أجد الرواية بغير هٰذا السند، وفيها غرائب»[٢]، فأصل هٰذا الخبر الطويل، جاء فيه أنه بعد مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه، أنكر عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ذٰلك علىٰ يزيد بن معاوية، فأخرج يزيد لابن عمر كتابًا من تابوت بخط والده عمر بن الخطاب يقر علىٰ نفسه أنه لم يؤمن بالنبي ﷺ إلا نفاقًا وخوفًا من السيف، وأنه لا زال يعبد الأصنام ويقسم بها، وأن النبي ﷺ كان ساحرًا، وطعن في الكعبة، وغيرها من الأكاذيب الركيكة التي تدل علىٰ فساد عقل واضع القصة، واستحلاله الكذب الواضح الفاضح الذي لا يروج إلا على السفهاء.

وقد انتقد الشيخ الإمامي جعفر الشاخوري هٰذه الرواية لاشتمالها «علىٰ مقولة غريبة لعمر، وهي: لما سمعت لها زفيرًا عاليًا كدت أن ألين وانقلب لولا أن أتذكر كيد محمد وولوغ علي في دماء صناديد العرب، فهل يعقل أن يعلن كفره البواح على المسلمين ويفضح نفسه علىٰ رؤوس الأشهاد؟»[٣].



(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٣٧).

(٢) بحار الأنوار (٣٠/ ٣٠٠).

(٣) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٥).

ما نسب إلىٰ جعفر الصادق رحمه الله

٩-رواية الخصيبي (٣٥٨ هـ):

جاء في كتاب الهداية الكبرىٰ: «قال الحسين بن حمدان الخصيبي، حدثني محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسنيان، عن أبي شعيب محمد بن نصير، عن ابن الفرات، عن محمد بن المفضل، قال: سألت سيدي أبا عبد الله الصادق...»، وهي رواية طويلة تكرر فيها ذكر أسطورة كسر الضلع عن الصادق، في عدة مواضع منها:

عن الصادق أنه قال: «وإشعال النار علىٰ باب أمير المؤمنين وسم الحسن، وضرب الصديقة فاطمة بسوط قنفذ ورفسه في بطنها وإسقاطها محسنًا» [١].

وقال أيضًا: «وتقص عليه قصة أبي بكر وإنفاذ خالد بن الوليد وقنفذ وعمر جميعًا لإخراج أمير المؤمنين (عليه السلام) من بيته إلى البيعة في سقيفة بني ساعدة، ...وقول عمر له: اخرج يا علي إلىٰ ما أجمع عليه المسلمون من البيعة لأمر أبي بكر، فما لك أن تخرج عما اجتمعنا عليه، فإن لم تفعل قتلناك، وقول فضة جارية فاطمة (عليها السلام): إن أمير المؤمنين عنكم مشغول، والحق له لو أنصفتموه واتقيتم الله ورسوله، وسب عمر لها، وجمع الحطب الجزل علىٰ النار لإحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وفضة، وإضرامهم النار على الباب، وخروج فاطمة (عليها السلام) وخطابها لهم من وراء الباب، وقولها: ويحك يا عمر! ما هٰذه الجرأة على الله ورسوله؟،

(١) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٢).

تريد أن تقطع نسله من الدنيا، وتفنيه وتطفئ نور الله، والله مُتم نوره، وانتهاره لها وقوله: كفي يا فاطمة فلو أن محمدًا ﷺ حاضر والملائكة تأتيه بالأمر والنهي والوحي من الله، وما عليٌّ إلا كأحد المسلمين، فاختاري إن شئت خروجه إلىٰ بيعة أبي بكر وإلا أحرقكم بالنار جميعًا، وقولها له: يا شقي عدي، هٰذا رسول الله لم يبل له جبين في قبره، ولا مسَّ الثرىٰ أكفانه، ثم قالت وهي باكية: اللهم إليك نشكو فقد نبيك ورسولك وصفيك وارتداد أمته ومنعهم إيانا حقنا الذي جعلته لنا في كتابك المنزل علىٰ نبيك بلسانه، وانتهار عمر لها وخالد بن الوليد وقولهم: دعي عنك يا فاطمة حماقة النساء، فكم يجمع الله لكم النبوة والرسالة، وأخذ النار في خشب الباب وأدخل قنفذ لعنه الله يده يروم فتح الباب، وضرب عمر لها بسوط أبي بكر علىٰ عضدها حتىٰ صار كالدملج الأسود المحترق، وأنينها من ذٰلك وبكاها، وركْل عمر الباب برجله حتىٰ أصاب بطنها وهي حاملة بمحسن لستة اشهر وإسقاطها، وصرختها عند رجوع الباب وهجوم عمر وقنفذ وخالد، وصفقة عمر علىٰ خدها حتىٰ أبرىٰ قرطها تحت خمارها، فانتثر وهي تجهر بالبكاء، تقول: يا أبتاه يا رسول الله، ابنتك فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها، وتصفق يا أبتاه ويسقف خد لها كنت تصونه من ضيم الهوان، يصل إليه من فوق الخمار، وضربها بيدها على الخمار لتكشفه، ورفعها ناصيتها إلى السماء تدعو إلى الله، وخروج أمير المؤمنين من داخل البيت مُحمر العينين، داير الحدقتين، حاسرًا، حتىٰ ألقىٰ ملاءته عليها وضمها لصدره، وقال: يا ابنة رسول الله، قد علمتي أن الله بعث أباك رحمة للعالمين، فالله الله أن تكشفي أو ترفعي ناصيتك، فوالله يا فاطمة لئن فعلتي ذٰلك لا يبقي الله على الأرض من يشهد أن محمدًا رسول الله،

ولا موسىٰ ولا عيسىٰ ولا إبراهيم ولا نوح ولا آدم، ولا دابة تمشي علىٰ وجه الأرض ولا طائر يطير في السماء إلا هلك، ثم قال: يا ابن الخطاب لك الويل كل الويل بالكيل من يومك هٰذا وما بعده وما يليه، اخرج قبل أن أُخرج سيفي ذا الفقار فأفني غابر الأمة، فخرج عمر وخالد بن الوليد وقنفذ وعبد الرحمٰن بن أبي بكر، وصاروا من خارج الدار، فصاح أمير المؤمنين بفضة: إليكي مولاتك فاقبلي منها ما يقبل النساء، وقد جاءها المخاض من الرفسة وردة الباب فسقطت محسنًا عليه قتيلًا، وعرفت أمير المؤمنين إليه التسليم، فقال لها: يا فضة لقد عرفه رسول الله ﷺ وعرفني وعرف فاطمة وعرف الحسن وعرف الحسين اليوم بهٰذا الفعل، ونحن في نور الأظلة أنوار عن يمين العرش، فواريه بقعر البيت فإنه لاحق بجده رسول الله ﷺ»[١].

وقال أيضًا: «ولا كيوم محنتنا بكربلاء، وإنْ كان كيوم السقيفة، وإحراق الباب علىٰ أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب وأم كلثوم وفضة وقتل محسن بالرفسة لأعظم وأمرُّ، لأنه أصل يوم الفراش. قال المفضل: يا مولاي أسأل؟، قال: اسأل، قال: يا مولاي ﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ ۝٨ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ﴾ [التكوير:٩]، قال: يا مفضل تقول العامة إنها في كل جنين من أولاد الناس يقتل مظلومًا، قال المفضل: نعم يا مولاي هٰكذا يقول أكثرهم، قال: ويلهم من أين لهم؟، هٰذه الآية هي لنا خالصة في الكتاب، وهي محسن (عليه السلام) لأنه منا»[٢].

---

(١) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٦-٤٠٨).

(٢) الهداية الكبرىٰ (ص ٤١٨).

دراسة سند الرواية:

تكرر في كتاب الخصيبي ذكر قضية كسر ضلع فاطمة وإسقاط المحسن، حتىٰ صار أحد أهم المصادر التي يستدل بها علماء الإمامية اليوم لإثبات قضية كسر ضلع فاطمة[1]، لذا لا بد من دراسة حال الخصيبي وحقيقة كتابه.

المسألة الأولىٰ: تحقيق حال الحسين بن حمدان الخصيبي (٣٥٨ هـ):

طعن أغلب علماء الرجال الإمامية في الحسين بن حمدان الخصيبي، وإليك أقوالهم:

قال النجاشي: «كان فاسد المذهب»[2]، وقال ابن الغضائري: «كذاب فاسد المذهب، صاحب مقالة ملعونة لا يلتفت إليه»[3]، ووافقه ابن المطهر الحلي فيما قاله[4].

وقال المامقاني: «ضعيف»[5]، وقال الجواهري في «المفيد من معجم رجال الحديث» ملخصًا حكم الخوئي فيه: «مجهول فاسد المذهب»[6].

وضعفه المجلسي[7]، وإبراهيم بن حسين الدنبلي النجفي في كتابه ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال في قسم الضعفاء[8]، وأدرجه إبراهيم الشبوط في الضعفاء[9]،

---

(١) ممن أكثر من النقل عن الخصيبي: السيد هاشم الهاشمي في حواره مع فضل الله حول الزهراء كما في (ص ٢٥٨ - ٢٧٨- ٣١٤ -٣١٩- ٣٥٣- ٣٧٩)، وعبد الزهراء مهدي في كتابه الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٦١ - ٢٦٤ - ٤٥٢- ٤٩١)، وجعفر مرتضى العاملي الذي جعل كتاب الخصيبي أحد مصادره في قضية كسر الضلع كما في كتابه مأساة الزهراء (٢/ ٥٩) و (٢/ ٦٤).

(٢) رجال النجاشي (ص٦٧) رقم (١٥٩).

(٣) رجال ابن الغضائري (ص ٥٤) رقم (٤٠).

(٤) خلاصة الأقوال (ص ٣٣٩).

(٥) تنقيح المقال (١/ ٤٠).

(٦) المفيد من معجم رجال الحديث (ص١٦٧).

(٧) الوجيزة في علم الرجال ص(١٩٤) رقم (٥٤٨).

(٨) ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال (٣/ ١٦٢) برقم (٢١١٣) بعنوان الحسين بن حمدان الجُنبلاني.

(٩) ضعفاء الرواة (ص ١٤٢).

وقال حسين الساعدي عنه: «ضعيف، كذّاب، رأس الفرقة النصيرية بعد النميري، في روايته تخليط وغلو وكذب، ضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، وعدّه من الضعفاء: العلاّمة، وابن داوود، والجزائري، ومحمّد طه نجف[١].

بل إنك ستعجب حين ترىٰ جعفر مرتضى العاملي الذي استدل في كتابه «مأساة الزهراء» بكتاب الهداية للخصيبي لإثبات أسطورة كسر الضلع يعترف بأن الخصيبي من الغلاة في كتبه الأخرىٰ[٢]، ويصرح بأنه «من رؤساء الغلاة... وقد وصفوا الخصيبي بأشد الأوصاف الموهنة لأمره»[٣]، ويطعن فيه في موضع ثالث قائلًا: «الحسين بن حمدان ضعيف جدًا، فاسد المذهب، صاحب مقالة ملعونة، لا يلتفت إليه، كما يقولون في كتب الرجال»[٤].

ثم إن النصيرية يعدونه من كبار علمائهم، لذٰلك طعن فيه جماعة من المعاصرين، قال صائب عبد الحميد عن الحسين بن حمدان: «شيخ الغلاة النصيرية في عصره، فاسد المذهب»[٥]، وقال محمد رضا الجلالي: «من كبار الفرقة النُصَيْريّة، بل يظهر من كتاب (الهداية) أنّه من المتعصّبين لهٰذا المذهب»[٦]. وقال أمير مهنا وعلي خريس عند الكلام على النصيرية: «ومن دعاتهم الحسين بن حمدان الخصيبي»[٧].

---

(١) الضعفاء من رجال الحديث (١/ ٤٦٠).

(٢) مختصر مفيد (٦/ ٧٨)، و(١٨/ ٢٤٢).

(٣) ميزان الحق (٢/ ١٣-١٤).

(٤) حديث الإفك (ص ٢٦٧-٢٦٨)، الصحيح من سيرة النبي الأعظم (١٣/ ٣٠٣).

(٥) مجلة تراثنا الجزء (٥٦/ ٢٣٠) وذكر مثل ذٰلك في كتابه معجم مؤرخي الشيعة (١/ ٤١).

(٦) مقدمة كتاب «تاريخ أهل البيت عليهم السلام» (ص ٥٧).

(٧) جامع الفرق والمذاهب الإسلامية (ص ٢٠٥).

المسألة الثانية: تحقيق صحة نسبة كتاب الهداية الكبرىٰ إلى الخصيبي (٣٥٨ هـ):

لا شك أن الخصيبي ألف كتابًا عن تاريخ الأئمة، فقد ذكر النجاشي أن للخصيبي «كتاب تاريخ الأئمة»[1]، وأما الطوسي فذكر الكتاب باسم «أسماء النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام»[2]، غير أن الكلام في صحة نسبة النسخة المتداولة لكتاب الهداية الكبرىٰ إلى الخصيبي، وهو أمر لا يقوم عليه أي دليل، بل إن الأدلة تثبت كون هٰذه النسخة المطبوعة اليوم موضوعة على الخصيبي لأمور:

الأمر الأول: إن هٰذا الكتاب لم ينقل منه القدماء، مثل ابن بابويه القمي والمفيد والمرتضىٰ والطوسي، ولعل أقدم من نقل عن هٰذا الكتاب هو الحسن بن سليمان الحلي[3] في القرن التاسع، والذي يظهر من خلال تتبع النقول عن كتاب الهداية في كتب الإمامية، أن الكتاب كان يتناقل عند النُصيرية سِرًّا، ثم وقف عليه رؤساء الأخباريين من الإمامية في القرن العاشر، كهاشم البحراني والمجلسي والحر العاملي، ومن وقتها صار الإمامية يرجعون إلىٰ أخباره، ويعتمدون عليه، وإذا تبين ذٰلك فلا ينبغي الاعتماد علىٰ كتاب كان متداولًا عند الغلاة، ولم يكن له ظهور إلا في القرون المتأخرة.

الأمر الثاني: هناك اختلاف فاحش بين نسخ الكتاب من جهة الزيادة والنقصان، فبعد دراسة سريعة للنسخ التي وقفنا عليها من هٰذا الكتاب، تبين لنا وجود ثلاثة أصناف من نسخ الكتاب:

---

(١) رجال النجاشي (ص ٦٧).

(٢) فهرست الطوسي (ص ١١٠).

(٣) مختصر بصائر الدرجات (ص ١٧٩).

الصنف الأول: النسخة المصغرة، وسماها ناسخها: «سير الأئمة عليهم السلام»، وتبدأ بإسناد سماع ينتهي للحسين بن حمدان بن الخضيب[١]، وتتفق مع النسخة المتداولة في أول إسناد في بعض الأخبار الواردة فيها، لكنها تنقص عنها بكثير من الروايات والأخبار، وهذه النسخة تشتمل على أخبار النبي ﷺ والأئمة الاثني عشر على ترتيب وفياتهم، وتنتهي بأخبار متفرقة عن النبي ﷺ وعلي ﵁، وتشتمل على أخبار أبواب الأئمة[٢]، وكثير من أخبارها مسندة، وهي تقع في (٦٢) ورقة فقط، وهي من أقدم نسخ الكتاب لأن تاريخ نسخها هو ٩٦٣ هـ[٣]، ولم تطبع إلى الآن، كما أنها لم تُعتمد في المطبوع.

الصنف الثاني: النسخة المتداولة المحرفة، وهي النسخة التي اعتمد عليها أغلب من كتب عن قضية كسر ضلع فاطمة ﵂، وهي التي طبعت في مؤسسة البلاغ، وهي تزيد عن النسخة المختصرة بمقدار الضعفين، وأغلب أخبارها بلا إسناد، وهي مقسمة إلى أربعة عشر بابا تشتمل على أخبار النبي ﷺ وفاطمة ﵂ وأخبار بقية الأئمة الاثني عشر على ترتيب وفياتهم، وخلت من الباب الخامس عشر المشتمل على أخبار أبواب الأئمة، كما أنها تحتوي على رواية المفضل بن عمر الطويلة التي تقص أخبار الرجعة، وهذه النسخة التي يعزو إليها سائر

---

(١) وقع اختلاف غريب في تعيين اسم الخصيبي، على أقوال كثيرة، منها الحضيني والخصيبي، لكن المشهور اليوم هو الخصيبي، انظر الخصيبي حياته وآثاره (ص ٢٧).

(٢) باب الإمام من عقائد الغلاة النصيرية الذين يعتقدون أن كل إمام من الأئمة يخص رجلًا من دون من الناس بسائر علومه وأخباره، ويصير المصدر الوحيد الذي يرجع إليه من أراد أن يقف على أقوال الإمام، ويسمى هذا الرجل: باب الإمام، فيقولون إن سلمان الفارسي هو باب علي ﵁، وباب الحسن هو سفينة، وباب الحسين هو رشيد الهجري، وباب علي بن الحسين هو أبو خالد الكابلي، إلى أن يصلوا إلى الإمام الثاني عشر، انظر: تاريخ أهل البيت (ص ١٤٧-١٥١).

(٣) وهي محفوظة في مكتبة نور عثمانية التركية، برقم (٣٠٥٧).

من يستدل بروايات كسر الضلع[1].

الصنف الثالث: النسخة المبسوطة الكاملة، وهي التي تشتمل على النسخة المتداولة، وتزيد عليها بإثبات الباب الخامس عشر، المخصص لأبواب الأئمة الاثني عشر، وهٰذا الباب لم يكن موجودًا في بعض النسخ الخطية، لٰكنه مثبت في نسخ أخرىٰ، ويبدو أن هٰذه النسخة كانت مهجورة، فلم يورد منها علماء الإمامية الناقلون عن كتاب الهداية شيئًا، بل يظهر من بعض علماء الإمامية أنه كان يظن أن الباب الخامس عشر ليس من كتاب الهداية أصلًا وأنه كتاب مستقل[2]، وقد طبعت هٰذه النسخة الكاملة مؤخرا[3]، غير أن هناك إشكالًا كبيرًا في هٰذه الطبعة حيث إن المحقق لم يقم بمقارنة النسخة الخطية الكاملة مع النسخة المطبوعة، بل قام بالاعتماد على الطبعة السابقة وأضاف الأبواب المحذوفة[4].

ويتضح من خلال ما مضىٰ أن هناك تباينًا كبيرًا بين نسخ كتاب الهداية المنسوب للخصيبي، والاختلاف ليس هينًا، بل إن كل صنف من هٰذه الأصناف يمكن عده كتابًا مستقلًا عن الآخر، كما أننا قمنا بمقارنة سريعة بين النسخ الخطية والنسخ المطبوعة، فتبين لنا أن النسخة المطبوعة تحتوي علىٰ زيادات ليست في النسخ الخطية،

(١) ولا ندري ما هي النسخ الخطية المعتمدة في هٰذه الطبعة حيث إن طبعة مؤسسة البلاغ وهي الطبعة المشهورة لم يبين محققها النسخ التي اعتمد عليها.

(٢) كما يظهر من النوري الطبرسي في كتابه نفس الرحمٰن في فضائل سلمان (ص ٥٦١-٥٦٦)، حيث انتقد روايات الباب الخامس عشر ووصفها بأنها من المناكير والغرائب، لٰكنه بعد ذٰلك قال (ص ٥٦٦): «نعم كتاب الهداية المنسوب إليه في غاية المتانة والإتقان، لم نر فيه ما ينافي المذهب»!، وهٰذا دليل علىٰ أن النوري كان يظن أن روايات الباب الخامس عشر من الهداية كتاب مستقل بذٰلك.

(٣) طبع الكتاب بعنوان تاريخ النبي والأئمة ومعجزاتهم المسمىٰ بالهداية الكبرىٰ، بتحقيق مصطفىٰ الحمصي، في مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، وكان مصطفى الحمصي قد طبع الباب الخامس عشر مستقلًا بعنوان: أبواب الأئمة المعصومين، من نشر دار القارئ بلبنان، سنة ١٤٣٢ هـ.

(٤) تاريخ النبي والأئمة ومعجزاتهم المسمىٰ بالهداية الكبرىٰ (ص ٤٦).

فكتاب الهداية المطبوع يبدأ بمقدمة تقع في أربع صفحات[١] لم نجد لها أثرًا في النسخ الخطية[٢]، وهٰذا يعني أن النسخة المطبوعة أيضًا لا يمكن أن يوثق بها، فكيف يمكن الاعتماد علىٰ كتاب تعرضت نسخه لهٰذا الحجم الكبير من التناقض والاختلاف والزيادة والنقصان؟.

ولأجل ذٰلك حكم بعض النصيريين المعاصرين بأن كتاب الهداية موضوع، يقول هاشم عثمان: «كتاب الهداية الكبرىٰ من صِنعة وضّاع، وهو مروي علىٰ لسان الخصيبي، الله وحده يعلم مدىٰ صحته»[٣].

وقال الشيخ الإمامي حسين الخشن: «الكتاب لم تصلنا منه نسخة عبر طرق الإجازة المعروفة، ولا هو من المشهورات التي تستغني عن الأسانيد، وعليه فما الذي يضمن صحة النسخة التي وصلت إلى المتأخرين...لذا لا يسعنا الوثوق بالكتاب بصرف النظر عن ضعف أسانيده»[٤].

المسألة الثالثة: بيان حال إسناد الرواية:

ومع كل ما تقدم فلا عبرة بالأسانيد الواردة في هٰذا الكتاب، لكننا سنتعرض لها من باب استيفاء الجواب عن إسناد الرواية فنقول في هٰذا الإسناد عدة علل:

-**محمد بن إسماعيل الحسني**: لم يذكر الخصيبي نسبه الكامل، فحاول بعض المتأخرين من علماء الإمامية تعيينه لعدم وجود ترجمة له في كتب الرجال،

---

(١) الهداية الكبرىٰ طبعة مؤسسة البلاغ (ص ٢٩-٣٣).

(٢) انظر مخطوط مجلس الشورىٰ برقم (٧٠٥٣) [ق ١/ ب]، مخطوط المكتبة الرضوية برقم (٣٣٠٣٨) [ق١/ ب]، مخطوط شيخية كرمان بإيران (ص ١)، ونجزم أننا لو قمنا بمقابلة تامة بين المطبوع والمخطوطات فنسجد اختلافات كثيرة، وهٰذه القضية تستحق أن تفرد بدراسة مستقلة.

(٣) الخصيبي حياته وآثاره (ص ٢٠٣).

(٤) الشيعة والغلو (ص ١٧٧).

لكنهم وقعوا في أوهام بسبب عدم تنبههم لطبقات الرواة:

فقد وهم الشاهرودي وهمًا فاحشًا حين ظن أنه «محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن المجتبىٰ عليه السلام»، فأورد نسبه ثم قال: «روىٰ الحسين بن أحمد الخصيبي، عنه وعلي بن عبد الله الحَسَنيين»[(١)]، وقال عنه: «لم يذكروه»[(٢)].

ووجه خطئه ظاهر، فإن الحسين بن الحمدان الخصيبي الذي توفي سنة (٣٥٨ هـ)[(٣)] يستحيل أن يروي عن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي رضي الله عنهما، لأن أقصىٰ ما يقال في تاريخ وفاة محمد بن إسماعيل هٰذا، هو في أوائل المائة الثالثة، فقد نص الطبري (٣١٠ هـ) علىٰ أن حفيده الحسن بن زيد[(٤)] مات سنة ٢٧٠ هـ[(٥)]، فإذا كانت وفاة حفيد محمد بن إسماعيل سنة ٢٧٠ هـ، فكيف يتصور أن يبقىٰ حيًّا إلىٰ أن يسمع منه الخصيبي المتوفىٰ سنة ٣٥٨ هـ؟!.

ثم إن محمد بن إسماعيل الذي يروي عنه الخصيبي في هٰذا السند هو تلميذ محمد بن نصير النميري الذي «توفي حوالي سنة ٢٧٠ هـ»[(٦)]، وعليه فهو متأخر جدًا من جهة طبقته التاريخية عن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد الذي ظن الشاهرودي أنه المراد بمحمد بن إسماعيل الحسني.

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٦/ ٤٦١).
(٢) مستدركات علم رجال الحديث (٦/ ٤٦٠).
(٣) نص علىٰ ذٰلك ابن داود في رجاله (ص ٢٤٠).
(٤) ذكر الطبري نسبه الكامل وهو: الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وذكر قصة خروجه بطبرستان سنة ٢٥٠ هـ، انظر تاريخ الطبري (٩/ ٢٧١)، والحسن بن زيد هٰذا هو المشهور بلقب الداعي الكبير.
(٥) تاريخ الطبري (٩/ ٦٦٦)، البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٥٩٣).
(٦) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ٢٧٨).

وذهب موسى الزنجاني إلىٰ رأي مناقض لرأي الشاهرودي، فاحتمل أن المقصود بمحمد بن إسماعيل هو: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر»، بناء علىٰ ظنه رجوع نسبه إلى الحسين بن علي رضي الله عنه، فقال: «وروىٰ الشيخ في الغيبة بسنده عن الحسين بن أحمد الخصيبي، عن محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسيناني [الحسنيان]، قالا: دخلنا علىٰ أبي محمد عليه السلام الخبر، والظاهر أنه هٰذا أيضًا»[(١)]، ثم قال عنه: «أعتبره في الحسن كالصحيح»[(٢)]، وما ذهب إليه الزنجاني بعيد، فهو لم يورد قرينة قاطعة علىٰ دعوى الاتحاد بين الرجلين، خاصة عند الالتفات إلىٰ نسب محمد بن إسماعيل الحسني، فقد روىٰ عنه الخصيبي عدة روايات في كتابه الهداية بعنوان «محمد بن إسماعيل الحسني»[(٣)]، وأما محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، فهو حسيني وليس حسنيا.

وحتىٰ لو سلمنا بأن محمد بن إسماعيل حسيني وليس حسنيًا بناء علىٰ وقوع تصحيف في نسبه -مع أن هٰذا في غاية البعد لتكرر ضبط نسبه بالحسني في مواضع كثيرة من كتاب الهداية-، فإن إثبات اتحاده مع محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بعيد أيضًا، إذ إن محمدًا هٰذا يروي عنه الكليني المتوفىٰ سنة ٣٢٩ هـ بواسطة شيخه علي بن محمد[(٤)]، وعليه يظهر أنه في طبقة أعلىٰ من طبقة شيخ الخصيبي، إذ يبعد أن يروي الخصيبي المتوفىٰ بعد الكليني بثلاثين سنة عن شيخ شيخ الكليني الذي هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم،

---

(١) الجامع في الرجال (٩/ ٨٨).

(٢) الجامع في الرجال (٩/ ٨٨).

(٣) الهداية للخصيبي (ص ٣٧، ٣٨، ٣٠٤، ٣١٦، ٣٥٧، ٣٦٧).

(٤) الكافي (١/ ٣٣٠)، (١/ ٣٤٦)، (١/ ٥١٢).

وعليه فهٰذا الاحتمال لا يصح أيضًا، وعلىٰ تقدير صحة ما ذهب إليه الزنجاني من كونه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم فهو أيضًا مجهول لعدم توثيق أحد من قدماء الرجال له، ولذا لخص الجواهري حكم الخوئي عنه فقال: «مجهول» [١].

والصحيح أن محمد بن إسماعيل الحسني (مجهول) لا يدرىٰ من هو، ولم نقف له علىٰ ترجمة.

- **علي بن عبد الله الحسني**: الشيخ الثاني لمؤلف الهداية في هٰذه الرواية هو مثل سابقه أيضًا، لم نجد له ترجمة في كتب الرجال، فهو مجهول.

- **أبو شعيب محمد بن نصير**: هو البكري النميري[٢]، قال أبو عمرو الكشي: «كان محمد بن نصير النميري يدعي أنه رسول نبي، وأن علي بن محمد العسكري عليه السلام أرسله، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن عليه السلام، ويقول فيه بالربوبية، ويقول بإباحة المحارم، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضًا في أدبارهم، ويقول: إنه من الفاعل والمفعول به، أحد الشهوات والطيبات، وأن الله لم يحرم شيئا من ذٰلك» [٣]، ومثله قال سعد بن عبد الله القمي[٤].

وقال ابن شهرآشوب بعد ما ذكر عبد الله بن سبأ: «ثم أحيا ذٰلك رجل اسمه محمد بن نصير النميري البصري، زعم أن الله تعالىٰ لم يظهره إلا في هٰذا العصر، وأنه علي وحده، فالشرذمة النصيرية ينتمون إليه، وهم قوم إباحية تركوا العبادات،

(١) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٠١).
(٢) كما جاء التصريح باسمه في الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ٣٢٣)، وأشارت الرواية أنه كان بابًا للإمام العسكري.
(٣) رجال الكشي (٢/ ٨٠٥).
(٤) كتاب الفرق والمقالات لسعد القمي (ص ١٠٠)، الغيبة للطوسي (ص ٣٩٨) رواية رقم (٣٧٠)، بحار الأنوار (٥١/ ٣٦٨).

والشرعيات، واستحلوا المنهيات، والمحرمات، ومن مقالهم أن اليهود على الحق ولسنا منهم، وأن النصارىٰ على الحق ولسنا منهم»[١].

وجمع حسين الساعدي أقوال من طعن فيه من علماء الإمامية فقال: «غال ملعون، ادعى البابية، تنسب إليه الفرقة النصيرية، ضعفه الكشيّ، وابن الغضائري، والطوسي، والطبرسي، وعدّه من اضعفاء العلامة الحلي، وابن داود والجزائري ومحمد طه نجف»[٢].

- **عمر بن الفرات**: قال حسين الساعدي: «غالٍ، عدّته النصيرية من أبواب الإمام الرضا عليه السلام، وروىٰ له الخصيبي عدّة روايات كلها تخليط، وعدّه من الضعفاء العلامة، وابن داود والجزائري ومحمد طه نجف» [٣].

- **محمد بن المفضل**: قد يُظن أن محمد بن المفضل هٰذا هو الذي قال النجاشي في ترجمته: «محمد بن مفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري، عربي، يكنىٰ أبا جعفر، ثقة، من أصحابنا الكوفيين»[٤].

والصواب أن محمد بن مفضل الذي ذكره الخصيبي ويروي عن الإمام الصادق، مغاير لمن ترجم له النجاشي قطعًا، لأن محمد بن المفضل الذي وثقه النجاشي آنفًا يروي عنه أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة كما مر من كلام النجاشي وقد توفي ابن عقدة سنة ٣٣٣ هـ[٥]، وقال النجاشي أيضًا في كتابه مؤرخًا لتاريخ سماع ابن عقدة عن محمد بن المفضل: «أخبرناه إجازة محمد بن جعفر،

(١) مناقب ابن شهرآشوب (١/ ٢٥٦).

(٢) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ٢٨٤).

(٣) الضعفاء من رجال الحديث (٢/ ٤٦٥).

(٤) رجال النجاشي (ص ٣٤٠) رقم (٩١١).

(٥) ترجم له وذكر وفاته الشيخ الطوسي في الفهرست (ص ٣٧- ٧٤)، رقم (٨٦).

عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم سنة خمس وستين ومائتين، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان»[١].

والسؤال هنا: كيف يقال إن محمد بن المفضل الذي سمع منه ابن عقدة سنة ٢٥٦هـ، يروي عن الإمام الصادق الذي توفي سنة ١٤٨هـ؟!.

وقد أشار الخوئي إلى احتمال تغاير الرجلين أو إلىٰ سقط في كلام ابن عقدة[٢]، واحتمل محمد تقي التستري تغاير الرجلين كما في قاموس الرجال[٣].

وعلىٰ هٰذا يمكن أن يقال إن محمد بن المفضل تصحيف وصوابه (محمد بن المفضل بن عمر) كما نقل البروجردي في جامع أحاديث الشيعة إذ يقول: «الحسين بن همدان الحضيني[٤] في كتابه، عن محمد بن إسماعيل، وعلي بن عبد الله الحسينان، عن أبي شعيب محمد بن نصير، عن عمر بن فرات، عن محمد بن المفضل بن عمر، عن الصادق عليه السلام...»[٥].

وقال البهبودي: «محمد بن المفضل بن عمر: مهمل أو مجهول»[٦]، فهو يرىٰ أن الصواب في اسمه (محمد بن المفضل بن عمر).

---

(١) رجال النجاشي (ص ٥٣).

(٢) معجم رجال الحديث (١٨/ ٢٨٣).

(٣) قال التستري في رده على المامقاني الذي يظن أن الصواب اتحاد الرجلين: «أقول: بل خلاف الصواب، وكيف وهٰذا من أصحاب الصادق (عليه السلام) وذاك متأخّر روى ابن عقدة عنه في سنة ٢٦٥، ولعلّه بقي بعد ذاك التاريخ، وهٰذا يروي عنه أبان كما في خطبة له (عليه السلام) بعد إسلامه. ولعلّ هٰذا عمّ ذاك، أو عمّ أبيه»، قاموس الرجال (٩/ ٥٩٣).

(٤) هٰذا هو المثبت في طبعتين لكتاب جامع أحاديث الشيعة والصواب: حمدان.

(٥) جامع أحاديث الشيعة (٧/ ٤٢٣) طبعة مهر استوار، و(٨/ ٣٨٢) في طبعة انتشارات واصف لاهيجي.

(٦) بحار الأنوار (٥٣/ ١) الحاشية.

ومعلوم أن محمدًا هٰذا هو ابن المفضل بن عمر أحد الغلاة، المشهور ضعفه، قال محسن الأمين: «والمفضل بن عمر الجعفي من أصحاب الصادق ع، وولده محمد بن المفضل بن عمر من أصحاب الكاظم»[١].

وهٰذا يدل علىٰ أن الخلل في السند وارد ومحتمل جدًا، وقد يقال إن محمدًا هٰذا يروي عن أبيه المفضل الذي يعدّ في أصحاب الصادق، ولٰكن سقطت صيغة التحديث بين محمد الابن ووالده المفضل بن عمر، فصار السند محمد بن المفضل أو محمد بن المفضل بن عمر عن الصادق مباشرة، وهٰذا لا يمكن، لأن محمد بن المفضل بن عمر معدود في أصحاب الإمام الكاظم[٢]، ولم يدرك الإمام الصادق.

والذي يرجح هٰذا الاحتمال أن الحسين بن سليمان الحلي نقل السند في مختصر بصائر الدرجات بهٰذا اللفظ: «الحسين بن حمدان عن محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسنيين، عن أبي شعيب محمد بن نصير، عن عمر بن الفرات، عن محمد بن المفضل، عن المفضل بن عمر قال: سألت سيدي الصادق...»[٣].

وعلىٰ ما سبق لو قيل: بأن الصواب أن الراوي هو (محمد بن المفضل بن عمر)، يقال: هو (مجهول) علىٰ مباني الخوئي كما نص علىٰ ذٰلك محمد الجواهري[٤]، إذ إن كتب الرجال الإمامية خالية عن ذكر حاله أو مدحه فضلًا عن توثيقه.

(١) أعيان الشيعة (٢/ ٥١٥).

(٢) رجال الطوسي (ص ٣٤٤) رقم (٥١٣١).

(٣) مختصر بصائر الدرجات (ص ١٧٩)، بحار الأنوار للمجلسي (٥٣/ ١)، مأساة الزهراء لجعفر مرتضىٰ العاملي (٢/ ٥٩).

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٨٠).

- **المفضل بن عمر**: وسقط من نسخة الهداية الكبرى المطبوعة كما يظهر، وقد مضى الكلام عنه[١].

كلام علماء الإمامية في سند الرواية:

قال محمد باقر البهبودي بعد أن برأ ساحة المفضل بن عمر وأمثاله من اختراع هٰذه الرواية الخرافية، وذهب إلىٰ أنها مدسوسة على المفضل: «غير أنه قد كذب عليهم، وزيد في رواياتهم، واختلق عليهم، وإنما أتوا من قبل الغلاة وأشباههم ممن أرادوا أن يهدموا أساس المذهب، فكذبوا وزادوا واختلقوا أحاديث ونسبوه[٢] إلىٰ أصحاب الأئمة الصادقين نصرة لمذهبهم وترويجا لمرامهم الفاسد كما فعلت المرجئة والقدرية، فوضعوا أحاديث ونسبوه[٣] إلى المعروفين من أصحاب رسول الله. فإذاً لابد وأن نحقق عن حال من أسند عنه، فنرىٰ في الحديث محمد بن نصير وهو النميري الكذاب الغال الخبيث المدعي للنيابة علىٰ ما في غيبة الشيخ ص ٢٥٠، - وقد مر في ج ٥١ ص ٣٦٧ و٣٦٨ شطر من ترجمته -، يروي عن عمر بن الفرات الكاتب البغدادي الغالي ذو[٤] المناكير، عن محمد بن المفضل بن عمر: مهمل أو مجهول، ولٰكن الظاهر أن الكذب إنما جاء من قبل البغدادي الكاتب ذي المناكير، وهو الذي كتب وصنف هٰذا الحديث وسردها[٥] بطوله، أو الجاعل هو نفس النميري. ولذٰلك ترىٰ أنه يعرف في طيه محمد بن نصير النميري بعنوان نيابة الإمام عليه السلام، وأنه يقعد بصابر وهو اسم سكة في مرو، مع ما مر في ج ٥١ ص ٣٦٨ عن غيبة الشيخ أنه كان يدعي أنه رسول نبي،

---

(١) انظر (ص ١٤٧).

(٢) كذا والصواب: ونسبوها.

(٣) مضىٰ أن الصواب: ونسبوها.

(٤) كذا والصواب: ذي المناكير.

(٥) كذا والصواب: وسرده.

ويقول بالتناسخ، ويقول في أبي الحسن الهادي بالربوبية، ويقول بالإجابة[١] للمحارم وتحليل نكاح الرجال وأنه من التواضع. فاعتمد الكاتب إلىٰ أحاديث صحيحة أو حسنة، وأخرىٰ ضعيفة أو مجعولة، فزاد عليها من مخائله، وجمع بين مضامينها ولعب فيها كالقصاصين الدجالين فراجع ج ٥٢ باب ٢٣ و٢٤ ترىٰ مضامين هٰذا الحديث منبثة فيها بين صحيح وسقيم»[٢].

وقال البهبودي أيضًا عن رواة هٰذه الحديث: «وإسناد الحديث أيضًا مشتمل على المجهول والغالي وهو: الحسين بن حمدان (أي الحضيني الفاسد المذهب)، عن محمد بن إسماعيل وعلي ابن عبد الله الحسنيين، عن أبي شعيب محمد بن نصر، عن عمر بن الفرات عن محمد بن المفضل، عن المفضل بن عمر»[٣].

وقال محمد آصف محسني وهو يلوم المجلسي لإيراده هٰذه الرواية في بحار الأنوار: «في متنه بعض القرائن على الوضع فلم يصح ذكره في الكتاب، لكن هَمُّ المحدثين في الغالب الأغلب جمع الروايات من غير التفات إلىٰ ضعف السند وضعف المتن، وإيجابهم قبول كل ما ينقل بالعربية مسندًا إلىٰ النبي ﷺ، أو الإمام عليه السلام، فطوبىٰ للوضاعين والكذابين وويل للثقافة الدينية وعوام الناس»[٤].

وقال مصطفى الخميني: «ما رواه الحلبي في البحار عن بعض مؤلفات أصحابنا،

---

(١) كذا، وهو خطأ في الطباعة والصواب: ويقول بإباحة المحارم.

(٢) قاله البهبودي في تعليقه على بحار الأنوار (٥٣/ ٢-٣) الحاشية.

(٣) بحار الأنوار (٦٠/ ٦٧) الحاشية، وقد وقع في هٰذا الكلام عدة أخطاء لغوية تركناها كما هي.

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٢٣٥)، وقد أورد المجلسي الرواية في بحار الأنوار (٥٣/ ١).

عن الحسين بن حمران[١]، عن محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسين، عن أبي شعيب محمد بن نصر، عن عمر بن الفرات، عن محمد بن الفضل، عن مفضل بن عمر، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): يا مفضل كل بيعة قبل ظهور القائم فبيعة كفر ونفاق وخديعة، لعن الله المبايع لها والمبايع».

قال مصطفى الخميني معلقًا علىٰ هٰذا السند: «ولا أظن رواية في رواياتنا أضعف سندًا منها، فراجع آحادها»[٢].

١٠-رواية كامل الزيارات

قال جعفر بن قولويه: «وبهٰذا الإسناد، عن عبد الله الأصم، عن عبد الله بن بكير الأرجاني، قال: صحبت أبا عبد الله (عليه السلام) في طريق مكة من المدينة...»، إلىٰ أن يقول:«وقاتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقاتل فاطمة ومحسن» [٣].

والإسناد الذي أحال ابن قولويه عليه في الرواية التي قبل هٰذه هو: «محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن محمد بن سليمان، عن محمد بن خالد، عن عبد الله بن حماد البصري، عن أبي عبد الله...» [٤]، وعليه يكون إسناد هٰذا الخبر هو: «محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن محمد بن سليمان، عن محمد بن خالد، عن عبد الله بن حماد عن عبد الله الأصم عن عبد الله بن بكر الأرجاني عن أبي عبد الله»،

---

(١) الصحيح: الحسين بن حمدان وهو الخصيبي.

(٢) ثلاث رسائل، ولاية الفقيه (ص ٦٠).

(٣) كامل الزيارات (ص ٥٤١).

(٤) كامل الزيارات (ص ٥٣٧) رقم (٨٢٩).

وهٰذا هو الإسناد الذي أثبته المجلسي عندما أورد الخبر في بحار الأنوار[١]، وكذا هاشم البحراني في البرهان[٢]، خلافا لمن توهم أن إسناد هٰذه الرواية هو نفس إسناد التي قبلها[٣].

وهٰذا الإسناد مشابه لإسناد رواية كامل الزيارات المنسوبة للنبي ﷺ، فلا يختلف عنه إلا في آخر الإسناد، حيث روى الخبر المروي عن النبي ﷺ، من طريق عبد الله بن عبد الرحمان الأصم، عن حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عن النبي ﷺ، أما هٰذا الخبر فرواه من طريق عبد الله الأصم، عن عبد الله بن بكير الأرجاني عن أبي عبد الله الصادق.

ووردت الرواية في كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد هٰكذا: «أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن أبيه، والعباس بن معروف، عن عبد الله بن المغيرة قال: حدثني عبد الله بن عبد الرحمٰن الأصم، عن عبد الله بن بكر الأرجاني قال: صحبت أبا عبد الله عليه السلام في طريق مكة من المدينة فنزل منزلًا... وقاتل أمير المؤمنين عليه السلام، وقاتل فاطمة عليها السلام، وقاتل المحسن...»[٤].

دراسة سند الرواية:

في هٰذا الإسناد عدة علل:

- **عبد الله بن عبد الرحمان الأصم**: وقد مضىٰ أنه أحد كذابي أهل البصرة[٥].

---

(١) بحار الأنوار (٢٥/ ٣٧٣)، (٣٠/ ١٩٠).

(٢) البرهان في تفسير القرآن (٤/ ٨٧٣).

(٣) كما وقع لمحمد رضا المشهدي في كنز الدقائق (١٤/ ٥٣٢).

(٤) كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد (ص ٣٤٤).

(٥) انظر (ص ١١٥).

- **عبد الله بن بكير الأرجاني**: وعليه مدار هٰذه الرواية، وقد اختلف في اسمه ونسبه علىٰ أقوال:

قيل: عبد الله بن بكر الأرجاني[(١)]، وقيل: ابن بكير، وقيل في نسبه: الأرجاني، كما هو مثبت في أسانيد كامل الزيارات، وقيل: الرجاني[(٢)].

تنبيه: قبل الخوض في بيان حاله لا بد من الإشارة إلىٰ مغايرة هٰذا الراوي لـ(عبد الله بن بكير بن أعْيَن بن سُنْسُن أبو علي الشيباني) الذي ترجم له النجاشي[(٣)]، والذي قال عنه الطوسي: «فطحي المذهب إلا أنه ثقة»[(٤)]، فإن عبد الله بن بكير أو بكر الأرجاني الذي نحن بصدد دراسة حاله في هٰذه الرواية ليس من ولد (أعين بن سنسن) وقد ترجم له الكشي في رجاله تحت عنوان (عبد الله بن بكير الرجّاني)، ونقل عن حمدويه بن نصير أنه قال: «عبد الله بن بكير ليس هو من ولد أعين»[(٥)]، وهٰذا تصريح منه بعد اشتراكه[(٦)] مع (عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن) الفطحي، ولهٰذا قال الخوئي مفرقا بينهما في كلام له: «ما نقله عن الكشي إنما هو في عبد الله بن بكير الأرجاني، لا في عبد الله بن بكير الشيباني، فإن عبد الله بن بكير الشيباني هو ابن أعين بلا شبهة»[(٧)].

(١) كما جاء في رجال ابن الغضائري (ص ٧٥) رقم (٨٣)، وخلاصة الأقوال لابن المطهر الحلي القسم الثاني (ص ٣٧٤).
(٢) كما جاء عند الكشي رواية رقم (٥١٧) و (٥٧٣).
(٣) رجال النجاشي (ص ٢٢٢) رقم (٥٨١).
(٤) الفهرست للطوسي (ص ١٧٣) رقم (٤٦٣).
(٥) رجال الكشي (ص ٣١٧) رقم (٥٧٣).
(٦) راجع ضعفاء الرواة لإبراهيم الشبوط (ص ٢٩٠).
(٧) معجم رجال الحديث (١١/ ١٢٢).

وبعد ثبوت تغاير الراوِيين نقول:

عبد الله بن بكير أو بكر الأرجاني لم يرد فيه توثيق فهو مجهول، وممن ذهب إلىٰ جهالته الخوئي(١)، وذهب جمهور علماء الرجال عند الإمامية إلىٰ أنه ضعيف، منهم ابن الغضائري(٢)، والعلامة الحلي(٣)، وابن داود(٤)، والمجلسي(٥)، وفخر الدين الطريحي(٦)، وعبد النبي الجزائري(٧)، ومحمد طه نجف(٨)،

(١) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٢٧)، وقد نصّ الخوئي في معجم رحال الحديث (١١/ ١٢٩) علىٰ أن الرجل لم تثبت وثاقته قائلًا: «والمتحصل أن الرجل إمامي ولم تثبت وثاقته، والروايتان علىٰ فرض دلالتهما فمن نفسه، وما عن ابن الغضائري لم يثبت، علىٰ أنه لا دلالة فيه على التضعيف»، وهٰذا ما استقر عليه الخوئي في طبعة معجم رجال الحديث الخامسة المطبوعة سنة ١٤١٣ - ١٩٩٢م، وهي آخر طبعات الكتاب، وأما ما جاء في حاشية كتاب الوافي للفيض الكاشاني (٢٠/ ٥٠٥) بتحقيق مركز التحقيقات الدينية والعلمية في مكتبة الإمام أمير المؤمنين، من أن الخوئي وثق الأرجاني حيث قال المحققون ما نصّه: «وقال السيد الخوئي «قدس سره الشريف» في معجم رجال الحديث ج ١٠ ص ١٢٧ بعد تحقيق واف: والمتحصل أن الرجل إمامي ثقة، وما عن ابن الغضائري لم يثبت، علىٰ أنه لا دلالة فيه على التصحيف»: وكلمة «التصحيف خطأ والصواب «التضعيف»، كما وقفنا عليه في معجم رجال الحديث طبعة النجف، وقال محمد بن محمد الحسين القائيني في تحقيقه لكتاب الفصول المهمة في أصول الأئمة للحر العاملي (٣/ ٤٧)، في الحاشية: «قال السيد الخوئي في المعجم بعد تحقيق واف: الظاهر أنه إمامي ثقة، وما عن ابن الغضائري لم يثبت...»، وهٰذا أيضًا منقول من الطبعة القديمة، وهو الرأي الذي عدل عنه الخوئي، والصواب هو المثبت في الطبعة الأخيرة لمعجم الرجال كما مر معنا.

(٢) رجال ابن الغضائري (ص ٧٥) رقم (٨٣).

(٣) خلاصة الأقوال (ص ٣٧٤).

(٤) رجال ابن داود (ص ٢٥٣، رقم (٢٦٥).

(٥) رجال المجلسي(ص ٢٤٠).

(٦) جامع المقال (ص ١٠٨)، وراجع هداية المحدثين -المعروف بمشتركات الكاظمي-لمحمد أمين الكاظمي (ص ٢٠٢).

(٧) حاوي الأقوال في معرفة الرجال (٤/ ٧٥).

(٨) إتقان المقال (ص ٣١١) وذكره في قسم الضعفاء.

والملا العلياري التبريزي[١]، والسيد علي البروجردي[٢]، وحسين الساعدي[٣]، وإبراهيم الشبوط[٤]، والشيخ علي أكبر الترابي[٥].

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[٦].

١١-رواية دلائل الإمامة

قال صاحب كتاب دلائل الإمامة: «حدثني أبو الحسين محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني أبو علي محمد بن همام بن سهيل رضي الله عنه، قال: روىٰ أحمد بن محمد بن البرقي، عن أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبد الرحمٰن بن بحر، عن عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام)، قال: ولدت فاطمة (عليها السلام) في جمادى الآخرة، يوم العشرين منه، سنة خمس وأربعين من مولد النبي ﷺ، وأقامت بمكة ثمان سنين، وبالمدينة عشر سنين، وبعد وفاة أبيها خمسة وسبعين يوما، وقبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء لثلاث خلون منه، سنة إحدىٰ عشرة من الهجرة.

وكان سبب وفاتها أن قنفذًا مولىٰ عمر لكزها بنعل السيف بأمره، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذٰلك مرضًا شديدًا»[٧].

---

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (٥/ ٢٠١).

(٢) طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال (١/ ٥٠٨).

(٣) الضعفاء من رجال الحديث (٢/ ٢٦١).

(٤) ضعفاء الرواة (ص ٢٩٠).

(٥) الموسوعة الرجالية ص ٢٦٦، رقم (٣٢٩١).

(٦) مشرعة بحار الأنوار (١/ ٤٦٣).

(٧) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، وجاء فيهما =

دراسة سند الرواية:

مضى الكلام علىٰ كتاب دلائل الإمامة بالتفصيل، وبينا أنَّ مؤلفه مجهول، وأن نسخته المتداولة لا يوثق بها، ومع ذٰلك سنبين حال السند، خاصة أن هٰذه الرواية هي عمدة أدلة المعاصرين في إثبات واقعة كسر الضلع المزعومة، وهي من الروايات القليلة التي صرح علماء الإمامية بصحتها، ولأجل ذٰلك خصصناها بدراسة مفصلة وموسعة لأن سقوط هٰذه الرواية يعني سقوط أهم دليل روائي يتكئ عليه أنصار أسطورة كسر الضلع.

فنقول: إن إسناد هٰذه الرواية لا يثبت لعلل عدة:

-**العلة الأولىٰ**: (محمد بن هارون بن موسى التلعكبري): (مجهول)، ومضىٰ الكلام عنه آنفا[١].

-**العلة الثانية**: جاء في سند الرواية (حدثني أبو علي محمد بن همام بن سهيل رضي الله عنه، قال: روىٰ أحمد بن محمد بن البرقي)، فمحمد بن همام الإسكافي يقول في هٰذا الإسناد: روىٰ أحمد بن محمد البرقي، ولم يقل: سمعت أو أخبرني أو حدثني... أو غيرها من صيغ السماع وهٰذا واضح ومهم جدًا، وعليه ففي سماع محمد بن همام هٰذا الخبر من أحمد بن محمد البرقي إشكال، لأن اختيار محمد بن همام هٰذا اللفظ يدل علىٰ عدم سماعه هٰذا الخبر من البرقي مباشرةً.

= (عبد الرحمٰن بن بحر) وليس ابن أبي نجران، و(عبد الله بن سنان)، وليس (ابن سنان)، وفي طبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤)، جاء فيها (عبد الرحمٰن بن أبي نجران عن عبد الله بن سنان).

(١) انظر (ص ١٤٠).

ويؤيد هٰذا أن محمد بن همام الإسكافي في كتابه التمحيص نقل عن أحمد بن محمد البرقي بلفظ روىٰ أيضًا، فقال: «روىٰ أحمد بن محمد البرقي في كتابه الكبير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قد عجز من لم يعد لكل بلاء صبرًا، ولكل نعمة شكرًا».

وهٰذا يؤكد أن محمد بن همام لا يروي عن أحمد البرقي مباشرة، فإما أن يكون قد نقل عنه بواسطة، أوأنه ينقل من كتاب البرقي وليس سماعًا منه.

و لو قال معترض: إن الناسخ هنا أخطأ فكان يريد أن يكتب: (عن)، ولٰكنه قلبها إلىٰ (روىٰ)، والدليل أنها وردت في بحار الأنوار[1]، بلفظ (عن) بدل (روىٰ)، ومن ثم نعتمد نسخة بحار الأنوار ولا نأخذ ما في كتاب دلائل الإمامة.

فالجواب:

أولًا: المثبت في دلائل الإمامة في نسخة (مؤسسة الأعلمي)، والنسخة التي حققها (قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم) لفظ: (روىٰ)، ومن يرىٰ غير هٰذا اللفظ عليه أن يأتي بنسخة خطية من كتاب الدلائل يثبت فيها عكس ما أثبتته الطبعات المحققة.

ثانيا: جاء في مقدمة تحقيق كتاب التمحيص لمحمد بن همام الإسكافي عند تعداد شيوخه: «أحمد بن محمد البرقي: دلائل الإمامة: ١٠، ٤٥ (الظاهر أن هنا بينه وبين ابن همام سقط)»[2]، فنقول: وهٰذا هو الصواب فالسقط أو الانقطاع ظاهر في الإسناد.

---

(١) بحار الأنوار (٤٣/ ١٧٠).

(٢) كتاب التمحيص للإسكافي - مقدمة التحقيق (ص ٢٤) تحقيق (قسم الفقه في مدرسة الإمام المهدي - قم).

ولو قيل: إن الذي ورد في بحار الأنوار لفظ (عن) بدل روىٰ، فالجواب: إن هٰذا من تصرف المجلسي الذي خالف به كل النسخ المطبوعة اليوم[(١)]، بل خالف به كتاب (محمد بن همام) نفسه!، أو للتساهل في عدم التفريق بين لفظ (عن) و(روىٰ) عند نسْخ الروايات من مصادرها.

وأخيرًا لو قال قائل: إن محمد بن همام كان معاصرًا لأحمد بن محمد البرقي فنحمل لفظ (روىٰ) على السماع.

فالجواب: ليس الموضوع حول المعاصرة، بل الموضوع هل سمع منه أو لم يسمع، مع التذكير بإصرار محمد بن همام الإسكافي وهو أحد رواة الخبر علىٰ اختيار لفظ (روىٰ) في كل ما ينقله عن (البرقي) – بحسب ما وقفنا عليه – بل وتصريحه في كتابه التمحيص أنه ينقل من كتابه كما مر، وهو دليل علىٰ عدم السماع في كل موضع يروي عنه فيه.

وعليه: فيظهر أن ابن همام لم يسمع هٰذا الخبر من البرقي.

-**العلة الثالثة**: جاء في سند الرواية (عن أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبد الرحمٰن بن بحر، عن عبد الله بن سنان).

(عبد الرحمٰن بن بحر) قد يُظن أنه المذكور في المفيد من معجم رجال الحديث والذي قال عنه الجواهري ملخصًا حكم الخوئي فيه: (مجهول)[(٢)]،

---

(١) وطبعات الكتاب الموجودة اليوم هي طبعة المطبعة الحيدرية سنة ١٩٤٩ م، وطبعة مؤسسة الأعلمي سنة ١٩٨٨ م وهي مصورة عن الطبعة الحيدرية، وطبعة مؤسسة البعثة وهي الطبعة المحققة التي اعتمدت على النسختين الخطيتين الوحيدتين للكتاب.

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٠٨).

لكن هٰذا مستبعد، إذ إن ابن بحر الذي ترجم له الخوئي هنا يروي عن جعفر الصادق بواسطة واحدة، وأما ابن بحر الذي روىٰ عنه صاحب دلائل الإمامة، فبينه وبين الصادق ثلاثة وسائط، وعليه يبعد اتحاد الرجلين، ثم إن عبد الرحمٰن بن بحر هٰذا لم نقف له علىٰ ترجمة في كتب الرجال، وعليه فهو مجهول.

تنبيه:

عبد الرحمٰن بن بحر هو المثبت في جميع نسخ دلائل الإمامة حتىٰ غيّره القسم العلمي في مؤسسة البعثة الذي أشرف علىٰ تحقيق كتاب دلائل الإمامة[١]، فأبدلوا (عبد الرحمٰن بن بحر) المجهول وجعلوا مكانه (عبد الرحمٰن بن أبي نجران)، رغم خلو جميع النسخ التي اعتمدوا عليها من (ابن أبي نجران)!، ومع إقرارهم بأن المثبت هو (ابن بحر) في النسخ التي اعتمدوا عليها وهي:

١- نسخة المكتبة الرضوية ورمزها (م).

٢- نسخة مكتبة السيد المرعشي ورمزها (ع).

٣- النسخة المطبوعة في المطبعة الحيدرية سنة ١٣٦٩هـ ورمزها (ط).

قال محققو دلائل الإمامة -طبعة مؤسسة البعثة-: «ابن بحر تصحيف، صوابه ما في المتن[٢] من البحار والعوالم، روىٰ عن ابن سنان وروىٰ عنه ابن عيسىٰ في موارد كثيرة، انظر معجم رجال الحديث ٩:٢٩٩»[٣].

فتبريرهم مبني علىٰ أمرين:

---

(١) دلائل الإمامة تحقيق مؤسسة البعثة (ص ٧٩).

(٢) أي أن الصواب: ابن أبي نجران كما أثبتوه في متن الرواية.

(٣) دلائل الإمامة طبعة مؤسسة البعثة (ص ٧٩).

الأول: أن الموجود في كتاب بحار الأنوار للمجلسي وكتاب العوالم (عبد الرحمٰن بن أبي نجران) كما زعموا.

الثاني: أن ابن نجران يروي عن ابن سنان، وروىٰ عنه ابن عيسىٰ في موارد كثيرة، فتعين أن يكون هو ابن أبي نجران.

وبناء علىٰ هٰذه الحُجة غيّروا النص في متن الكتاب وخالفوا النص المثبت في النسختين الخطيتين للكتاب وكذا الطبعة الأولىٰ للكتاب التي اعتمدوا عليها وهي طبعة المطبعة الحيدرية.

وتعليقا علىٰ صنيعهم نقول:

أولًا: أما قولهم إن المثبت في بحار الأنوار والعوالم هو عبد الرحمٰن بن أبي نجران، فجوابه من وجهين:

الوجه الأول: أما استدلالهم بكتاب بحار الأنوار فنقول: إن من أكثر المهتمين والمختصين بكتاب بحار الأنوار هو المرجع المحقق آصف محسني الذي ذكر أن المجلسي كثيرًا ما يغير الأسماء حيث قال ما نصه عند ذكره ما يعاب علىٰ المجلسي في بحار الأنوار: «تغييراته في أسماء الرواة... حيث أتعبني في بعض الموارد»[١].

وهٰذا ديدن المجلسي في كثير من المتون فهو يختصر الروايات في بعض الأحيان أو يغير ألفاظها، سواء بقصد أو بغير قصد، خصوصًا بعدما اعترف المحقق آصف محسني بأن المجلسي يغير كثيرًا في أسماء الرواة، فلا تقدم نصوص بحار الأنوار علىٰ نسخ الكتاب كما يقتضيه التحقيق العلمي.

الوجه الثاني: أما استدلالهم بكتاب عوالم العلوم فالجواب عنه: أنه لا يصح

(١) مشرعة بحار الأنوار (١/ ٣١).

الاستدلال بالمطبوع من كتاب العوالم، لاختلاف طبعات الكتاب، فالمثبت في النسخة التي اعتمدت عليها مؤسسة البعثة هو كلمة (عبد الرحمٰن بن أبي نجران) [١]، بينما المثبت في طبعة أخرىٰ هو كلمة (عبد الرحمٰن بن بحر)[٢].

ثانيا: قولهم إن ابن أبي نجران هو الراوي عن ابن سنان وروىٰ عنه ابن عيسىٰ في موارد كثيرة فتعين أن يكون هو ابن أبي نجران الثقة، وليس ابن بحر المجهول، فالجواب عنه: لو سلمنا بصحة هٰذه المقدمة فإن مؤسسة البعثة لم تلتزم بها، حيث قامت بتغيير اسم (ابن بحر) الثابت في جميع النسخ الخطية إلىٰ (ابن أبي نجران) استنادا لقرينة الشيوخ والتلاميذ، إلا أن الغريب أنهم عملوا بهٰذه القاعدة في (عبد الرحمٰن بن بحر) فقط، ولم يطبقوها علىٰ (عبد الله بن سنان) وهو شيخ (ابن أبي نجران) في نفس الرواية!.

حيث أصبح سند الرواية بعد أن تصرفت مؤسسة البعثة فيه هٰكذا: (ابن أبي نجران، عن عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان)، فإذا كانت مؤسسة البعثة اعتمدت قاعدة تمييز الرواة بناء على الشيوخ والتلاميذ، مع أن رواية عبد الله بن سنان عن ابن مسكان غير معهودة، فكان يلزمهم تغيير (عبد الله بن سنان) في هٰذا الإسناد إلىٰ (محمد بن سنان) بناء علىٰ نفس القاعدة التي استخدموها لتبديل (ابن بحر) إلىٰ (ابن أبي نجران)، لأننا قد بحثنا في المصادر الروائية للإمامية فلم نجد (لعبد الله بن سنان) رواية عن (ابن مسكان)، بل الراوي عن (ابن مسكان) هو (محمد بن سنان) المعلوم ضعفه عند الكثير من علماء الإمامية.

---

(١) الطبعة التي اعتمدت عليها محققو دلائل الإمامة مؤسسة البعثة: هي طبعة مؤسسة الإمام المهدي التابعة لجماعة المدرسين بقم، سنة ١٤٠٧ هـ.

(٢) هذا هو المثبت في طبعة مؤسسة الإمام المهدي باهتمام مكتبة الزهراء، الطبعة الثالثة ١٤١٥ هـ، الجزء ١١ القسم الثاني (ص ٥٦٦)، رواية رقم (١٧).

فلماذا لم تغير مؤسسة البعثة اسم (عبد الله بن سنان) إلىٰ (محمد بن سنان) كما فعلوا في (ابن بحر) و(ابن أبي نجران) بناء علىٰ قرينة الشيوخ والتلاميذ؟ والغريب أنهم ناقضوا منهجهم هٰذا في كتاب آخر، ففي تحقيقهم لكتاب البرهان في تفسير القرآن، وقفوا في إحدى النسخ الخطية علىٰ خطأ في أحد الأسانيد، فورد فيها رواية ابن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان بدل رواية ابن أبي عمير، عن عبد الله بن مسكان، فأثبتوا الصواب وهو رواية ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، وقالوا: «عبد اللّه بن سنان، عن ابن مسكان، روى ابن أبي عمير عنهما، ولٰكن لم تثبت رواية أحدهما عن الآخر»[1]، فصرحوا هنا بعدم ثبوت رواية عبد الله بن سنان عن ابن مسكان، وهٰذا مناقض لما ذكروه في تحقيقهم لدلائل الإمامة حيث إنهم هناك أثبتوا رواية عبد الله بن سنان عن ابن مسكان دون أن يشيروا لعدم ثبوتها، ولو كانوا يبتغون الحقيقة لكان عليهم أن يغيروا الراوي إلىٰ محمد بن سنان كما هو الصواب.

ولعل ما حملهم علىٰ ذٰلك أن إزالة (ابن بحر) المجهول من الإسناد ووضع (ابن أبي نجران) يفيد في تقوية السند في ظنهم وإن خالف جميع نسخ الكتاب، ولٰكن تغيير (عبد الله بن سنان) إلىٰ (محمد بن سنان) كما هو الظاهر سيؤدي إلىٰ تضعيف الرواية عند الكثير من علماء الإمامية، لذٰلك أعملوا قاعدة قرينة الراوي والمروي عنه في (ابن بحر) وأعرضوا عنها في (ابن سنان)[2]!.

---

(١) البرهان في تفسير القرآن (٢/ ٦٠٩) الهامش ١.

(٢) عمل الكثير من علماء الإمامية بهٰذه القاعدة وصوبوا ما يرونه من خطأ في أسماء رواة بعض الأسانيد من خلال معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه أو قل بقرينة و الراوي والمروي عنه ولهٰذا عشرات إن لم نقل مئات الشواهد، نشير لمثالين منها، الأول: قال الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث (٣/ ٢٦٦) «ولعل بشر مصحف نصير بقرينة الراوي»، الثاني: قال الخوئي في المعجم (٧/ ٢٨٢): «الظاهر وقوع التحريف في الجميع، والصحيح حمزة بن بزيع، بقرينة الراوي والمروي عنه».

وعندما سئل جعفر مرتضى العاملي عن هٰذا السند وكيفية سماع عبد الله بن سنان من ابن مسكان، مع مخالفته لجميع المصادر، ومخالفته لقرينة الراوي والمروي عنه؟، قال: «ما المانع من أن يروي عبد الله بن سنان عن ابن مسكان خصوص هٰذه الرواية، حتىٰ لو لم يرو عنه أية رواية أخرىٰ؟»[١].

ونقول له أيضًا: وما المانع من أن يروي أحمد بن محمد الأشعري القمي عن عبد الرحمٰن بن بحر خصوص هٰذه الرواية، حتىٰ ولو لم يرو عنه أية رواية أخرىٰ؟.

فإن كان لهم الحق بتطبيق قاعدة تحديد الراوي بقرينة الراوي والمروي عنه، فعليهم إعمالها في جميع السند وليس بهٰذه الطريقة التي تدل علىٰ أن الأمر لا علاقة له بالبحث العلمي.

وعليه فالتحقيق أن الصواب في الإسناد هو عبد الرحمٰن بن بحر، حيث ورد اسمه في جميع نسخ كتاب دلائل الإمامة.

وأما من ذهب إلىٰ أن مقتضى القواعد العلمية تغيير (ابن بحر) إلىٰ (ابن أبي نجران) فقد نوافقه إن التزم هٰذه القاعدة في جميع السند وعليه لابد من تغيير (عبد الله بن سنان) إلىٰ (محمد بن سنان) فهل سيلتزم هٰذا القائل بذٰلك؟.

العلة الرابعة: تبين لنا بعد بحث طويل وتتبع لنظائر هٰذا الإسناد، أن هناك علة ظاهرة فيه، حيث أن ذكر عبد الله بن سنان في هٰذا الإسناد غلط، والصحيح محمد بن سنان للأمور التالية:

---

(١) الصحيح من سيرة الإمام علي (١٠/ ٢٨٦)، مختصر مفيد (٧/ ٩١).

١- وردت هٰذه الرواية في كتاب تواريخ مواليد الأئمة لابن الخشاب البغدادي (٥٦٧ هـ) بلفظ قريب مما جاء في دلائل الإمامة، لٰكن المثبت في إسنادها هو محمد بن سنان وليس عبد الله، قال ابن الخشاب: «حدثنا حرب، قال: حدثنا الحسن بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن محمد بن مسكان[١]، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وحدثنا صدقة بن موسىٰ، حدثنا أبي، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني، عن أبي جعفر محمد بن علي، قالا[٢]: «ولدت فاطمة بعد ما أظهر الله نبوة نبيه، وأنزل عليه الوحي بخمس سنين وقريش تبني البيت، وتوفيت ولها ثمانية عشر سنة وخمسة وسبعين يوما». وفي رواية صدقة: «ثمانية سنين»»[٣].

٢- إن الذي ينقل عنه روايات في أبواب مواليد الأئمة ووفياتهم بنفس هٰذا الإسناد هو محمد بن سنان، فقد نقل عنه الكليني ثمانية روايات في أبواب مواليد الأئمة ووفياتهم، أربع منها هي من رواية محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله جعفر الصادق[٤]، وروايتين بنفس الإسناد تنتهي إلىٰ أبي بصير[٥]، وروايتين من قول محمد بن سنان[٦]، والمقصود أن مواليد ووفيات الأئمة المنقولة عن جعفر الصادق لم ترو إلا بهٰذا الإسناد الذي يمر بمحمد بن سنان لا عبد الله، وعليه فالصحيح في الإسناد إثبات محمد بن سنان.

---

(١) الصواب: عبد الله بن مسكان، لأن المعهود أنه من تلاميذ أبي بصير وشيوخ محمد بن سنان.

(٢) أي: جعفر الصادق و محمد الباقر.

(٣) تواريخ مواليد الأئمة المطبوع ضمن مجموعة نفيسة في تاريخ الأئمة (ص ١٢٥).

(٤) الكافي (١/ ٤٦١)- (١/ ٤٦٣)-(١/ ٤٦٨)-(١/ ٤٧٢).

(٥) الكافي (١/ ٤٧٥)-(١/ ٤٨٦).

(٦) الكافي (١/ ٤٩٢)، و(١/ ٤٩٧).

٣- نقل كل من المجلسي في بحاره هٰذه الرواية ولم يثبت فيها عبد الله بن سنان، بل جاء فيها «ابن سنان» دون تمييز.

٤- نص بعض محققي الإمامية علىٰ عدم وجود رواية لعبد الله بن سنان عن عبد الله بن مسكان، قال المحقق عباس تبريزيان: «لم تثبت رواية عبد الله بن سنان عن ابن مسكان، ولٰكن رواية محمّد عنه ثابتة»[1]، وعندما ورد في إحدى النسخ الخطية لكتاب البرهان في تفسير القرآن رواية عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان، لم يثبتها محققو مؤسسة البعثة فقالوا: «في «س» عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان روى ابن أبي عمير عنهما، ولٰكن لم تثبت رواية أحدهما عن الآخر»[2].

٥- عندما ترد رواية ابن سنان عن ابن مسكان دون تمييز المراد بابن سنان، يرجح علماء الإمامية أن المراد بابن سنان هو محمد لا عبد الله، قال أحمد زين العابدين العلوي: «إنّ فيه قرينة علىٰ أن ما في كثير من الأخبار عن ابن سنان عن ابن مسكان عن الحلبي، يراد به محمّد لا عبد الله»[3]، وقال في موضع آخر: «وقع في التّهذيب: رواه عن الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن ابن مسكان، وهٰذا هو الصّحيح، لرواية الحسين عن ابن مسكان بواسطة ابن سنان لا بدونه، ثمّ إنّه محمّد لا عبد الله، فالسّند ضعيف»[4].

وقال محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني معلقًا علىٰ رواية جاء فيها ابن سنان عن ابن مسكان: «وتوهُّم أنّ ابن سنان ليس بمحمد لا يفيد إنْ لم يُتحقق كونه عبد الله،

(١) غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام (١/ ٣٤٠) الهامش رقم ٥.

(٢) البرهان في تفسير القرآن (٢/ ٦٠٩) الهامش ١.

(٣) مناهج الأخيار في شرح الاستبصار (١/ ٦٥٩).

(٤) مناهج الأخيار في شرح الاستبصار (١/ ٢٠٧).

والحق تعين كونه محمدًا كما كررنا فيه القول» [١]، وقال في موضع آخر: «ابن سنان هو محمد على الظاهر»[٢]، وقال في موضع ثالث: «فيه ابن سنان وهو محمّد، كما قدّمناه، وأنّ احتمال عبد الله منتف... وما وقع في بعض الطرق من ذكر عبد الله بعد الحسين، نبّه الوالد قدس سره علىٰ أنّه سهو...وبالجملة فاحتمال عبد الله الثقة لا وجه له» [٣].

وقال الحسين الخوانساري[٤]: «فيه ابن سنان عن ابن مسكان، وابن سنان هو محمد لا عبد الله كما هو الظاهر» [٥].

وقال نعمة الله الجزائري عن إسناد رواه ابن سنان عن ابن مسكان: «ضعيف بابن سنان فإنه محمد»[٦]، وقال في موضع آخر: «ابن سنان الَّذي يروي عن ابن مسكان قد تحققت أنّ اسمه محمّد»[٧]، وقال أيضًا: «ضعيف بابن سنان، فإنّه وقع التصريح به كثيرًا في الأخبار بأنّه محمّد بن سنان» [٨].

وقال الخوئي: «وابن سنان هٰذا هو محمّد بن سنان الضعيف، لا عبد الله بن سنان؛ لأنّه الذي يروي عنه الحسين بن سعيد، وهو يروي عن ابن مسكان غالبا دون عبد الله، فالمطمئن به بحكم الغلبة أن الواقع في السند هو محمد، ولا أقل من الشك والاحتمال» [٩].

---

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٣/ ١٣٩).
(٢) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (١/ ١٧٠)، و(٢/ ٢٥٤).
(٣) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٤/ ٤٨٥-٤٨٦).
(٤) وهو غير محمد باقر الخوانساري صاحب روضات الجنات.
(٥) مشارق الشموس (ص ٢٧٩).
(٦) كشف الأسرار في شرح الاستبصار (٢/ ١٨٨).
(٧) كشف الأسرار في شرح الاستبصار (٣/ ٥٤).
(٨) كشف الأسرار في شرح الاستبصار (٣/ ٢٢٢).
(٩) شرح العروة الوثقىٰ كتاب الصلاة (١/ ١٥٦).

وقال أبو القاسم الكواكبي: «الظاهر ان المراد بابن سنان فيها هو محمد بن سنان دون عبد اللّه بن سنان لان محمد بن سنان يروي عن ابن مسكان كثيرًا، وأما عبد اللّه بن سنان فيبعد روايته عنه فإن ابن مسكان يروي عنه ومعه يبعد أنْ يكون هو راويا عنه، ومحمد بن سنان ضعيف أو مجهول» [١].

فإذا تبين أن الصحيح في الإسناد هو محمد بن سنان وليس عبد الله فهٰذا يزيد هٰذا الإسناد وهنا، وقد لخص الشيخ الإمامي حسين الساعدي حاله قائلًا: «خلاصة القول فيه: ضعيف، متهم بالغلو، ضعفه ابن شاذان، وابن عقدة، والمفيد، وابن الغضائري، والنجاشي، والطوسي، وعدّه في الضعفاء العلامة الحلي، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، كثير الرواية، في بعضها غلو وتخليط وكذب، ومنها محفوف بقرائن الصحة وعمل الفقهاء بمضامينها»[٢]، وضعفه إبراهيم الشبوط[٣].

إشكال حول نسبة سائر ما جاء في هٰذا النص إلىٰ جعفر الصادق رحمه الله:

تنبهنا أثناء دراسة هٰذه الرواية إلىٰ وجود احتمال قوي بأن تكون الفقرة الأخيرة من هٰذه الرواية والتي ورد فيها سبب وفاة فاطمة رضي الله عنها ليست من أصل الرواية المنسوبة لجعفر الصادق، وهي الفقرة التالية: «وكان سبب وفاتها أن قنفذًا مولىٰ عمر لكزها بنعل السيف بأمره، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذٰلك مرضًا شديدًا...».

(١) مباني الاستنباط (١/ ٤١٧).

(٢) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ١٩٨).

(٣) ضعفاء الرواة (ص ٤٢٥).

والذي يظهر أن هٰذه الفقرة ليست من الكلام المروي عن جعفر الصادق، بل الأقرب أن هٰذه الفقرة ليست من الرواية أصلًا، بل هي استطراد يذكر سبب وفاة فاطمة، وهٰذا الاستطراد إما أنه من كلام مؤلف دلائل الإمامة أو من غيره.

والذي جعلنا نميل إلىٰ هٰذا الاحتمال أمران:

الأمر الأول: أن مؤلف دلائل الإمامة روىٰ هٰذا الخبر في موضع سابق بإسناد قريب من هٰذا الإسناد، عن ابن مسكان عن أبي بصير، عن جعفر الصادق بدون هٰذه الزيادة، فقال: «وُلدت فاطمة (عليها السلام) في جمادىٰ الآخرة يوم العشرين منه، سنة خمس وأربعين من مولد النبي ﷺ، فأقامت بمكة ثمان سنين، وبالمدينة عشر سنين، وبعد وفاة أبيها خمسة وسبعين يوما، وقبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء لثلاث خلون منه، سنة إحدىٰ عشرة من الهجرة»[1].

فهٰذه الرواية خلت من الزيادة التي ورد فيها سبب وفاة فاطمة، إضافة إلىٰ أن هٰذه الرواية قد وردت عن جعفر الصادق في كتاب آخر دون تلك الزيادة، فقد جاء في كتاب «تواريخ مواليد الأئمة» لابن الخشاب البغدادي (٥٦٧ هـ): «حدثنا حرب، قال: حدثنا الحسن بن محمد، عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن محمد بن مسكان[2]، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، وحدثنا صدقة بن موسىٰ، حدثنا أبي، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السجستاني، عن أبي جعفر محمد بن علي قالا:

(١) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٩-١٠).

(٢) الصواب: عبد الله بن مسكان، لأن المعهود أنه من تلاميذ أبي بصير وشيوخ محمد بن سنان.

ولدت فاطمة بعد ما أظهر الله نبوة نبيه، وأنزل عليه الوحي بخمس سنين وقريش تبني البيت، وتوفيت ولها ثمانية عشر سنة وخمسة وسبعين يوما. وفي رواية صدقة ثمانية سنين»[١].

فرواية ابن الخشاب تتفق في سندها مع رواية دلائل الإمامة، إذ إن كلتا الروايتين منقولتين من طريق ابن مسكان، عن أبي بصير، عن الصادق، وعلىٰ هٰذا فإن الكلام المنسوب لجعفر الصادق ينتهي عند قوله: «وتوفيت ولها ثمانية عشر سنة وخمسة وسبعين يوما»، وما جاء بعد ذٰلك من ذكر سبب الوفاة، ليس جزءًا من الرواية.

الأمر الثاني: عند استقراء الروايات المنقولة من طريق محمد بن سنان في ذكر مواليد ووفيات الأئمة، وجدنا أن سائر الروايات المنسوبة إليه في هٰذا الباب لا تذكر سبب الوفاة، بل تقتصر علىٰ ذكر تاريخ الوفاة وعمر الإمام، وإليك ثمانية روايات في أبواب وفيات الأئمة رواها محمد بن يعقوب الكليني بسنده عن ابن سنان، وابن سنان يروي هٰذه الروايات بنفس الإسناد المروي عنه في دلائل الإمامة:

١ – محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قبض الحسن بن علي (عليه السلام) وهو ابن سبع وأربعين سنةً»[٢].

---

(١) تواريخ مواليد الأئمة المطبوع ضمن مجموعة نفيسة في تاريخ الأئمة (ص ١٢٥).
(٢) الكافي (١/ ٤٦١).

٢- محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قبض الحسين بن علي (عليه السلام) يوم عاشوراء، وهو ابن سبع وخمسين سنةً»[(١)].

٣- محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قبض علي بن الحسين (عليه السلام) وهو ابن سبع وخمسين سنةً، في عام خمس وتسعين، عاش بعد الحسين خمسًا وثلاثين سنةً»[(٢)].

٤- محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قبض محمد بن علي الباقر وهو ابن سبع وخمسين سنةً في عام أربع عشرة ومائة، عاش بعد علي بن الحسين (عليه السلام) تسع عشرة سنةً وشهرين»[(٣)].

٥- محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير قال: «قبض أبو عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) وهو ابن خمس وستين سنةً في عام ثمان وأربعين ومائة، وعاش بعد أبي جعفر (عليه السلام) أربعًا وثلاثين سنةً»[(٤)].

٦- محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير[(٥)] قال: «قبض موسى بن

(١) الكافي (١/ ٤٦٣).
(٢) الكافي (١/ ٤٦٨).
(٣) الكافي (١/ ٤٧٢).
(٤) الكافي (١/ ٤٧٥).
(٥) هذا الإسناد فيه غلط فاحش، إذ أن ابن مسكان وأبا بصير ماتا قبل موسى بن جعفر الكاظم اتفاقًا، ولذا قال التستري: «الظاهر كون ذكر ابن مسكان وأبي بصير من طغيان قلم الكليني أو من زيادات النسّاخ حيث رأوا الإسناد «محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير» في تاريخ وفاة الباقر والصادق عليهما السّلام. والصحيح الاقتصار فيه على محمّد بن سنان كما اقتصر عليه في تاريخ وفاة الرضا عليه السّلام فقد عرفت من الشيخ والنجاشي أنّ أبا بصير مات قبل الكاظم عليه السّلام بثلاث وثلاثين سنة=

جعفر (عليه السلام) وهو ابن أربع وخمسين سنةً في عام ثلاث وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر (عليه السلام) خمسًا وثلاثين سنةً»[١].

٧- عن محمد بن سنان قال: «قبض علي بن موسىٰ (عليه السلام) وهو ابن تسع وأربعين سنةً وأشهر، في عام اثنين ومائتين، عاش بعد موسى بن جعفر عشرين سنةً إلا شهرين أو ثلاثة»[٢].

٨- عن محمد بن سنان قال: «قبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنةً وثلاثة أشهر واثني عشر يوما، توفي يوم الثلاثاء لستٍّ خلون من ذي الحجة سنةً عشرين ومائتين، عاش بعد أبيه تسعة عشر سنةً إلا خمسًا وعشرين يومًا» [٣].

فالملاحظ في سائر هٰذه الروايات أنها تشترك في تحديد تاريخ وفيات المعصومين وأعمارهم، أما ذكر سبب الوفاة فليس معهودًا في هٰذه الروايات، حتىٰ لو كان سبب الوفاة مأساويًا، كما هو الشأن بالنسبة لاستشهاد الحسين رضي الله عنه في كربلاء، حيث لم يذكر سبب وفاته، وكذا بالنسبة للحسن رضي الله عنه، فلم يذكر سبب وفاته مع أنهم يدعون أنه رضي الله عنه مات مسمومًا.

وعلىٰ هٰذا فما جاء بعد رواية دلائل الإمامة في ذكر سبب وفاة فاطمة رضي الله عنها ليس من رواية محمد بن سنان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق،

= فكيف روىٰ فوته عليه السّلام؟ وابن مسكان أيضًا صرّح النجاشي أنّه مات في أيّام الكاظم عليه السّلام. وحملنا أبا بصير فيه علىٰ هٰذا، لما يأتي من أنّه المنصرف إليه من الإطلاق، مع أنّ حمله علىٰ «ليث» لا يدفع الإشكال حيث إنّه أيضًا إنّما عدّ في الثلاثة وإن لم يذكر تاريخ موته، مع أنّ ابن مسكان راويه صرّح فيه بموته قبله عليه السّلام»، قاموس الرجال (١٢/ ٤٦٦)، وانظر: رسالة عديمة النظير في أحوال أبي بصير لمهدي بن حسن الخوانساري، منشورة بمجلة ميراث حديث شيعة العدد الثالث عشر (ص ٣٠٠).

(١) الكافي (١/ ٤٨٦).

(٢) الكافي (١/ ٤٩٢).

(٣) الكافي (١/ ٤٩٧).

لأنه مخالف لمسلك الروايات التي وردت بهذا الإسناد في وفيات المعصومين، وهذا واضح لمن تأمل هذه الروايات.

ومع أن هذا الاحتمال لو ثبت سيغنينا عن مناقشة هذه الرواية رأسا، حيث ثبت أنها ليست من كلام المعصوم وإنما هو كلام لا يعرف قائله، غير أننا لم نقتصر على محاجة المخالفين به، فقد مر معنا الجواب عن سند الرواية، ثم رأينا أن نختم بإيراد هذا الإشكال حتى يتنبه له الباحثون، وبالله التوفيق.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

ذهب محمد حسين فضل الله إلى ضعف هذه الرواية لكونها من رواية محمد بن سنان[1]، وحكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[2].

١٢–رواية كنز الفوائد

قال أبو الفتح الكراجكي: «ومما حدثنا به الشيخ الفقيه أبو الحسن بن شاذان، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا ابن الوليد محمد بن الحسن، قال: حدثنا الصفار[3] محمد بن الحسين، قال: حدثنا محمد بن زياد، عن مفضل بن عمر، عن يونس بن يعقوب،

(١) تعليقات آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله على الأسئلة التي وجهت لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (ص ٥٤).

(٢) ذلك أن الرواية أوردها المجلسي في بحار الأنوار (٤٣/ ١٧٠) في الباب السابع الرواية رقم ١١، وقال آصف محسني في المشرعة (٢/ ١٣٩) عن هذا الباب: «فيه أكثر من خمسين رواية والمعتبر منها ماذكرت بأرقام ١٤، ٢٢، ٢٤»، وهذا صريح بأن الرواية رقم (١١) غير معتبرة.

(٣) المثبت في كلا طبعتي الكتاب: محمد بن الحسين، وهو ما وقفنا عليه في مخطوطة كنز الفوائد المحفوظة في المكتبة الرضوية برقم (٢٢٤)، [ق ٥٨/ ب]، فإما أن يكون الحسين تصحيفا من الناسخ والصواب الحسن، وهو والد محمد بن الحسن الصفار، وإما أن الصحيح محمد بن الحسين كما في المخطوط لكن سقطت كلمة «عن» بين الصفار ومحمد بن الحسين، فالصفار اسمه محمد بن الحسن، ومن مشايخه الذي يروي عنهم محمد بن الحسين وهو يروي عن ابن أبي عمير.

قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام يقول: «ملعون ملعون كل بدن لا يصاب في كل أربعين يومًا،...ملعون ملعون من رمىٰ مؤمنًا بكفر، ومن رمىٰ مؤمنًا بكفر فهو كقتله، ملعونة ملعونة امرأة تؤذي زوجها وتغمه، وسعيدة سعيدة امرأة تكرم زوجها ولا تؤذيه وتطيعه في جميع أحواله، يا يونس، قال جدي رسول الله ﷺ: ملعون ملعون من يظلم بعدي فاطمة ابنتي ويغصبها حقها ويقتلها»»[١].

دراسة سند الرواية:

يعد هٰذا الإسناد نموذجًا من نماذج الوضع والدس في أحاديث أهل البيت رضي الله عنهم وتركيب الأسانيد المختلقة علىٰ رواة لم يتلفظوا بها، ولمّا كان واضع هٰذا الحديث جاهلا في علوم الحديث والرجال والأسانيد في التراث الإمامي، وقع في أخطاء فادحة ولفق أسانيد يعرف أهل الصنعة أنها منحولة علىٰ أصحابها، فلا يكفي في صحة السند أن يكون رواته ثقات فقط، بل لابد من تحقق الاتصال وغيرها من الشروط، بل إن أول كلمة في تعريف الحديث الصحيح هي الاتصال كما قال الشهيد الثاني: «ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي...»[٢]، وهٰذا ما غفل عنه واضع هٰذا الإسناد فاكتفىٰ بجمع رواة ظنهم ثقات، وفاته قضية الاتصال، وإليك حقيقة هٰذا الإسناد المختلق.

أولًا: جاء في الإسناد رواية: «الصفار محمد بن الحسين قال حدثنا محمد بن زياد».

---

(١) كنز الفوائد (ص٦٣) الطبعة الحجرية، و(١/ ١٤٩) في طبعة دار الأضواء.

(٢) البداية في علم الدراية (ص ٢٣).

وهناك احتمالين في هٰذا الإسناد:

الأول: أن الإسناد علىٰ ظاهره، لٰكن وقع تصحيف الحسن إلى الحسين، لأن الصفار اسمه محمد بن الحسن بن فرُّوخ، وثقه النجاشي[١]، وتوفي سنة ٢٩٠هـ، وهو هنا يروي عن (محمد بن زياد) وهو محمد بن أبي عمير الذي وثقه الشيخ الطوسي[٢] والمتوفىٰ سنة ٢١٧هـ، فإن كان الأمر كذٰلك، فهل ثبت سماع الصفار من محمد بن أبي عمير؟.

أجاب الشيخ مسلم الداوري عن هٰذا السؤال قائلًا: «لم يثبت سماع محمد بن الحسن الصفار عن ابن أبي عمير، فإنه يروي عن ابراهيم بن هاشم وهو يروي عن ابن أبي عمير كثيرًا، إذًا هو متأخر من حيث الطبقة، ومقتضىٰ تاريخ وفاتهما أيضًا ذٰلك، فإذا وُجد في السند محمد بن الحسن عن ابن أبي عمير[٣]، فالظاهر هو محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، كما وقع نظيره في بعض الموارد»[٤].

---

(١) رجال النجاشي (ص ٣٥٤) رقم (٩٤٨).

(٢) الفهرست (ص ٢١٨) رقم (٦١٧).

(٣) وقع خطأ في اسم ابن أبي عمير مرتين، فمرة كُتب: ابن أبي عمر، ومرة : ابن عمير، وهو سهو واضح والصواب ابن أبي عمير كما أثبتناه.

(٤) موقع مسلم الداوي: مؤسسة الإمام الرضا للبحث والتحقيق العلمي، مسائل وردود، تصحيح سؤال حول سماع بعض الرواة، انظر الرابط:

http://www.ridhatorath.com/content/masael/masael_questionanswer.aspx?questionid=96

شوهد بتاريخ (٢٠٢٣/ ٠٣/ ٣١)

وهٰذا توثيق جواب مسلم الداوري من موقعه الرسمي:



مؤسسة الإمام الرضا للبحث والتحقيق العلمي
برعاية سماحة آية الله الشيخ مسلم الداوري

البحث

ارسل سؤالك

عنوان الموضوع : تصحيح سؤال حول سماع بعض الرواة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته سماحة الشيخ مسلم الداوري دامت بركاتك كنت قد أرسلت سؤالا سابقا وقد أجبتم عليه مشكورين ُ وقمت بتصحيح السؤال مرة أخرى مع اعتذاري لكم وهو - بعد التصحيح - كالآتي : هل ثبت سماع محمد بن الحسن الصفار من محمد بن أبي عمير مباشرة ؟ ُ خصوصا مع عدم الظفر بأي رواية للصفار عن محمد بن أبي عمير مباشرة في كتاب بصائر الدرجات للصفار ُ ولا في الكتب الأربعة لأعلام الطائفة بعد البحث و بعد مراجعة كتاب جامع الرواة للمولى الأردبيلي قدس سره . فهل بعد هذا يمكن الحكم بالإرسال بينهما أو السقط في السند إن وجد كماهو مقرر في علم طبقات الرواة ؟

كاتب الموضوع : سلمان المحمدي

الجواب:

بسمه تعالى لم يثبت سماع محمد بن الحسن الصفار عن ابن ابي عمر فإنه يروي عن ابراهيم بن هاشم وهو يروي عن ابن ابي عمير كثيراً اذاً هو متأخر من حيث الطبقة ومقتضى تاريخ وفاتها ايضاً ذلك، فإذا وجد في السند محمد بن الحسن عن ابن عمير فالظاهر هو محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير كما وقع نظيره في بعض الموارد. والله هو العالم

كاتب الرد:admin

وما قاله الداوري صحيح، فإنه لم يثبت في الكتب الأربعة، وكتاب بصائر الدرجات للصفار روايته ولو لمرة واحدة عن محمد بن أبي عمير، وهٰذا يؤكد الإشكال في هٰذا الإسناد.

الاحتمال الثاني: أن الإسناد وقع فيه سقط وتصحيف، كما أشار لذٰلك مسلم الداوري، بأن يكون أصل الإسناد: «الصفار عن محمد بن الحسين، عن محمد بن زياد»، فسقطت كلمة «عن» بين الصفار ومحمد بن الحسين، وذٰلك أن اسم الصفار هو محمد بن الحسن، وهو يروي عن محمد بن الحسين، ومحمد بن الحسين من تلاميذ محمد بن أبي عمير كما ثبت في عدة مواضع من كتاب بصائر الدرجات للصفار[١]، والكافي للكليني[٢]، وقد نص الخوئي علىٰ أن محمد بن الحسين من الرواة عن ابن أبي عمير[٣]، وهو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، أبو جعفر الزيات الهمداني، والصفار هو تلميذه والراوي لكتبه[٤]، ولعل هٰذا الاحتمال هو الأقرب، فإن ثبت ذٰلك فالكلام في الإسناد يقع فيمن بعدهما من الرواة.

ثانيا: جاء في الإسناد أيضًا رواية: «المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب».

وقبل الكلام علىٰ حال المفضل بن عمر لا بد من الالتفات إلىٰ أنه لم يثبت في الكتب الأربعة بل والثمانية[٥] جميعها - مع بذل الوسع في البحث - رواية

---

(١) بصائر الدرجات (ص ٥٦، ١٠٢، ١٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٣٢٧، ٤٤٧، ٥٤١).

(٢) الكافي (١/ ٥١)، (١/ ١٠٧)، (٢/ ٤٢٠) وغيرها.

(٣) معجم رجال الحديث (١٥/ ٣٠٠).

(٤) انظر ترجمته في معجم رجال الحديث (١٦/ ٣٠٩).

(٥) وهي: ١- الكافي للكليني، ٢- فقيه من لا يحضره الفقيه للصدوق، ٣- التهذيب و ٤- الاستبصار كلاهما للشيخ الطوسي، ٥- الوافي للفيض الكاشاني، ٦- وسائل الشيعة للحر العاملي، ٧- مستدرك الوسائل للنوري الطبرسي، ٨- بحار الأنوار للمجلسي.

المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب إلا في هٰذا المورد المنقول من كنز الفوائد للكراجكي!.

وما قاله مسلم الداوري عن الانقطاع بين الصفار ومحمد بن أبي عمير، يقال هنا أيضًا بل هنا الأمر أوضح بكثير، فإن رواية المفضل بن عمر عن يونس بن يعقوب تخالف طرق الروايات عند الإمامية، فالمشهور رواية (المفضل بن عمر عن يونس بن ظبيان عن الصادق) وهي جادة مشهورة بخلاف هٰذه الرواية المخالفة لجميع الأسانيد.

وعليه فالانقطاع أو التصحيف أو السقط لا يمكن التنصل عنه في هٰذا السند، وهٰذا ما ذهب إليه السيد أحمد المددي وهو من علماء الرجال عند الإمامية وأستاذ في حوزة قم، فحين سُئل:

«هل ثبت سماع المفضل بن عمر من يونس بن يعقوب مباشرة؟، خصوصا مع عدم الظفر بأي رواية للمفضل عن يونس بن يعقوب مباشرة في الكتب الأربعة، فهل بعد هٰذا يمكن الحكم بالإرسال بينهما أو السقط في السند إن وجد كما هو مقرر في علم طبقات الرواة؟».

أجاب المددي قائلًا: «يونس بن يعقوب متأخر طبقة عن المفضل بن عمر، والتفصيل موكول إلىٰ محله»[1].

---

(١) موقع أحمد المددي:

https://www.ostadmadadi.ir/arabic/qa/13539/

(الأسئلة والأجوبة - رجال - هل ثبت سماع المفضل بن عمرمن يونس بن يعقوب مباشرة ؟) شوهد بتاريخ (٣١/ ٠٣/ ٢٠٢٣م).

وهذه صورة الجواب من موقع المددي:



موقع دروس وآثار سماحة
آية الله الأستاذ السيد أحمد المددي الموسوي

الأسئلة والأجوبة > رجال

تصنيف الموضوعي | احدث الأسئلة | الأسئلة العشوائية | أكثر الأسئلة مشاهدة

هل ثبت سماع المفضل بن عمر من يونس بن يعقوب مباشرة؟

هل ثبت سماع المفضل بن عمر من يونس بن يعقوب مباشرة ؟
خصوصا مع عدم الظفر بأي رواية للمفضل عن يونس بن يعقوب مباشرة في الكتب الأربعة ، فهل بعد هذا يمكن الحكم بالإرسال بينهما أو السقط في السند إن وجد كما هو مقرر في علم طبقات الرواة؟

بسمه تعالى شأنه

يونس بن يعقوب متأخر طبقة عن المفضل بن عمر. والتفصيل موكول الى محله. دمتم بخير وعافية.

التاريخ: [١٤٤٢/٢/١٩] تصفح: [1680]

وعلىٰ هٰذا فقد أثبت عالمان من علماء الرجال الانقطاع في موضعين في هٰذا السند، وكفىٰ بهٰذا دليلًا علىٰ بطلان الاستدلال بهٰذه الرواية المختلقة.

ولو عدلنا عن السقط أو الانقطاع وقلنا إن الصواب هو (يونس بن ظبيان) -وهٰذا ليس ببعيد- لأنه شيخ المفضل بن عمر في العديد من الموارد، نقول قال الشيخ حسين الساعدي ملخصًا القول في يونس بن ظبيان: «غال، ضعيف جدًا، كذاب، يضع الحديث، ضعفه محمد بن مسعود العياشي، والفضل بن شاذان، والكشي، وابن الغضائري، والنجاشي، وعدّه من الضعفاء العلامة، وابن داود، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، له عدّة روايات في الكتب الأربعة وغيرها يظهر من بعضها التخليط والوضع»[1].

وضعفه المامقاني[2]، والخوئي[3]، وقال عبد النبي الكاظمي: «واعلم أن هٰذا قد ضعفه أكثر أهل الرجال»[4].

وما سبق يكفي لرد الرواية لكل منصف، فإن الانقطاع ظاهر في موضعين.

ثالثا: من رواة هٰذا الإسناد (المفضل بن عمر) وهو من رؤوس الغلاة.

قال عنه أبو العباس النجاشي: «فاسد المذهب مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل إنه كان خطابيا. وقد ذُكِرت له مصنفات لا يعول عليها»[5].

وكلام النجاشي مقدم علىٰ غيره عند جمهور علماء الرجال.

---

(١) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ٤٦٣).

(٢) تنقيح المقال (١/ ١٦٩).

(٣) كما جاء في المفيد من معجم رجال الحديث للجواهري (ص ٦٧٩).

(٤) تكلمة الرجال (٢/ ٦٢٦).

(٥) رجال النجاشي (ص ٤١٦) رقم (١١١٢).

وقال الشيخ حسين الساعدي بعد دراسة مفصلة لحال المفضل بن عمر: «جاء في مدحه عدّة روايات أكثرها ضعيفة وإن صحّت، فهي قاصرة الدلالة ومعارضة بعدّة رويات صحيحة السند في ذمه ووصفه بالغلو، وضعّفه النجاشي، وابن الغضائري، ورجّح تضعيفه كلّ من العلامة الحلي، وابن داود الحلي، والجزائري، ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته التخليط والغلو والارتفاع والوضع والاختلاق»[١].

ودَرَسَ محمد رضا السيستاني حال المفضل بن عمر في بحث طويل، وناقش فيه جميع الأقوال التي تناولته، ولخص رأيه قائلا: «تحصل مما تقدم أن أقل ما يمكن أن يقال بشأن المفضل بن عمر الجعفي: هو أن حاله ملتبس ولا يمكن الاطمئنان بوثاقته فضلًا عن جلالته، والله تعالىٰ هو العالم بحقيقة الأمور»[٢].

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

أسقط محمد آصف محسني هٰذه الرواية من الاعتبار في تعليقه علىٰ بحار الأنوار[٣].

مناقشة متن الرواية:

ورد في متن الرواية سلوك يخالف ثقافة أهل البيت وأساليب خطابهم لعامة الناس، وهو كثرة اللعن في متن الرواية بطريقة تثير الاستغراب، ولا نقصد هنا أنه لم يرد فيما ينسب لأهل البيت لعنهم لشخص أو فعل معين، وإنما نستنكر تكرر اللعنات بطريقة مريبة بعيدة عن هدي النبوة والعلماء، وأقرب إلىٰ منطق جهلة الوعاظ، فقد تكررت كلمة «ملعون» أكثر من عشرين مرة!

(١) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ٣٥٠).

(٢) قبسات من علم الرجال (١/ ٥٦٧).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٣٨٨).

إن هٰذا المنطق يدل علىٰ دنو ثقافة واضع الرواية علىٰ لسان الإمام جعفر الصادق المنزه عن هٰذا المستوىٰ من الخطاب، ومن تأمل سمت الإمام الصادق وحسن منطقه، وورعه، ورجاحة عقله، عَلِم عِلْم اليقين أنه لا يمكن أن يتلفظ بهٰذه الألفاظ بمثل هٰذا السياق الركيك.



القسم الثاني:الروايات غير المسندة

انتهج أنصار أسطورة كسر الضلع منهجًا قائمًا علىٰ حشد كل ما يقفون عليه من نصوص لإثبات هٰذه الأسطورة بغض النظر عن قيمة هٰذه النصوص، ولذا وجدناهم يستدلون بعدة روايات وردت فيها قضية كسر الضلع، إلا أنها لا تستوفي الحد الأدنىٰ من شروط الحجية وهي الإسناد المتصل، وهدفهم من حشد الروايات هو تكثير الأدلة لجعل مسألة كسر الضلع من القضايا المشهورة والمستفيضة، بل وبلغ التساهل ببعضهم إلىٰ رفعها إلىٰ مرتبة القضايا المتواترة، ولأجل ذٰلك رأينا أن نبين حال هٰذه الروايات من خلال دراستها وبيان سقوطها وعدم صلاحيتها للاحتجاج، وبيان ما في نصوصها من الإشكالات والعلل الموجبة لردها وعدم الاستناد إليها، وقد سلكنا في دراستها نفس المسلك الذي اعتمدناه في دراسة الروايات المسندة، حيث رتبنا هٰذه الروايات بحسب مخارجها ترتيبا زمنيا، وحاولنا استيفاء تخريج كل رواية من مصادر الإمامية.

وعدد هٰذه الروايات هو تسع روايات أغلبها منقول من كتب ألفت بعد القرن السادس.

و لم نكتف بالتنبيه علىٰ خلو هٰذه الروايات من الإسناد المتصل، بل قمنا بدراسة أحوال الرواة الذين تنسب إليهم هٰذه الروايات، خاصة حينما يكونون من الضعفاء والمتهمين، وهٰذا يزيد حال هٰذه الروايات وهْنًا علىٰ وهنٍ، ويبين أن الذين يعتمدون علىٰ هٰذه الروايات لإثبات قضية خطيرة مثل هٰذه لا يستندون إلىٰ منهج علمي سليم.

ما نسب إلى النبي ﷺ

١-رواية الطُّرَف لابن طاووس

نقل علي بن موسى بن طاووس في كتاب «طُرَف من الأنباء والمناقب» عن كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد الضرير[١] أن النبي ﷺ قال: «يا علي، ويل لمن ظلمها، وويل لمن ابتزّها حقها، وويل لمن انتهك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها، وويل لمن آذىٰ جنينها، وشج جنْبَيْها وويل لمن شاقّها وبارزها»[٢].

وكل ما ينقله ابن طاووس من كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد يشترك في نفس السند.

دراسة سند الرواية:

إن الكلام عن سند هٰذه الرواية يقع في مسائل:

المسألة الأولىٰ: الكلام علىٰ سند علي بن طاووس إلىٰ كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد الضرير.

لم يذكر ابن طاووس سنده لكتاب الوصية لعيسى بن المستفاد ولذٰلك ضعَّف علي الاشتهاردي روايةً نقلها ابن طاووس عن كتاب الوصية لعدة علل منها:

---

(١) جمع الشيخ بهجت العطار الروايات المنسوبة لعيسى بن المستفاد الضرير وطبعها تحت عنوان «كتاب الوصية»، ونشرته المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام في مشهد سنة ١٤٢٩، الحديث الثامن (ص ٧٥).

(٢) كتاب طرف من الأنباء والمناقب الطرفة التاسعة عشر (ص ١٦٩)، ونقلها المجلسي مع اختلاف يسير في الألفاظ عن كتاب عيسى بن المستفاد أيضًا، كما جاء في بحار الأنوار (٢٢/ ٤٨٥)، رقم (٣١): «يا علي ويل لمن ظلمها وويل لمن ابتزها حقها، وويل لمن هتك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها، وويل لمن آذىٰ خليلها، وويل لمن شاقها وبارزها..».

«عدم ذكر ابن طاووس سنده إلىٰ عيسى بن المستفاد فالخبر مقطوع الأوّل»[١]، وحكم علماء الرجال الإمامية بضعف سند ابن طاووس إلىٰ كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد، قال محمد المؤمن القمي: «إن سند ابن طاووس إلىٰ عيسى بن المستفاد مجهول»[٢]، وأعَلَّ علي كاشف الغطاء رواية منقولة من كتاب الطرف لابن طاووس عن عيسى بن المستفاد بسبب «ضعفها بالإرسال»[٣]، وطعن الخوئي في كتاب عيسى بن المستفاد وطريق ابن طاووس إليه عند كلامه علىٰ إحدى الروايات فقال: «بمجهولية طريق ابن طاووس إليه لأن بينهما وسائط»[٤]، وقال آصف محسني: «نسخة كتابه لم تصل بسند معتبر إلى ابن طاووس»[٥].

المسألة الثانية: الكلام علىٰ بقية طرق كتاب الوصية:

وربما يقول قائل: إن عدم وجود سند لابن طاووس إلى الكتاب لا يستلزم ضعف طرق كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد، فإن الشيخين النجاشي والطوسي ذكرا إسنادًا لكتاب الوصية، وعليه يمكن تصحيح الرواية بناء علىٰ وجود سند للنجاشي والطوسي إلى الكتاب، فالجواب: سنبين حال سند النجاشي والطوسي لكتاب الوصية سدًّا لباب الاعتراض، فنقول: ذكر النجاشي في ترجمة عيسى بن المستفاد طريقه إليه كما هي عادته في ذكر أسانيده إلى المترجم لهم، ثم حكم على السند بالاضطراب، فقال: «له كتاب الوصية، رواه شيوخنا عن أبي القاسم جعفر بن محمد قال: حدثنا

(١) مدارك العروة (٢٣/ ٤٥٠).
(٢) الولاية الإلهية الإسلامية (الحكومة الإسلامية) (٢/ ٢٠٦).
(٣) النور الساطع في الفقه النافع (١/ ٤٣١).
(٤) موسوعة الإمام الخوئي شرح العروة الوثقىٰ (٩/ ٢٢٧).
(٥) مشرعة بحار الأنوار (١/ ٤٠٢).

أبو عيسىٰ عبيد الله بن الفضل بن هلال بن الفضل بن محمد بن أحمد بن سليمان الصابوني، قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا أبو يوسف الوحاظي والأزهر بن بسطام بن رستم، والحسن بن يعقوب، قالوا: حدثنا عيسى بن المستفاد، وهٰذا الطريق طريق مصري فيه اضطراب»[1].

فالنجاشي طعن في هٰذا السند بالاضطراب، ثم إن السند لا يصح:

فأبو جعفر محمد بن إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن محمد: مجهول[2]، وقال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[3].

ومشايخه الثلاثة الذين يروي عنه كتاب الوصية كلهم مجاهيل:

(**فأبو يوسف الوحاظي**): مجهول لا يدرىٰ من هو، ولم نقف له علىٰ ترجمة مع بذل الوسع.

و(**الأزهر بن بسطام بن رستم**): قال عنه الشاهرودي: «أزهر بن نظام: لم يذكروه...، والأظهر أنه أزهر بن بسطام بن رستم، وقع هو مع أبي يوسف والحسن بن يعقوب في طريق النجاشي إلىٰ كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد»[4].

و(**الحسن بن يعقوب**): قال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[5]، فهٰذا الطريق مسلسل بالمجاهيل.

---

(١) رجال النجاشي (ص ٢٩٧).

(٢) كما في المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٥٠١).

(٣) مستدركات علم رجال الحديث (٦/ ٤٥٨).

(٤) مستدركات علم رجال الحديث (١/ ٥٣٦).

(٥) مستدركات علم رجال الحديث (٣/ ٧١).

ثم أشار النجاشي إلىٰ سند آخر للكتاب ينتهي إلىٰ عبيد الله بن الفضل أيضًا، فقال: «وقد أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران قال: حدثنا يحيى بن محمد القصباني، عن عبيد الله بن الفضل».

وهٰذا السند لا يصح أيضًا:

لأن من رواته: **يحيى بن محمد القصباني**، ويقال الغصباني: قال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[1]، فهو مجهول ليس له توثيق في كتب الرجال.

وأما **عبيد الله بن الفضل** الذي هو مدار إسناديّ النجاشي: فهو «مجهول» أيضًا[2].

وعلىٰ هٰذا تكون طرق النجاشي لكتاب عيسى بن المستفاد جمعت بين الاضطراب، وجهالة الرواة.

وأما الطوسي فلم يذكر سندًا متصلًا للكتاب أصلًا، وإنما قال: «له كتاب[3]، رواه عبيد الله بن عبد الله الدهقان عنه»[4]، ولذا قال إبراهيم الشبوط: «إن الشيخ الطوسي في الفهرست لم يذكر طريقًا إليه»[5].

والراوي للكتاب عن عيسى بن المستفاد هو عبيد الله بن الدهقان وهو ضعيف أيضًا، قال عنه النجاشي: «ضعيف»[6]، وقال أبو القاسم الخوئي عن هٰذا الطريق:

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٨/ ٢٣١).

(٢) كما في المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٣٦٥).

(٣) لم يصرح الطوسي باسم الكتاب، لكننا نحتمل بأن الكتاب المقصود هو كتاب الوصية، لأنه الكتاب الوحيد الذي ذكره النجاشي ومن جاء بعده.

(٤) الفهرست (ص ١٨٨) رقم (٥٢٠).

(٥) ضعفاء الرواة (ص ٣٧٨).

(٦) رجال النجاشي (ص ٢٣١) رقم (٦١٤).

«وطريق الشيخ إليه ضعيف»[١]، وضعف جواد القيومي الأصفهاني[٢]، والشيخ عباس الدشتي[٣]، إسناد الطوسي إلى الكتاب.

ولذا ضعف ابن الغضائري سند كتاب الوصية فقال: «كتاب «الوصية» لا يثبت سنده»[٤]، ووافقه ابن المطهر الحلي[٥]، والأردبيلي الغروي[٦]، ومحمد المازندراني[٧]، وبذلك يتبين أن سائر طرق كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد الضرير لا تصح بالكلية.

المسألة الثالثة: رأي علماء الإمامية في عيسى بن المستفاد:

ذهب جمهور علماء الرجال من الإمامية إلى ضعف عيسى بن المستفاد، وأقدمهم النجاشي حيث قال عنه: «لم يكن بذاك»[٨]، وقال ابن الغضائري عنه:

---

(١) معجم رجال الحديث (١٤/ ٢٢٤).

(٢) الفهرست للطوسي (ص ٣٢١)، (بحث حول طرق الشيخ في الفهرست)، طبعة مؤسسة نشر الفقاهة.

(٣) نخبة المقال في تمييز الإسناد والرجال (ص ٢٣٠).

(٤) الضعفاء لابن الغضائري (ص ٨١).

(٥) خلاصة الأقوال (ص ٣٨٧).

(٦) جامع الرواة (١/ ٦٥٤).

(٧) منتهى المقال (٥/ ١٧٠).

(٨) رجال النجاشي (ص ٢٩٧-٢٩٨)، وقد شذ الوحيد البهبهاني في حاشيته على منهج المقال (المقدمة) (١/ ١٣٤) وتبعه النوري الطبرسي (٨/ ٢٨٥-٢٨٦) وغيرهما، فذهبا إلى أن عبارة «ليس بذاك» لا تدل على الضعف، بل تدل على المدح، وهذا مردود، فالصواب أن هذه العبارة من ألفاظ التضعيف، وهذا ما صرح به زين الدين العاملي المشهور عند الإمامية بالشهيد الثاني في البداية في علم الدراية (ص ٤٦)، وكذا في شرح البداية (ص ٨٣) والشهيد الثاني هو أول من صنف في علم الدراية عند الإمامية، وهذا ما ذهب إليه جمع من علماء الرجال والدراية: كالأعرجي في عدة الرجال (١/ ٢٤٦)، والميرداماد في الرواشح السماوية (ص ١٠٣)، ورفيع بن علي الرشتي في رسالة في علم الدراية المطبوعة ضمن كتاب رسائل في علم الدراية (٢/ ٣١٤)، وإبراهيم الشبوط في ضعفاء الرواة (ص ١٧)، وعبد الهادي الفضلي في أصول الحديث (ص ١٢٣)، وحسين الساعدي في الضعفاء من رجال الحديث (١/ ١١١).

«هو في نفسه ضعيف»[١]، ووافقه الحلي[٢] والأردبيلي[٣]، والمازندراني[٤]، وذهب محمد تقي المجلسي (الأب) إلىٰ أنه مجهول[٥].

وقد حكم بضعفه أيضًا كل من المامقاني[٦]، والمحقق الداماد[٧]، وإبراهيم الدنبلي[٨]، وعلي البروجردي[٩].

وقال كاشف الغطاء: «عيسى بن المستفاد قد ضعفه العلامة»[١٠]، وضعف الخوئي روايته قائلًا: «هي ضعيفة السند بعيسى بن المستفاد»[١١]، ولخَّص الجواهري رأي الخوئي فيه قائلًا: «مجهول»[١٢]، وقال الاشتهاردي عنه: «إنه علىٰ ما ذكره أهل الرجال ضعيف»[١٣]، وقال عنه محمد المؤمن القمي: «عيسىٰ نفسه ضعيف»[١٤].

وذكر حسين الساعدي في كتابه «الضعفاء من رجال الحديث» طائفة أخرىٰ من كبار علماء الرجال عند الإمامية الذين حكموا بضعفه قائلًا: «خلاصة القول فيه: ضعيف، ضعفه ابن الغضائري والنجاشي، وعده من الضعفاء: العلامة

(١) رجال ابن الغضائري (ص ٨١).
(٢) خلاصة الأقوال (ص ٣٨٧).
(٣) جامع الرواة (١/ ٦٥٤).
(٤) منتهى المقال (٥/ ١٧٠).
(٥) روضة المتقين (١٠/ ٢٧٩).
(٦) تنقيح المقال (١/ ١٢٠).
(٧) كتاب الخمس تقرير بحث الداماد بقلم تلميذه عبد الله الجوادي الآملي (ص ٢١٤).
(٨) ملخص المقال في تحقيق أحوال الرجال (٣/ ٢٥٨).
(٩) طرائف المقال (١/ ٣٣٨) رقم (٢٤٩٨).
(١٠) النور الساطع في الفقه النافع للشيخ علي كاشف الغطاء (١/ ٤٣١).
(١١) موسوعة الإمام الخوئي، شرح العروة الوثقىٰ (٩/ ٢٢٧).
(١٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٤٤٩).
(١٣) مدارك العروة (٢٣/ ٤٥٠).
(١٤) الولاية الإلهية الاسلامية (الحكومة الاسلامية)(٢/ ٢٠٦).

وابن داود والجزائري ومحمد طه نجف، والبهبودي، ويظهر من رواياته التخليط والأسلوب القصصي»[١].

وما أحسن قول الساعدي: «يظهر من رواياته التخليط والأسلوب القصصي»، فمن تأمل الروايات التي ينقلها هٰذا الرجل قضىٰ بصحة كلام الساعدي، فإن جلّ مرويات عيسى بن المستفاد أشبه بأساليب القصاصين وصُنّاع الأساطير.

وبهٰذا يتبين أن جمهور علماء الرجال الإمامية حكموا بضعف عيسى بن المستفاد، فظهر أن توثيق النوري الطبرسي[٢] وأمثاله من المتساهلين لعيسىٰ، قول شاذ مخالف لقول الغالبية العظمىٰ من علماء الرجال، كما أن الوجوه التي استندوا إليها في محاولة توثيقه لا ترجع إلىٰ مُحصِّل.

المسألة الرابعة: رأي علماء الإمامية في سند الروايات المنقولة من كتاب عيسى بن المستفاد:

حكم المحقق آصف محسني في مشرعة بحار الأنوار علىٰ هٰذه الرواية بعدم الاعتبار حيث قال: «جملة من روايات الباب منقولة من كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد الضرير نقلها عن موسى بن جعفر عليه السلام، لٰكن عيسىٰ إما غير قابل للاعتماد كما يستفاد من كلام النجاشي أو هو مجهول. علىٰ أن نسخة كتابه لم تصل بسند معتبر إلى ابن طاووس كما أشرنا إلىٰ أصل هٰذا الكلام في أول هٰذه التعليقة، فلا اعتماد علىٰ هٰذه الروايات، وما قيل في اعتبارها ص(٤٩٥)[٣] ضعيف موهون»[٤].

---

(١) الضعفاء من رجال الحديث (٢/ ٥٠٢).

(٢) خاتمة مستدرك الوسائل (٨/ ٢٨٥-٢٨٦).

(٣) يقصد ما ذكره المجلسي في بحار الأنوار (٢٢/ ٤٩٥) من أن كتاب عيسى بن المستفاد معتبر.

(٤) مشرعة بحار الأنوار (١/ ٤٠٢).

كما أن من مضىٰ من علماء الرجال الإمامية حكموا بضعف سند كتاب عيسى بن المستفاد وضعفوا طريق ابن طاووس إليه.

وقد خالف في ذلك بعضهم، وعلىٰ رأسهم محمد باقر المجلسي حيث يقول: «عيسىٰ وكتابه مذكوران في كتب الرجال، ولي إليه أسانيد جمة، وبعد اعتبار الكليني رحمه الله الكتاب واعتماد السيدين عليه، لا عبرة بتضعيف بعضهم، مع أن ألفاظ الروايات ومضامينها شاهدة علىٰ صحتها»[١].

وذهاب المجلسي لكون كتاب الوصية معتبرًا غير مسلم، فقد مضىٰ أن طريق ابن طاووس لكتاب الوصية ضعيف، وكذا طريق النجاشي والشيخ الطوسي، وبهذا يتبين أن استدلال المجلسي بأن الكليني حكم باعتبار كتاب الوصية لا يتلفت إليه أيضًا، فقد سلك مسلك الأخبارية الذين يصححون أغلب الكتب والروايات، وعليه لا عبرة بقول من حكم بأن هذا الكتاب معتبر، كالمجلسي والنوري ومن تابعهم.

والعجيب أن المجلسي نفسه قد ضعف عيسىٰ في كتابه الوجيزة [٢]، لكنه ناقض نفسه هنا وحكم باعتبار الكتاب!.

٢-رواية منهاج الصلاح:

قال ابن المطهر الحلي: «زار النبي صلى الله عليه وسلم يومًا فاطمة عليها السلام، فقامت عليها السلام فهيأت له طعامًا من تمر وقرص وسمن، جاري عادتها معه، واجتمعوا على الأكل هو وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام،

(١) بحار الأنوار (٢٢/ ٤٩٥).

(٢) الوجيزة في علم الرجال (ص ٢٧٦).

فلما أكلوا سجد رسول الله ﷺ وأطال سجوده ثم بكىٰ ثم ضحك ثم جلس، وكان أجرأهم في الخطاب علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: «يا رسول الله رأينا منك اليوم ما لم نره قبل ذلك»، قال ﷺ: وما هو؟، قال: سجدت وبكيت وضحكت فما سبب ذلك؟، فقال ﷺ: «إني لما أكلت معكم فرحت وسررت بسلامتكم، واجتماعكم فسجدت لله تعالىٰ شكرًا». فهبط جبرئيل عليه السلام يقول: «سجدت شكرًا لفرحك بأهلك؟» فقلت: «نعم»، فقال: «ألا أخبرك بما يجري عليهم بعدك؟» فقلت: «بلىٰ يا أخي يا جبرئيل»، فقال: «أما ابنتك فهي أول أهلك لحاقا بك بعد أن تظلم ويؤخذ حقها وتمنع إرثها ويظلم بعلها ويكسر ضلعها»...» [(١)].

إن أقدم من ذكر هذه الرواية بهذا اللفظ هو ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج الصلاح، ونقلها عنه المجلسي في بحاره، وقد ذكر الحلي هذه الرواية بألفاظ قريبة منها دون عبارة «ويكسر ضلعها» في كتابه «نهج الحق وكشف الصدق»[(٢)]، ونقل ابن أبي جمهور الأحسائي هذه الرواية في كتابه «عوالي اللئالي»، وبذلك يتبين أن مرجع هذه الرواية إلىٰ مصدر واحد فقط وهو ابن المطهر الحلي، ولذلك لا تغتر بقول عبد الزهراء مهدي: «وقريب منها ما رواه ابن أبي جمهور الأحسائي مختصرًا» [(٣)]، لأن ابن أبي جمهور إنما نقل نفس الرواية التي ذكرها الحلي في نهج الحق، وهي خالية من الإشارة إلىٰ كسر الضلع،

(١) منهاج الصلاح في اختصار المصباح (ص ٤٤٥)، ونقلها المجلسي في بحار الأنوار (٩٨/ ٤٤)، وذكرها ابن أبي جمهور الأحسائي في عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية (١/ ١٩٩) مختصرة.

(٢) نهج الحق وكشف الصدق (ص ٤٣٢).

(٣) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٤٠).

ولذا وصفها عبد الزهراء مهدي بأنها رواية مختصرة، وبذلك يتبين أن عبد الزهراء مهدي تعمد إيهام القارئ بكثرة مصادر الرواية من خلال عزوها إلىٰ أكثر من مصدر مع أنها ترجع إلىٰ مصدر واحد.

دراسة سند الرواية:

ليس لهٰذه الرواية سند، فابن المطهر الحلي الذي روىٰ هٰذا الخبر لم يبين مصدره ولا ذكر سندًا للرواية، وبينه وبين هٰذه الحادثة المزعومة أكثر من سبعة قرون، فكيف يطمئن الباحث لصحة نقل هٰذه القصة؟، لا ريب أن من يبحث عن الحق لا ينبغي عليه الاعتماد علىٰ مثل هٰذه الروايات التي لا إسناد لها ولا زمام ولا خطام، وهٰذا أقل ما يقال في أمثال هٰذه الروايات.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم هاشم الهاشمي علىٰ هٰذه الرواية بالضعف والإرسال[١]، وحكم المحقق آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار[٢].



(١) كتاب حوار مع فضل الله (ص ٢٨٥)، ذكر هاشم الهاشمي أربع روايات، كانت هٰذه الرواية رابعتها وقال: «والروايات الثلاثة الأخيرة ضعيفة السند كما هو واضح، فهي مرسلة جميعًا».

(٢) قال آصف محسني في مشرعة بحار الأنوار: (٢/ ٤٧٩): «الباب ٥: أن زيارته عليه السلام تعدل الحج والعمرة (٩٨: ٢٨). والمعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ١، ٨، ٩ علىٰ وجه في ابن الجهم و١٦ و٥٥»، والرواية المعنية برقم (٨٤) في الباب فتكون غير معتبرة في نظره.

ما نسب إلىٰ علي رضي الله عنه

٣-رواية الكفعمي في المصباح[١]:

عن علي عليه السلام أنه قال: «اللهم صل علىٰ محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرَّفا كتابك، وأحبا أعداءك، وجحدا آلاءك، وعطَّلا أحكامك، وأبطلا فرائضك، وألحدا في آياتك، وعاديا أولياءك، ووالَيا أعداءك، وخرّبا بلادك، وأفسدا عبادك، اللهم العنهما وأتباعهما وأولياءهما وأشياعهما ومحبيهما،... وعهد نقضوه، وحلال حرّموه، وحرام أحلّوه، وبطن فتقوه، وجنين أسقطوه، وضلع دقّوه، وصكّ مزّقوه، وشمل بدّدوه، وعزيز أذلّوه، وذليل أعزّوه...»[٢].

دراسة الإسناد:

هٰذا النص جزء من دعاء صنمي قريش، وهو الدعاء المنسوب إلىٰ علي رضي الله عنه، وليس له أي إسناد.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٣].

---

(١) والاسم الكامل لكتاب الكفعمي هو: «جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية»، ويشتهر: بمصباح الكفعمي لمؤلفه: إبراهيم بن علي الكفعمي، فرغ من تأليفه سنة ٨٩٥هـ، انظر: مرآة الكتب للتبريزي (٥/ ٧٦).

(٢) المصباح للكفعمي (ص ٧٣٧-٧٣٥)، ورواه الحسن بن سليمان الحلي في المحتضر (ص ١١- ١١٢)، وذكره قبلهما أسعد بن عبد القاهر في رشح الولاء في شرح الدعاء (ص ١٢٦).

(٣) مشرعة بحار الأنور (٢/ ٣٧)، و(٢/ ٤٢٣).

وقال المرجع كمال الحيدري عن دعاء صنمي قريش: «لا أصل ولا سند ولا مستند ولا مرجع، ولا يقرأه إلا الجهلة والعوام»[(١)].

وقال كمال الحيدري جوابا عن سؤال عن دعاء صنمي قريش: «دعاء باطل ولا أصل له، ولا قيمة له ونحن نربأ بأئمتنا عن مثل هٰذه الكلمات»[(٢)].

وعندما سئل حيدر حب الله الأستاذ في حوزة قم، عن ثبوت دعاء صنمي قريش أجاب: «لا يوجد أيّ سند إطلاقًا لهٰذا الدعاء، ولا ذكر أيّ مصدر تمّ أخذ الدعاء منه وصولًا إلى ابن عباس عن علي عليه السلام، فلا نعرف كيف وصل هٰذا الدعاء إلى الكفعمي والحلّي والإصفهاني، وتفصلهم عن زمن صدوره حوالي ٦٠٠ سنة (الإصفهاني)، أو ٨٠٠ سنة (الحلّي والكفعمي) في الحدّ الأدنىٰ. إنّ فاصل ستة قرون أو ثمانية قرون تحتاج للكثير من الجهد لردم هوّتها علىٰ مستوى الإثبات التاريخي والحديثي، والكلام العاطفي أو التسامحي أو الجدلي لا ينفع هنا، بل الأمر بحاجة إلىٰ معطيات ووثائق وقرائن علميّة»[(٣)]، وقال ردًّا علىٰ من حاول تصحيح الخبر بوروده في كتاب المصباح للكفعمي: «دعوىٰ أنّ كلّ ما في كتاب مصباح الكفعمي صحيح؛ لأنّه نقله عن كتب معتمدة، غير صحيحة رجاليًّا، وقد فنّدها الباحث الرجالي الشيخ مسلم الداوري

(١) الموقع الرسمي للمرجع كمال الحيدري: http//:alhaydari.com/ar/48794/07/2013/
من حلقة مطارحات في العقيدة (القسم الثالث)، بثت علىٰ قناة الكوثر بتاريخ ١٤/ ٠٧/ ٢٠١٣

(٢) الموقع الرسمي للمرجع كمال الحيدري: http//:alhaydari.com/ar/47258/04/2013/
حلقة من برنامج: مشروعية التوسل بالنبي ﷺ في حياته وبعد موته الحلقة التاسعة)، بثت علىٰ قناة الكوثر بتاريخ ٢٥/ ٠٤/ ٢٠١٣.

(٣) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/ ١٦٩).

في كتابه (أصول علم الرجال بين النظريّة والتطبيق: ٢١٧ ٢٢٠)، والمعروف بين علماء الرجال والحديث الشيعة عدم ثبوت هٰذه الدعوىٰ، فالكفعمي من المتأخّرين جدًا من حيث الزمان، وإفاداته التوثيقيّة أو التصحيحيّة في مقدّمة كتبه غير ملزمة لسائر العلماء، لاسيما بعد انكشاف مصادره للمحقّقين والتي أخذ منها مرويّاته، ومنها مصادر فقهيّة متأخّرة، وليست حديثية أصلًا، وكثير منها مراسيل»[1]، وأجاب حيدر حب الله عن دعوى المجلسي بأن هٰذا الدعاء مشهور قائلًا: «كما أنّ شهرة هٰذا الدعاء بين الشيعة كما يقول العلامة المجلسي لا تعني شهرته بين القدماء، إذ لعلّه ناظرٌ إلىٰ زمنه وما هو قريب منه، وإلا فلماذا لا نجد هٰذا الدعاء في كتب المتقدّمين من علماء الشيعة حتىٰ القرن السابع الهجري؟!، بل حتىٰ بعد القرن السابع الهجري قلّما وجدناه إلىٰ زمن الكفعمي، وأين الدليل علىٰ شهرته بين الشيعة، وهو لا عين له ولا أثر في كتبهم القديمة المتوفّرة؟!»[2].

واعتبر حيدر حب الله أن «ما يخفّف من إمكان الوثوق بصدور هٰذا الدعاء وهٰذا عبارة عن قرينة تستحقّ التوقّف عندها هو عدم وجود عين ولا أثر ولا حتىٰ إشارة لهٰذا الدعاء في كتب الشيعة بمذاهبها في القرون الستة الهجريّة الأولىٰ إطلاقًا وفقًا لما وصلنا منها، رغم جهود ضخمة بُذلت للوصول إلىٰ معلومات قديمة من طرف مناصري هٰذا الدعاء، فلم يذكر في الكتب الأربعة، ولا في كتب الصدوق، ولا المفيد، ولا المرتضىٰ، ولا الطوسي، ولا الطبري الإمامي، ولا غيرهم،

(١) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/ ١٧٠-١٧١).
(٢) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/ ١٧١-١٧٢).

بل حتى الطوسي لم يذكره في كتاب المصباح المخصّص للمندوبات والأدعية والسنن، رغم أنّ في هٰذه الكتب الكثير من الطعن في الخلفاء الثلاثة الأوائل. كما لم يذكره المشهدي في مزاره إطلاقًا، بل لعلّه من الغريب أنّ السيد ابن طاووس رغم أنّ أستاذه (وأستاذ نصير الدين الطوسي) الشيخ أسعد بن عبد القاهر الإصفهاني هو شارح هٰذا الدعاء كما تقدّم، وقد أخذ عنه ابن طاووس وتلمذ علىٰ يديه، ورغم أنّ السيد ابن طاووس كتب كثيرًا في الأدعية والمستحبّات، وربما لم يترك شاردة ولا واردة إلا أشار إليها في هٰذا المجال، ورغم روايته خبر الرضا عليه السلام الذي يشترك مع هٰذا الدعاء في بعض فقراته، مع ذٰلك كلّه لم يذكر هٰذا الدعاء إطلاقًا، ولم يُنقل عنه قول فيه أبدًا، ممّا يضع علامات استفهام كبيرة»[1].

إذا تبين ذٰلك فلا قيمة لقول من خالف في ذٰلك ومال إلى الاعتماد علىٰ هٰذا الدعاء من علماء الإمامية[2]، فليس لديهم أي مستند علمي لتصحيح هٰذا الخبر.



(١) إضاءات في الفكر والدين والاجتماع (٥/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) كالمجلسي في بحار الأنوار (٣٠/ ٣٩٤)، والمرعشي في شرح إحقاق الحق (١/ ٣٣٧).

ما نسب إلىٰ فاطمة رضي الله عنها

٤- رواية الخصيبي:

روى الخصيبي أن فاطمة رضي الله عنها قالت في وصيتها: «لا يصلِّي عَلَيَّ أمة نقضت عهد الله وعهد أبي رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين بعْلي، وظلموني وأخذوا وراثتي، وحرقوا صحيفتي التي كتبها أبي بمِلْك فدك والعوالي» إلىٰ أن تقول: «فأخذ عمر السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي فالتوى السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي، فالتوى السوط علىٰ يدي حتىٰ صار كالدملج، وركل الباب برجله فرده علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر، وصفق وجهي بيده حتى انتثر قرطي من أذني، وجاءني المخاض فأسقطت بغير جرم، فهٰذه أمة تصلِّي عَلَيَّ؟، وقد تبرأ الله ورسوله منها وتبرأت منها»[(١)].

دراسة سند الرواية:

وردت هٰذه الرواية بلا إسناد في كتاب الهداية الكبرى المنسوب للحسين بن حمدان الخصيبي (عاش في القرن الرابع)، وقد مضى الكلام على الخصيبي وكتاب الهداية المنسوب إليه، وطعن علماء الإمامية فيه[(٢)].

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[(٣)].

---

(١) الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ١٧٨-١٧٩)، إرشاد القلوب المنسوب للدليمي (٢/ ٣٦٢)، بحار الأنوار (٣٠/ ٣٤٩) نقلا عن إرشاد القلوب، وفي نسبة الجزء الثاني من إرشاد القلوب الذي وردت فيه هٰذه الرواية كلام انظره في رياض العلماء (٣٤٠/ ١) وروضات الجنات (٢٩١/ ٢)، وأعيان الشيعة (٢٥١/ ٥).

(٢) انظر (ص ١٥٣-١٥٥).

(٣) مشرعة بحار الأنور (٢/ ٣٧).

ما نسب إلى الحسن بن علي رضي الله عنه

٥- رواية الاحتجاج

قال أبو منصور الطبرسي: «ورُوي عن الشعبي، وأبي مخنف، ويزيد بن حبيب المصري...»، ثم ذكر خبرًا طويلًا جاء فيه أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «وأنت الذي ضربت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أدميتها، وألقت ما في بطنها، استذلالًا منك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومخالفة منك لأمره، وانتهاكًا لحرمته»[١].

دراسة الإسناد:

وردت هٰذه الرواية في كتاب الاحتجاج لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي بلا إسناد، والمشهور بين الإمامية أن صاحب الكتاب هو أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي[٢]، الذي عاش في القرن السادس، لأن ابن شهر آشوب المتوفىٰ سنة ٥٨٨ هـ ذكرَ أنه شيخه، ومقتضىٰ ذٰلك أن أبا منصور الطبرسي عاش في القرن السادس[٣].

وهٰذه الرواية لا يعتمد عليها، لعدم وجود إسناد لها، حيث إن كتاب الاحتجاج خال عن ذكر الأسانيد، ولذٰلك رد جماعة من علماء الإمامية روايات كتاب الاحتجاج وطعنوا فيها لعدم ورود أسانيد لها:

(١) الاحتجاج (٢/ ٤٠).

(٢) وهو غير أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨ هـ) صاحب مجمع البيان في تفسير القرآن، وجوامع الجامع وغيرها من الكتب، وقد اشتبه أمر كتاب الاحتجاج علىٰ بعض الإمامية فنسبه إلىٰ أبي علي الطبرسي، وقد نبه علىٰ ذٰلك محمد بحر العلوم في تقديمه لكتاب الاحتجاج (١/ ٧-٨).

(٣) معالم العلماء (١/ ٢٤٩) برقم ١٢٦.

قال المرجع أبو القاسم الخوئي: «روايات الاحتجاج لا يعتمد عليها من جهة الإرسال»[١]، وقال أيضًا: «إن روايات الاحتجاج ضعيفة السند إذ لم يذكر السند فيها»[٢].

وقال محمد هادي معرفة: «أما الكتاب فلا يعدو مراسيل لا إسناد لها، أكثرها تلفيقات من روايات نقلية واحتجاجات عقلية، كانت العبرة بذاتها لا بالأسانيد، ومن ثم فإن العلماء يرفضون الأخذ بها كروايات متعبد بها، وإنما هو كلام عقلاني، وإلا فلا اعتبار بكونه منقولًا، الأمر الذي يحط من شأن الكتاب باعتبار كونه سندًا لحوادث تاريخية سالفة».

وقال أيضًا: «ويعلّل تأليفه لهٰذا الكتاب ترغيب أبناء الطائفة في سلوك طريق الحجاج والمجادلة بالتي هي أحسن، فأتىٰ فيه بأنواع الجدل في مختلف شؤون الدين، ناسبا لها إلىٰ عظماء الأمّة كلا أو بعضا، ترويجا لهٰذه الطريقة الحسنة».

وقال أيضًا: «وعليه فهو أشبه بكتاب كلامي من كونه مصدرًا حديثيًا أو تاريخيًا، والعمدة هي الاستدلال بطريقة العقل لا مجرّد النقل»[٣].

فملخص كلامه أن صاحب الاحتجاج لفق الحجج الكلامية والعقلية علىٰ شكل روايات ونسبها إلى الأئمة المعصومين كي يلقن العوام طرائق الجدل ونصرة آرائهم.

وقال مرتضى العسكري عن إحدىٰ روايات كتاب الاحتجاج: «هٰذا مما تفرد به صاحب الاحتجاج نقلًا مرسلًا علىٰ عادته في إيراد المراسيل،

(١) موسوعة الخوئي، شرح العروة الوثقى - الصلاة (١٢/ ٣٥٩).
(٢) مصباح الفقاهة (٣/ ٥٠١).
(٣) صيانة القرآن من التحريف (ص ٢٣٢).

ومن ثم فإن كتابه غير صالح للاعتماد»[١]، وقال في موضع آخر: «مر بنا في «روايات لا أصل لها» أن رواياته أقوال بلا سند»[٢].

وأعل المرجع محمد اليعقوبي رواية من هذا الكتاب قائلًا: «ضعف سند روايات الاحتجاج»[٣].

وربما قد يتعلق بعضهم بأن صاحب الاحتجاج قال في مقدمة كتابه: «ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إما لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤالف»[٤].

والجواب: إن هذا الكلام لم يعتد به جمهور علماء الإمامية، فلم يذهب أحد منهم إلى صحة كل ما ورد في كتاب الاحتجاج، بل جعلوا عدم ذكر صاحب الاحتجاج لأسانيد رواياته موجبًا لردها، ولذا قال علي أكبر السيفي عن إحدى روايات الاحتجاج: «وأما سندًا، فهي ضعيفة بالارسال، وإن شهد الطبرسي في مقدمة الاحتجاج باشتهار أكثر الروايات المحذوفة إسنادها»[٥].

وقال فتح الله نجار: «رغم أن المؤلف ألزم نفسه بأنه لا يذكر في احتجاجه إلا الروايات المعتبرة، ولكنه كما قلنا، بحذفه الإسناد سقط كتابه الاحتجاج في مقام الاحتجاج والاستدلال، وهو غير قابل للاعتماد في البحث العلمي»[٦].

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/ ٧٠).
(٢) القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/ ٤١٥).
(٣) فقه الخلاف (٦/ ٢٠٢).
(٤) الاحتجاج (١/ ٤).
(٥) بدائع البحوث في علم الأصول (٦/ ١٨٨).
(٦) سلامة القرآن من التحريف (ص ٤٤٢).

ولذا درج علماء الإمامية على رد روايات كتاب الاحتجاج لعلة سقوط الإسناد منها، كما مضى نقله عن جماعة منهم.

وبالتالي فكتاب الاحتجاج لا يصلح أن يُحتج به، وعليه فهٰذه الرواية الواردة فيه لا عبرة بها.



ما نسب إلىٰ محمد بن علي الباقر ﵀

٦-رواية تفسير العياشي:

قال العياشي: «عن بعض أصحابنا، عن أحدهما قال:... فلما قبض نبي الله ﷺ كان الذي كان لما قد قضىٰ من الاختلاف، وعمد عمر فبايع أبا بكر، ولم يُدفن رسول الله ﷺ بعد، فلما رأىٰ ذٰلك علي عليه السلام ورأى الناس قد بايعوا أبا بكر، خشي أن يفتتن الناس، ففرغ إلىٰ كتاب الله وأخذ يجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكر إليه أن تعال فبايع، فقال علي: لا أخرج حتىٰ أجمع القرآن، فأرسل إليه مرة أخرىٰ، فقال: لا أخرج حتىٰ أفرغ، فأرسل إليه الثالثة ابن عم له يقال قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عليها تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها، فانطلق قنفذ وليس معه علي عليه السلام، فخشي أن يجمع علي الناس، فأمر بحطب فجعل حوالي بيته، ثم انطلق عمر بنار فأراد أن يحرق علىٰ علي بيته وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فلما رأىٰ علي ذٰلك خرج فبايع كارهًا غير طائع»(١).

دراسة السند:

وردت هٰذه الرواية بدون إسناد في كتاب التفسير المنسوب إلى العياشي، وقد طعن عدة من علماء الإمامية في هٰذا الكتاب:

قال محمد هادي معرفة: «تفسير أبي النضر محمد بن مسعود العياشي (توفي سنة ٣٢٠) الذي كان من أجمع التفاسير المأثورة، قد أصبح مقطوع الإسناد،

(١) تفسير العياشي (٣/ ٦٩-٧٠).

حَذَف أسانيده بعض الناسخين لعذر غير وجيه، وبذلك أسقط مثل هذا التفسير الثمين عن الحجية والاعتبار»[١].

ووصف المرجع أبو القاسم الخوئي روايةً وردت في تفسير العياشي بأنها «ضعيفة السند، لعدم ثبوت اعتبار تفسير العياشي»[٢].

وقال أبو طالب التجليل التبريزي: «أحاديث تفسير العياشي كلها مرسلات، والحديث المرسل ليس حجة عند الإمامية»[٣].

وقال المرجع جعفر السبحاني عن تفسير العياشي: «غير أنّ ناسخ الكتاب في القرون السابقة، جنى على الكتاب جناية علمية لاتغتفر، حيث أسقط الأسانيد، وأتى بالمتون، وبذلك سدّ على المحقّقين باب التحقيق»[٤].

وقال مرتضى العسكري عن تفسير العياشي: «كيف يستدل على روايات لا يعلم من رواها وهل رواها راو غال ضالّ كذّاب»[٥]؟.

ولو تغاضينا عن ذلك فالإسناد مبهم، فالعياشي يروي الخبر عن بعض الأصحاب ولم يبيِّن من هم، وهذا يزيد من وهن الرواية لو كان لها إسناد، فكيف وهي بلا إسناد متصل، وعليه فالرواية ساقطة.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني على الرواية بعدم الاعتبار في كتابه مشرعة بحار الأنوار[٦].

(١) التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب (١/ ٤٤٤-٤٤٥).
(٢) مصباح الفقاهة (٥/ ٢٩٠).
(٣) تنزيه الشيعة الاثني عشرية عن الشبهات الواهية (٢/ ٤٧).
(٤) المناهج التفسيرية في علوم القرآن (ص ١٥٤).
(٥) القرآن الكريم وروايات المدرستين (٣/ ٦٤).
(٦) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٢٤).

ما نسب إلىٰ جعفر الصادق رحمه الله

٧- رواية كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد:

قال صاحب كتاب الاختصاص: «أبو محمد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما قبض رسول الله ﷺ وجلس أبو بكر مجلسه بعث إلىٰ وكيل فاطمة صلوات الله عليها فأخرجه من فدك فأتته فاطمة عليها السلام فقالت: يا أبا بكر، ادعيت أنك خليفة أبي وجلست مجلسه، وأنك بعثت إلىٰ وكيلي فأخرجته من فدك، وقد تعلم أن رسول الله ﷺ صدق بها عليَّ وأن لي بذلك شهودا،...» إلىٰ أن يقول الراوي: «فدعا بكتاب فكتبه لها برد فدك، فقال: فخرجت والكتاب معها، فلقيها عمر فقال: يا بنت محمد، ما هذا الكتاب الذي معك؟، فقالت: كتاب كتب لي أبو بكر برد فدك، فقال: هلمِّيه إلي، فأبت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله وكانت حاملة بابن اسمه المحسن، فأسقطت المحسن من بطنها، ثم لطمها، فكأني أنظر إلىٰ قرط في أذنها حين نقفت[1]، ثم أخذ الكتاب فخرقه، فمضت ومكثت خمسة وسبعين يوما مريضة مما ضربها عمر، ثم قبضت»[2].

دراسة سند الرواية:

ذُكرت هذه الرواية في كتاب الاختصاص المنسوب للمفيد بإسناد منقطع، لكن كتاب الاختصاص لا تصح نسبته للمفيد، بل هو لمؤلف مجهول، فالكتاب غير معتمد وهذا ما نص عليه من حقق هذه المسألة من علماء الإمامية:

---

(١) الاختصاص (ص ١٨٣).

(٢) نقفت وفي بعض المصادر نقف، والمراد بذلك انكسار القرط من الضربة.

قال المرجع أبو القاسم الخوئي: «لم يثبت أن كتاب الاختصاص للشيخ المفيد»[١]، وقرر ذلك في أكثر من موضع[٢]، وقال أيضًا: «كتاب الاختصاص لم يثبت اعتباره في نفسه»[٣]، وقال في موضع آخر: «الرواية ضعيفة لعدم ثبوت إسناد كتاب الاختصاص إلى الشيخ المفيد»[٤].

ويقول المرجع المعاصر علي السيستاني: «كتاب الاختصاص لم تثبت نسبته إلى المفيد»[٥].

وقال حسين معتوق عن كتاب الاختصاص: «وهذا الكتاب لم يذكره أحد من المتقدمين ممن ترجم الشيخ المفيد (قدس سره)، ولكن في نسخة منه تاريخ كتابتها سنة (١٠٥٥ هـ) ذكر كاتبها أنه من مصنفات الشيخ المفيد (قدس سره) وأنه استخرجه من كتاب الاختصاص للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران المعاصر للشيخ الصدوق، ولا علم لنا بحال هذا الكاتب، فضلًا عن الفاصل الزمني بينه وبين الشيخ المفيد، وعدم وجود إسناد متصل إليه، ولذا حكم غير واحد من المحققين منهم السيد المحقق الخوئي (قدس سره) إلى عدم ثبوت نسبة الكتاب إليه»[٦]، وذكر المعتوق جماعة ممن نفى نسبة الكتاب إلى المفيد منهم: المرجع محمد آصف محسني،

(١) معجم رجال الحديث (٨/ ٣٠٧).
(٢) معجم رجال الحديث (٨/ ١٣٠)، (٨/ ١٩٧)، (٨/ ٣٤٥)، (١١/ ٣٦٢)، (١١/ ٣٧٧) وغيرها من المواضع.
(٣) معجم رجال الحديث (٨/ ٣٥٥).
(٤) معجم رجال الحديث (٩/ ١٠١)، وانظر (١١/ ١٠٧).
(٥) تعارض الأدلة واختلاف الحديث تقريرًا لأبحاث علي السيستاني (ص ٢٥٩).
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٣٩).

ومحمد باقر البهبودي، والمرجع كمال الحيدري، ومحمد رضا السيستاني، وآية الله الصاغاني، والشيخ الزنجاني، والشيخ محمد الأميني.

وقال عدنان عباس البطاط: «إن الأدلة علىٰ نسبة الكتاب إلى الشيخ المفيد يمكن المناقشة فيها، ثم إن أقدم نسخة مخطوطة موجودة من كتاب الاختصاص وهي التي تعود إلىٰ تاريخ ١٠٥٥هـ لايوجد فيها علامة تدل علىٰ أن الكتاب للشيخ المفيد، وما استند عليه البعض من أن الروايات التي في أول الكتاب تعود إلى الشيخ المفيد نراها ظهرت في النسخ المتأخرة عنها كما في النسخة المؤرخة بتاريخ ١٠٨٥هـ أي بعد ثلاثين عامًا من اكتشاف الكتاب في نسخة تحمل اسم العيون والمحاسن علىٰ أول النسخة، وبعد ثلاث وستون[١] سنة من اكتشاف الكتاب أي بتاريخ ١١١٨هـ، كتب علىٰ ظهر الصفحة الأولىٰ من النسخة التي عليها تملك البحراني: «مختصر كتاب الاختصاص»، ومن هنا نستطيع القول: إن العنوان يمكن أن يكون قد أضيف فيما بعد إلى الكتاب، كما أضيفت الروايات التي يرجع سندها إلى الشيخ المفيد، ثم إن الكتاب عبارة عن دفتر جمعت فيه مجموعة من الروايات والمسائل من كتب متعددة منها ما هو مأخوذ من كتاب الاختصاص تصنيف أبو[٢] علي أحمد بن الحسين، ويبقى الجامع لهٰذا المصنف مجهول[٣]»[٤].

(١) كذا والصواب: وستين.

(٢) كذا والصواب: أبي علي

(٣) كذا والصواب: مجهولا.

(٤) مقالة «كتاب الاختصاص والشيخ المفيد بين النفي والإثبات»، منشورة بمجلة أبحاث ميسان، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والعشرون، السنة ٢٠١٧، (ص ٢٦٥).

وفصل حيدر حب الله الكلام حول كتاب الاختصاص وناقش سائر ما استُدِل به لإثبات نسبته للمفيد ثم قال: «وبهٰذا يظهر أنّه لا يوجد دليل مقنع يُثبت انتساب هٰذا الكتاب للشيخ المفيد، ولا لشيخٍ آخر ثابت الوثاقة والعلم، بل لو ثبت أنّه للمفيد فإحراز صحّة النسخة – بعد ما قلناه – ليس بالأمر السهل أيضًا، ومن ثمّ فلا يمكن الاستناد لمرويّات هٰذا الكتاب»[١].

وحتىٰ لو سلمنا جدلًا بنسبة الكتاب إلى المفيد، فإن هٰذا لا ينفع في إثبات صحة هٰذه الرواية، حيث إن إسناد المؤلف إلىٰ أبي محمد الراوي عن عبد الله بن سنان غير معلوم، ولذا قال هادي النجفي عن إسناد هٰذه الرواية: «المفيد رفعه عن أبي محمّد، عن عبد الله بن سنان»[٢]، ومراد النجفي بكلمة «رفعه» كما هو ظاهر هو الإشارة إلىٰ خلو الخبر من الإسناد، لأن مصطلح الرفع هنا يستعمل في الروايات المنقطعة الإسناد[٣]، ومعلوم أن المفيد المتوفىٰ سنة (٤١٣ هـ) يستحيل أن يروي عن عبد الله بن سنان الذي هو من أصحاب جعفر الصادق (١٤٨ هـ) بواسطة واحدة، وعلىٰ أية حال فإن هٰذا الخبر لا عبرة به لجهالة إسناده.

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم آصف محسني علىٰ هٰذه الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار[٤].

---

(١) منطق النقد السندي (٢/ ١٩٢).

(٢) موسوعة أحاديث أهل البيت (٨/ ٤٢٢).

(٣) جاء في كتاب معجم مصطلحات الدراية (ص ١٥٥) عدة تعريفات للمرفوع منها: «ما سقط من وسط سنده أو آخره واحد أو أكثر»، وهو ما ينطبق علىٰ هٰذا الخبر.

(٤) مشرعة بحار الأنور (٢/ ٢٩).

ما نسب إلى الحسن العسكري رحمه الله

٨-رواية فرحة الزهراء:

روى ابن أبي العلاء الهمداني الواسطي، ويحيى بن محمد بن حويج[١] البغدادي قالا: تنازعنا في ابن الخطاب واشتبه علينا أمره، فقصدنا جميعًا أحمد بن إسحاق القمي صاحب أبي الحسن[٢] العسكري عليه السلام بمدينة قم، فقرعنا عليه الباب، فخرجت علينا صبية عراقية فسألناها عنه، فقالت: هو مشغول بعيده، فإنه يوم عيد، فقلت: سبحان الله، إنما الأعياد أربعة للشيعة: الفطر والأضحىٰ، والغدير، والجمعة، قالت: فإن أحمد بن إسحاق يروي عن سيده أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام أن هٰذا اليوم يوم عيد، وهو أفضل الأعياد عند أهل البيت عليهم السلام وعند مواليهم، قلنا: فاستأذني عليه وعرِّفيه مكاننا، قالا: فدخلتْ عليه فعرَّفته، فخرج علينا وهو مستور بمئزر يفوح مسكًا، وهو يمسح وجهه، فأنكرنا ذٰلك عليه، فقال: لا عليكما فإني اغتسلت للعيد، قلنا أولًا: هٰذا يوم عيد؟، قال: نعم، وكان يوم التاسع من شهر ربيع الأول، قالا: فأدخلنا داره وأجلسنا. ثم قال: إني قصدت مولاي أبي الحسن عليه السلام كما قصدتماني بسر من رأىٰ[٣]، فاستأذنت عليه فأذن لي، فدخلت عليه عليه السلام في مثل هٰذا اليوم، وهو يوم التاسع من شهر ربيع الأول، فرأيت سيدنا عليه وعلىٰ آبائه السلام

---

(١) هٰكذا ورد في البحار، وبقية المصادر ذكرته باسم «ابن جريح البغدادي».

(٢) هٰكذا ورد في البحار، وفيه سقط ظاهر إذ الحسن العسكري كنيته أبو محمد، والصواب: صاحب أبي محمد الحسن العسكري، وهو ما ورد في بقية المصادر.

(٣) سر من رأىٰ هو الاسم القديم لمدينة سامراء في العراق.

قد أوعز إلىٰ كل واحد من خدمه أن يلبس ما يمكنهم من الثياب الجدد، وكان بين يديه مجمرة يحرق العود فيها بنفسه، فقلت له: بآبائنا وأمهاتنا يا ابن رسول الله هل تجد لأهل البيت في هٰذا اليوم فرح؟، فقال عليه السلام: وأي يوم أعظم حرمة عند أهل البيت من هٰذا اليوم التاسع من شهر ربيع الأول» ثم ذكر أن هٰذا اليوم هو يوم مقتل عمر رضي الله عنه، وبدأ يسرد عدة من مثالبه بزعمه، والتي منها أنه «أحرق بيت الوحي...، وكذَّب فاطمة بنت رسول الله ﷺ، واغتصب فدك منها... وأسخط قرة عين المصطفىٰ ولم يرضها، ... ولطم وجه الزكية عليها السلام...»[1].

دراسة سند الرواية:

لم تنقل هٰذه الرواية في أي مصدر من مصادر الإمامية الروائية القديمة كالكتب الأربعة وكتب ابن بابويه القمي وكتب المفيد والطوسي وغيرهم من قدماء الإمامية، فلا أصل لها في أمهات المصادر الروائية، وإنما نقلها جماعة من علماء الإمامية المتأخرين عن مصادر مختلفة: -فالمجلسي ينقلها عن كتاب زوائد الفوائد لعلي بن طاووس الابن[2]، وقد رواها علي بن طاووس بدون إسناد[3].

- وقد نُسبت هٰذه الرواية إلىٰ كتاب دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري، وهٰذا غلط، وسببه أن نعمة الله الجزائري قال في الأنوار النعمانية: «ورويناه من كتاب الشيخ الإمام العالي أبي جعفر محمد بن جرير الطبري قال: المقتل الثاني يوم التاسع من شهر ربيع الأول: أخبرنا الأمين السيد أبو المبارك أحمد بن محمد بن أردشير الدستاني، قال: أخبرنا أبو البركات بن محمد الجرجاني،

(١) بحار الأنوار (٣١/ ١٢٠-١٢٦).

(٢) وهو غير ابن طاووس المشهور، صاحب مهج الدعوات وفلاح السائل وغيرها من الكتب.

(٣) بحار الأنوار (٣١/ ١٢٠-١٢٦).

قال: أخبرنا هبة الله القمي واسمه يحيىٰ، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن محمد البغدادي، قال: حدثنا الفقيه الحسن بن الحسن السامري، أنه قال: كنت أنا ويحيى بن أحمد بن جريح البغدادي، فقصدنا أحمد بن إسحاق القمي، وهو صاحب الإمام الحسن العسكري عليه السلام...»[١]، ثم ذكر الخبر، فتوهم عبد الزهراء العلوي أن المراد بمحمد بن جرير هنا هو الطبري الذي يُنسب إليه كتاب دلائل الإمامة، فنسب الرواية إليه، قائلًا: «وقد رواه مسندًا الطبري (القرن الرابع) في كتابه دلائل الإمامة»[٢]، وتبعه بعضهم علىٰ ذٰلك[٣]، وهٰذه النسبة خاطئة، فالجزائري لم يصرح بنسبة الخبر لا لكتاب دلائل الإمامة ولا لمؤلفه، فهو لم يبين من المقصود بمحمد بن جرير الطبري، فيمكن أن ينصرف هٰذا إلىٰ صاحب المسترشد، ويمكن أن ينصرف إلىٰ مؤلف كتاب دلائل الإمامة، وبما أن هٰذه الرواية لا توجد في كتاب دلائل الإمامة فنسبتها إلىٰ مؤلفه غير صحيحة، كما أن خلو كتاب المسترشد منها يمنع نسبتها إلىٰ محمد بن جرير بن رستم الطبري.

- ونُسبت هٰذه الرواية إلىٰ كتاب «مصباح الأنوار في فضائل إمام الأبرار» لهاشم بن محمد من علماء الإمامية في القرن السادس، والكتاب لا زال مخطوطًا، ونص سند المصباح «أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد القمي بالكوفة، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن جعدويه القزويني، وكان شيخًا صالحًا زاهدًا سنة إحدىٰ وأربعين وثلاثمائة صاعدًا إلى الحج، قال: حدثني محمد بن علي القزويني، قال:

---

(١) الأنوار النعمانية (١/ ١٠٨).

(٢) بحار الأنوار تحقيق عبد الزهراء مهدي (٣١/ ١٢٠) الهامش ٣.

(٣) كسيد علي أشرف في تحقيقه للمحتضَر في تحقيق معاينة المحتضِر للنبي ﷺ (ص ٨٩) الهامش ١، وجعفر مرتضى العاملي في مأساة الزهراء (٢/ ٧٢) الهامش ١.

حدثنا الحسن بن الحسن الخالدي بمشهد أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، قال: حدثنا محمد بن العلاء الهمداني الواسطي، ويحيى بن محمد بن جريح البغدادي، قالا: تنازعنا في أمر أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الكوفي[١] واشتبه علينا أمره، فقصدنا جميعًا أبا علي أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري القمي صاحب أبي الحسن العسكري (عليه السلام) بمدينة قم» وساق الخبر[٢].

-ووُجدت هذه الرواية في كتاب «العقد النضيد والدر الفريد» المنسوب لمحمد بن الحسن القمي[٣]، حيث يقول: «عن الحسن بن الحسين السامري، قال: كنت أنا ويحيى بن أحمد بن جريح البغداديّ، فتنازعنا في ابن الخطّاب، فاشتبه علينا أمره، فقصدنا أحمد بن إسحاق القمّي صاحب الإمام أبي محمّد الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام) بمدينة قم» ثم ذكر الخبر[٤].

-وذكر هذه الرواية الحسن بن سليمان الحلي في المحتضر فقال: «ما نقله الشيخ الفاضل علي بن مظاهر الواسطي، عن محمّد بن العلاء الهمداني الواسطي ويحيى بن جريح البغدادي، قالا: تنازعنا في أمر ابن الخطّاب فاشتبه علينا أمره، فقصدنا جميعًا أحمد بن إسحاق القمي صاحب العسكر (عليه السلام) بمدينة قم» وذكر الخبر[٥].

(١) كذا في مصباح الأنوار، وهو أيضا المثبت في مجموع الأعياد لأبي سعيد الطبراني النصيري كما سيأتي، وفي بقية المصادر: «ابن الخطاب»، ولعل الأقرب للصواب «أبو الخطاب».

(٢) أورد سيد علي أشرف هذه الرواية في تحقيقه لكتاب المحتضر (ص ٨٩) الهامش رقم ١، وأشار إليها عبد الزهراء العلوي في تعليقه على بحار الأنوار (٣١/ ١٢٩) الهامش ٧، نقلا عن كلام محقق المحتضر.

(٣) قال محقق الكتاب: «لم يُعرف شيء عن حياة المؤلّف»، مقدمة تحقيق كتاب العقد النضيد (ص ٧).

(٤) العقد النضيد والدر الفريد (ص ٦٠).

(٥) المحتضر (ص ٨٩).

وبعد أن بينا مصادر هٰذه الخبر، يظهر بوضوح أن الخبر فيه عدة علل وأنه غير متصل الإسناد:

- إن رواية علي بن طاووس في زوائد الفوائد خالية عن الإسناد المتصل، فعلي بن طاووس لم يذكر إسناده إلىٰ من روى الخبر وبينه وبين راوييه ثلاثة قرون، لأن علي بن طاووس هٰذا كان حيًّا سنة (٧٠٤ هـ).

- أما الرواية التي نقلها الجزائري عن الطبري فهي أيضًا خالية عن الإسناد المتصل، فالجزائري لم يبين من أين نقل الرواية، وبينه وبين الطبري قرون عديدة!.

- أما صاحب مصباح الأنوار هاشم بن محمد، فلا يعرف ولا توجد له ترجمة، ولذا قال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[١]، والإسناد المذكور في الكتاب ليس متصلًا قطعًا، فإن هاشم بن محمد يروي في هٰذا الخبر عن الحسن القمي الذي سمع هٰذا الخبر من أبي بكر محمد بن جعدويه القزويني سنة ٣٤١ هـ، وإذا علمنا أن هاشم بن محمد كان حيًّا سنة ٥٥٢ هـ[٢]، يتبين أن في الإسناد سقطًا واضحًا، فبين هاشم بن محمد وأبي بكر القزويني أكثر من مئتي سنة، فيمتنع أن يروي عنه بواسطة واحدة.

- أما صاحب العقد النضيد، وهو الحسن بن محمد القمي فهو أيضًا مجهول لا يعرف، قال محقق كتابه: «لم يعرف شيء عن حياة المؤلف»[٣]، فلا توجد له ترجمة في كتب الرجال، وأقدم من ذكره هو محسن الأمين في أعيانه،

(١) مستدركات علم رجال الحديث (٨/ ١٣٥).

(٢) ذكر الطهراني في الذريعة (٢١/ ١٠٣) أن صاحب المصباح قال: «أخبرنا وجيه الدين أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد العلوي الهروي بأصفهان في سابع عشر ذي الحجة ٥٥٢.

(٣) مقدمة تحقيق العقد النضيد (ص ٧).

وذكر أنه من أعلام القرن السابع أو ما بعده![1]، ومصدر محسن الأمين هو مخطوط العقد النضيد فقط، وإنما اعتمد في ترجمة الرجل على الكتاب الذي نسب إليه، ثم إنه قد روىٰ هٰذا الخبر أيضًا بلا إسناد.

وقد يُقال: إن الحسن بن محمد القمي هٰذا نفس الرجل الذي يروي عنه هاشم بن محمد هٰذا الخبر في مصباح الأنوار!!، وهٰذا من الغرائب، فالحسن بن محمد القمي في هٰذا الخبر سمع أبا بكر القزويني سنة ٣٤١ هـ، فمقتضىٰ ذٰلك أنه عاش في القرن الرابع وعلىٰ أقصىٰ تقدير يمكن أن نحتمل أنه بقي إلىٰ أوائل القرن الخامس، أما صاحب العقد النضيد فينقل روايات عمن عاش في إلىٰ أواسط القرن السادس، كأبي المؤيد الخورازمي (٥٦٨ هـ)، وأبي محمد الخزاعي الرازي (٥١٠ هـ تقديرًا)، والفتال النيسابوري (عاش في القرن السادس)[2]، فلا يمكن أن يكون نفس الرجل، إلا في حالة واحدة، وهي أن الكتاب لا تصح نسبته إليه وأنه منحول علىٰ مؤلف من القرن السادس، والبحث في ذٰلك عسير ولا ترجىٰ منه كبير فائدة في هٰذا البحث، خاصة أن كتاب العقد النضيد لا توجد له إلا نسخة واحدة فقط![3].

- أما رواية صاحب المحتضر فهي منقطعة الإسناد أيضًا، قال الشيخ الإمامي محمد عباس دهيني: «السند الساقط بين عليّ بن مظاهر الواسطي ومحمد بن العلاء الهمداني الواسطي؛ إذ يفصل بينهما ما لا يقلّ عن خمسة قرون،

(١) نقلًا عن مقدمة تحقيق العقد النضيد (ص ٧).
(٢) مقدمة تحقيق العقد النضيد (ص ٨-٩).
(٣) مقدمة تحقيق العقد النضيد (ص ١٠).

فالسند الساقط يتكوَّن في أقلّ تقدير من خمسة رجال. وهٰذا إعضالٌ كبير»[(١)].

ولو تنزلنا عن كل هٰذه الإشكالات، فإن مدار هٰذه الرواية علىٰ محمد بن العلاء الواسطي ويحيى بن محمد بن جريح أو حويج، كما ورد في رواية زوائد الفوائد ومصباح الأنوار، أما رواية الجزائري عن محمد بن جرير الطبري، ورواية الحسن بن محمد القمي في العقد النضيد، فقد تغير فيها يحيى بن محمد بن جريح إلى الحسن بن الحسين السامري!.

وحتىٰ مع التنزل بأن هٰؤلاء الثلاثة رووا الخبر، فهٰذا لا ينفع في شيء، حيث إن هٰؤلاء الرواة الثلاثة بأجمعهم مجاهيل عند الإمامية: فمحمد بن العلاء الهمداني، ويحيى بن محمد بن جريح، والحسن بن الحسين السامري ليست لهم ترجمة في كتب الرجال الإمامية، ولذا قال الشاهرودي عن كل منهم: «لم يذكروه»[(٢)].

ثم إن الدكتور الإيراني الإمامي حسن أنصاري يرىٰ أن أصل هٰذه الرواية من التراث النصيري، فقد وُجدت هٰذه الرواية بنفس الإسناد في كتاب «مجموع الأعياد» لأبي سعيد الميمون بن القاسم الطبراني النصيري (٤٢٦ هـ)، يقول أبو سعيد الطبراني: «حدّثنا محمّد بن العبّاس الخراساني، قال: أخبرنا أبو عليّ أحمد بن إسماعيل السّليماني، قال حدّثنا الحسين بن أحمد بن شيبان القزوينيّ،

(١) يوم فرحة الزهراء، قراءة نقدية، مقال منشور في الموقع الرسمي للشيخ محمد عباس دهيني، منبر الجمعة، بتاريخ ٠٩/ ١٢/ ٢٠١٦.

http://dohaini.com/?p=2162

شوهد بتاريخ (٣١/ ٠٣/ ٢٠٢٣م).

(٢) انظر على التوالي: مستدركات علم رجال الحديث (٧/ ٢١٠)، (٨/ ١٩٣)، (٢/ ٣٧١) وقد حاول الشاهرودي إصلاح حال يحيى بن محمد بن جريح في موضع آخر، معتمداً علىٰ روايته لهٰذه الرواية فقال (٨/ ٢٢٩): «فيها دلالات علىٰ حسنه وكماله»، ولا يلتفت إلىٰ ذٰلك فتوثيق الراوي بناء علىٰ رواية نفسه «من المضحكات»، كما قال الخوئي في معجم رجال الحديث (١/ ٢٨٠).

قال: حدّثنا أبو أحمد ابن عليّ الكمنجشي، قال: حدّثنا محمّد بن العلاء الهمداني الواسطي، ويحيى بن محمّد بن جذع البغداديّ، قال: تنازعنا في باب أبي الخطّاب، فاشتبه علينا أمره، فقصدنا جميعًا أحمد بن إسحاق القمّي صاحب العسكري عليه السلام بمدينة قم، فقرعنا عليه الباب...»[١]، ويؤيد ذٰلك ما مضىٰ من أن أمهات مصادر الإمامية الروائية لم تنقل هٰذا الخبر أصلا، وعليه فهٰذا الخبر من تراث النصيرية، رواه أحد علمائهم في القرن الخامس في كتاب مليء بالغلو، ثم تسرب إلىٰ تراث الإمامية في القرون المتأخرة[٢].

حكم علماء الإمامية على الرواية:

حكم محمد آصف محسني علىٰ هٰذه الرواية بالضعف[٣]، وكتب الدكتور الإيراني حسن أنصاري مقالة استوفىٰ فيها البحث عن أصل هٰذه الرواية في كتب الإمامية، ثم ختمها ببيان أن أصل الرواية من التراث النصيري، واعتبر هٰذه الرواية قصة خيالية[٤].

---

(١) مجموع الأعياد المنشور ضمن سلسلة التراث العلوي (٣/ ٣٣٦).

(٢) مقالة: رواية خيالية عن تاسع ربيع الأول منشورة بالفارسية علىٰ موقع الدكتور حسن أنصاري، بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٣٩٠ هجري شمسي بالتقويم الإيراني، الموافق لـ ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ، وعنوانها الفارسي: سرنوشت يک روايت ساختگى درباره نه ربيع، موقع مدونة حسن أنصاري على الرابط التالي:
https//:ansari.kateban.com/post1867/

شوهد بتاريخ (٣١/ ٠٣/ ٢٠٢٣م).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤١).

(٤) مقالة: رواية خيالية عن تاسع ربيع الأول بالفارسية، موقع مدونة حسن أنصاري على الرابط التالي:
https//:ansari.kateban.com/post1867/

وقال حيدر حب الله: «رواية أحمد بن إسحاق فبصرف النظر عن المناقشة في سندها ومدىٰ صحّتها صدورًا ومضمونًا ومتنًا، وفيها كلام ليس بالقليل، وهي من أهم مستندات ما يُعرف بـ (عيد فرحة الزهراء)، وهي رواية غير معتبرة على المستوى الصدوري، لا علىٰ مستوىٰ حجية خبر الثقة ولا الخبر الموثوق»[(١)]، وقال محمد عباس دهيني: «هٰذه الرواية ضعيفة السند»[(٢)].

وصرح المرجع الإمامي محمد اليعقوبي بعدم وجود أصل لهٰذه القضية فقال: «الذي أعتقده أن هٰذا العيد وهٰذه الفرحة لا أصل لها، والاحتفال به بدعة»، وقال أيضًا: «هٰذه الفرحة وهٰذا العيد لا أصل له، وليس له وجود في عصر الأئمة المعصومين»[(٣)].

مناقشة متن الرواية:

تضمنت هٰذه الرواية شواهد قاطعة علىٰ كونها رواية مفتراةً ومكذوبةً، فمن ذٰلك:

١- دعوىٰ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه توفي في اليوم التاسع من ربيع الأول،

(١) إضاءات في الدين والفكر والاجتماع (٥/ ٤٢٧).

(٢) يوم فرحة الزهراء، قراءة نقدية، مقال منشور في الموقع الرسمي للشيخ محمد عباس دهيني، منبر الجمعة، بتاريخ ٠٩/ ١٢/ ٢٠١٦.

http//:dohaini.com?/p2162=

(٣) مقالة فرحة الزهراء (عليها السلام)، منشورة ضمن نشرة الصادقين، العدد الواحد والثمانون (ص ٣)، نسخة إلكترونية، وهي منشورة علىٰ موقع المرجع محمد اليعقوبي على الرابط التالي:

https//:yaqoobi.com/arabic/index.php/permalink.1870/html

شوهد بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٢.

وهٰذا غير صحيح على الإطلاق، قال ابن إدريس الحلي الإمامي: «وهٰذا خطأ من قائله بإجماع أهل التاريخ والسير»[١].

٢- جاء في هٰذه الرواية: «وأمرت الكرام الكاتبين أن يرفعوا القلم عن الخلق كلهم ثلاثة أيام»، ولا ريب أن هٰذا باطل وكذب.

٩-رواية الطِّرَازِي

قال ابن طاووس: «ذِكْرُ الزيارة المشار إليه لمولاتنا فاطمة الزهراء صلوات الله عليها، تقول:... وصلِّ على البتول الطاهرة، الصديقة المعصومة، التقية النقية، الرضية (المرضية)، الزكية الرشيدة، المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، الممنوعة إرثها، المكسور ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها»[٢].

دراسة الإسناد:

ليس لهٰذه الرواية إسناد، فابن طاووس نقلها عن كتاب محمد بن علي الطرازي[٣] الذي عاش في القرن الخامس، والطرازي لم يذكر إسنادا لهٰذه الرواية، فضلًا عن أن الطرازي هٰذا ليست له ترجمة في كتب الرجال ولم يُعرف إلا بنقل ابن طاووس عنه، قال آغا بزرك الطهراني: «المؤلف ممن ليست له ترجمة في الأصول الرجالية للأصحاب ولم نطلع علىٰ شخصيته إلا من تأليفه الذي ذكره لنا السيد رضي الدين ابن طاووس بالنقل عنه، ولم توجد نسخة هٰذا الكتاب بعد عصر السيد ابن طاووس حتى اليوم، بل لم نر النقل عنه في أي موضع آخر عن غير السيد»[٤]،

---

(١) السرائر (١/ ٤١٩).
(٢) إقبال الأعمال لابن طاووس (٣/ ١٦٦) نقلا عن محمد بن علي الطرازي.
(٣) انظر عن كتاب الدعاء والزيارة للطرازي كلام آغا بزرك الطهراني في الذريعة (٨/ ١٩٥).
(٤) الذريعة (٨/ ١٩٥).

ولذا قال عنه الشاهرودي: «لم يذكروه»[١]، ولخَّص الجواهري رأي الخوئي فيه قائلًا: «مجهول»[٢].

رأي علماء الإمامية في سند الرواية:

حكم عليها هاشم الهاشمي بالضعف والإرسال[٣]، ولم يذكرها آصف محسني ضمن الروايات المعتبرة في مشرعة بحار الأنوار[٤].



(١) مستدركات علم رجال الحديث (٧/ ٢٣٤).

(٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٥٥٨).

(٣) حوار مع فضل الله (ص٢٨٥)

(٤) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٧٧).

مناقشة أصول روايات كسر الضلع وبيان قلة مصادرها وأسانيدها

قد يتصور بعضهم أن عدد روايات كسر الضلع كبير بناء علىٰ ما قد يوهمه كثرة الروايات الواردة في ذٰلك، فما جمعناه في هٰذه الدراسة من الروايات التي اشتملت على التصريح بحصول حادثة الهجوم علىٰ بيت فاطمة ، وما يتعلق بذٰلك من إحراق بيتها واقتحام الباب وضربها وإسقاط جنينها، سواء جاءت هٰذه التفاصيل مجتمعة في بعض الروايات أو متفرقة، أو وردت الإشارة إلىٰ جزء منها، عدة كل ذٰلك هو واحد عشرون رواية فقط، لٰكن عند تمحيص هٰذا العدد يظهر أنه أقل بكثير من ذٰلك:

فعدد روايات القسم الأول وهي الروايات المسندة هو: ١٢ رواية.

وعدد روايات القسم الثاني وهي الروايات الخالية عن الإسناد هو: ٩ روايات.

فلو أسقطنا روايات القسم الثاني لكون أغلبها منقولًا من قرون متأخرة، فضلًا عن خلوها من الإسناد مما يجعلها بدون أي قيمة علمية، سيكون عدد روايات قصة كسر الضلع هو اثنتي عشرة رواية فقط.

وعند دراسة روايات القسم الثاني التسع، نجد أنها إما قد رويت بإسناد منقطع، كما هو الشأن بالنسبة للروايات ذوات الأرقام (٦، ٧، ٨)، وإما أنها خلت عن الإسناد رأسا كما هو حال أغلبية روايات القسم الثاني، وهي الروايات المرقمة بـ(١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٩).

ثم إننا عندما نبحث في أصول روايات القسم الثاني نجد أن أغلبها ينتمي إلىٰ قرون متأخرة جدًا، فأربع روايات ترجع إلىٰ مصادر من القرن السابع وهي ذوات الأرقام (١، ٢، ٨، ٩)، والرواية رقم (٣) من القرن العاشر، فنصف هٰذه الروايات تعود إلىٰ مصنفات متأخرة جدًا، وأما البقية، فأقدمها يرجع للقرن الرابع وهي الروايتين المرقمتان بـ (٤، ٦)، والرواية رقم (٧) من القرن الخامس، والرواية رقم (٥) من القرن السادس، ثم إن هناك ثلاث روايات نقلت بالواسطة، فالرواية رقم (١) توجد في مصدر من القرن السابع ينقل عن مؤلف من القرن الثالث، والرواية رقم (٩) ترجع إلىٰ مصدر من القرن السابع ينقل عن كتاب لمؤلف من القرن الخامس، والرواية رقم (٨) ينقلها مصدر من القرن الثاني عشر عن مؤلف من القرن السابع، وبالتالي فثلاث روايات من الروايات الثمان أصلها من مصدر وسيط واحد هو علي بن موسى بن طاووس.

وعندما نتمعن في أحوال كتب روايات القسم الثاني، نجد مشكلة أخرىٰ، فخمسة من الكتب الثمانية التي وُجدت فيها روايات كسر الضلع هي كتب مطعون فيها:

- فإما أن تكون العلة في مؤلف الكتاب نفسه، كما هو الشأن بالنسبة للرواية الأولى المنقولة عن كتاب الوصية لعيسى بن المستفاد، وكذا بالنسبة للرواية الرابعة المنقولة عن كتاب الهداية المنسوب للخصيبي، والرواية السابعة المعزوة إلىٰ كتاب الاختصاص الذي يُجهل مؤلفه.

- وإما أن تكون العلة في الكتاب نفسه، بأن يكون خاليًا من الأسانيد كما هو الشأن في الرواية الخامسة المنقولة عن كتاب الاحتجاج، أو أن يحذف بعض النساخ إسناد الروايات من الكتاب، كما هو الشأن بالنسبة للرواية السادسة المنقولة من كتاب تفسير العياشي.

ثم إن الرواية التاسعة لم يعرف مخرجها، فلم تُنسب إلىٰ أي أحد، فحال الرواية مجهول من جهة مخرجها، أما بقية الروايات فاثنتان منهما ترجعان إلىٰ النبي ﷺ، وبقية الروايات وهي ست، نُسبت إلىٰ كل من علي وفاطمة والحسن والباقر والصادق والعسكري رضي الله عنهم.

وباختصار، فإن روايات القسم الثاني وجودها وعدمها سواء من الناحية العلمية، فلا ينبغي الاشتغال بها، وإنما نبهنا علىٰ حالها كي لا يُتوهم من تَعدُّدِ مصادرها أن لها قيمة علمية، وبالتالي لا ينبغي الاغترار بهٰذه الكثرة المتوهمة، هٰذا بالنسبة للروايات الخالية من الإسناد المتصل.

وعندما نرجع إلىٰ روايات القسم الأول، وهي الروايات المسندة، فإن حالها لا يختلف عن روايات القسم الثاني، من حيث كون عددها موهمًا في ظاهره للكثرة والتنوع، لٰكن عند التحقيق في ذٰلك نجد أن هٰذه الكثرة لا حقيقة لها أيضًا، وذٰلك أن هٰذه الروايات الاثني عشر، ترجع بأجمعها إلىٰ ستة مصادر فقط، فثلث روايات هٰذا القسم أصلها كتاب واحد، وهي الروايات ذوات الأرقام (١، ٤، ٥، ٦) فمصدرها كتاب سليم بن قيس، ورُبُعها من كتاب واحد أيضًا، وهي الروايات ذوات الأرقام (٧، ٨، ١١)، فهي معزوة إلىٰ كتاب دلائل الإمامة، فأكثر من نصف الروايات المسندة يرجع إلىٰ كتابين فقط، وهما كتاب سليم بن قيس وكتاب دلائل الإمامة، ثم إن الروايتين ذات الرقمين (٣، ١٠)، ترجعان إلىٰ كتاب كامل الزيارات، وبقيت ثلاث روايات ترجع إلىٰ ثلاثة كتب مختلفة، وعليه فمدار الروايات الاثني عشر، علىٰ ستة مؤلفين فقط.

وكلما دققنا في مخارج هٰذه الروايات إلا وزادت الشُّقةُ، وتبين أن أصل هٰذه الروايات يرجع إلىٰ رواة معدودين علىٰ أصابع يد واحدة، وذٰلك أننا وجدنا أن الروايتين الأولىٰ والثانية، مرويتين من طريق ابن عباس، والروايتين الثالثة والعاشرة،

مرويتان من طريق عبد الله بن عبد الرحمان الأصم، والروايتين الرابعة والخامسة مرويتان عن علي بنفس المعنىٰ، والروايتين الثامنة والحادية عشرة، مرويتان من طريق محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، والروايات الثامنة والتاسعة والثانية عشرة، مروية من طريق المفضل بن عمر، والروايتين السابعة والثامنة مرويتان من طريق جابر الجعفي، وبالتالي فإن أحد عشر رواية من اثني عشر رواية مسندة مدارها علىٰ ستة رواة فقط.

وأما حين ننظر في أحوال المصادر التي نقلت منها هٰذه الروايات، نجد أن ذٰلك يزيدها وهنًا علىٰ وهن، فإن نصف المصادر التي نقلت منها هٰذه الروايات هي كتب مطعون فيها، فكل من كتاب سليم بن قيس، ودلائل الإمامة المنسوب للطبري، والهداية المنسوب للخصيبي كتب لا تصح كما مضىٰ بتفصيل، وهٰذه الكتب الثلاثة تضمنت ثلثي الروايات المسندة، وعددها ثمان روايات، وهي الروايات ذوات الأرقام (١،٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ٩)، وهٰذا الذي ذكرناه مهم جدًا حيث إن ما قدمناه ينقض دعوىٰ كثرة هٰذه الروايات أو شهرتها واستفاضتها كما سيأتي تحقيقه بتفصيل، فإذا كانت هٰذه الروايات أدنىٰ منزلةً من أن تبلغ مستوى الشهرة أو الاستفاضة فمن أين لها أن تبلغ مبلغ التواتر؟!.



تقرير ضعف سائر أسانيد روايات كسر الضلع

إن من يدرس الروايات التي ذكرت قصة كسر الضلع، ويطبق عليها موازين الإمامية في دراسة الروايات، لا بد أن يحكم بضعف هٰذه الروايات، وهٰذا ما فعله جماعة من علماء الإمامية، فالمرجع محمد آصف محسني ضعَّف جل روايات كسر الضلع في كتابه مشرعة بحار الأنوار، وقد نقلنا أحكامه علىٰ أغلب الروايات، ولذٰلك لا تجد في كتاب المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات الشيخ آصف محسني لعمار مهداوي رواية عن كسر ضلع فاطمة، ومعنىٰ ذٰلك أن محسني ضعف سائر الروايات التي وردت في بحار الأنوار في هٰذه المسألة، وعندما ألف محسني كتابه معجم الأحاديث المعتبرة الذي أودع فيه الأحاديث الصحيحة عنده، وهو آخر أعماله وأوسعها، لم ينقل في هٰذا الكتاب أي رواية تثبت واقعة كسر الضلع.

وهٰذا ما انتهىٰ إليه أيضًا محمد الحسيني، فقد حكم على الروايات التي أوردها جعفر مرتضى العاملي لإثبات واقعة كسر الضلع بأنها غير صحيحة، فقال: «من مجموع الروايات [١٨] التي تؤكد الاعتداء بالضرب، رواية واحدة فقط تتوفر على الصحة السندية، أما البواقي فهي لا تتوفر علىٰ شروط الصحة السندية، لاشتمالها على الإرسال أو ضعف طرقها فضلًا عن صعوبة الالتزام ببعضها»(١)، والرواية الوحيدة التي حكم بصحة سندها هي رواية دلائل الإمامة المرقمة برقم (٣٢) في كتاب مأساة الزهراء لجعفر مرتضى العاملي،

---

(١) هوامش نقدية (ص ٢٨).

والذي يبدو أن مقصود محمد الحسيني هو الحكم على الإسناد فقط دون النظر في مؤلف الكتاب، ولذا فقد استدرك في الطبعة الثانية لكتابه هوامش نقدية وحكم بأن مؤلف الكتاب غير موثق، فقال: «لو كنا... بصدد مناقشة أصل البحث وموضوع النزاع نفيًا وإثباتًا لأشرنا إلى الإشكال في الرواية الصحيحة المشار إليها رقم (٣٢)، لأن هٰذه الرواية مروية عن دلائل الإمامة للطبري محمد بن جرير بن رستم ولم يوثق عند رجال التوثيق، مع أنه كان معاصرًا للشيخ الطوسي والنجاشي، نعم وثقه بعض المتأخرين وتحديدًا السيد هاشم البحراني في مدينة المعاجز»[١].

وعندما ندقق في أحوال أسانيد روايات القسم الأول وهي الروايات التي اشتملت على الإسناد، فإننا نجد أنها بأجمعها أسانيد ضعيفة، فضلًا عن أن نصف الروايات المسندة منقولة من كتب مطعون فيها بوجه من الوجوه، ثم إن سائر هٰذه الروايات منقولة من طرق المجاهيل والكذابين والوضاعين والغلاة عند علماء الرجال الإمامية، وإليك بيان ذٰلك من خلال استعراض أسانيد روايات القسم الأول باستعمال طريقة التشجير التي توضح مكامن الخلل في الأسانيد.

---

(١) هوامش نقدية (ص ١٥٧)، وقد مضىٰ نقل كلام التستري في بيان وهم هاشم البحراني حيث اشتبه عليه محمد بن جرير الطبري صاحب المسترشد بمحمد بن جرير الذي نُسب له كتاب دلائل الإمامة.

روايات كتاب سليم بن قيس

أبان بن أبي عياش

(ضعيف متهم بوضع كتاب سليم بن قيس)

سليم بن قيس

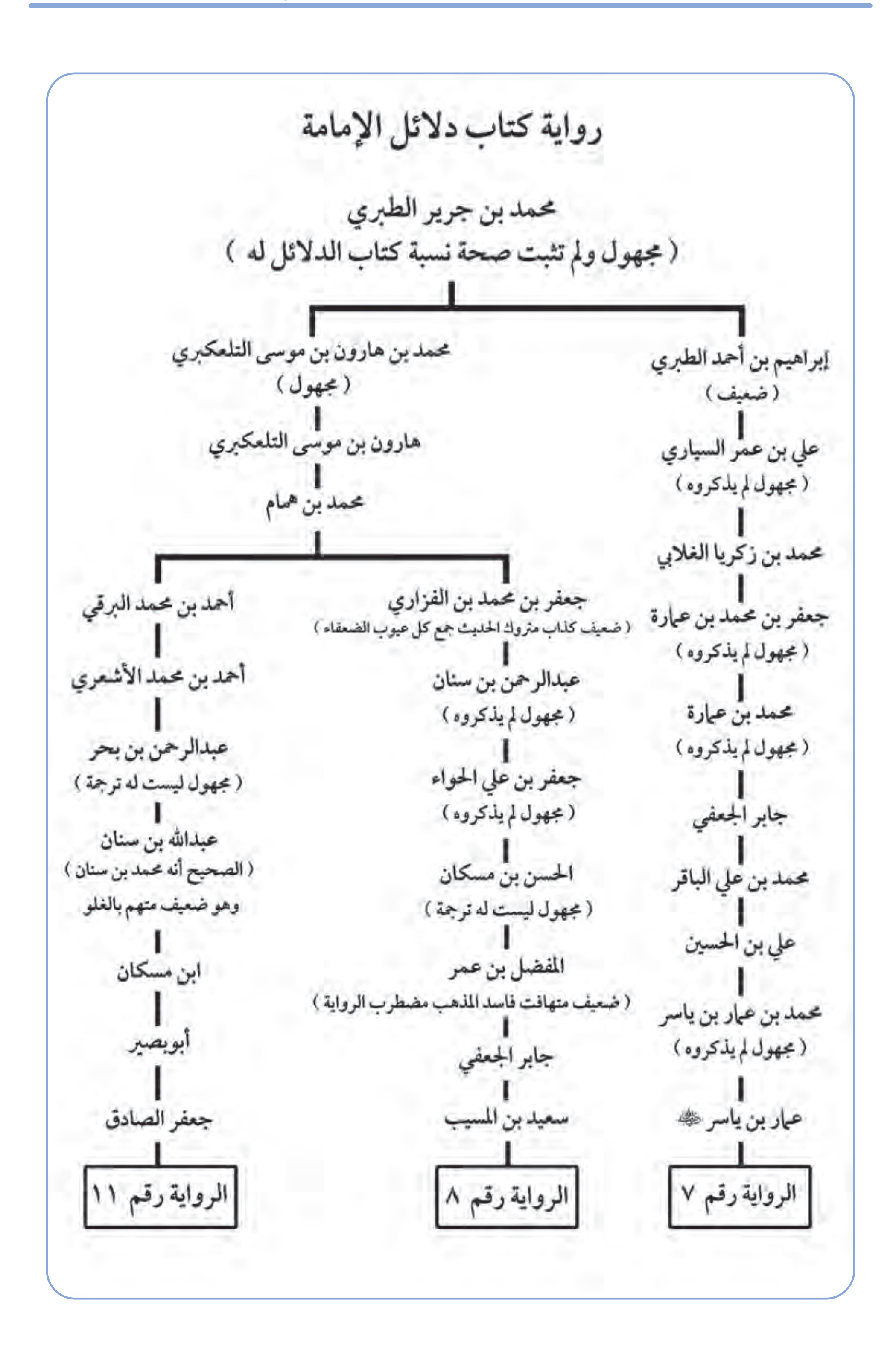
(شخصية مختلقة وأفضل أحواله أنه مجهول)

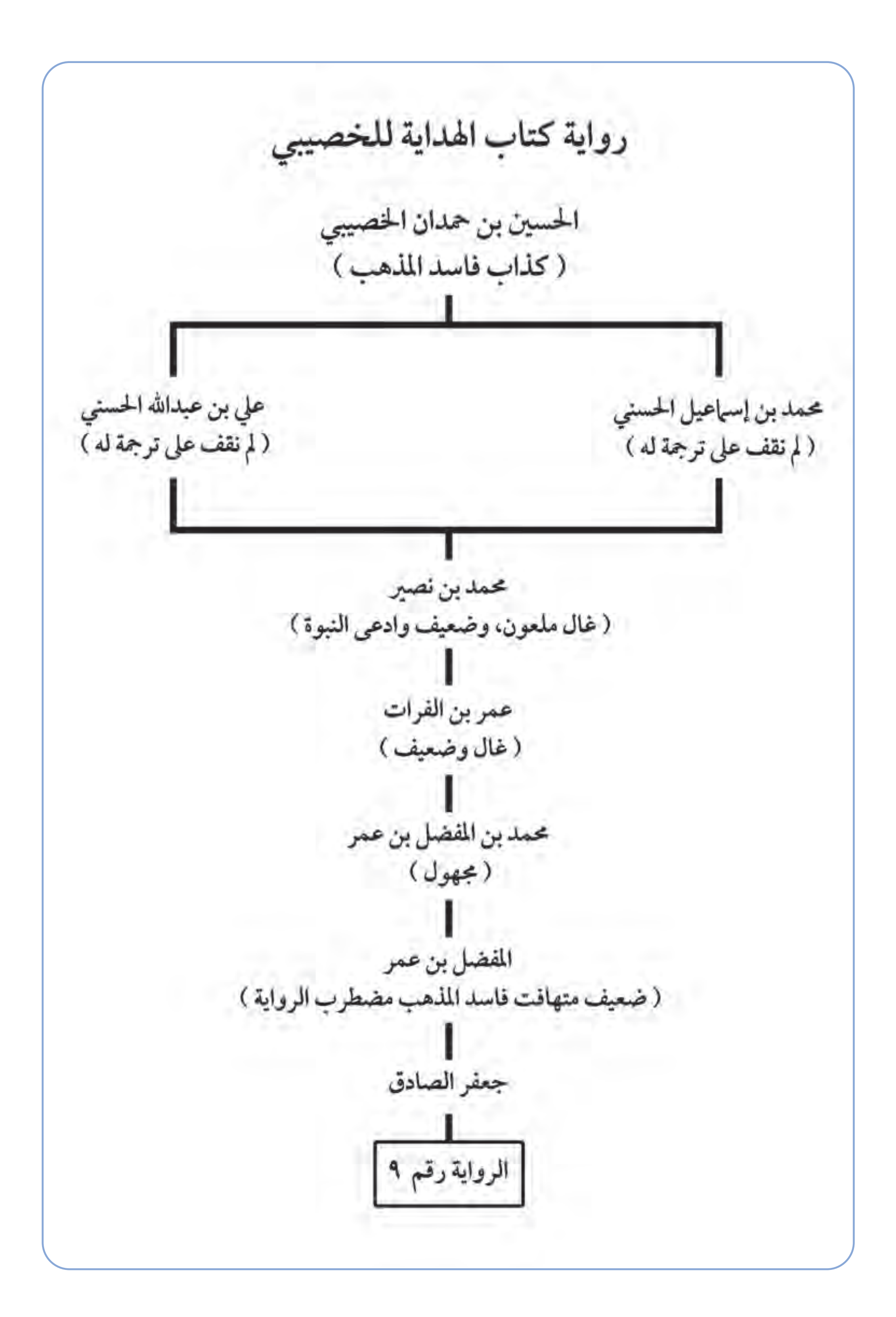
ابن عباس رضي الله عنه — النبي صلى الله عليه وآله وسلم — الرواية ١

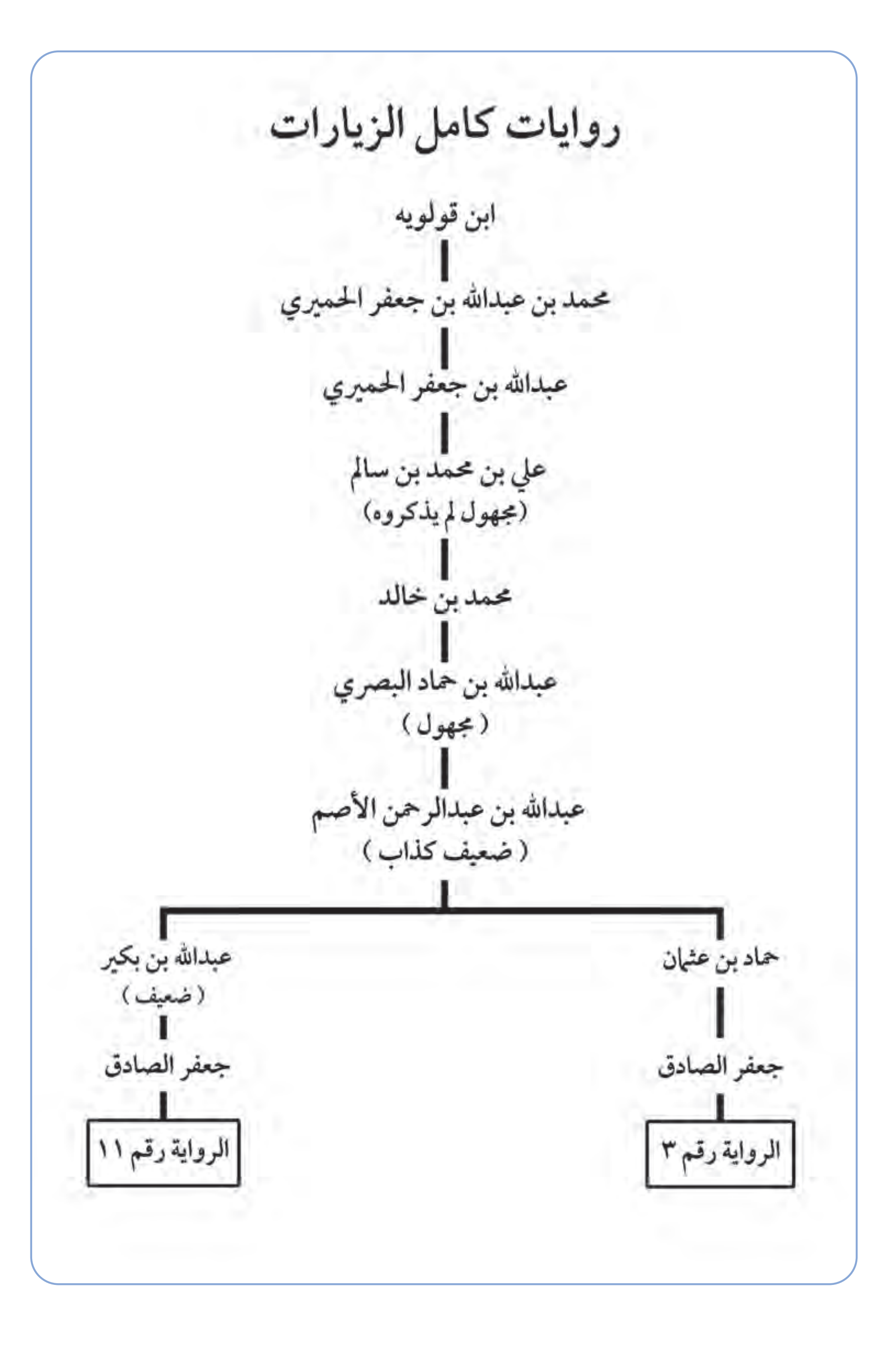
علي رضي الله عنه — الرواية ٤

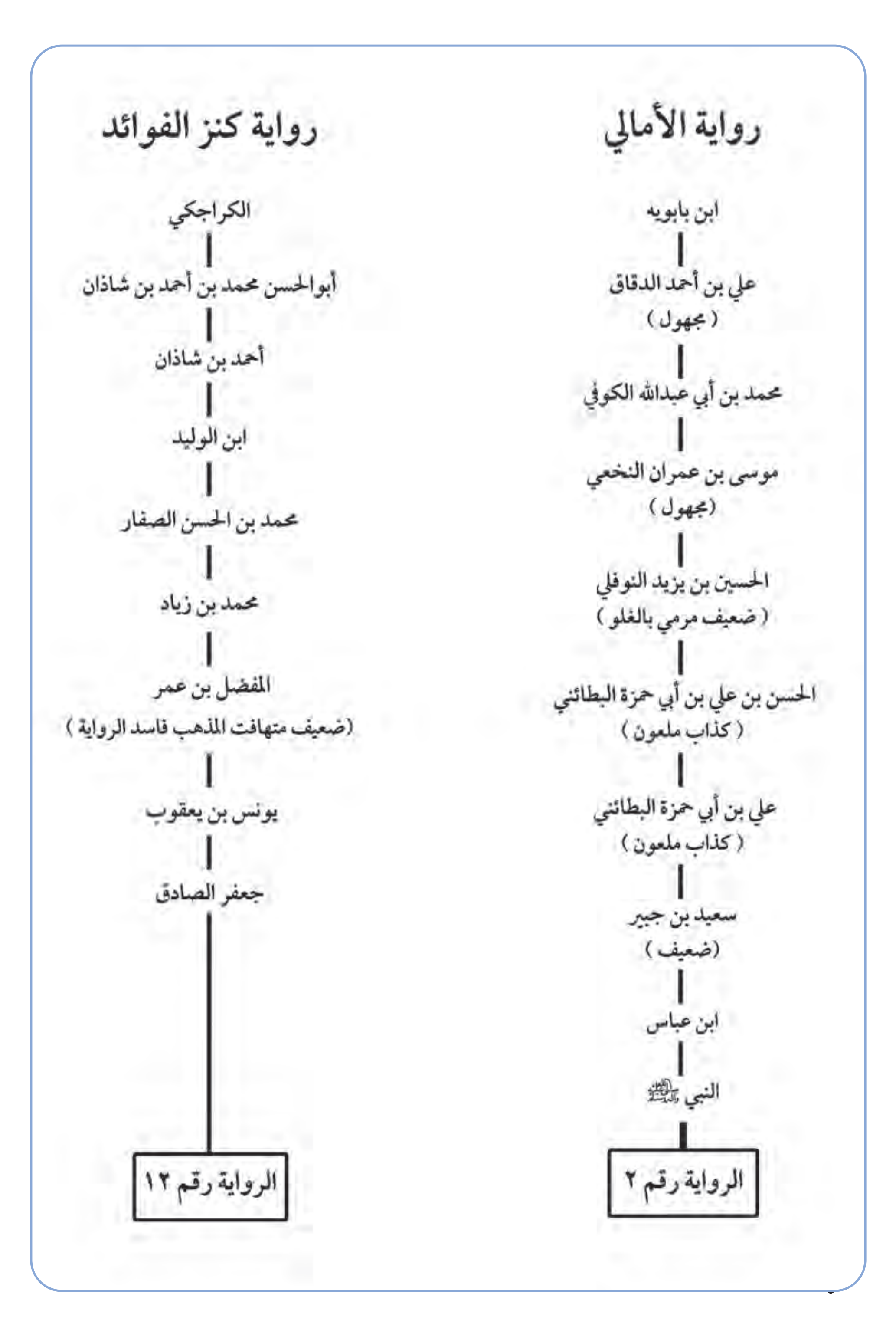
علي رضي الله عنه — الرواية ٥

سلمان الفارسي رضي الله عنه — الرواية ٦


رواية كتاب دلائل الإمامة
محمد بن جرير الطبري
(مجهول ولم تثبت صحة نسبة كتاب الدلائل له)
إبراهيم بن أحمد الطبري
(ضعيف)
علي بن عمر السياري
(مجهول لم يذكروه)
محمد بن زكريا الغلابي
جعفر بن محمد بن عمارة
(مجهول لم يذكروه)
محمد بن عمارة
(مجهول لم يذكروه)
جابر الجعفي
محمد بن علي الباقر
علي بن الحسين
محمد بن عمار بن ياسر
(مجهول لم يذكروه)
عمار بن ياسر
الرواية رقم ٧
محمد بن هارون بن موسى التلعكبري
(مجهول)
هارون بن موسى التلعكبري
محمد بن همام
جعفر بن محمد بن الفزاري
(ضعيف كذاب متروك الحديث جمع كل عيوب الضعفاء)
عبدالرحمن بن سنان
(مجهول لم يذكروه)
جعفر بن علي الحواء
(مجهول لم يذكروه)
الحسن بن مسكان
(مجهول ليست له ترجمة)
المفضل بن عمر
(ضعيف متهافت فاسد المذهب مضطرب الرواية)
جابر الجعفي
سعيد بن المسيب
الرواية رقم ٨
أحمد بن محمد البرقي
أحمد بن محمد الأشعري
عبدالرحمن بن بحر
(مجهول ليست له ترجمة)
عبدالله بن سنان
(الصحيح أنه محمد بن سنان)
وهو ضعيف متهم بالغلو
ابن مسكان
أبوبصير
جعفر الصادق
الرواية رقم ١١


رواية كتاب الهداية للخصيبي
الحسين بن حمدان الخصيبي
(كذاب فاسد المذهب)
محمد بن إسماعيل الحسني
(لم نقف على ترجمة له)
علي بن عبدالله الحسني
(لم نقف على ترجمة له)
محمد بن نصير
(غال ملعون، وضعيف وادعى النبوة)
عمر بن الفرات
(غال وضعيف)
محمد بن المفضل بن عمر
(مجهول)
المفضل بن عمر
(ضعيف متهافت فاسد المذهب مضطرب الرواية)
جعفر الصادق
الرواية رقم ٩


روايات كامل الزيارات
ابن قولويه
محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري
عبدالله بن جعفر الحميري
علي بن محمد بن سالم
(مجهول لم يذكروه)
محمد بن خالد
عبدالله بن حماد البصري
(مجهول)
عبدالله بن عبدالرحمن الأصم
(ضعيف كذاب)
حماد بن عثمان
جعفر الصادق
الرواية رقم ٣
عبدالله بن بكير
(ضعيف)
جعفر الصادق
الرواية رقم ١١


رواية الأمالي
ابن بابويه
علي بن أحمد الدقاق
(مجهول)
محمد بن أبي عبدالله الكوفي
موسى بن عمران النخعي
(مجهول)
الحسين بن يزيد النوفلي
(ضعيف مرمي بالغلو)
الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني
(كذاب ملعون)
علي بن أبي حمزة البطائني
(كذاب ملعون)
سعيد بن جبير
(ضعيف)
ابن عباس
النبي ﷺ
الرواية رقم ٢
رواية كنز الفوائد
الكراجكي
أبوالحسن محمد بن أحمد بن شاذان
أحمد بن شاذان
ابن الوليد
محمد بن الحسن الصفار
محمد بن زياد
المفضل بن عمر
(ضعيف متهافت المذهب فاسد الرواية)
يونس بن يعقوب
جعفر الصادق
الرواية رقم ١٢

محاولة التنصل من إثبات قصة كسر الضلع بأسانيد صحيحة

ولأجل ضعف هٰذه الروايات، لجأ أنصار هٰذه النظرية إلىٰ جواب ظريف، وهو أن إثبات صحة قصة كسر الضلع لا يحتاج إلىٰ أسانيد صحيحة، يقول جعفر مرتضىٰ: «إنه ليس من حق أحد أن يطلب من الناس أن يقتصروا في ما يثيرونه من قضايا علىٰ ما ورد عن النبي ﷺ والأئمة (ع) بأسانيد صحيحة، وفق المعايير الرجالية في توثيق رجال السند... لأن ذٰلك معناه أن يسكت الناس كلهم عن الحديث في جل القضايا والمسائل، دينية كانت أو تاريخية أو غيرها. بل إن هٰذا الذي يطلب ذٰلك من الناس، لو أراد هو أن يقتصر في كلامه علىٰ خصوص القضايا التي وردت بأسانيد صحيحة عن المعصومين، فسيجد نفسه مضطرا إلى السكوت، والجلوس في بيته، لأنه لن يجد إلا النزر اليسير الذي سيستنفده خلال أيام أو أقل من ذٰلك»[1]، وقال أيضًا: «لو أريد الاقتصار في التاريخ علىٰ ما صح سنده - حسب المصطلح الرجالي - فلا يمكن إثبات أية حقيقة تاريخية إلا ما شذ وندر»[2]، وقال معترضًا على المطالبة بصحة الإسناد: «هل يجب توفر سند صحيح لكل قضية تاريخية؟!، وكم هو عدد القضايا التي ثبتت كذٰلك؟ وهل ثبوت أية قضية تاريخية يتوقف علىٰ وجود سند صحيح وفق المصطلح الرجالي؟!»[3].

ونظير هٰذا قول هاشم الهاشمي: «إن المقياس في الأخذ بمضمون الروايات

(١) مأساة الزهراء (١/ ٢٧).
(٢) مأساة الزهراء (١/ ٨٥).
(٣) مأساة الزهراء (١/ ٣٣١).

ليس هو دومًا صحة السند من ضعفه، فليس كل ما لم يثبت فيه سند صحيح فإن ذلك دليل على صحة طرحه وعدم الأخذ بموجبه، فإنه توجد في بعض الأحيان قرائن داخلية وخارجية تحيط بالرواية وتكتنفها تستوجب الوثوق بالصدور، وتشهد لصحة محتوى الحديث»[١]، وهذه القاعدة التي قررها جعفر مرتضى وأنصاره ليست إلا للتنصل من إثبات صحة سائر الروايات التي يستدل بها أنصار أسطورة كسر الضلع، ولذا فهم لم يبيِّنوا أحوال تلك الروايات إلا نادرًا[٢]، ولهذا يقول نجيب مروة وهو من - تيار جعفر مرتضى العاملي -: «هل سيبقى لنا روايات، وهل سيبقى لنا تاريخ إذًا، خاصة إذا اعتمدنا على الروايات الصحيحة بالمعنى السندي»[٣].

والحقيقة أن سبب تنصلهم من الالتزام بالأخبار الصحيحة هو علمهم بأن ذلك سيلغي كثيرًا من القضايا الباطلة التي خدعوا بها العوام لفترة طويلة، فلو التزموا ببيان درجة كل رواية من جهة السند، فسيظهر للناس أن جل اعتمادهم على روايات منقولة عن الضعفاء والمتهمين والكذابين والغلاة، ولذا استغنوا عن التعرض لبحث الإسناد، أو اشتراط صحة السند، بل والاستغناء عن روايات أئمة أهل البيت!، يقول جعفر مرتضى العاملي مقررًا قاعدة عجيبة: «إن ثبوت القضايا لا يتوقف على توفر سند صحيح لها برواية عن المعصومين»[٤].

---

(١) حوار مع فضل الله (ص ٢٨٦).

(٢) اعتمد جعفر مرتضى على أحكام المجلسي للحكم بصحة بعض الروايات، انظر: مأساة الزهراء (٢/ ٣٩)،(٢/ ٤٦)، (٢/ ٥٨)، (٢/ ٦٩).

(٣) حتى لا تكون فتنة كتاب مرجعية المرحلة وغبار التغيير تحت المجهر (ص ٢٠٦).

(٤) مأساة الزهراء (١/ ٢٨).

وهٰذا من الغرائب[١]، ويكفي في نقضه أن ننقل ما يناقضه من كلام الإمامية أنفسهم، فالشيخ الإمامي فضل علي القزويني قال وهو يحاول أن يدفع تهمة ابن أبي الحديد بتفرد الإمامية برواية قصة كسر الضلع: إن الإمامية «لا ينسبون إلىٰ أبي بكر وعمر وغيرهما إلا ما ورد عن أئمتهم عليهم السلام بأسانيدهم المعتبرة تحرزًا عن الكذب والافتراء عليهما أو علىٰ غيرهما»[٢]، ودعوى اعتمادهم علىٰ الأسانيد المعتبرة لا حقيقة لها، فقد بينا حال تلك الأسانيد التي حكم المرجع محمد آصف محسني بأنها غير معتبرة.

إن جعفر مرتضىٰ ونظراءه لما أرادوا بيان أهمية قضية كسر الضلع جعلوها من أهم قضايا العقائد والإيمان، لٰكن حينما يُطلب منهم إثباتها بالأسانيد الصحيحة عن الأئمة، يجيبون بأن ذٰلك ليس شرطًا، وما ذاك إلا لعلمهم بأن هٰذه الروايات لو عُرضت علىٰ موازينهم لسقطت عن الاعتبار.

ثم كيف يعقل أن تكون هٰذه القضية أساسية في حياتنا الفكرية والإيمانية، ولها ارتباط بأمر أساسي في هٰذا الدين، ولا ينبغي الاستهانة بها، أو التقليل من أهميتها[٣]، ثم لا يشترط أن تكون منقولة عن أئمة أهل البيت بأسانيد صحيحة؟!، ولا يتفرد بها إلا المجاهيل والضعفاء والمتهمون والغلاة!.

وقد ادعىٰ جعفر مرتضىٰ وأنصاره صحة بعض الروايات، وهي علىٰ قلتها

(١) لأن جعفر مرتضى العاملي يرىٰ أن هٰذه المسألة «من أهم مسائل الإسلام والإيمان لأنها تمس قضية الإمام والإمامة...وهو أمر عقائدي خطير وهام جدًا»، كما قاله في كتابه مأساة الزهراء (١/ ١٢٨).

(٢) حياة الزهراء بعد أبيها (ص ٦٨).

(٣) مأساة الزهراء (١/ ١٣٨).

ضعيفة بأجمعها، فأهم رواية يعتمد عليها أنصار أسطورة كسر الضلع هي رواية كتاب دلائل الإمامة، وقد فصلنا الجواب عنها وبينا بوضوح أن مؤلف الدلائل مجهول وأن الكتاب لا يوثق به وأن أسانيد الروايات فيها علل قادحة، وهٰذه حال أصح رواية عندهم، وبقية الروايات قد تكلمنا عنها بتفصيل، ولذٰلك لجأ المخالفون إلىٰ طرق أخرىٰ لمحاولة إثبات صحة روايات كسر الضلع، فتارة يدّعون الوثوق بصحتها بناء علىٰ كثرة الطرق، وتارة يدعون اشتهار هٰذه القصة، ومنهم من بالغ حتى ادعىٰ تواترها، وهو ما سنبين عدم صحته بتفصيل في المباحث الآتية.



الرد علىٰ محاولات تصحيح روايات كسر الضلع

إن جعفر مرتضى العاملي ومن تبعه من أنصار أسطورة كسر الضلع، يعلمون جيدا أن الروايات التي يستدلون بها لإثبات صحة هٰذه الخرافة هي روايات تعاني من علل قادحة، وأن رواتها بين مجهول وضعيف وكذاب، ولذا وجدناهم يُعرضون عن الكلام عن أسانيد هٰذه الروايات، باستثناء روايات معدودة علىٰ الأصابع حاولوا تصحيحها بطرق واهية، وقد فندنا كلامهم بتفصيل حينما درسنا أسانيد هٰذه الروايات، وبينا أنها بأجمعها روايات ساقطة من جهة الإسناد، ولأن أنصار أسطورة كسر الضلع يتحاشون الخوض في الأسانيد كي لا يتضح عوارها ومواطن الخلل فيها عند العوام، لجؤوا إلىٰ طرق أخرىٰ لادعاء صحة هٰذه الروايات، ومرادهم بذٰلك هو إثبات هٰذه القصة بغض النظر عن أحوال رواتها، ويريدون بذٰلك تصحيح هٰذه الروايات بطرق ملتوية، حتىٰ يتمكنوا بذٰلك من التهرب من إثبات صحة أسانيد هٰذه الروايات، وبما أن هٰذا المنهج الذي سلكوه هو ملاذهم الأخير لإثبات أسطورة كسر الضلع، قمنا بتتبع دعاواهم وتفنيدها وبيان بطلانها.

دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بكثرة الطرق:

حاول أنصار أسطورة كسر الضلع ادعاء تعدد طرق هٰذه القصة ليثبتوا أنها صحيحة، يقول محمد مرتضىٰ وهو يرد علىٰ محمد الحسيني حين بيَّن أن (١٨) رواية ورد فيها التصريح بضرب فاطمة ﵂ لا تصح من جهة السند:

«إن هٰذا العدد أي (١٨) رواية ليس قليلًا، فإن هٰذا العدد يوجب الوثوق»[١].

والجواب: قد مضى الكلام عن هٰذا الأمر بتفصيل، وقلنا إن هٰذا الكثرة وهمية ولا حقيقة لها، لأن القول بكثرة الطرق فرع عن القول بثبوتها، ونحن نمنع ثبوت كثرة الطرق أصلًا، فلو اقتصرنا على الروايات المسندة والمنقولة من الكتب السالمة من الطعن، لن يصفو من مجموع سائر الروايات سوىٰ أربع روايات فقط، وهي روايتا ابن قولويه في كامل الزيارات، ورواية ابن بابويه في الأمالي، ورواية الكراجكي في كنز الفوائد، ثم إن روايتي ابن قولويه رويتا بإسناد واحد مداره علىٰ عبد الله بن عبد الرحمٰن الأصم، ومن ثم يكون مدار هٰذه الشهرة المدعاة علىٰ ثلاث طرق فقط، فأين الكثرة المزعومة؟.

أما بقية الروايات التي اشتملت على الإسناد، فهي منقولة من كتب مطعون فيها كما هو الحال بالنسبة للروايات الأربع المنقولة من كتاب سليم بن قيس، والروايات الثلاث المنقولة من كتاب دلائل الإمامة، ورواية الخصيبي، فوجودها وعدمها سواء، ولا يمكن الاستناد إليها للقول بتعدد طرق الرواية.

وهٰذا ما حمل نجيب نور الدين علىٰ أن ينتقد جعفر مرتضى العاملي بسبب الاستكثار من المصادر لإيهام كثرة الأسانيد، فاعتبر أن «الاكتفاء بذكر روايات، دون ممارسة نقد تاريخي وروائي، واعتبار أنَّ الكثرة تغني عن التحقيق، هو منهج موضع تساؤل ومحلّ ردّ»[٢]، وقال أيضًا: «قد يكون الرّواة معروفين بالكذب والوضع والتدليس، عند ذٰلك، فإنَّ عدد الرّوايات لا يزيد من احتمال الثبوت، ولا يرفع من مستوى التأكيد بشيء»[٣].

(١) الفضيحة (ص ٦٥).
(٢) مأساة كتاب المأساة (ص ٣٠).
(٣) مأساة كتاب المأساة (ص ١٠).

دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بالشهرة:

حاول بعض الإمامية ادعاء شهرة أسطورة كسر الضلع، قال أبو جعفر الطوسي: «والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة: أن عمر ضرب علىٰ بطنها حتىٰ أسقطت، فسُمي السقط محسنًا، والرواية بذٰلك مشهورة عندهم، وما أرادوا من إحراق البيت عليها، حين التجأ إليها قوم، وامتنعوا من بيعته، وليس لأحد أن ينكر الرواية بذٰلك، لأنا قد بينا الرواية الواردة من جهة العامة، من طريق البلاذري، وغيره. ورواية الشيعة مستفيضة به، لا يختلفون في ذٰلك»[(١)]، ويقول محمد تقي المجلسي: «قضايا شهادتها بسبب ضرب عمر الباب علىٰ بطنها وضرب قنفذ بالسوط عليها، مشهورة عند العامة والخاصة»[(٢)].

ويقول محمد باقر المجلسي: «وردت روايات مستفيضة في ضربها بالسياط وبغمد السيف بحيث صارت مجروحة»[(٣)].

ونقل عبد الزهراء مهدي الكلام الآنف عن الطوسي والمجلسيَّيْن، ثم حشد كلام عدة من علماء الإمامية لإثبات دعوى الشهرة[(٤)].

والجواب من وجهين:

الوجه الأول: نقض دعوى الشهرة:

إن هٰذه الشهرة المدعاة لا حقيقة لها، لأنها حادثة ومتأخرة عن زمن الواقعة بكثير، فإن الكتب الروائية والتاريخية التي نقلت هٰذه القضية في عصر القدماء،

(١) تلخيص الشافي (٣/ ١٥٦).
(٢) روضة المتقين (٥/ ٣٤٢).
(٣) حق اليقين (ص ١٨٩).
(٤) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٦٥-٣٦٧).

ونقصد به منذ القرن الأول إلىٰ نهاية القرن الخامس، قليلة جدًا!، فالكتب الروائية المهمة والتي ينبغي أن تكون مصدرًا لهٰذه الرواية خاليةً عن ذٰلك، وأشهرها كتاب الكافي للكليني الذي لم يذكر قصة حادثة كسر الضلع، وكذٰلك من سبقه من محدثي الإمامية، كمحمد بن الحسن الصفار في كتابه بصائر الدرجات، والبرقي في كتاب المحاسن، ومما يؤكد أن هٰذه القصة لم تكن مشهورة في زمن القدماء، أن كتاب نهج البلاغة الذي هو من أهم الكتب التي تعرضت لمسألة الخلافة والبيعة لم يذكر أي شيء عن قصة كسر الضلع، ونفس الملاحظة تنطبق علىٰ كتب التواريخ، فقدماء المؤرخين الذين يحتج بهم الإمامية، من نظراء أبي مخنف وهشام بن محمد الكلبي وغيرهم لم يذكروا شيئًا عن قصة كسر الضلع، ولو كانت هٰذه القصة مشهورة فعلًا، لكان المفيد قد ذكرها في كتابه «الإرشاد» الذي يعد من أهم المؤلفات التاريخية للإمامية، ومع ذٰلك فليس فيه شيء عن حادثة كسر الضلع، وعليه فقول الطوسي: إن الرواية بذٰلك مشهورة عندهم، فيه مجازفة بينة، ومن الغرائب أن الطوسي لم يرو في كتبه أي شيء يثبت قصة كسر الضلع، مع كثرة كتبه التي وصلتنا، فكيف يغفل عن هٰذه الرواية المشهورة ولا يتعرض لها إلا في معرض رد كلام مخالفيه!.

الوجه الثاني: أن العبرة بالثبوت والصحة لا بمجرد الرواية والشهرة:

وتحقيقه أن العبرة والفصل في القضايا الخلافية هو بإقامة الدليل والحجة علىٰ صحة القضية، وأما الاحتجاج بدعوى الشهرة دون إقامة الحجة والبينة عليها فلا يحسن في القضايا الخلافية، وإنما الصواب هو تقرير القول وبيان صحته،

ثم الاستدلال علىٰ صحته بالشهرة إن وجدت، وأما مجرد الاشتهار فليس حجة عند المحققين[١]، وما أكثر الأمور التي يدعىٰ شهرتها ثم بعد البحث يتبين ألا أصل لها، ولذا ترىٰ كثيرًا من علماء الإمامية قد درجوا على الاستدلال بقولهم: «رب مشهور لا أصل له»[٢].

الوجه الثالث: عدم اعتماد المخالفين على الشهرة في جملة من القضايا التاريخية:

وبيانه أن كثيرًا من القضايا التاريخية قد أنكرها أنصار أسطورة كسر الضلع حتىٰ وإن بلغت درجة الشهرة، وبعضها قائم علىٰ أدلة صحيحة وصريحة وإنكارها غير سديد، ككون زينب ورقية وأم كلثوم رضي الله عنهن بنات النبي ﷺ[٣]، فقد أنكر جعفر مرتضى العاملي هٰذه الحقيقة المقطوع بها مع أنها تجاوزت درجة الشهرة، حتىٰ أن المفيد قال عمن خالف في هٰذه القضية: «المخالف لذٰلك شاذ بخلافه»[٤]، فمن ينكر كون زينب ورقية وأم كلثوم هن بنات النبي ﷺ مع ثبوت الروايات الصحيحة في ذٰلك من طرق أهل السنة والإمامية، ومع إجماع علماء النسب

(١) يعد المرجع الخوئي -وهو الزعيم المطلق لحوزة النجف العلمية في عصره- أشهر من نقض الاستناد إلى الشهرة وجعلِها من وجوه الاستدلال، وبسَط الكلام عن ذٰلك في كتاب مصباح الأصول (٢/ ١٤١-١٤٦)، فعقد مبحثًا في حجية الشهرة، وقسمها إلىٰ ثلاثة أنواع، وهي الشهرة في الرواية، والشهرة العملية، وشهرة الفتوىٰ، ثم ناقش وجوه حجيتها وردها جميعًا، وانظر: دروس تمهيدية في تاريخ علم الرجال عند الإمامية لحيدر حب الله (ص ٣٩٨).

(٢) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة (٢/ ٧٨)، الحدائق الناضرة للبحراني (٦/ ٤٣)، و(١٠/ ٢١٩)، الرسائل الفقهية للبهبهاني (ص ٨١)، الرسائل الفقهية للخاجوئي (٢/ ٥٥)، أعيان الشيعة (٥/ ١٧).

(٣) راجع كتاب: زينب ورقية وأم كلثوم بنات النبي ﷺ لا ربائبه، من إصدارات مبرة الآل والأصحاب.

(٤) المسائل العكبرية (ص ١٢٠).

والتاريخ والحديث على ذلك، كيف يمكنه ادعاء الاعتماد على الشهرة لإثبات أسطورة كسر الضلع مع أنها لا تثبت بأي سند صحيح أصلًا!.

ونظير هذا إنكار جماعة من الإمامية القدماء وأغلب المعاصرين لزواج أم كلثوم الكبرى رضي الله عنها بنت فاطمة وعلي رضي الله عنهما بعمر بن الخطاب رضي الله عنه[١]، مع أن رئيس علماء الإمامية في زمنه الشريف المرتضى قال عن زواج عمر من أم كلثوم «معلوم مشهور»، بل من «الضروروت»[٢]، وهذا يدل أن الشهرة عند هؤلاء لا وزن لها ولا قيمة لها عندهم.

دعوى ثبوت كسر الضلع عن طريق التواتر:

ادعى تواتر روايات كسر الضلع جماعة من علماء الإمامية، ولعل رائدهم هو محمد باقر المجلسي[٣]، وتبعه على ذلك من تأخر عنه كفضل علي القزويني[٤]، وناصر حسين الهندي[٥]، وهو قول جماعة من المعاصرين[٦]، وبالغ جعفر مرتضى العاملي في دعوى التواتر حتى قال: «الروايات بمجموعها متواترة عن أهل بيت العصمة، فإذا ضم إليها ما سواها من نصوص فإنها تفوق حد التواتر»![٧].

---

(١) راجع: نسبًا وصهرًا إثبات زواج عمر رضي الله عنه من أم كلثوم رضي الله عنها (ص ١٧٨) و (ص ١٨٩-٢٠٠).

(٢) رسالة إنكاح أمير المؤمنين ابنته من عمر، للمرتضى وهي منشورة ملحقة مع رسالة تزويج علي بنته من عمر، للمفيد (ص ٣١).

(٣) مرآة العقول (٥/ ٣١٨).

(٤) انظر: حياة الزهراء بعد أبيها (ص ٤٥)، و (ص ٦٤).

(٥) إفحام الأعداء والخصوم (ص ٩٣).

(٦) مأساة الزهراء (١/ ٨٩)، (١/ ٣٣١)، (١/ ٣٣٢)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/ ٥١)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ٣١١)، (ص ٣٢٨).

(٧) مأساة الزهراء (١/ ٣١٤).

والجواب من وجوه:

الوجه الأول: نقض دعوىٰ تواتر روايات حادثة كسر الضلع:

إن مفهوم التواتر في الروايات هو من القضايا التي بُحثت في كتب مصطلح الحديث والدراية، وقد وقع فيها خلاف كبير، إذ إن التواتر من المباحث المنطقية التي دخلت كتب أصول الفقه، ثم انتقلت إلىٰ علوم الرواية، والتعريف الأشهر والأقرب إلىٰ منطق التواتر هو التعريف الذي اختاره زين الدين العاملي المشهور عند الإمامية بالشهيد الثاني، في كتابه الرعاية شرح الدراية حيث يقول: «ما بلغت رواته في الكثرة مبلغًا، أحالت العادة تواطؤهم:- أي اتفاقهم- على الكذب، واستمر ذٰلك الوصف، في جميع الطبقات حيث يتعدد، بأن يرويه قوم عن قوم، وهٰكذا إلى الأول. فيكون أوله في هٰذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه، ليحصل الوصف: وهو استحالة التواطئ على الكذب، للكثرة في جميع الطبقات المتعددة»[(١)]، فالتواتر -بحسب هٰذا التعريف- لا يتحقق إلا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: رواية الكثرة عن الكثرة، أو الجمع عن الجمع.

الشرط الثاني: تحقق الكثرة في جميع الطبقات.

يقول الشيخ الإمامي أكرم بركات العاملي: «قد يكون للخبر وسائط كثيرة في النقل، كالأخبار الواردة عن النبي الأكرم ﷺ، فحتىٰ يكون هٰذا الخبر متواترًا، لا بد أن تتحق الأمور السابقة في كل طبقة من طبقاته، فإذا كانت هٰذه الأمور متحققة في كل الطبقات ما عدا واحدة، فإن الخبر يعد من أخبار الآحاد لا المتواتر.

(١) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٢).

مثاله: إذا روى الحديث مئة راو...، عن مئة راو...، عن مئة راو أيضًا بالشروط المطلوبة، عن أحد الصحابة عن رسول الله ﷺ، فإن هٰذا الخبر ليس متواترًا»[١].

الشرط الثالث: عدم تواطؤ الرواة على الكذب.

والتواتر بهٰذه الشروط نادر جدًا، فقد نقل محمد الحسيني هٰذا التعريف ثم عقَّب عليه قائلًا: «ولتعسر التوفر علىٰ تحقيق التواتر في جميع الطبقات، فقد ادعى البعض ندرة التواتر، إلا في عدد من الأخبار»[٢]، ومن هٰؤلاء زين الدين العاملي، فقد صرح بأنه لم يقف علىٰ خبر متواتر بهٰذا المعنىٰ إلا نادرًا فقال: «ولم نتحقق إلى الآن خبرًا خاصًا، بلغ حد التواتر إلا ما سيأتي»[٣]، وذكر بعد ذٰلك حديث «من كذب عليَّ متعمدًا».

فإن قيل: قد ادعىٰ بعض أهل العلم تواتر روايات بناء علىٰ كثرة أسانيدها دون تحقق شروط التواتر فيها، فالجواب أن هٰذا تساهل منهم، قال الشوكاني: «قد زعم بعض من لم يكن له كثرة اشتغال بفن الحديث، أن هٰذا الحديث أعني «من حفظ علىٰ أمتي» الخ، متواتر، والذي أوقعه في هٰذا كثرة طرق الحديث وتعدد من أُسند إليه من الصحابة، وهو لا يعلم أن كل طريق من تلك الطرق مظلمة محشوة بالضعفاء والكذابين والوضاعين، فهي ظلمات بعضها فوق بعض، وهٰذا مما ينبغي التيقظ له، فإن الطرق التي لم تثبت وإن بلغت عددًا متضاعفًا،

(١) دروس في علم الدراية (ص ٣٤).
(٢) هوامش نقدية (ص ١٦١).
(٣) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٦).

لا يخرج بها الحديث عن رتبته لو كان مرويا من طريق واحدة، لأن الكاذب لا يعجزه أن يكذب على عشرة أو عشرين من الصحابة، فيروي عنهم حديثا ويسوقه إلى كل واحد منهم بإسناد»[١]. وقال الشيخ إبراهيم اللاحم: «من اعتمد على مجرد الكثرة لإثبات التواتر وقع في محذور، كما فعل السيوطي في كتابه في الأحاديث المتواترة، فإنه كما تقدم اختار عدد العشرة ليكون الخبر متواترًا، ثم طبق كلام شيخه في أن المتواتر لا يحتاج إلى نظر، فأدخل في الكتاب أحاديث ضعيفة لا تصح»[٢].

وقد وقع هذا التساهل عند الإمامية أيضًا، فقد أكثروا من ادعاء تواتر روايات دون تحقق شروط التواتر فيها، وقد بين ذلك زين الدين العاملي فقال: «أكثر ما ادعي تواتره من هذا القبيل: ينظر مدعي التواتر إلى تحققه في زمانه، أو هو وما قبله، من غير استقصاء جميع الأزمنة، ولو أنصف لوجد الأغلب خِلو أول الأمر منه، بل ربما صار الحديث الموضوع ابتداءً، متواترًا بعد ذلك، لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء. ونازع بعض المتأخرين في ذلك، وادعى وجود المتواتر بكثرة وهو غريب»[٣].

ولأجل ذلك أنكر زين الدين العاملي على المرتضى وصف أخبار النص على علي ﵁ بالتواتر، فقال: «لا شبهة في أن كل واحد من تلك الأخبار آحاد»[٤].

وعندما ذهب الجواهري إلى تواتر الروايات التي تعيِّن الأصناف التي تجب فيها الزكاة، تعقبه الخوئي فقال: «قد ادعى في الجواهر تواترها، لكن دعوى التواتر مُشكلة لاستدعائها أن يبلغ عدد الرواة في كل طبقة حدًّا يمتنع عادة اشتباههم

(١) وبل الغمام (١/ ٥٧).
(٢) شرح نزهة النظر (ص ٦٣).
(٣) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٨).
(٤) الرعاية في علم الدراية (ص ٦٦).

أو تواطؤهم على الكذب، وليس في المقام كذلك، فإن الرواة في طبقة الإمام (ع) لا يزيدون على أربعة عشر، على أن الطبقة في أول السند لا تشتمل على أكثر من ثلاثة أنفار: الشيخ والكليني والصدوق فإن كلها تنتهي إليهم وما بينهما من الطبقات متوسطات، وهذا المقدار لا ينطبق عليه ضابط التواتر كما لا يخفى»[١].

فأصل إطلاق التواتر على بعض الأخبار هو من التساهل والغفلة عن شروط التواتر.

فإذا تقرر، ذلك فاعلم أن القول بتواتر روايات كسر الضلع هو مجازفة بينة وواضحة، ولا تصدر من منصف وعارف بحقيقة روايات كسر الضلع، فالروايات التي جاء التصريح فيها بواقعة كسر الضلع وإسقاط الجنين روايات قليلة ومعدودة، وقد بينا بتفصيل أن عدد الروايات المسندة إلى النبي ﷺ أو أصحابه أو أئمة أهل البيت والتي ذكرت قضية كسر الضلع، هي اثنا عشر رواية فقط، لكنها ترجع إلى ستة مصادر، وبيان ذلك في هذا الجدول:

المصدر	عدد الروايات	أرقامها
كتاب سليم بن قيس	٤	١-٤-٥-٦
أمالي ابن بابويه القمي	١	٢
كامل الزيارات	٢	٣-١٥
دلائل الإمامة	٣	٧-٨-١١
الهداية	١	٩
كنز الفوائد	١	١٢

فإذا تبين ذلك فكيف يمكن القول بتواتر روايات مدارها على ستة

(١) كتاب الزكاة الأول (ص ١٣٨-١٣٩).

مؤلفين فقط؟!.

أما عندما نبحث في طبقات هٰذه الروايات، فنجدها كلها خالية عن شرط استواء الكثرة في الطبقات، بل إن العكس هو الذي حصل، حيث تكرر بعض الرواة في بعض الطبقات:

- فالروايتان المنقولتان من كتاب سليم بن قيس ومن كتاب الأمالي لابن بابويه، مرويتان من طريق ابن عباس.

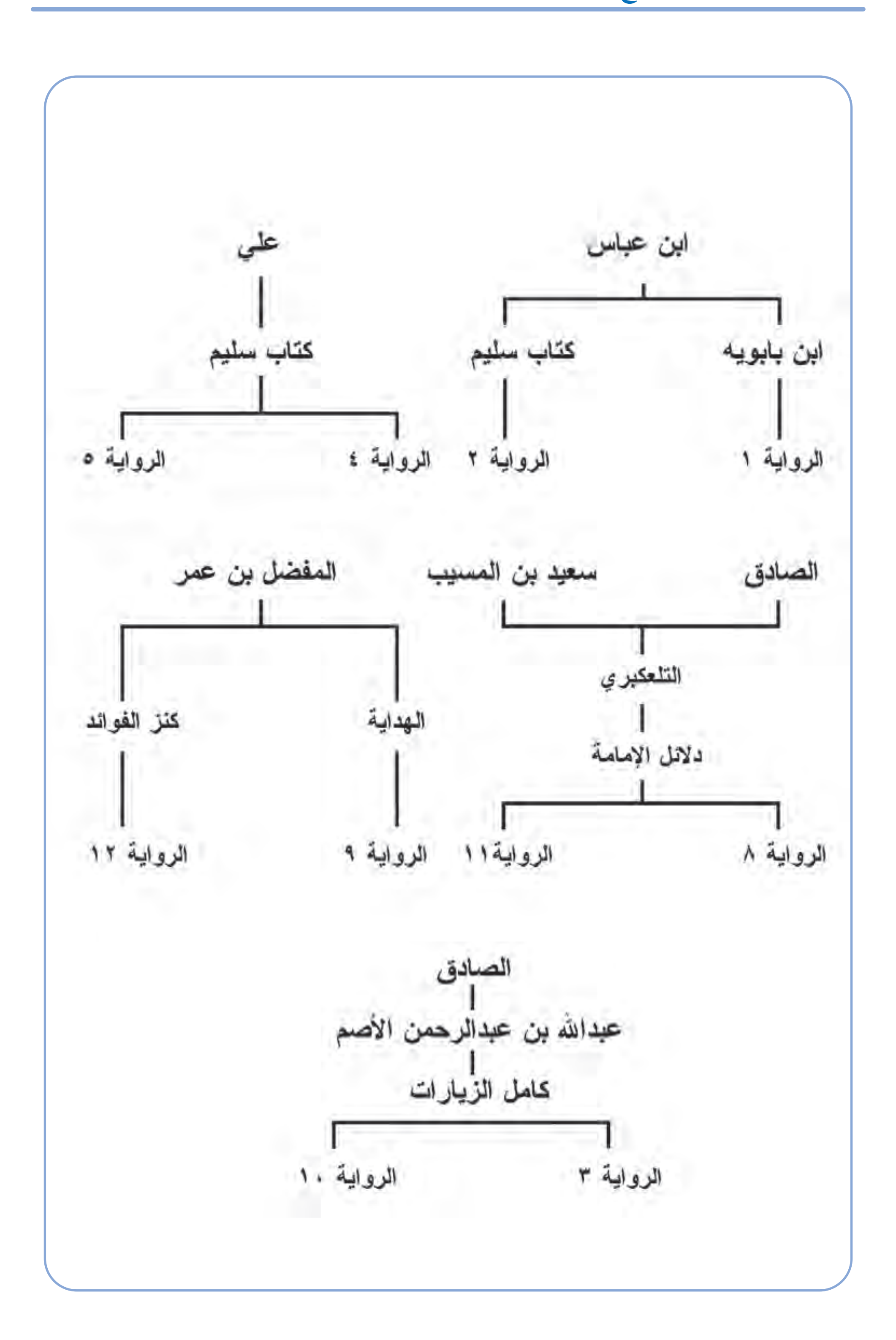
- والروايتان الثالثة والعاشرة المنقولتان من كتاب كامل الزيارات، مرويتان من طريق عبد الله بن عبد الرحمان الأصم.

- والروايتان الرابعة والخامسة المنقولتان عن كتاب سليم بن قيس مرويتان عن علي بنفس المعنىٰ.

- والروايتان الثامنة والحادية عشرة المنقولتان من كتاب دلائل الإمامة، مرويتان من طريق محمد بن هارون بن موسى التلعكبري.

- والروايتان التاسعة والثانية عشرة المنقولتان من كتاب كنز الفوائد وكتاب الهداية، مرويتان من طريق المفضل بن عمر.

ومن ثمَّ فإن عشر روايات من اثني عشرة رواية مسندة ترجع إلىٰ خمسة رواة فقط، فأين التواتر المدعىٰ؟ وسنوضح الأمر من خلال هٰذه المشجرة:


ابن عباس
ابن بابويه
كتاب سليم
الرواية ١
الرواية ٢
علي
كتاب سليم
الرواية ٤
الرواية ٥
الصادق
سعيد بن المسيب
التلعكبري
دلائل الإمامة
الرواية ٨
الرواية ١١
المفضل بن عمر
الهداية
كنز الفوائد
الرواية ٩
الرواية ١٢
الصادق
عبدالله بن عبدالرحمن الأصم
كامل الزيارات
الرواية ٣
الرواية ١٠

أما بقية الروايات الخالية من الإسناد، فلا يمكن حشرها مع الروايات المسندة لإثبات التواتر، وإلا فما قيمة الإسناد إذا كانت الروايات الخالية من الإسناد لها نفس مرتبة الروايات المسندة، وأصل الاحتجاج بالتواتر إنما بني على كثرة رواة الخبر مع اشتراط استواء هذه الكثرة في جميع الطبقات، بأن يروي الخبر جمع عن جمع، أما ما نحن فيه، فهو لا يخرج عن خبر الواحد عن الواحد، فالكثرة غير متحققة في أي طبقة من طبقات الإسناد، فمن أين لهم أن يدعوا التواتر!.

الاعتراض بعدم الحاجة إلى البحث في أحوال رواة الأحاديث المتواترة وجوابه:

قد يعترض بعضهم بأن بعض أهل العلم يقولون إن الخبر المتواتر لا يُبحث في سنده، ليعلل القول بتواتر روايات كسر الضلع، والجواب: إن من قال بعدم البحث عن أحوال الرواة في الخبر المتواتر إنما أجرى ذلك في الأخبار التي تحققَّ تواترها وتوفرت على شروط التواتر، وهذه الشروط لا يمكن التحقق منها إلا بالنظر في رواة الخبر وأسانيده، فلا بد أن يتحقق شرط التواتر أولًا، حتى يمكن القول بعدم الحاجة إلى البحث عن أحوال الرواة، وحتى يثبت التواتر لا بد أن يتم التثبت من اتصال الأسانيد وعدم انقطاعها، ومن وثاقة الرواة.

وأما القول بترك البحث عن أحوال رواة الأخبار مطلقًا، فهو غير مراد عند القائلين بالتواتر، وقد قرر هذا جماعة من علماء الإمامية، قال محمد باقر البهبودي: «الخبر المتواتر إنما يوجب العلم، إذا كان رواته سالمين عن الطعن، براء عن الاتهام، وأما إذا كان رواته فسقة فجرة، فلا يوجب علمًا ولا عملًا، فإن اجتماع الفساق أولى بالحذر»[١].

(١) صحيح من لا يحضره الفقيه (المقدمة ص ج).

وقال محمد الحسيني: «تساءل صاحب الفضيحة: «لماذا يتجاهل السيد الحسيني دائمًا أن الحديث المتواتر، لا حاجة للنظر في سنده».

ولا ندري ماذا يعني بهٰذا الكلام، فإن كان يعني به أن الخبر بعد ثبوت تواتره لا يكون ثمة حاجة إلى البحث في الأسانيد، فإنه كلام صحيح، لأن التواتر يفيد العلم، ولٰكن البحث في أصل ثبوت التواتر، لأنه موضع النزاع.

وإن كان يعني أن حساب التواتر لا يتوقف على النظر في الأسانيد، والتدقيق في الرواة والرجال، فهٰذا أشبه بالانتحار العلمي، علىٰ حد تعبيره، الذي يتكرر في كتابه الفضيحة، لأن حساب التواتر بلا إشكال يتوقف على النظر في الرواة وأحوالهم، وذٰلك لأن احتمال الصدق كما يكبر بسبب عدد المخبرين، كذٰلك يكبر بسبب نوعية المخبرين، وكذٰلك في احتمال إلغاء الكذب والخلاف، فإن احتمال الكذب كما أنه يتضاءل بتكثر عدد الرواة، فإنه يتضاءل بنوعية هٰؤلاء الرواة، ولذٰلك يتوقف التواتر على المضعف الكمي والكيفي»[(١)].

وقال المرجع جعفر السبحاني في تعليقه علىٰ تعريف التواتر: «يؤمن معه من عمدهم على الكذب، ويحرز ذٰلك بكثرة المخبرين ووثاقتهم، أو كون الموضوع مصروفًا عنه دواعي الكذب، أو غير ذٰلك»[(٢)]، وقال عبد الهادي الفضلي بعد نقله كلام جعفر السبحاني: «وهي ملاحظة واردة وجيدة»[(٣)].

وقرر علماء الإمامية ما يدل علىٰ أن مجرد الكثرة لا تغني عن البحث في أحوال الرواة حتىٰ لو ادعي تواتر الخبر، فعندما ادعى المجلسي تواتر بعض الروايات،

---

(١) هوامش نقدية (ص ١٥٨).
(٢) أصول الحديث وأحكامه (ص ٣٢-٣٤) بواسطة أصول الحديث للفضلي (ص ٧٣).
(٣) أصول الحديث للفضلي (ص ٧٣).

تعقبه محمد آصف محسني فقال: «ادعى المؤلف أن أصل القصة متواترة تواترًا معنويًا (٣٢: ١٥٧)، لكن روايات الباب متعارضة وإسنادها ضعيفة»[١].

وقد ادعىٰ جماعة من علماء الإمامية تواتر روايات تحريف القرآن، فقال بذٰلك محمد باقر المجلسي[٢]، ونعمة الله الجزائري[٣]، ويوسف البحراني[٤]، وعدنان البحراني[٥]، وتبعهم علىٰ ذٰلك النوري الطبرسي فادعىٰ تواتر روايات تحريف القرآن في كتابه فصل الخطاب[٦].

فرد عليه البلاغي قائلًا: «إن المحدث المعاصر جهد في كتاب فصل الخطاب في جمع الروايات التي استدل بها على النقيصة، وكثّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمة عليهم السلام في الكتب كمراسيل العياشي وفرات وغيرها، مع أن المتتبع المحقق يجزم بأن هٰذه المراسيل مأخوذة من تلك الأسانيد...، هٰذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلىٰ بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلًّا منهم: إما بأنه ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب، يُعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء، وإما بأنه كذاب متهم لا أستحل أن أروي من تفسيره حديثًا واحدًا، وأنه معروف بالوقف وأشد الناس عداوة للرضا عليه السلام، وإما بأنه كان غاليًا كذابًا،

---

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٥٠).

(٢) مرآة العقول (١٢/ ٥٢٥).

(٣) الأنوار النعمانية (٢/ ٣٥٧).

(٤) الدرر النجفية (٤/ ٨٣).

(٥) مشارق الشموس الدرية (ص ١٢٦).

(٦) فصل الخطاب - الطبعة الحجرية - (ص ٢٥١)، فصل الخطاب طبعة دار الدراسات الفكرية (١/ ٦٦٠)، فصل الخطاب دار الانتشار العربي (ص ٥٨٤).

وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه ومن الكذابين، وإما بأنه فاسد الرواية يرمىٰ بالغلو، ومن الواضح أن أمثال هٰؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئًا»[١].

وقد قام فتح الله المحمدي بتقسيم الروايات التي استدل بها صاحب فصل الخطاب على التحريف إلىٰ عدة أقسام، وذكر منها:

«- ٨٦ رواية من تفسير علي بن إبراهيم القمي، وسيوافيك الكلام في هٰذا التفسير المنسوب إلى القمي، حيث ستتحقق من أنه ليس من صنعه، ومقدمته من شخص قد جمع هٰذا التفسير وهو مجهول.

- ٨٣ رواية من كتاب الكافي، وهي في الأساس من «باب النكت والنتف» وقد حكم المجلسي رحمه الله بتضعيف كل ما في الباب إلّا ستة أحاديث.

- ٦٩ رواية من كتاب «الناسخ والمنسوخ» المنسوب إلىٰ سعد بن عبد الله الأشعري، منها ٣ روايات فقط مسندة، والبقية كلها مرسلة ومرفوعة»[٢].

فإذا جاز للإمامية أن ينكروا تواتر روايات التحريف مع أن كثيرًا منها روايات مسندة، وفيها ما هو صحيح السند علىٰ موازينهم، وفيها ٨٠ رواية مسندة مروية في أصح كتبهم وهو الكافي، فمن باب أولىٰ رد دعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع التي لا يصح منها شيء أصلًا، ولم يرو الكليني أي شيء منها، وإذا استعرنا كلام البلاغي في روايات كسر الضلع، نقول:

---

(١) آلاء الرحمٰن في تفسير القرآن (١/ ٢٦)، وقد استدل بكلام البلاغي جماعة من علماء الإمامية كمحمد هادي معرفة في صيانة القرآن من التحريف (ص ٦٤)، وجعفر السبحاني في كتابه المناهج التفسيرية (ص ٢٣٤)، وباقر شريف القرشي في كتابه في رحاب الشيعة (ص ٥٩)، والدكتور فتح الله المحمدي في كتابه سلامة القرآن من التحريف (ص ١١٩)، وعلي آل محسن في كتابه لله وللحقيقة (ص ٤٦٨).

(٢) سلامة القرآن من التحريف (ص ١٢١).

إن «القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلىٰ بضعة أنفار»، وقد وصف علماء الرجال الإمامية كلًّا منهم بأنه إما ضعيف الحديث أو أنه كان كذابًا، أو يرمىٰ بالغلو أو أنه مجهول، «ومن الواضح أن أمثال هٰؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئًا».

الوجه الثاني: رد بعض علماء الزيدية والإمامية لدعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع

صرح جماعة من علماء الزيدية بعدم تواتر روايات كسر الضلع، فقال يحيى بن الحسن القرشي عن قصة ضرب فاطمة وإسقاط جنينها: «لو وقع ذٰلك لكان نقله ظاهرًا متواترًا لعظمه وغرابته»[١]، وقال عز الدين المؤيد معلقًا علىٰ كلام يحيى بن الحسن القرشي: «لا شك أنها لم تبلغ حد التواتر»[٢].

وانتقد جماعة من علماء الإمامية وكُتَّابهم دعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع، يقول محمد الحسيني منتقدًا جعفر مرتضى العاملي: «لاحظنا علىٰ كتابه أنه يعمد إلىٰ إطلاق دعاوىٰ لم تثبت علميا، ولا أثبتها لنا بطريق علمي، من ذٰلك ما ادعاه العاملي من أن قضية الاعتداء بالضرب مما ثبت بالتواتر»[٣]، وقال في موضع آخر: «ليس ثمة ما يشير إلىٰ تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب علىٰ الزهراء»[٤].

وانتقد نجيب نور الدين مسلك جعفر مرتضى العاملي في حشد الروايات والمصادر لإثبات التواتر فقال: «يحدث كثيرًا أن يحشد صاحب الكتاب عدّة

(١) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٢٧).
(٢) المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٦-٢٣٧).
(٣) هوامش نقدية (المقدمة ص ١٣).
(٤) هوامش نقدية (المقدمة ص ٣٠).

مصادر للحديث الواحد، على الرغم من رجوع أكثر هٰذه المصادر إلىٰ مصدر واحد، فيذكر مثلًا مصدر الرواية من الكتب القديمة، ويذكر أيضًا مصدرها في الكتب المتأخّرة، مع العلم أنَّ الكتب المتأخّرة ترجع إلى الكتب المتقدّمة.

ويحصل كثيرًا أن يذكر أكثر من رواية، مع أنَّها ترجع جميعها إلىٰ رواية واحدة ذات مصدر واحد، كلّ ذٰلك للإيحاء للقارئ، بأنَّ أدلّة مطلبه مؤكّدة وقاطعة ولا تحتمل الخلاف، ويوهمه بأنَّ الأمر متواتر أو مجمعٌ عليه، علمًا أنّه يوجد بالمقابل روايات معارضة، قد تزيدها في العدد وقد تقلّ عنها، ومع ذٰلك فإنَّ المؤلّف يعرض عن الأدلّة المعارضة ولا يذكرها»[1].

وبذٰلك يتضح أن دعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع لا حقيقة لها، لأن هٰذه الروايات لا يتوفر فيها أي شرط من شروط التواتر، فهي روايات ذكرت في مصادر قليلة ومعدودة، وتنتهي إلىٰ رواة لا يتجاوزون عدد الأصابع، فضلًا عن الانقطاع في أسانيد كثير منها وجهالة رواتها وضعف بعضهم، ومثل هٰذا النوع من الأخبار لا يمكن أن يتصف بالصحة فضلًا عن التواتر.

دعوىٰ ثبوت كسر الضلع بالإجماع:

ادعىٰ جعفر مرتضى العاملي[2] وغيره[3]، ثبوت الإجماع علىٰ واقعة كسر الضلع، ومستندهم في ذٰلك قول الطوسي: «والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة: أن عمر ضرب علىٰ بطنها حتىٰ أسقطت، فسمى السقط محسنًا...،

---

(١) مأساة كتاب المأساة (ص ٢٩).

(٢) مأساة الزهراء (١/ ١٦٣).

(٣) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٣٨٥)، ظلامات فاطمة الزهراء (ص ٣٠٣).

ورواية الشيعة مستفيضة به، لا يختلفون في ذٰلك»[١].

وأجيب عن دعوى الإجماع بوجوه:

الوجه الأول: بطلان دعوى الإجماع لوجود المخالف:

إن دعوى الإجماع التي تُحكىٰ في قضية كسر الضلع ليست صحيحة، فقد أنكر جمع من علماء الإمامية قديمًا وحديثًا قصة كسر الضلع، فقد مضىٰ أن أبا الحسن العمري (**القرن الخامس**) هو أول من صرح بعدم ثبوت هٰذا القصة، فقال: «ولم يحتسبوا بمحسن؛ لأنه ولد ميّتًا، وقد روت الشيعة خبر المحسن والرفسة، ووجدت بعض كتب أهل النسب يحتوي علىٰ ذكر المحسن، ولم يذكر الرفسة من جهة أعوّل عليها»[٢]، وأبو الحسن العمري معاصر للطوسي، وهو من أشهر علماء النسب عند الإمامية، وعليه فدعوى الطوسي اتفاقهم علىٰ ذٰلك مدفوعة بوجود المخالف في عصره، ثم إن جماعة من علماء الإمامية المعاصرين خالفوا هٰذا الإجماع المدعىٰ، فمنهم من شكك في بعض تفاصيل حادثة كسر الضلع ككاشف الغطاء، ومنهم من شكك في واقعة كسر الضلع، ومنهم من صرح بنفيها وعدم صحتها[٣]، وعليه فدعوى الاتفاق والإجماع مخالفة للواقع.

وقد اعترض المرجع محمد حسين فضل الله وأنصاره علىٰ دعوى الإجماع بوجه آخر، فنسبوا إلى المفيد المخالفة في هٰذه المسألة، وذٰلك أن المفيد قال وهو يذكر عدد أولاد علي: «فأولاد أمير المؤمنين عليه السلام سبعة وعشرون ولدًا

---

(١) تلخيص الشافي (٣/ ١٥٦).

(٢) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٢).

(٣) سيأتي كلامهم في المبحث المخصص لنقل كلام علماء الإمامية الذين شككوا في حادثة كسر الضلع أو أنكروها.

ذكرًا وأنثىٰ... وفي الشيعة من يذكر أن فاطمة عليها السلام أسقطت بعد النبي ﷺ ذكرًا كان سماه رسول الله ﷺ وهو حمل محسنًا، فعلىٰ قول هٰذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين ﷺ ثمانية وعشرون ولدًا، والله أعلم وأحكم»[1]، قالوا: والمفيد أستاذ الطوسي، وقد قدَّم الكلام في هٰذه المسألة بذكر أن عدد أولاد علي هم ٢٧ ولدًا، ثم نقل أن من الشيعة من يذكر أن عددهم ٢٨ لأنهم احتسبوا محسنا، قالوا: فظهر بذٰلك أن قول المفيد غير قول هٰؤلاء الذين قالوا إن فاطمة رضي الله عنها أسقطت المحسن بعد وفاة النبي ﷺ، وقد نسب المفيد القول بإسقاط المحسن إلىٰ طائفة منهم، فظهر بذٰلك أن القائلين بإسقاط المحسن هم بعض الشيعة وليس كلهم، وهٰذا مناف لدعوى الإجماع.

ومما يؤيد أن المفيد ليس قائلًا بقول تلك الطائفة، ما ذكرنا سابقًا أن كتاب الإرشاد للمفيد وهو من أهم الكتب التاريخية للإمامية خلا من ذكر أسطورة كسر الضلع.

واستدل أنصار فضل الله بأمر آخر، وهو أن المفيد ذكر في كتاب الجمل واقعة التهديد فقط، فقال: «لما اجتمع مَن اجتمع إلىٰ دار فاطمة (عليها السلام)، من بني هاشم وغيرهم، للتحيُّز عن أبي بكر، وإظهار الخلاف عليه، أنفذ عمر بن الخطّاب قنفذًا، وقال له: أخرجهم من البيت؛ فإنْ خرجوا، وإلَّا فاجمع الأحطاب علىٰ بابه، وأعلمهم أنَّهم إن لم يخرجوا للبيعة أضرمت البيت عليهم نارًا. ثمَّ قام بنفسه في جماعة، منهم المغيرة بن شعبة الثقفي، وسالم مولىٰ أبي حذيفة، حتّىٰ صاروا إلىٰ باب عليّ (عليه السلام)، فنادىٰ: يا فاطمة بنت رسول الله، أخرجي من اعتصم ببيتك ليبايع ويدخل في ما دخل فيه المسلمون،

---

(١) الإرشاد (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

وإلَّا والله أضرمت عليهم نارًا»[١]، قال نجيب نور الدين معلقًا علىٰ هٰذا النص: «هٰذا ما قاله الشيخ المفيد في الموضوع، وكما يرى القارئ، لم يصرّح شيخ الطائفة مطلقًا بأنَّه حصل ما هو أزيد من تهديد بالحرق، هناك نيّة بالاعتداء[٢]، فإن ثبت ذٰلك انتفت دعوى الإجماع[٣].

وقال محمد حسين فضل الله: «إذا كان الشيخ الطوسي ينقل اتّفاق الشيعة علىٰ أنَّ عمر ضرب علىٰ بطن فاطمة (عليها السلام) حتّىٰ أسقطت محسنًا، والرّواية بذٰلك مشهورة عندهم، فالشيخ المفيد يخالف الطوسي، وهو مُعاصر له، بل هو أستاذه، وكلامه يوحي بأنَّه لا يتبنَّى الإسقاط من الأساس»[٤].

ويقول نجيب نور الدين: «كيف يصحّ نقل كلام عن الشيخ الطوسي يناقضه الشيخ المفيد؟، والطوسي تلميذ المفيد، أي إنَّهما وجدا في زمنٍ واحد واختلفا في زمنٍ واحد، ورغم ذٰلك يتحدّث المؤلّف عن إجماع كلام الشيعة حول هٰذا الأمر»[٥].

ويقول جعفر الشاخوري عن دعوىٰ نقل الطوسي للإجماع: «لم نتحقق هٰذا الإجماع...فكيف يكون أستاذه مخالفًا»[٦].

ولم يقتصر هٰذا القول على المرجع محمد حسين فضل الله وتلاميذه، فقد سبقه محمد صادق بحر العلوم (١٣٩٩ هـ)، إذ إنه نقل كلام المفيد ثم علق عليه

(١) الجمل (ص ٥٧).
(٢) مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٧).
(٣) انظر: هوامش نقدية (ص ٦٩-٧١).
(٤) مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٣).
(٥) مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٣-١٣٤).
(٦) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص١٦٦).

قائلًا: «وهٰذا الكلام من المفيد يعطي عدم اعترافه بحديث محسن وسقوطه، مع أنه مشهور لدى المؤرخين والنسابين فراجع وتأمل»[١].

وقد أشكل كلام المفيد علىٰ جعفر مرتضىٰ فحاول توجيهه ليناسب دعوىٰ الإجماع، فزعم تارة أن مراد المفيد هنا بكلمة الشيعة هم الإمامية[٢]، وزعم تارة أخرىٰ أن المفيد لم يصرح بواقعة إسقاط المحسن لأن عصره كان بالغ الحساسية[٣]، ولا ريب أن هٰذه الاعتذارات الباردة ليست إلا لعلمه بأن كلام المفيد يناقض دعوى الإجماع المزعومة.

وقد نقض نجيب نور الدين هٰذا الجواب من جعفر مرتضىٰ بصنيع الطوسي الذي لم يجد غضاضة في التصريح بقضية كسر الضلع، والطوسي تلميذ المفيد، وعاش في نفس عصره، يقول نجيب نور الدين: «لماذا لم يتصرَّف الشيخ الطوسي إذًا بالطريقة نفسها، وهو كما علمنا معاصر للشيخ المفيد بل تلميذه؟ أَلَم يكن أجدر بتلميذ الشيخ المفيد أن يتعامل مع الأمر بالطريقة نفسها، حسب مرتكزات التفكير عند المؤلّف؟ وحسب منطق المؤلّف، يُعَدّ الشيخ الطوسي متهوّرًا (والعياذ بالله)، لأنَّه لم يتمتَّع بالحكمة العالية التي كانت عند أستاذه، وهٰذا غير صحيح وغير مقبول»[٤].

---

(١) رسالة في عدد أولاد أمير المؤمنين من الحديقة الغناء، منشورة في مجلة تراثنا المجلد ١١٧-١١٨، العدد الأول والثاني، محرم جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ، (ص ٣٩٠).

(٢) مأساة الزهراء (١/ ١٦٨).

(٣) مأساة الزهراء (١/ ١٦٨).

(٤) مأساة كتاب المأساة (ص ١٣٦).

الوجه الثاني: أن الطوسي لم يصرح بوقوع الإجماع:

وذلك أن عبارة الطوسي لم يرد فيها لفظ الإجماع، وإنما ورد فيها لفظ الاتفاق، ومعلوم أن مصطلح الإجماع أخص من مصطلح الاتفاق، فالاتفاق يمكن أن يحصل من جماعة من الناس دون سائرهم، خلافًا للإجماع الذي يشترط فيه أن يكون اتفاق الكافة، والقرينة على ذلك أن المفيد نفسه لم ينقل قولًا واحدًا في إسقاط المحسن، بل نقل قولين مختلفين، فلو كان الإجماع حاصلًا لنقل قولا واحدًا، وهذا ما نبه عليه محمد الحسيني فقال: «الصحيح هو عدم نقل الشيخ الطوسي الإجماع على هذه المسألة، كيف يعقل أن يدعي الطوسي الإجماع وأستاذه المفيد يخالف؟»[١].

الوجه الثالث: نص الإمامية على عدم الاعتداد بإجماعات الطوسي:

وبيانه أن جماعة من علماء الإمامية قد عابوا على الطوسي تساهله في ادعاء الإجماع على كثير من الأمور دون أن يكون ذلك واقعًا، وهذا معروف عندهم، وقد ألف زين الدين العاملي المشهور عند الإمامية بالشهيد الثاني رسالة يتعقب فيها دعاوى الإجماع التي حكاها الطوسي والتي خالف فيها الطوسي إجماع نفسه، وسماها: «مخالفة الشيخ الطوسي لإجماعات نفسه»[٢]، وبين أن غرضه من تأليف هذه الرسالة أن «لا يَغْتَرّ الفقيه بدعوى الإجماع، فقد وقع فيه الخطأُ والمجازفةُ كثيرًا من كلّ واحدٍ من الفقهاء سيّما من الشيخِ والمرتضى»[٣]، وذكرَ في هذه الرسالة ستًا وثلاثين مسألة حكى فيها الطوسي الإجماع وأغلبها

(١) هوامش نقدية (ص ٧٢).

(٢) طبعت ضمن رسائل الشهيد الثاني (٢/ ٨٤٧-٨٥٧).

(٣) رسائل الشهيد الثاني (٢/ ٨٤٧).

من كتاب الخلاف، ثم في بقية كتبه الأخرىٰ نقل الخلاف في نفس المسألة التي حكىٰ فيها الإجماع، ولذا يقول يوسف البحراني: «التحقيق أن الذين هم الأصل في الإجماع كالشيخ والمرتضىٰ قد كفونا مؤنة القدح فيه وبيان بطلانه بما وقع لهم من دعوى الإجماعات المتناقضة تارة، ودعوى الإجماع علىٰ ما تفرد به أحدهما تارة، أو تبعه عليه شذوذ من أصحابه، كما لا يخفىٰ على المطلع علىٰ أقوالهم»[١]، ثم أشار إلىٰ رسالة الشهيد الثاني الآنفة.

ويقول الأردبيلي عن الإجماع الذي يحكيه الطوسي في كتابه الخلاف: «لا اعتداد بإجماع الخلاف»[٢]، ويقول أحمد آل طعان القطيفي عن الطوسي: «عُرِفَ مِنْ تساهله في نقل الإجماعات، حتىٰ إنّه ينقل الإجماع في موضع ويخالفه»[٣]، وهٰذا الأمر ينطبق علىٰ هٰذه القضية أيضًا، فلو تنزلنا للمخالفين وقبلنا أن كلام الطوسي محمول على الإجماع، فالجواب أن هٰذا الإجماع غير مسلم لتساهل الطوسي المعروف في نقل الإجماع فضلًا عن مخالفة غيره له كما تقدم، وبذٰلك لا يصح الاستدلال بدعوى الإجماع.



(١) الحدائق الناضرة (٩/ ٣٦٨).
(٢) مجمع الفائدة (١١/ ٥٥٧).
(٣) الرسائل الأحمدية (١/ ٣٥٤).

ملاحظات عامة علىٰ مضامين روايات كسر الضلع

إن علل روايات أسطورة كسر الضلع لا تقتصر علىٰ أسانيدها الواهية، ومتونها التي تشهد علىٰ نفسها بالوضع والاختلاق كما بيناه بتفصيل، بل هناك إشكالات أخرىٰ كثيرة في هٰذه الروايات، بعضها يتعلق بالتناقض والتعارض بين هٰذه الروايات نفسها، وبعضها يتعلق بتعارضها مع روايات أخرى اقتصرت علىٰ وقوع التهديد أو التخويف فقط دون دعوىٰ حصول الهجوم علىٰ بيت فاطمة، وبعض هٰذه الإشكالات يتعلق باللوازم المترتبة عن الاعتقاد بهٰذه الأسطورة والتي يترتب عليها الطعن في شجاعة علي، وبعضها يتعلق بقضية المحسن بن علي والتعارض في كونه مات صغيرًا أو كونه سقطًا، وبعضها يتعلق بأثر هٰذه القصة علىٰ علاقة علي وآل البيت بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

التعارض والتناقض بين متون روايات كسر الضلع:

قبل بيان أوجه التناقض والتعارض بين روايات كسر الضلع، لا بد من تقرير مهم، وهو أننا لا نقول إن مجرد وقوع الاختلاف في روايات كسر الضلع موجب للقول ببطلانها، فالاختلاف في تفاصيل واقعة ما ليس بحد ذاته سببًا للقول ببطلان حوادث التاريخ، فما أكثر الأحداث التاريخية الثابتة التي اختلف في كثير من تفاصيلها، لٰكن الاختلاف في وقائع كسر الضلع ليس من قبيل الاختلاف في الوقائع التاريخية الثابتة، بل هو اختلاف لا يرتفع باستعمال قواعد الجمع والترجيح بين الروايات المختلفة، فهو اختلاف وتعارض يعود علىٰ أصل القصة بالبطلان، وذٰلك لأن أصل هٰذا التعارض في روايات حادثة كسر الضلع ليس مرده اختلافًا بين رواة القصة في تفاصيل يحتمل فيها وقوع التعارض،

بل هو تعارض منشؤه الوضع والكذب والزيادة والاختلاق، فكل راو من رواة هٰذه القصة يأتي بأمر ليس عند غيره، حتىٰ إننا لا نكاد نجد روايتين متفقتين في تفاصيل أخبار كسر الضلع، وهٰذا هو الذي يوجب الحكم بأن هٰذا التعارض موجب للحكم ببطلان هٰذه القصة.

ولا يمكن تطبيق قواعد الجمع بين الروايات المتعارضة في حادثة كسر الضلع، لأن الجمع فرع القول بالثبوت، وكذٰلك يمتنع الترجيح بين هٰذه الروايات، لأنها روايات تستوي في كونها روايات ساقطة الإسناد، فلا يمكن تقديم رواية علىٰ أخرىٰ.

ثم إننا جرينا علىٰ طريقة الإمامية في تعاملهم مع بعض الوقائع والقضايا التاريخية، فما أكثر الحوادث التاريخية التي أنكروا صحتها وحكموا ببطلانها بدعوىٰ وقوع التعارض فيها، وكثير من هٰذه الحوادث ثابتة بأسانيد صحيحة، والأمثلة علىٰ ذٰلك عديدة، ولعل أشهرها إنكار المفيد لزواج عمر ﵁ بأم كلثوم بنت علي ﵄، بدعوى الاختلاف في الروايات، وقد تابعه علىٰ ذٰلك جماعة من المعاصرين وجعلوا هٰذا الاختلاف المتوهم في قصة زواج أم كلثوم موجبًا لتكذيبها، مع أن هٰذا الاختلاف لا حقيقة له أصلًا[1]، ومع أن هٰذا الزواج ثابت بروايات صحيحة في كتب السنة والإمامية!، فإذا كان هٰؤلاء يحكمون ببطلان زواج عمر من أم كلثوم بدعوى الاختلاف في الروايات مع أنها مروية في أصح كتبهم بأسانيد صحيحة، فمن باب أولىٰ أن يحكموا ببطلان قصة كسر الضلع التي لم ترو من وجه صحيح أصلًا.

---

(١) انظر نسبا وصهرا، إثبات زواج عمر من أم كلثوم ﵄، من إصدارات مبرة الآل والأصحاب (ص ٢٥٩).

ثم إن أهم من دافع عن أسطورة كسر الضلع وحاول إثباتها هو جعفر مرتضىٰ العاملي، فقد حاول بسائر الطرق إثبات صحتها، وادعاء ثبوتها، وتغافل عن سائر التعارضات والتناقضات التي وردت في الروايات التي اعتمد عليها، مع أننا نجده في مواضع أخرىٰ يجعل مجرد الاختلاف في الروايات موجبًا للحكم ببطلان حوادث تاريخية، والأمثلة علىٰ هٰذا المنهج المطرد في كتابات جعفر مرتضى العاملي لا تُحصىٰ، بل إن السمة الطاغية عليه في دراسة الروايات هو أنه يعمد إلىٰ جمع ما أمكنه من الاختلافات بين الروايات -دون أن ينظر في مراتب الروايات، ولا في درجاتها- ثم يرد الحوادث والوقائع بناء علىٰ دعوىٰ التعارض[(١)]، ولذا قال محمد الحسيني: «استعمل السيد مرتضىٰ نفسه كلمة (تناقض) في أخبار لا تكاذب بينها، والتناقض من التعارض كما هو معلوم.

(١) والأمثلة علىٰ ذٰلك في كتابات جعفر مرتضىٰ عديدة وعصية عن الإحصاء والتتبع، منها إنكاره لحديث الإفك المشهور وألف في ذٰلك كتابا سماه حديث الإفك، ومنها إنكاره أن النبي ﷺ وحمزة بن عبد المطلب ﵁ أخوان من الرضاعة، الصحيح من سيرة النبي ﷺ (٥/ ١٩٥) و(١٩/ ٢٢٠-٢٢١)، وإنكاره إعتاق أبي بكر ﵁ لبلال ﵁، الصحيح من سيرة النبي ﷺ (٨/ ٦٨)، وإنكاره شراء عثمان ﵁ لبئر رومة، الصحيح من سيرة الإمام علي (١٨/ ٢٨٠)، وانظر أمثلة أخرىٰ في: الصحيح من سيرة الإمام علي (٣/ ٣٧٣-٣٧٥)، (٣/ ٦١)، مع العلم أن جعفر مرتضىٰ إنما يلجأ لرد الروايات عندما تكون مخالفة لأغراضه وأهوائه، وإلا فحينما توافق القضية هوىٰ جعفر مرتضىٰ في الطعن في الصحابة مثلًا، نجده يدفع الاختلافات ويجيب بجواب متكرر، وهو الجمع بين الروايات والقول بتعدد الأسباب أو الحادثة، كما صنع في قصة ضرب عثمان لعمار ﵄، مع أن هٰذه القصة لا تثبت من جهة الإسناد ووقع الاختلاف في رواياتها، إلا أنها لما كانت تطعن في عثمان بن عفان ﵁ لم يجد جعفر مرتضى العاملي مشكلة في الاختلافات التي ارتبطت بها وقال: «والأرجح: هو تعدد ضرب عثمان لعمار.. لتعدد الأسباب، ويؤيده: وجود تناقضات لا تُحلُّ إلا بتقدير تعدد الواقعة»، الصحيح من سيرة الإمام علي (١٦/ ٣١٦).

وذٰلك في كتابه: (الصحيح من سيرة النبي ﷺ) حيث رد عددًا من الأخبار لتناقضها مع عدم التنافي بينها، وقد ذكرنا عددًا من الشواهد مطلع البحث فراجع، وبالتحديد في حديثنا حول المنهج، بل إنه رد الروايات والأخبار لمجرد الاختلاف»[١].

ونحن سرنا في هٰذا البحث علىٰ نفس مسلك جعفر مرتضى العاملي في رده للروايات بناء على التعارض، مع أن منهجنا أسلم وأدق، لأن الذي جعلنا نعد هٰذه الاختلافات من قبيل التعارضات والتناقضات الموجبة للحكم ببطلان هٰذه القصة، أن أصل البلاء في روايات كسر الضلع هو كونها مروية من طرق الضعفاء والكذابين والمتهمين والغلاة الذين لا ينبغي الاعتماد علىٰ رواياتهم أصلًا، فضلًا عن كون أغلب الكتب التي وردت فيها كتب ملفقة وموضوعة ومصنوعة، أو كتب ساقطة وغير متعمدة.

وهٰذا الذي قررناه وجدنا أحد أنصار جعفر مرتضىٰ يقر به في إحدىٰ مناقشاته لخصومه، حيث يقول: «لماذا كان الأجدر عند السيد الحسيني رد رواية حمَّاد لضعف سندها، ولم يكن الأجدر رد رواية الخثعمي فهي أيضًا ضعيفة السند؟ علمًا بأن رواية حمّاد صريحة بعدم وجود الحلال والحرام في المصحف، بعكس رواية الخثعمي التي احتاج الأمر معها إلىٰ توجيه لمعنى الكتاب علىٰ أنه المصحف، فإن كانتا ضعيفتين سندًا ولا مرجح لهما، فليحكم بردهما معًا»[٢]،

---

(١) هوامش نقدية (ص ٦٢).

(٢) الفضيحة (ص ١٤٧).

ونحن نقول: هٰذا ما سرنا عليه في هٰذا البحث، وهو مسلك عمل به مناصرو جعفر مرتضى العاملي نفسه[١]!. وبعد هٰذه المقدمة، نقول: إن هناك اختلافات وتعارضات فاحشة وتناقضات عديدة في روايات كسر الضلع، وقد أشار إلىٰ ذٰلك المرجع محمد حسين فضل الله حين قال: «إن هناك كثيرًا من الارتباك في الروايات حول وقوع الإحراق أو التهديد به»[٢]، ولعل هٰذا ما أشار إليه فضل علي القزويني حين قال: «اختلفت كلمات الشيعة في الجملة في كيفية القضية، لٰكن المسلم عندهم أن محسنًا سقط ميتًا بفعل عمر»[٣]، وهٰذا الذي ادعىٰ أنه مسلَّم ليس بمسلَّم كما سيأتي، وهٰذا التعارض بين روايات كسر الضلع، هو الذي جعل أبا جعفر يحيى بن أبي زيد العلوي، صاحب ابن أبي الحديد، يتوقف في قضية إسقاط المحسن، لتعارض الروايات، فقد سأله ابن أبي الحديد أثناء حوار بينهما فقال: «أروي عنك ما يقوله قوم إن فاطمة رُوِّعت فألقت المحسن؟، فقال: لا تروه عني، ولا ترو عني بطلانه، فإني متوقف في هٰذا الموضع لتعارض الأخبار عندي فيه»[٤].

ويقول جعفر الشاخوري: «فإذا كانت هٰذه الروايات مشكوكًا فيها وذٰلك لاختلافها في تحديد الثمن فلماذا لا نطبق هٰذا الكلام على الروايات التي تقول إن الإمام علي عليه السلام لم يثُر وذٰلك لأنه لم يحصل علىٰ عشرين رجلًا، وبعضها تقول عدة بدر أي ٣١٤ رجلًا، أو الروايات الواردة حول تفاصيل الاعتداء على الزهراء عليها السلام:

---

(١) وقد ذكرنا سابقًا أن الغالب على الظن أن كتاب الفضيحة هو من تأليف جعفر مرتضى العاملي نفسه، وأنه استخدم اسمًا مستعارًا، كما أشار إلىٰ ذٰلك محمد الحسيني في هوامش نقدية ص ١١٨.

(٢) جاء الحق (ص ٢١٨)، نقلًا عن رسالة فضل الله إلىٰ جعفر مرتضى العاملي.

(٣) حياة الزهراء بعد أبيها (ص ٦٥).

(٤) شرح نهج البلاغة (١٤/ ١٩٣).

- حيث إن بعضها يقول: إن عمر لطم الزهراء علىٰ وجهها حتى انتثر قرطها، وبعضها يقول إن الذي فعل ذٰلك هو قنفذ.

- وفي رواية: أن عمر ضربها بالسوط فأثر ذٰلك في عضدها كالدملج.

- وفي رواية رابعة: أنه وجأها بالسيف وهو في غمده.

- وفي رواية خامسة: أنه عصرها بالباب.

- وفي رواية سادسة: أنه شاهدها في الطريق فأخذ منها صك فدك ومزقه فقالت له الزهراء (ع) بقر الله بطنك كما بقرت صحيفتي هٰذه من دون الإشارة إلىٰ تعرضها إلى الضرب.

- وفي رواية سابعة: أن عمر رفسها بعد أن أخذ منها الصك.

- وفي رواية ثامنة: إنهم اقتحموا الدار وأخذوا عليًا وخرجت الزهراء إلىٰ قبر أبيها ﷺ من دون الإشارة إلىٰ تعرضها للضرب أيضًا».

ثم يقول الشاخوي: «وكما نبهنا، فإن بعض تلك المرويات تنسب هٰذا العمل لقنفذ، كما أن بعضها كما في «الصحيح من السيرة»، ينسب هٰذا العمل للمغيرة بن شعبة، وإليك نص العبارة: وقد روي قول الإمام الحسن (ع) للمغيره بن شعبة: «أنت ضربت أمي فاطمة حتىٰ أدميتها، وألقت ما في بطنها استذلالًا منك لرسول الله ﷺ»، فالحاصل أن بعض الروايات تنسب هٰذا العمل لعمر، وبعضها لقنفذ، وبعضها للمغيرة، وبعضها لا يتعرض لهٰذا الأمر أصلًا، فهل يمكن أن يدعىٰ أن كل هٰذه الروايات صحيحة، وأن الثلاثة ضربوها، وهل يمكن أيضًا أن يدعىٰ أن الزهراء (ع) ضُربت بالسيف في غمده وعصرت بالباب، ولطمت علىٰ وجهها، ورفست في بطنها، وضربت بالسوط، وأن جميع هٰذه الأمور حصلت عملًا بقاعدة الجمع مهما أمكن أولىٰ من الطرح؟»[1].

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٢٣٢-٢٣٣).

هٰذا ما ذكره الشاخوري، وهو جزء من التناقضات التي وقعت في روايات كسر الضلع، وقد عثرنا أثناء المقارنة بين هٰذه الروايات علىٰ ما ذكره الشاخوري وزيادة، وهو ما سنفصله من خلال بيان سائر التفاصيل التي وقع فيها التعارض في روايات كسر الضلع، وفي هٰذه المقارنة اقتصرنا على الروايات التي ورد فيها التصريح بضرب فاطمة أو كسر ضلعها أو إسقاط جنينها، وهي الروايات التي خصصناها بالدراسة في هٰذا البحث، وبما أن هٰذه الروايات مستوية في كونها روايات ضعيفةً لا تثبت، فلا يمكن بأي حال ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ[1].

الاختلاف والتناقض في يوم معرفة النبي ﷺ بوقوع الحادثة:

جاء في رواية كامل الزيارات أن النبي ﷺ عرف بوقوع هٰذه الحادثة ليلة الإسراء[2]، أي لما كان في مكة، أما رواية منهاج الصلاح فتذكر أن النبي ﷺ علم بالواقعة في المدينة في بيت فاطمة لما نزل جبرئيل وأخبره بذٰلك[3].

الاختلاف والتعارض في تاريخ حادثة كسر الضلع:

جاء التصريح في أغلب الروايات بأن حادثة كسر الضلع وقعت بعد بيعة أبي بكر الصديق مباشرة، وهٰذا ما جاء في رواية كتاب سليم بن قيس[4]، ورواية الخصيبي[5]، أما رواية كتاب الاختصاص فتذكر أن واقعة ضرب فاطمة كانت

---

(١) لكننا ميزنا بين الروايات المسندة والروايات الخالية عن الإسناد أثناء المقارنة، فالروايات المسندة نذكرها بالرقم الذي وردت فيه في هٰذه الدراسة، أما الرواية الخالية من الإسناد فنذكرها برقمها مع الإشارة إلىٰ أنها من القسم الثاني المخصص للروايات الخالية عن الإسناد المتصل، وذٰلك حتىٰ يكون القارئ علىٰ بينة، وحتىٰ لا يعترض المخالفون بأننا سوينا بين الروايات المسندة والروايات الخالية عن الإسناد، وأشرنا إلىٰ ذٰلك في الهوامش.

(٢) كامل الزيارات (ص٣٢٩) برقم (٨٤٠).

(٣) منهاج الصلاح في اختصار المصباح (ص ٤٤٥)، وهذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٤) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣)، (ص ٢٢٤).

(٥) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٦).

بعد البيعة بزمن، حيث إن الرواية تذكر أن الصديق بعث إلىٰ وكيل فاطمة في أرض فدك فأخرجه منها، فجاءت إليه فاطمة ووقع بينهما كلام فكتب لها أبو بكر كتابًا برد فدك[١]، ومعلوم أن فدك أرض بخيبر، ولا ريب أن إرسال رسول أبي بكر إلىٰ فدك ورجوعه بعد إخراج وكيل فاطمة يحتاج إلىٰ وقت طويل حتىٰ يقع.

الاختلاف والتناقض فيمن ضرب فاطمة رضي الله عنها:

وقع تناقض واختلاف فاحش فيمن أقدم علىٰ ضرب فاطمة:

١- فبعض الروايات تنسب ذٰلك إلىٰ قنفذ، تارة بسوط، كما جاء في روايتين من كتاب سليم بن قيس[٢]، وتارة بدون ذكر السوط، كما في رواية تفسير العياشي[٣].

٢- وبعض الروايات تنسب ذٰلك إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

فتارة تذكر أن عمر وجأ فاطمة بالسيف ثم ضربها بالسوط، كما في رواية كتاب سليم بن قيس[٤]، وتارة تذكر أن ذٰلك كان بسوط قنفذ، كما في الرواية التي نقلها المجلسي عن كتاب دلائل الإمامة[٥]، وتارة تذكر أن ذٰلك كان بسوط أبي بكر، كما في رواية الخصيبي[٦]، وتارة تذكر أن عمر رفس فاطمة برجله، كما في رواية كتاب الاختصاص[٧].

---

(١) الاختصاص (ص ١٨٣)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.
(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣).
(٣) تفسير العياشي (٢/ ٣٠٨)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.
(٤) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠)، و(ص ٣٧٨).
(٥) بحار الأنوار (٣٠/ ٣٩٣).
(٦) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٧).
(٧) الاختصاص (ص ١٨٥)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

٣- وبعض الروايات تنسب الضرب إلى المغيرة بن شعبة كما وقع في رواية كتاب الاحتجاج[١].

الاختلاف والتناقض في تعيين نسب قنفذ:

ومن غرائب روايات كسر الضلع الاختلاف الفاحش الذي وقع في نسب قنفذ:

١ - **فرواية كتاب سليم بن قيس** تصف قنفذًا بالعدوي[٢]، ورواية كتاب دلائل الإمامة فتصف قنفذًا بأنه مولىٰ عمر[٣]، وهٰذا يعني بأن معدود في بني عدي إما ولاء أو نسبًا.

٢- **وأما رواية تفسير العياشي** فتذكر أن قنفذًا هو ابن عم أبي بكر[٤]، **وأما رواية كتاب الاحتجاج المنقولة عن سليم بن قيس** فجاء فيها أن قنفذًا من الطلقاء أحد بني تيم[٥]، ومعنىٰ هٰذا أنه تيمي.

٣- وأخيرًا **فرواية الخصيبي** تصف قنفذًا بأنه مولىٰ أبي بكر[٦].

فكيف يمكن الجمع بين هٰذه التناقضات؟.

الاختلاف في إحراق البيت من عدمه:

تذكر مجموعة من الروايات أن من هجم علىٰ بيت فاطمة أشعل فيه النار، كما في رواية كتاب سليم بن قيس[٧]، ورواية الخصيبي[٨]، ورواية كتاب الطرف[٩]،

---

(١) الاحتجاج (٢/ ٤٠)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ٢٢٣).

(٣) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، طبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤).

(٤) تفسير العياشي (٢/ ٣٠٨)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٥) الاحتجاج (١/ ٨٢)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٦) الهداية الكبرىٰ للخصيبي (ص ١٧٨-١٧٩)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٧) كتاب سليم بن قيس (ص ١٤٣-١٥٣).

(٨) الهداية الكبرىٰ (ص ٤٠٢)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٩) كتاب طرف من الأنباء والمناقب الطرفة التاسعة عشر (ص ١٦٩)، بحار الأنوار (٢٢/ ٤٨٥)، وهٰذه

والرواية المشهورة برواية فرحة الزهراء[١]، أما رواية تفسير العياشي فلا تذكر وقوع الحرق[٢].

الاختلاف والتناقض فيمن سبب أثر الدملج في عضد فاطمة:

تنص أغلب الروايات على أن قنفذًا ضرب فاطمة بالسوط فترك في عضدها أثرا مثل الدملج، وهذا ما جاء في الروايات المنقولة من كتاب سليم[٣]، أما روايتا الخصيبي فإنهما تنسبان هذا الفعل إلى عمر رضي الله عنه[٤]!.

الاختلاف والتناقض في سبب إسقاط فاطمة للجنين:

من التناقضات العجيبة التي لا يمكن دفعها بأي وجه من الوجوه، ما وقع من التعارض بين هذه الروايات في سبب إسقاط الجنين:

- **فرواية كتاب سليم بن قيس** تذكر أن السبب في ذلك هو أن قنفذًا ألجا فاطمة رضي الله عنها إلى عضادة الباب ودفعها فكسر ضلعها وألقت جنينها[٥].

- **أما كتاب دلائل الإمامة** فجاء فيه أن قنفذًا لكز فاطمة رضي الله عنها بنعل السيف فأسقطت الجنين[٦].

من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(١) بحار الأنوار (٣١/ ١٢٦)، وهذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٢) تفسير العياشي (٢/ ٣٠٨)، وهذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٣) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٣)، (ص ٢٢٣)، (ص ٢٢٤).

(٤) الهداية الكبرى (ص ١٧٨-١٧٩)، (ص ٤٠٢)، وهذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٥) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٣).

(٦) دلائل الإمامة طبعة المطبعة الحيدرية (ص ٤٥)، وطبعة مؤسسة الأعلمي (ص٤٥)، وفي طبعة مؤسسة البعثة (ص ١٣٤).

-**أما الرواية التي نقلها المجلسي عن كتاب دلائل الإمامة**[١] **وروايتا كتاب الهداية**[٢]، فجاء فيهما أن فاطمة ﵂ كانت وراء الباب، فركله عمر، فأسقطت.

-**وأما رواية كتاب الاختصاص** فتذكر أن عمر رفس فاطمة لما رجعت من عند أبي بكر فأسقطت[٣].

-**أما رواية كتاب الاحتجاج** فتنسب الإسقاط إلىٰ ضربة المغيرة بن شعبة[٤]!.

وهٰذا التناقض الفاحش الذي دخل إلىٰ جل تفاصيل القصة لا يمكن دفعه إلا بطرح بعض الروايات دون سائرها، ولو سلك أنصار أسطورة كسر الضلع هٰذا المسلك فإنهم سيقعون في إشكال عويص، لعدم وجود منهج واضح يمكن الاعتماد عليه لترجيح رواية دون أخرىٰ، ثم إنهم لو فعلوا ذٰلك فإنهم سيهدمون سائر حججهم، لأن طرح أي رواية من روايات كسر الضلع بناء على التعارض والتناقض سيؤدي إلىٰ طرح سائر هٰذه الروايات.

والتناقض ليس مقتصرًا على الروايات التي ورد فيها التصريح بالضرب أو الاعتداء أو إسقاط الجنين، بل إن التناقض واقع بين روايات كسر الضلع وبين روايات أخرى استدل بها المخالفون وهي تنفي وقوع الهجوم أصلًا، وما هو سنبحثه في المبحث التالي.



(١) بحار الأنوار (٣٠/ ٢٩٤).

(٢) الهداية الكبرىٰ (ص ١٧٩)، (ص ٤٠٢)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٣) الاختصاص (ص ١٨٣)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

(٤) الاحتجاج (٢/ ٤٠)، وهٰذه من روايات القسم الثاني الخالية من الإسناد.

تناقض روايات كسر الضلع مع روايات التهديد والتهويل:

لقد لاحظنا أثناء دراستنا للروايات التي يستدل بها أنصار أسطورة كسر الضلع، أن المخالفين يحشدون كل الروايات التي يظنون أنها تثبت حصول هٰذه الواقعة دون التأمل في مضامين هٰذه الروايات، وفي كثير من الأحيان يغفلون أو يتغافلون عن التناقض والتعارض الظاهر بين هٰذه الروايات، وفي بعض الأحيان يوردون روايات تهدم استدلالاتهم بالكلية، ومن أهم المزالق التي وقع فيها هؤلاء، استدلالهم بروايات اقتصرت علىٰ ذكر التهديد بالإحراق لإثبات حدوث كسر الضلع، مع أن هٰذه الروايات- مع غض النظر عن سندها- مناقضة لحادثة كسر الضلع، إذ إنها تقتصر علىٰ وقوع التهديد فقط ولا تذكر شيئًا عن وقوع كسر الضلع[1]، بل إن بعضها فيه التصريح بأن عمر إنما أراد التهويل، مثل رواية الاحتجاج التي استدل بها جعفر مرتضى العاملي ونظراؤه[2]، فقد روىٰ أبو منصور الطبرسي عن عبد الله بن عبد الرحمٰن قال: «ثم إن عمر احتزم بإزاره وجعل يطوف بالمدينة وينادي: «ألا إن أبا بكر قد بويع له فهلموا إلى البيعة»، فينثال الناس يبايعون، فعرف أن جماعة في بيوت مستترون، فكان يقصدهم في جمع كثير ويكبسهم ويحضرهم المسجد فيبايعون، حتىٰ إذا مضت أيام، أقبل في جمع كثير إلىٰ منزل علي عليه السلام فطالبه بالخروج فأبىٰ، فدعا عمر بحطب ونار وقال: «والذي نفس عمر بيده ليخرجن أو لأحرقنه علىٰ ما فيه». فقيل له: إن

---

(١) وسيأتي الرد المفصل عن استدلال المخالفين بروايات التهديد بالإحراق المروية في كتب أهل السنة في مبحث مستقل.

(٢) مأساة الزهراء (٢/ ١٨٧-١٨٩)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٩٩-٣٠٠).

فاطمة بنت رسول الله وولد رسول الله وآثار رسول الله ﷺ فيه، وأنكر الناس ذلك من قوله، فلما عرف إنكارهم قال: «ما بالكم أتروني فعلت ذلك؟ إنما أردت التهويل»، فراسلهم علي أن ليس إلى خروجي حيلة لأني في جمع كتاب الله الذي قد نبذتموه وألهتكم الدنيا عنه، وقد حلفت أن لا أخرج من بيتي ولا أدع ردائي على عاتقي حتى أجمع القرآن»[(١)].

وقد علق محمد الحسيني على استدلال جعفر مرتضى بهذه الرواية قائلًا: «لاحظنا على السيد العاملي أنه يحشد نصوصه تحشيدًا دونما تحقيق أو تدقيق...، ويظهر ذلك جليًا في الروايات التي سجلها في كتابه والمروية عن الأئمة، حيث إنه لم يعالجها على المستويين وحشدها بشكل عشوائي، وبعض الروايات يعارض البعض الآخر وينفيه، وبعضه لا يلتزم به السيد العاملي لأنه يصادر ما يريد إثباته، وكنموذج على ذلك ما رواه عن (احتجاج الطبرسي)»، ثم ذكر هذه الرواية، ثم قال: «هذا النص مما لا يمكن أن يلتزم به السيد العاملي، لأنه يناقض ما يريد إثباته من أن عمر ضرب السيدة الزهراء ودخل الدار وفعل كذا وكذا، لأن الظاهر من الحديث أن تهديد عمر هو تهديد صوري»[(٢)]، وقال في موضع آخر عن استدلال جعفر مرتضى العاملي بهذه الرواية: «نقلها عن كتاب الاحتجاج للطبرسي الذي وصفه بالوثاقة والاعتماد، والخبر إن لم يكن صريحا بتبرئة عمر فهو ظاهر فيه، فهل يلتزم بذلك السيد مرتضى العاملي؟»[(٣)].



(١) الاحتجاج (١/ ١٠٥).

(٢) هوامش نقدية (مقدمة الطبعة الثالثة ص ١٢-١٣).

(٣) هوامش نقدية (ص ٣٤).

إشكالات الاعتقاد بأسطورة كسر الضلع

إن الاعتقاد بأسطورة كسر ضلع فاطمة ﵂ يترتب عليه إشكالات كثيرة توجب رد هٰذه القصة، وقد وجدنا عدة إشكالات علىٰ هٰذه الأسطورة نذكر أهمها وأشهرها.

الإشكال الأول: لزوم نسبة الجبن إلىٰ علي وبني هاشم ﵃ وحاشاهم:

يستلزم الإيمان بقصة ضرب فاطمة ﵂ وضغطها من وراء الباب عن عمد، حتىٰ كُسر ضلعها وأَجهضت، نسبة الجبن إلىٰ علي ﵁ وحاشاه، إذ إن هٰذا الفعل وقع أمام ناظريه ولم يقم بدفع الأذىٰ عن زوجته، مع أنه ﵁ مشهود له بالشجاعة والبأس والحمية.

ثم كيف يُتصور أن يقع كل هٰذا الظلم والأذىٰ علىٰ فاطمة بنت النبي ﷺ ويسكت عن ذٰلك بنو هاشم الذين كان لهم أعظم الشوكة والبأس في قريش؟، ففيهم العباس عم النبي ﷺ أحد أسياد قريش وبنوه جماعة وعصبة، وفيهم بنو الحارث بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأشهرهم أبو سفيان بن الحارث الذي ثبت مع النبي ﷺ في حنين، وفيهم عقيل بن أبي طالب ﵁ وبنوه جماعة، وفيهم بنو جعفر بن أبي طالب ﵁، فلو أن ما يدعيه المخالفون من الاعتداء علىٰ فاطمة ﵂ قد وقع، لكان رجال بني هاشم أول من ينتصر لها ممن ظلمها، ولو طلب علي ﵁ وبنو هاشم النصرة من قريش لانتصر لهم سائر قبائلها.

ثم كيف يتصور سكوت الصحابة قاطبة عن هٰذه المظلمة ولا ينتصر أحد منهم لفاطمة أو يدفع عنها الظلم وهم الذين فدوا أباها ﷺ بحياتهم؟!، خاصة أن منهم من لا يشكك الإمامية في إيمانهم، كسلمان وأبي ذر والمقداد وغيرهم الذين يرى الإمامية عدالتهم ويسمونهم بالصحابة المنتجبين.

إن هٰذه الأدلة العقلية التاريخية التي تستحضر تاريخ الصحابة وطبيعة قبائل قريش في زمنهم، هي ما استند إليه جماعة من أهل العلم لإنكار هٰذه الأسطورة، يقول أبو المحاسن الواسطي (عاش في القرن التاسع) مبينًا مفاسد ما في هٰذه القصة: «إن ذٰلك فيه نسبة خساسة وعجز إلىٰ علي ﵁ وبني هاشم لأن عليًا الشجاع الأعظم من الآل والصحب ومعه عصبته القبيلة العظمىٰ من قريش، وهم أبطال بني هاشم، قبيلة النبي ﷺ أهل الأنفة والنخوة ولم يصبروا علىٰ ضيم،... فكيف يجوز أن يصبروا علىٰ إهانة مخدومهم وابنة مخدومهم»[١].

وذكر الفضل ابن روزبهان (٩٠٩ هـ): أن من أسمج ما افتروه «هٰذا الخبر وهو إحراق عمر بيت فاطمة ﵂»، ثم ذكر عدة وجوه في نقض هٰذه الفرية منها: «أن عيون بني هاشم وأشراف بني عبد مناف وصناديد قريش كانوا مع علي، وهم كانوا في البيت، وعندهم السيوف اليمانية، وإذا بلغ أمرهم إلىٰ أن يحرقوا من في البيت، أتراهم طرحوا الغيرة وتركوا الحمية رأسًا، ولم يخرجوا بالسيوف المسلة، فقتلوا من قصد إحراقهم بالنار؟».

ومنها: «لو صح هٰذا دل علىٰ كمال عجز علي -حاشاه عن ذٰلك- فإن غاية عجز الرجل أن يحرَق هو وأهل بيته وامرأته في داره وهو لا يقدر على الدفع، ومثل هٰذا العجز يقدح في صحة الإمامة».

ومنها: «أن أمراء الأنصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين

(١) المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ٢٠١-٢٠٣)، وهو نفس ما جاء في كتاب الحجج الباهرة (ص ٢٩٥-٢٩٨) المنسوب لجلال الدين الصديقي الدواني، وقد بين خالد الجناحي في تحقيقه لكتاب المناظرة للواسطي (ص ٣٦) أن كتاب الحجج الباهرة ما هو إلا نسخة أخرىٰ من كتاب المناظرة للواسطي، وأن كتاب الحجج الباهرة لا تصح نسبته للدواني ولم يذكره أحد ممن ترجم له، فضلًا عما في مضامين الكتاب من نصوص عديدة تخالف مسلك الدواني في مسائل التصوف.

لرسول الله ﷺ، أتراهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هٰذا، وأن إحراق أهل بيت النبي ﷺ لا يجوز ولا يحسن»[١]، وغيرها من الأجوبة الدامغة التي تبين أن العقلاء لا يليق بهم التصديق بهٰذا الضرب من الأخبار المردودة.

وبيَّن ابن حجر الهيتمي مؤدىٰ مقالة كسر الضلع وشناعتها قائلًا: «قصدوا بهٰذه الفرية القبيحة، والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة، إيغار الصدور علىٰ عمر رضي الله عنه ولم يبالوا بما يترتب علىٰ ذٰلك من نسبة علي رضي الله عنه إلىٰ الذل والعجز والخوَر، بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والأنفة إلىٰ ذٰلك العار اللاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم، بل ونسبة جميع الصحابة رضي الله عنهم إلىٰ ذٰلك، وكيف يسع من له أدنىٰ ذوق أن ينسبهم إلىٰ ذٰلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم ﷺ وشدة غضبهم عند انتهاك حرماته، حتىٰ قاتلوا وقتلوا الآباء والأبناء في طلب مرضاته؟»[٢].

وقال محمود شكري الألوسي: «وهٰذا أيضًا من أقبح مفترياتهم وكذبهم، بل فيه طعن بأهل البيت ورميهم بالجبن، إذ أقل العرب تأبىٰ غيرته ذٰلك، فكيف بأبي الحسنين كرم الله تعالىٰ وجهه وصناديد بني هاشم يسكتون عن مثل ذٰلك؟»[٣]، وقال أيضًا: «وعلي كرم الله تعالىٰ وجهه أجلُّ من أن يقيم علىٰ ضيم وهو أسد الله تعالى الغالب»[٤].

وهٰذا الجواب هو الذي اعتمده جماعة من الزيدية في رد هٰذه الأسطورة،

---

(١) نقل التستري هٰذا الكلام من كتاب إبطال نهج الباطل لابن روزبهان، انظر إحقاق الحق للتستري (ص ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) الصواعق المحرقة (١/ ١٢٧).

(٣) السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة (ص ١٥٧).

(٤) شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (ص ٧١).

فرووا عن سلمة بن كهيل أنه قال لزيد بن علي: «إن الناس يزعمون أن فاطمة لُطمت»، فأجاب زيد بن علي: «كانت أكرم علىٰ أهلها من ذٰلك يا أبا يحيىٰ»[١]، ونقل يحيى الصعدي عن المعتزلة في الجواب عن هٰذه الفرية أنهم قالوا: «لو وقع شيء من ذٰلك لأنِف أكثر المسلمين لأهل بيت رسول الله ﷺ، ولما صبر بنو هاشم علىٰ هٰذه الذلة»[٢]، ونقل عن المعتزلة أيضًا أنهم قالوا: «لا يظن العاقل بالصحابة مثل هٰذا، لا سيما مع شرف بني هاشم وعزة نفوسهم، وقد كانت العرب كلها تقوم معهم في مثل هٰذا»[٣].

بل إن بعض الإمامية قد استنكروا قصة كسر الضلع بناء علىٰ ما يترتب عليها من نسبة علي رضي الله عنه إلى الجبن وعدم دفع الأذىٰ عن أهله وحاشاه رضي الله عنه، فيقول المرجع محمد حسين فضل الله: «إذا هجموا على الزهراء، ما هو دور الإمام علي؟ الإمام علي جبان؟ أنتم كلكم متزوجون، إذا فرضنا أن أحدهم أراد أن يهجم علىٰ زوجتك، يريد أن يقتلها أو يعتدي عليها، تقعد وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؟ أو تدافع عنها؟ إذا لم تدافع عن زوجتك ماذا يقول الناس عنك؟»[٤].

---

(١) تسمية من روىٰ عن زيد بن علي (ص ٧٤)، الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ (ص ٢٤٢).

(٢) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٢٧).

(٣) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٤) خطبة الزهراء(ع) نموذج رسالي، ألقاها محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسنين بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٤٣٠ هـ الموافق لـ ١٢/ ٦/ ٢٠٠٩ م، وقد نقلنا كلامه مع التصرف في بعض الكلمات العامية القليلة التي حولناها إلى العربية، من تسجيل مصور علىٰ موقع يوتيوب:

https//:www.youtube.com/watch?v5=RdRVT5TO6A

وملخص الخطبة منشور علىٰ موقع بينات وهو الموقع الرسمي التابع لمرجعية فضل الله، وجاء في الملخص: «ما الذي منع عليًّا (ع) من الدفاع عن الزهراء، وهو أمر لا يقبله الشخص العادي إذا ما تعرّض أحد لزوجته أو لأمه؟»، راجع الرابط التالي

ويقول الشيخ الإمامي ياسر عودة: «تحدث السيد الأستاذ[١] بهٰذه الملاحظة ونحن نوافقه: هل يمكن قبول مسألة أن الإمام عليًا؛ جبان إلىٰ هٰذا الحد يقف متفرجًا علىٰ زوجته وهي تضرب ولا يحرك ساكنًا؟، ولو فعلها أي إنسان دخل دارك لا يمكن لك مع ضعفك إلا أن تتصدىٰ له، ولو أدىٰ ذٰلك إلىٰ موتك، فللبيوت حرمات، فكيف بالزهراء عليها السلام وبيتها، مع ملاحظة أن هٰذا المعتدَىٰ علىٰ داره وزوجته هو الإمام علي؛ الذي يقول: «لو تظاهرت العرب علىٰ قتالي ما وليت مدبرًا»»[٢].

ويقول نجيب نور الدين وهو يرد علىٰ جعفر مرتضى العاملي: «قوله إنَّ الإمام عليًّا (عليه السلام) قد عمل بتكليفه الشرعي في سكوته علىٰ ما حصل للسيّدة الزهراء (عليها السلام)، أمرٌ مريب، لأنّه لا يعقل بحالٍ من الأحوال أن يكون تكليف الإمام عليّ (عليه السلام) الشرعي هو السكوت علىٰ أذيّة زوجته بنت رسول الله ﷺ، وأن يترك من يريد هتك حرمتها يفعل ما يريد وهو جالسٌ في مكانه يسمع ويرىٰ ولا يُحرِّك ساكنًا، إنَّ الإمام عليًّا (عليه السلام) أجلُّ ممّا يحاول أن يصفه به المؤلّف، وأعلىٰ شأنًا من أيِّ إنسان يملك حميّة الدفاع عن الضعفاء ومهضومي الحقوق أو المعتدىٰ عليهم، فكيف إذا كان هٰذا المظلوم هو أشرف خلق الله وأعزّهم عليه وعلىٰ نبيّه؛ فاطمة الزهراء (عليها السلام)؟!، ونحن نستغرب كيف يكون تكليف رجل كالإمام صلوات الله وسلامه عليه هو أن يسكت عن فعل أولئك المعتدين؟ هٰذا، وهل يقنع هٰذا الكلام عاقلًا،

---

http://arabic.bayynat.org.lb/NewsPage.aspx?id=931

شوهد بتاريخ (٠٣/ ٠٤/ ٢٠٢٣).

(١) يقصد المرجع محمد حسين فضل الله وهو يشير إلى الكلام الذي نقلناه عن فضل الله آنفًا.

(٢) نهج البلاغة (ص ٥٣٤).

كائنًا مَن كان؟»(١).

ويقول أيضًا: «يصف المؤلّف السيِّدة الزهراء (عليها السلام) وهي تتعرَّض للأذىٰ بأنَّها قد عملت تكليفها الشرعي، ونحن نجد هٰذا الأمر مستغربًا ومستهجنًا، إذ كيف يمكن أن يكون تكليف الزهراء (عليها السلام) الشرعي هو أن تُظلَم وتُضرَب في بيتها، وأن تستسلم لهٰذا الظلم بملء إرادتها، وأن يكون تكليف الإمام عليّ (عليه السلام) أن يتركها عرضة للظلم؟ أيُّ منطق هٰذا الذي يحاول المؤلّف أن يقنعنا به؟»(٢).

ويتابع نجيب نور الدين قائلًا: «كيف يتقبَّل الناس موقف الإمام فيما لو صحَّ قول المؤلّف، وهو المعروف بحميّته وبطولته؟ ألَا يدعو الموقف للريبة من الإمام كما يصوّر مواقفه الكاتب، وأنَّه يجلس في المنزل ينظر إلىٰ زوجته تظلم وهو لا يُحَرِّك ساكنًا؟ أليسَ من الممكن أن يقول النّاس: كيف يمكن أن يكون عليّ (عليه السلام) إمام المسلمين وهو عاجز عن الدفاع عن زوجته وهي تضرب أمام عينيه؟ وإذا كان سكوته -علىٰ حدِّ ما يدَّعي المؤلّف- بهدف «عدم ضياع الحقّ» في إمامة الأُمّة، فكيف سيقتنع الناس أنَّ الإمام جدير بهٰذه الإمامة وهو علىٰ هٰذه الصورة التي يقدّمها عنه المؤلّف؟!»(٣).

وبذٰلك يتضح أن ما تضمنته هٰذه الأسطورة من نسبة علي ﵁ وحاشاه إلىٰ الجبن بترك الدفاع عن أهله، من أهم الأدلة التي استدل بها أهل العلم قديمًا وحديثًا ومن سائر الفرق الإسلامية علىٰ بطلان هٰذه القصة المفتعلة، وقد حاول

---

(١) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٥-١٥٦).

(٢) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٦).

(٣) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٨).

بعض المخالفين الجواب عن هٰذا الإشكال بأجوبة غريبة ومتناقضة، وهو ما سنتعرض لمناقشته والرد عليه.

بيان تهافت أجوبة الإمامية عن سبب ترك علي رضي الله عنه الدفاع عن فاطمة رضي الله عنها:

حاول أنصار أسطورة كسر الضلع دفع إشكال نسبة الجبن إلىٰ علي رضي الله عنه بسبب عدم دفاعه عن فاطمة رضي الله عنها بعدة وجوه ضعيفة، رأينا أن نسرد بعضها ونبين تهافتها:

١- نقد دعوىٰ ترك علي رضي الله عنه الدفاع عن فاطمة رضي الله عنها لوجود وصية من النبي صلى الله عليه وسلم:

استدل أنصار أسطورة كسر الضلع برواية انفرد بها كتاب سليم بن قيس جاء فيها أن عليًا رضي الله عنه إنما ترك الدفاع عن فاطمة رضي الله عنها لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصاه بذٰلك!، فقد روي في كتاب سليم بن قيس أن عليًا وثب فأخذ بتلابيب عمر «ثم نتره فصرعه ووجأ أنفه ورقبته وهم بقتله، فذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أوصاه به، فقال: «والذي كرم محمدًا بالنبوة - يا ابن صهاك - لولا كتاب من الله سبق، وعهد عهده إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمت إنك لا تدخل بيتي»[(١)].

والجواب عن هٰذه الرواية يقع في عدة وجوه:

الوجه الأول: إن هٰذه الرواية متناقضة في نفسها، فهي تذكر هنا أن عليًا صرع عمر وهمَّ بقتله ثم تَذَكَّر الوصية فتركه، فالمانع هنا هو الوصية المزعومة، غير أن هٰذه الرواية ستنسب إلىٰ علي رضي الله عنه بعد سطور قليلة أن المهاجمين رجعوا ليأخذوا عليًا واقتحموا البيت «وثار علي عليه السلام إلىٰ سيفه فسبقوه إليه وكاثروه وهم كثيرون، فتناول بعضهم سيوفهم فكاثروه وضبطوه فألقوا في عنقه حبلًا»[(٢)]، فهنا نجد أن عليًا لم يلتزم بالوصية، بل همَّ بأخذ سيفه ليرد المهاجمين،

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠).
(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠-١٥١).

ثم تذكر الرواية أن عليًا ﵁ قال لما أُخذ مجبرا للبيعة: «أما والله لو وقع سيفي في يدي لعلمتم أنكم لن تصلوا إلىٰ هٰذا أبدًا، أما والله ما ألوم نفسي في جهادكم، ولو كنت استمكنت من الأربعين رجلًا لفرقت جماعتكم، ولٰكن لعن الله أقوامًا بايعوني ثم خذلوني»[١]، وهٰذه مناقضة ثالثة، إذ إن الرواية تنسب إلىٰ علي ﵁ أنه لو تمكن من سيفه أو كان معه أربعون رجلًا لما أُجْبِرَ على البيعة!، فهٰذه الرواية تذكر ثلاثة أسباب متناقضة لعدم دفاع علي عن نفسه أودفاعه عن فاطمة، فتارة تكون العلة هي الوصية، وتارة عدم وصوله لسيفه، وتارة أنه لم يكن معه أنصار.

الوجه الثاني: لم يرد في الرواية ما هو نوع الوصية، هل هو ترك الدفاع عن فاطمة ﵂، أو ترك الدفاع عن قضية الإمامة؟، ولو سلمنا بأن المراد هو ترك الدفاع عن فاطمة ﵂، فالجواب أن هٰذا من أبين الكذب، فكيف يُعقل أن يأمر النبي ﷺ بترك ابنته تتعرض للأذىٰ والإهانة؟! كيف وقد حث النبي ﷺ أصحابه على الدفاع عن أهليهم وإن أدىٰ ذٰلك إلى الموت؟.

بل بشر النبي ﷺ من بذل نفسه للدفاع عن أهله بالشهادة فقال ﷺ: «من قُتل دون أهله فهو شهيد»[٢].

وهٰذا المعنىٰ مروي في كتب الإمامية، فقد روى الكليني عن أبي جعفر الباقر أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: من قتل دون مظلمته فهو شهيد، ثم قال: يا أبا مريم هل تدري ما دون مظلمته؟ قلت: جُعلت فداك، الرجل يقتل دون أهله ودون ماله

(١) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٦٥٢)، والترمذي في جامعه (١٤٢١)، وأبو داود في السنن (٤٧٧٢)، والنسائي في السنن (٤٠٩٤-٤٠٩٥)، وفي السنن الكبرىٰ (٣٥٤٣-٣٥٤٤)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٣/ ١٦٤)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه للحديث في المسند: إسناده قوي.

وأشباه ذٰلك، فقال: يا أبا مريم إن من الفقه عرفان الحق»[١]، وهٰذا المبدأ مسلّم به عند علماء الإمامية أيضًا، قال الطوسي: «إذا قصد رجل رجلًا يريد نفسه أو ماله أو حريمه فله أن يقاتله دفعا عن نفسه بأقل ما يمكنه دفعه به، وإن أتىٰ ذٰلك علىٰ نفسه، لقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد!»»[٢].

وقد ورد في كتب الإمامية روايات تعيب على الرجل الذي يترك الدفاع عن امرأته إن أرادها أحد بسوء، وتأمر كل من أريد بسوء في ماله أو أهله أن يقاتل ويحارب، ففي الكافي أن رجلًا قال لعلي رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين إن لصًّا دخل على امرأتي فسرق حليها، فقال علي: «أما إنه لو دخل على ابن صفية[٣] لما رضي بذٰلك حتىٰ يعمه بالسيف[٤]»[٥].

وفي الكافي والتهذيب عن الباقر رحمه الله أنه قال: «إن الله ليمقت العبد يُدْخَلُ عليه في بيته فلا يقاتل»[٦]، وفي التهذيب عن الباقر أنه قال: «إذا دخل عليك رجل يريد أهلك ومالك فابدأه بالضربة إن استطعت، فإن اللص محارب لله ولرسوله ﷺ، فما تبعك منه من شيء فهو عليَّ»[٧].

فإذا تقرر ذٰلك، كيف يصح أن يصدر من النبي ﷺ خلاف ما أمر به أصحابه، خاصة أن الأمر يتعلق ببضعته الطاهرة رضي الله عنها؟.

---

(١) الكافي (٥/ ٥٢)، وقال المجلسي في مرآة العقول (١٨/ ٣٩٤):«صحيح»، وصححه البهبودي في صحيح الكافي (٢/ ٢٨٧)، وعده محمد آصفي محسني من الأحاديث المعتبرة في كتابه الأحاديث المعتبرة من جامع أحاديث الشيعة (ص ٢٩٩).

(٢) المبسوط (٧/ ٢٧٩).

(٣) قال المجلسي في مرآة العقول (١٨/ ٣٩٣): «الظاهر أن المراد به الزبير».

(٤) قال المجلسي في مرآة العقول (١٨/ ٣٩٣): «أي حتىٰ يعم جميع أعضائه بالسيف».

(٥) الكافي (٥/ ٥١)، تهذيب الأحكام (٦/ ١٥٧).

(٦) الكافي (٥/ ٥١)، تهذيب الأحكام (٦/ ١٥٧).

(٧) تهذيب الأحكام (٦/ ١٥٧).

وكيف يتصور من علي ﵁ أن يعيب على الرجل ترك الدفاع عن امرأته، ولا يدفع الأذىٰ عن زوجة فاطمة ﵂، وكيف يتصور أن يأمر علي والأئمة الناس بالدفاع عن نسائهم، وتترك الزهراء ليكسر ضلعها ويسقط جنينها، وتهان وتذل ويكون ذٰلك سبب موتها؟، وهي سيدة النساء، وبضعة النبي ﷺ، وابنته الوحيدة التي عاشت بعده ﷺ.

الوجه الثالث: لقد انتقد أهل العلم من أهل السنة وحتىٰ بعض الإمامية هٰذه الرواية، فقال الألوسي: «كون لزومه الأرض[1] لعهد عهده إليه رسول الله ﷺ كما يقولون، لا أصل له»[2].

وقال الكاتب الإمامي نجيب نور الدين وهو تلميذ المرجع محمد حسين فضل الله: «أمّا أن ينسب الكاتب إلىٰ رسول الله ﷺ أنَّه هو من طلب إليه السكوت، فهٰذا خلاف العقل والمنطق، وحاشا لرسول الله ﷺ أن يصدر عنه ذٰلك؟ ومتىٰ كان الرسول ﷺ يستعطف بتركهم يهيجون ويظلمون ويعتدون دون أن يقول كلمته الصارخة في وجههم، ودون أن يلقمهم حجرًا في أفواههم وأياديهم، فكيف إذا كان ذٰلك بحقّ ابنته الزهراء (عليها السلام)؛ بضعته الشريفة ونفسه الزكيّة وفي داخل بيتها؟!، ومتىٰ عُرِفَ عن الإمام عليّ (عليه السلام) تفريطه بوديعة رسول الله ﷺ وتركها تُهان وتؤذىٰ دون أن يقلب الأرض علىٰ رؤوس هٰؤلاء؟ وهل الدين إلاَّ تلك المكارم التي ما عهدناها عند أحد كما كانت عند الرسول ﷺ والإمام عليّ (عليه السلام)»[3].

---

(١) في المطبوع الغاب، ولعل الصواب ما أثبتناه.
(٢) شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (ص ٧١).
(٣) مأساة كتاب المأساة (ص ١٦٠).

واعترض الشيخ الإمامي جعفر الشاخوري على رواية الوصية قائلًا: «إن المستفاد من الأخبار أن عليًا موصى بعدم المطالبة بحق الخلافة بالسيف، وليس موصًى بعدم الدفاع عن نفسه وأهله»[1].

وقال الشيخ الإمامي ياسر عودة: «إن قلت كما ادعى البعض: إنه مأمور، لأنه تمسك بتلابيب عمر وطرحه أرضًا ثم قال: «لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إلي رسول الله ﷺ لعلمت أنك لا تدخل بيتي»[2]، أقول:

أولًا: هذا لم يثبت بسند صحيح، وبغض النظر عن السند، إذا كان مأمورًا كما يُدعى فهو مأمور بعدم أخذ الخلافة بالقوة، لكي لا يهرق الدم ويمحو ذكر الإسلام...، أما أن لا يدافع عن بيته وزوجته فهذا لا يمكن أن ينهى عنه أحد، لا الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية ولا النخوة العربية ولا الشهامة الإيمانية، فذلك ادعاء باطل وتبرير أقبح من الذنب»[3].

وقال الدكتور الإمامي علي صالح رسن منتقدًا دعوى الوصية وهو يتكلم عن علي رضي الله عنه: «وهو بالمقابل لم يستطيع أن يدرأ الخطر عن عائلته بحجة أن النبي ﷺ أوصاه بكذا وكذا، وأن القوم يفعلون به ما يفعلون بعده، فما عليه إلا أن يكون صابرًا محتسبًا، وهذه حجة غير مقبولة، فلو كان ﷺ حاضرًا، ويرى ما حل بالإمام وأسرته، لشد حزام الحرب، حتى يدفع الخطر عنهم، دون الصبر والاحتساب، وأي صبر على ما؟فالقضية متعلقة بالعرض والنفس[4]، وهل هناك قضية يوجب فيها الجهاد أهم من العرض، وإذا كان من متقول يقول: إن الإمام حفاظا على وحدة المسلمين صبر واحتسب نقول له كن أنت محل الإمام، وليفعل بأهلك

(١) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٤).
(٢) كتاب سليم بن قيس (ص ١٥٠).
(٣) قضايا أثارت جدلًا (ص ١٨٠-١٨١).
(٤) كذا، وقصده أن الموقف هنا لا يحتمل الصبر.

كما حصل له روحي الفداء، واصبر واحتسب»[١].

وقال أيضًا: «القارئ عندما يطلع علىٰ هٰذه الأقاويل يظن الظنون في شخص الإمام وكأن عمر واضعًا[٢]، سيفه علىٰ نحره متىٰ ما شاء ذبحه، والإمام لم يحرك ساكن[٣]، فاغتصب حقه في الخلافة كما يدعون، وسكت ونهب داره واعتدىٰ علىٰ زوجته الزهراء وكسر ضلعها وسقط جنينها ولم يفعل شيء[٤]، وأخيرًا أجبره عمر علىٰ أن يزوجه طفلته أم كلثوم، فوافق علىٰ ذٰلك واغتصب حق الزهراء في فدك وغيرها، والإمام يعمل بالتقية، فما هٰذه الأباطيل يا مسلمين؟ كفاكم التعرض لشخص الإمام واتركوه لشأنه أفضل من أن تأذوه[٥] في قبره»[٦].

الوجه الرابع: لقد ورد في كتب الإمامية ما يناقض هٰذه الوصية، حيث تذكر أن عمر حين أراد أن ينبش قبر فاطمة منعه علي من ذٰلك دفاعًا عنها:

يقول الشيخ الإمامي ياسر عودة: «نسأل سؤالًا هامًا في المقام، حيث ورد أن عمر في اليوم التالي من دفنها عليها السلام سرًّا، غضب لعدم مشاركته في مراسم الدفن، واعتبر ذٰلك استخفافًا من علي؛ به، فأخذ أبو بكر[٧] وجماعة، وصعد إلىٰ البقيع لينبش القبر، وكان الإمام علي؛ قد رسم في الأرض عدة قبور ليخفي أثره، فلما وصل الخبر إلى الأمير صعد إلى البقيع، منتفخ الأوداج محمر الوجه شاهرًا سيفه قائلًا له: «والذي نفسه بيده لو رمت من هٰذا القبر شيئًا لسقيت الأرض من دمائك»،... والسؤال الكبير هنا، الذي يدافع عن زوجته وهي ميتة وليس معلومًا

---

(١) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب؛حقيقة أم وهم (ص٢٠٣-٢٠٤).

(٢) كذا والصواب: واضع.

(٣) كذا والصواب: ساكنًا.

(٤) كذا والصواب: شيئًا.

(٥) كذا والصواب: تؤذوه.

(٦) أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب؛ حقيقة أم وهم (ص ٢١١).

(٧) كذا والصواب : أبا بكر.

مكان قبرها، فلربما دفنت في حجرتها ويأتي بهذه الحالة مغضبًا كما تصف آنفًا، ألا يدافع عنها وهي حية»[(١)]؟.

وقد استدل جعفر الشاخوري البحراني علىٰ بطلان رواية الوصية بموقف علي حينما دافع عن قبر فاطمة، فقال: «علىٰ أن المستفاد من الأخبار أن عليًا موصىٰ بعدم المطالبة بحق الخلافة بالسيف وليس موصىٰ بعدم الدفاع عن نفسه وأهله، ففي دلائل الإمامة عندما بلغ أمير المؤمنين ع أن البعض همّ بنبش قبر الزهراء ع بحجة الصلاة عليها، فخرج علي مغضبًا قد احمرت عيناه ودرت أوداجه، وعليه القباء الأصفر الذي كان يلبسه في الكريهة، وهو يتوكأ علىٰ سيف ذي الفقار، إلىٰ أن يقول: فأخذ عليّ بجوامع ثوبه ثم ضرب به الأرض، وقال: يا ابن السوداء، أمّا حقي فقد تركته مخافة ارتداد الناس عن دينهم، وأما قبر فاطمة فوالذي نفس علي بيده لئن رمت أنت أو أصحابك شيئًا لأسقينَّ الأرض من دمائكم»[(٢)].

٢- قياس موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه في دعوىٰ تركه الدفاع عن زوجته، بقصة النبي إبراهيم؛ والملك الجبار:

حاول بعض أنصار أسطورة كسر الضلع قياس موقف علي رضي الله عنه في عدم دفاعه عن فاطمة رضي الله عنها، بقصة إبراهيم؛ حين أرسل امرأته سارة إلى الجبار، وأصل هذه القصة أن إبراهيم؛ «هاجر بسارة، فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك، أو جبار من الجبابرة، فأرسل إليه: أن أرسل إلي بها، فأرسل بها، فقام إليها، فقامت توضأ وتصلي، فقالت: اللهم إن كنت آمنت بك وبرسولك، فلا تسلط علي الكافر، فغط حتىٰ ركض برجله»[(٣)]، ووجه استدلالهم الفاسد أن إبراهيم؛ لم يمنع امرأته من الجبار، ولم يدفع عنها الأذىٰ.

(١) قضايا أثارت جدلًا (ص ١٨١-١٨٢).

(٢) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ١٩٤).

(٣) صحيح البخاري (٢٢١٧) و(٦٩٥٠).

والقصة ثابتة غير أن الاستدلال بها غير صحيح لعدة وجوه:

الأول: أن هٰذه الرواية مختصرة، وعند النظر في بقية الطرق التي وردت فيها الرواية بصيغة مفصلة نجد أنه قد جاء في أحد ألفاظ الرواية أن إبراهيم؛ كان يعلم بأن الجبار لن يصل إلىٰ سارة، وأن الله سيمنعه منها، فقد روىٰ أبو يعلىٰ بسند صحيح أن إبراهيم لما أرسل سارة إلى الجبار قال لها: «اذهبي إليه، فإن الله سيمنعه منك»[(١)]، فإن تقرر هٰذا فلا وجه للاستدلال بهٰذه القصة.

الثاني: أن القياس بين الأمرين باطل، فزوجة إبراهيم؛ لم ينلها أي أذىٰ من الجبار ولم يمسها أصلًا، وأما فاطمة ﵂ فالقوم يزعمون أنها ضربت حتىٰ كسر ضلعها وأسقط جنينها، وأن هٰذا كان سبب وفاتها، فالتماثل غير واقع بين الأمرين أصلًا، وعليه لا يصح القياس، لأن القياس لا يكون إلا بين أمرين متماثلين.

٣- نقد محاولة قياسهم ما وقع في مقتل عثمان ﵁ بقصة كسر الضلع:

حاول بعضهم أن يدعي وجود تماثل بين أسطورة الهجوم علىٰ دار فاطمة ﵂، وقصة حصار الخوارج لدار عثمان ﵁، وادعوا أن الاعتراض علىٰ عدم دفاع علي ﵁ عن فاطمة مدفوع بصدور نظير ذٰلك عن عثمان ﵁، لأنه بزعمهم لم يدافع عن زوجته حين اعتدىٰ عليها المهاجمون، كما أنه لم يدافع عن نفسه حتىٰ قتله الخوارج، وعليه فلا يجوز الاعتراض علىٰ ما ينسبونه إلىٰ علي من ترك الدفاع عن زوجته.

والحقيقة أن هٰذا الجواب من أضعف الأجوبة وأوهاها، وبيان ذٰلك من وجهين:

---

(١) مسند أبي يعلىٰ (٦٠٣٩)، وقال حسين سليم أسد: إسناده جيد، والفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب المعروفة بالخلعيات (١٠٩٥).

الأول: إن استدلال المخالفين بعدم دفاع عثمان عن زوجته من أوهىٰ الاستدلالات وأغربها، وذٰلك أن الرواية التي ذكرت اعتداء الخوارج علىٰ نائلة زوجة عثمان رضي الله عنه هي رواية سيف بن عمر التميمي، وهٰذه الرواية -علىٰ ضعفها- تذكر أن الخوارج دخلوا علىٰ عثمان وفيهم الغافقي وسودان بن حمران، «فضربه الغافقي بحديدة معه، وضرب المصحف برجله فاستدار المصحف فاستقر بين يديه، وسالت عليه الدماء، وجاء سودان بن حمران ليضربه، فانكبت عليه نائلة ابنة الفرافصة، واتقت السيف بيدها، فتعمدها ونفح أصابعها فأطن[1] أصابع يدها وولت...»، ثم بعد ذٰلك قتل عثمان[2]، فهٰذه الرواية تنص علىٰ أن الاعتداء علىٰ نائلة كان بعد ضرب عثمان وإسالة دمه وإسقاطه أرضًا وسقوط المصحف علىٰ يديه، فعثمان علىٰ هٰذا التقدير كان قد ضُرب وسقط أرضًا، فكيف يقاس بعلي الذي لم يضربه أي أحد بالسيف ولا سالت دماؤه. وقد ثبت في رواية أصح منها أن الخوارج لم يضربوا نائلة أصلًا وإنما تكلموا فيها بكلام ساقط بعد أن قتلوا عثمان رضي الله عنه[3]، وهٰذا هو الثابت والراجح، وإنما أجبنا عن هٰذا الاستدلال الضعيف من باب التنزل وبيان عدم صحة استدلالهم بهٰذه القصة.

الثاني: إن الاستدلال بقصة مقتل عثمان للاعتذار عن موقف علي رضي الله عنه يراد منه تبرير أسطورة كسر الضلع وإثبات صحتها، والحق أن المستدلين بقصة عثمان يلزمهم القول ببطلان قصة كسر الضلع، وذٰلك أن الاعتداء علىٰ عثمان وقتله أدلىٰ إلىٰ وقوع فتنة كبرىٰ بين المسلمين وقامت الحرب بينهم بسبب هٰذه المظلمة العظمىٰ،

---

(١) أطن ذراعه بالسيف، فطنت: ضربها به، فأسرع قطعها، المحكم والمحيط (٩/ ١٣١).
(٢) تاريخ الطبري (٤/ ٣٩١).
(٣) روىٰ ذٰلك أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف برقم (٣٧٦٩٠)، وأبو جعفر الطبري في تاريخه (٤/ ٣٨٤).

مع أن واقعة مقتل عثمان لم يعاصرها كثير من كبار المهاجرين والأنصار الذي استشهدوا في الفتوحات، فكيف يتصور أن تقع حادثة كسر الضلع التي تتعرض فيها فاطمة ﵂ للظلم ويكسر ضلعها ويقتل جنينها ويكون ذٰلك سبب وفاتها ثم لا يكون لخيار أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار أي ردة فعل علىٰ ذٰلك! مع العلم أن فاطمة ﵂ كانت أحب الناس إلى الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، هل هٰذا إلا دليل علىٰ بطلان هٰذه القصة ووهنها وعدم صحتها.



تناقضات جعفر مرتضى العاملي في الإجابة عن إشكال سكوت علي ﵁:

وقع جعفر مرتضى العاملي في تناقضات غريبة وعجيبة في إجابته عن إشكال سكوت علي ﵁ عن الدفاع عن فاطمة ﵂، فهو يقرر في أحد المواضع أن عليًا عمل بتكليفه الشرعي، لكنه عندما يسرد الروايات يتغافل عن متونها التي ورد فيها ما يناقض دعواه، وقد نبه على ذلك محمد الحسيني في نقده لمنهج جعفر مرتضى العاملي في حشد النصوص فقال: «من طريف ما يرويه عن علي عليه السلام وهو يقاد والحبل في عنقه... ويصر على ذلك في مواطن أخرى وهو لا يسيء برأيه لعلي وذلك لوصية كان رسول الله ﷺ أوصاه بها، وبنى على ذلك عدم مواجهة الإمام علي عليه السلام للمهاجمين دار الزهراء (ع)، ولكن في موضع آخر يروي أن عليًا أنجد الزهراء (ع) ولكن المهاجمين فرُّوا من بين يديه [ج١/ ٢٩٩]، وفي موضع آخر يقول: إن الزبير هو وحده الذي لم يحتمل فأخذ السيف وواجه القوم [١/ ٢٩٠] لتخليص علي عليه السلام، ويظهر منه أن عليًا عليه السلام لم يواجه التزامًا بوصية رسول الله ﷺ، لكن يروي في موضع آخر خلاف ذلك تمامًا حيث يحشد الروايات التي تؤكد مواجهة علي للمهاجمين وخاصة عمر بن الخطاب وأنه أخذ بتلابيب عمر ثم نتره فصرعه ووجأ أنفه ورقبته وهمَّ بقتله، ولكن للأمانة يقول: إنه عليه السلام تذكَّر وصية رسول الله ﷺ فكف عنه [٢/ ١٥٥]، وفي نص آخر: أن خالد بن الوليد سل سيفه لضرب فاطمة (ع) فحمل عليه علي عليه السلام بسيفه فأقسم على عليٍّ عليه السلام فكف [٢/ ١٦٥]، ويظهر أن امتناع علي عليه السلام هذه المرة لا لوصية رسول الله ﷺ بل لقسم خالد بن الوليد وتوسله، ولكننا استطرادًا نقول:

بغض النظر عما في هٰذه الروايات من أمور تبدو غريبة، هل يلتزم السيد جعفر مرتضىٰ بجواز السهو على المعصوم وخاصة بوصية تتعلق بمستقبل الأمة الإسلامية؟!... علىٰ أنه ينقل روايات تخالف ما نقله أولًا، وعن سليم بن قيس الهلالي نفسه [فانتهوا بعلي (ع) إلىٰ أبي بكر وهو يقول: «أما والله لو وقع سيفي في يدي لعلمتم أنكم لن تصلوا إلىٰ هٰذا أبدًا»...[٢/ ١٥٦].

وقوله (ع) لو استمكنت من أربعين رجلًا يوم فتش البيت، يعني بيت فاطمة [٢/ ١٩٤]، إن هٰذا الخليط غير المتجانس من الروايات أوقع السيد مرتضىٰ في تناقض مرير»[١].

- وقد وقع جعفر مرتضى العاملي في تناقض آخر أعجب من الذي قبله، فأساء من حيث يدري أو لا يدري إلىٰ علي ﵁، وجعل فاطمة ﵂ أشجع منه!، فعندما اعترض المرجع محمد حسين فضل الله على الروايات التي تذكر أن فاطمة فتحت الباب، قائلًا: «إذا كانت الزهراء (ع) مخدرةً، فكيف تبادر هي لفتح الباب، فإن التي لا ترى الرجال ولا تقابل أحدًا لا تفعل ذٰلك»[٢]، أجاب جعفر مرتضىٰ قائلًا: «هل المخدرة لا يحق لها أن تدافع عن نفسها، لو هوجمت، أو عن ولدها وزوجها، أو عن شرفها، أو دينها، ورسالتها؟»[٣]، ويقول في موضع آخر عن فاطمة ﵂: «هناك نص يفيد أنها هي التي أنجدت عليًا حين أخذوه، فاعتدوا عليها بالضرب، يقول النص: «فحالت فاطمة عليها السلام بين زوجها وبينهم عند باب البيت، فضربها قنفذ بالسوط»»[٤].

(١) هوامش نقدية (ص ١٠٢-١٠٣).

(٢) مأساة الزهراء نقلًا عن فضل الله (١/ ٢٧٢).

(٣) مأساة الزهراء (١/ ٢٧٣).

(٤) مأساة الزهراء (١/ ٢٩٩).

ونحن نقول: وهل يتصور أن فاطمة رضي الله عنها تبادر للدفاع عن زوجها وولدها وهي امرأة، وزوجها جالس في البيت ينظر إليها ولا يحرك ساكنًا حين يُعتدىٰ عليها، وينتهي الهجوم بكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وتكون هٰذه الواقعة سبب وفاتها؟!، فالعجب من جعفر مرتضىٰ كيف أجاز لفاطمة التصدي للدفاع عن البيت وهي امرأة، وفي نفس الوقت ينسب إلىٰ علي الشجاع البطل السكوت وعدم الدفاع عن أهله، فمن الأولىٰ بالمواجهة مع الرجال النساء أم الرجال؟.

ثم إن كان تكليف علي رضي الله عنه - علىٰ ما ادعاه جعفر مرتضى العاملي- هو السكوت، كان الأولىٰ بفاطمة رضي الله عنها أن تلتزم بما كُلِّفَ به علي رضي الله عنه، إذ لا يعقل أن يُكلَّفَ علي رضي الله عنه بالسكوت وتبادر هي للمواجهة كما زعم جعفر مرتضىٰ العاملي، لأن المقصود بالوصية كما زعم أنصار أسطورة الضلع هو تجنب وقوع الصدام بين علي رضي الله عنه وبين بقية الصحابة حتىٰ لا يؤدي ذٰلك إلىٰ شرخ في الإسلام، فوقوع أي مواجهة بين الفريقين مناف للحكمة من الوصية، وعليه فكيف يعقل أن تخالف فاطمة الوصية وتبادر بالدفاع عن علي رضي الله عنه وبذٰلك تسقط الفائدة من الوصية المزعومة؟!.

ولو قال قائل: إن الوصية خاصة بعلي رضي الله عنه، فالجواب: لو سلمنا جدلًا بذٰلك، فأين بنو هاشم، وعمار وسلمان والمقداد وبقية الصحابة المنتجبين من إنجاد فاطمة وعلي رضي الله عنهما من الظلم الذي وقع عليهم؟، والحقيقة أن هٰذه الأجوبة هي من الضعف والتهافت بمكان، وقد لجأ إليها أصحابها للجواب عن الإشكالات التي تترتب على الاعتقاد بهٰذه الأسطورة، وكلما حاولوا حل إشكال في هٰذه القصة، وقعوا في ما هو أشد منه، فهم كما قال الشاعر:

المُستجيرُ بعمروٍ عِندَ كَربَتِهِ ... كالمُستَجيرِ مِن الرَّمضاءِ بالنارِ

إن هٰذا التناقض الذي وقع فيه جعفر مرتضىٰ يدل على العجز عن الإجابة عن هٰذا الإشكال العويص الذي لا يرتفع، والذي يكون مؤداه الطعن في علي رضي الله عنه، ولهٰذا قال نجيب نور الدين ردًّا عليه: «أمّا وقد جَلَسَ الإمام في المنزل دون أن يُبادر إلىٰ أيّة حركة، كما يصوّره المؤلّف، وتقوم الزهراء (عليها السلام) للدفاع عنه، فهٰذا ما لا يجوز الكلام فيه، لا على الإمام عليّ (عليه السلام) ولا علىٰ السيِّدة الزهراء (عليها السلام) أيضًا»[1].



(١) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٨).

الإشكال الثاني: المحسن بن علي بين القول بالولادة والإسقاط:

مقتضىٰ أسطورة كسر الضلع هو أن المحسن مات جنينًا في بطن أمه بسبب الضربة التي تعرضت له فأسقطته ميتًا، وهٰذه القصة تعارضها روايات أخرىٰ أمثَلُ منها، تنص علىٰ أن المحسن ولد في حياة النبي ﷺ.

فروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: «مررت بغلام له ذؤابة وجمة إلىٰ جنب علي بن أبي طالب فقلت: «ما هٰذا الصبي إلىٰ جانبك»؟، قال: «هٰذا عثمان بن علي سمَّيته بعثمان بن عفان، وقد سمَّيت[1] بعمر بن الخطاب، وسمَّيت بعباس عم النبي ﷺ، وسمَّيت بخير البرية محمد ﷺ، فأما حسن وحسين ومحسِّن فإنما سمَّاهم رسول الله ﷺ، وعق عنهم وحلق رؤوسهم وتصدق بوزنها وأمر بهم فسروا وختنوا»[2]، ولٰكن هٰذا الخبر لا يصح، ففي سنده عباد بن أحمد العزرمي، قال عنه الدارقطني: «متروك»[3].

وروي من طرق مختلفة عن أبي إسحاق السبيعي عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه قال: لما ولد الحسن سمَّيته حربًا، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أروني ابني، ما سميتموه؟» قال: قلت: «حربًا». قال: «بل هو حسن»، فلما ولد الحسين سميته حربًا، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: «أروني ابني، ما سمَّيتموه؟»، قال: قلت: حربًا. قال: «بل هو حسين»، فلما ولد الثالث سميته حربًا، فجاء النبي ﷺ، فقال: «أروني ابني، ما سمَّيتموه؟» قلت: حربًا. قال: «بل هو محسِّن»، ثم قال: «سمَّيتهم

---

(١) في تاريخ دمشق: وسميته، والصواب ما أثبتناه، وهو المثبت في الرياض النضرة (٣/ ٤٩).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق(٤٥/ ٣٠٤) بهٰذا السياق، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٩)مختصرًا.

(٣) سؤالات البرقاني (ص ٤٨).

بأسماء ولد هارون شبر، وشبير، ومشبر»[١].

وهٰذا الحديث مداره علىٰ هانئ بن هانئ، فقد تفرد أبو إسحاق السبيعي بالرواية عنه، واختلف فيه النقاد، فقد قال عنه الشافعي: «لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا ينسبون حديثه لجهالة حاله»، وقال عنه ابن سعد: «منكر الحديث»، وقال عنه علي بن المديني: «مجهول»، بينما مال غيرهم لتوثيقه، فقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة»، وقال النسائي عنه: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في ثقاته علىٰ عادته المعروفة في توثيق المجاهيل[٢].

وبسبب هٰذا الاختلاف وقع الاختلاف أيضًا بين أهل العلم في تصحيح الحديث، فقد أورده ابن حبان في صحيحه، وقال عنه الحاكم: «صحيح الإسناد»[٣]، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر[٤]، وحكم له بالصحة بعض المعاصرين من أهل العلم، كالشيخ شعيب الأرناؤوط[٥]، والشيخ أحمد شاكر[٦]، وذهب آخرون إلىٰ ضعف الخبر، كالشيخ الألباني[٧].

---

(١) رواه يونس بن بكير في زياداته على السيرة (ص ٢٤٧)، والإمام أحمد واللفظ له في المسند (٧٦٩) و(٩٥٣)، وفي فضائل الصحابة (١٣٦٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٨٢٣)، والبزار في مسنده (٧٤٢)، والدولابي في الذرية الطاهرة (طبعة مبرة الآل والأصحاب) (٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٦٩٥٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢-٢٣)، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد (٦/ ٢٢٣)، الثقات للعجلي (١٨٨٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٨٠).

(٤) الإصابة (٦/ ١٩٢).

(٥) في تحقيقه لمسند أحمد طبعة الرسالة (٢/ ١٥٩) الهامش ٢.

(٦) في تحقيقه للمسند (٢/ ١٩٦).

(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣٦٠٧).

ويبدو من أبي بكر البزار أنه يميل إلىٰ ضعف الحديث، حيث قال: «هٰذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ بأحسن من هٰذا الإسناد بهٰذا اللفظ، علىٰ أن هانئ بن هانئ قد تقدم ذكرنا له أنه لم يحدث عنه غير أبي إسحاق، وقد روي عن علي من وجه آخر، وروي عن سلمان، عن النبي ﷺ، وحديث هانئ أحسن ما يروىٰ في ذٰلك»[١].

والراجح ضعف الخبر، لكن هٰذا الخبر يظل أحسن وأفضل من خبر كسر الضلع المكذوب، غير أن المخالفين يتمسكون بخبر كسر الضلع الذي لا أصل له عند أهل السنة ويردون هٰذا الخبر الذي رواه جماعة من كبار المحدثين وصححه بعضهم، وليس له علة إلا جهالة الراوي له عن علي رضي الله عنه، ونحن لو كنا أصحاب هوىٰ، لذهبنا إلىٰ تصحيح هٰذا الخبر لأنه ينقض أسطورة إسقاط المحسن من أساسها، ولكننا لسنا أتباع الهوىٰ. ولو خيِّر الإنسان بين الاعتقاد بقصة إسقاط المحسن التي لم ترو بأي وجه سليم، وبين القول بصحة رواية ولادة المحسن في زمن النبي ﷺ، لكان الأقرب إلى الصواب هو الاعتقاد برواية ولادة المحسن، فهٰذا الخبر هو أفضل ما روي في أمر المحسن، وأما قصة إسقاطه فلم ترو في دواوين السنة النبوية وكتب التاريخ بأي إسناد.

ثم إن جماهير أهل العلم من السنة ذهبوا إلىٰ أن المحسن ولد ومات صغيرًا، وأقدم من وقفنا عليه يصرح بذٰلك هو محمد بن إسحاق المدني (١٥١ هـ) حيث يقول: «وَلَدت فاطمة لعلي الحسن، والحسين، ومحسن، فذهب محسن صغيرًا»[٢]، وهٰذا ما ذهب إليه ابن قتيبة (٢٧٦هـ) حيث قال «أما محسّن بن عليّ،

(١) مسند البزار (٢/ ٣١٤).

(٢) سيرة ابن إسحاق (ص ٢٤٧).

فهلك وهو صغير»[١]، والبلاذري (٢٧٨ هـ) إذ يقول: «ومحسن درج[٢] صغيرًا»[٣]، وأبو جعفر الطبري (٣١٠ هـ)، حيث يقول في تاريخه: «ويذكر أنه كان لها منه ابن آخر يسمىٰ محسنًا توفي صغيرًا»[٤]، والدارقطني (٣٨٥ هـ)

---

(١) المعارف (ص ٢١١)، خلافًا لما نسبه إليه ابن شهر آشوب في المناقب (٣/ ١٣٣) حيث قال: «في معارف القتيبي أن محسنًا فسد من زخم قنفذ العدوي»، وهٰذا افتراء على ابن قتيبة ولا أصل له في كتاب المعارف، كما أن محمد بن يوسف الكنجي في كتابه كفاية الطالب (ص ٤١٣) نسب إلى ابن قتيبة أن المحسن سقط بعد وفاة النبي ﷺ، دون أن يذكر سبب الإسقاط فقال: «وزاد على الجمهور، وقال: إن فاطمة عليها السلام أسقطت بعد النبي ذكرًا، كان سماه رسول اللّه ﷺ محسنًا، وهٰذا شي ء لم يوجد عند أحد من اهل النقل إلا عند ابن قتيبة»، وهٰذا أيضًا لا يصح، والظاهر أن الكنجي إنما وقف علىٰ كلام ابن قتيبة من كتاب ابن شهرآشوب، وعلىٰ أية حال فلا عبرة بنقل الكنجي لتفرده دون سائر أهل العلم بهٰذا النقل عن ابن قتيبة، فضلًا عن أن الكنجي معروف بميله للغلاة في زمنه، فقد ذكر أبو شامة المقدسي في الذيل على الروضتين (ص ٢٠٨)، أنه «جمع لهم كتبًا توافق أغراضهم»، وعليه فيحتمل أنه وقف علىٰ هٰذا الكلام في كتاب ابن شهرآشوب، وعلىٰ هٰذا فلا عبرة بكلامه. وأما دعوىٰ بعض المخالفين أن كتاب المعارف تعرض للتحريف، كما ذهب إلىٰ ذٰلك جعفر مرتضى العاملي في مأساة الزهراء (١/ ٣١٣) و (٢/ ١٩٧- ١٩٨)، والخرسان في المحسن السبط (ص ٥٩١)، وغيرهم، فلا التفات إليه، لأن دعواهم مجرد اتهام غير قائم علىٰ أي حجة ولا برهان، ولو التزموا بهٰذا المسلك القائم علىٰ رمي الكتب بالتحريف بناء علىٰ نقل واحد للزمهم القول بتحريف عشرات كتب الإمامية التي نسب إليها نص غير موجود فيها!، فضلًا عن أن هٰذه الدعوىٰ صادرة من المخالف، والمخالف لا يعتد بنقله أصلًا، وإنما العبرة بالبينة والبرهان، وهم لم يقدموا أي بينة علىٰ هٰذه التهمة الباطلة. ويكفي في بيان بطلان هٰذه الدعوىٰ أن محقق كتاب المعارف قد اعتمد علىٰ عدة نسخ خطية محفوظة في مكتبات عدة بلدان، منها فرنسا وبريطانيا ومصر وهولندا والنمسا، فهل يتصور أن يقع التحريف في كل هٰذه النسخ؟ ثم إن أهم دليل علىٰ بطلان زعم المعترضين أن إحدى النسخ الخطية لكتاب المعارف منقولة عن نسخة كانت مكتوبة بخط ابن المصنف، كما جاء في نسخة دار الكتب المصرية المرقمة ب (٣- تاريخ)، انظر مقدمة تحقيق كتاب المعارف (ص ١٠٢).

(٢) أي مات.

(٣) أنساب الأشراف (١/ ٤٠٢)، (٢/ ١٨٩).

(٤) تاريخ الطبري (٥/ ١٥٣).

حيث يقول في كتابه الإخوة والأخوات: «وأما محسن فمات صغيرًا»[١]، وابن حزم (٤٥٦ هـ) حيث قال في الجمهرة: «مات المحسّن صغيرًا»[٢]، وهو قول عامة أهل العلم[٣].

ولم يتفرد أهل السنة بهٰذا، بل وافقهم في ذٰلك بعض علماء الإمامية، فقد صرح بذٰلك أحد أقدم مؤرخيهم وهو اليعقوبي (عاش في القرن الثالث) فقال وهو يذكر أولاد علي: «محسن مات صغيرًا»[٤]. وورد هٰذا في كتاب الهداية المنسوب للخصيبي والذي مضىٰ أنه وردت فيه روايات طويلة ذكرت قصة كسر الضلع، فقد جاء في أول الكتاب عند ذكر أبناء علي رضي الله عنه: «محسن مات صغيرًا»[٥]، وهٰذا مناقض لما جاء في الكتاب من روايات إسقاطه، وقد قلنا فيما مضىٰ إن النسخة المطبوعة من كتاب الهداية لا يوثق بها، وقد وقع فيها زيادة وتحريف.

(١) الإخوة والأخوات (ص ٢٧).
(٢) جمهرة أنساب العرب (ص ١٦).
(٣) انظر: الذرية الطاهرة للدولابي -طبعة مبرة الآل والأصحاب- (ص ١١٤)، دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ١٦١)، الوافي بالوفيات للصفدي (١/ ٧٩)، الرياض النضرة للمحب الطبري (٣/ ٢٣٩)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وآله البررة لمحمد بن أبي بكر التلمساني(ص ١٩)، التعريف بالأنساب والتنبيه بذوي الأحساب لأبي الحجاج الشافعي(ص ٤٢)، الإشارة إلىٰ سيرة المصطفىٰ لمغلطاي (ص ١٠١)، خلاصة سير سيد البشر (ص ١٣٩) ذخائر العقبىٰ (ص ٥٥) كلاهما للمحب الطبري، عيون الأثر لابن سيد الناس (٢/ ٣٥٨)، البداية والنهاية لابن كثير (٣/ ٤١٨)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦/ ١٩١)، الأجوبة المرضية (٢/ ٤١٦) والتحفة اللطيفة (١/ ١٩) كلاهما للسخاوي، الثغور الباسمة للسيوطي(ص ٣٧)، إثارة الترغيب والتشويق لمحمد بن إسحاق الخوارزمي (ص ٣١١)، وقلادة النحر لأبي محمد الهجراني الشافعي (١/ ١٥٤)، إتحاف السائل المنسوب للمناوي والصحيح أنه للقلشقندي (ص ٢٣).
(٤) تاريخ اليعقوبي (٢/ ٢١٣).
(٥) الهداية (ص ٩٤).

وقال النسابة الإمامي ابن فندق البيهقي (٥٦٥ هـ) وهو يذكر أولاد علي ﵁: «المحسن بن علي؛ هلك صغيرًا»[١].

ومن أهل العلم من ذكر ولادة المحسن دون أن يذكر أنه مات صغيرًا، كابن حبان (٣٥٤ هـ)[٢]، وابن منده (٣٩٥ هـ)[٣] وغيرهم.

وذهب قلة من أهل العلم إلىٰ أن المحسن سقطٌ، ولم نقف علىٰ أحد من المتقدمين ممن قال بذٰلك من أهل السنة، وإنما ذهب إلىٰ ذٰلك بعض المتأخرين، وأشهر من وقفنا عليه يصرح بذٰلك الحافظ المزي حيث قال: «محسن درج سقطًا»[٤]، غير أن قول الحافظ المزي قد اختلف في هٰذه المسألة، فقد صرح في أول الكتاب بأن المحسن مات صغيرًا، فقال وهو يذكر أولاد فاطمة ﵂: «ومحسنًا مات صغيرًا»[٥]، وذهب إلىٰ كون المحسن سقطا جماعة غير المزي مثل عبد الرحمٰن بن عبد السلام الصفوري (٨٩٤ هـ)[٦]، وغيرهم[٧]، وهٰذا القول أضعف من الذي قبله، إذ إنه قول متأخر ولا يستند إلا أي رواية مسندة عند أهل السنة، فضلًا عن أن الجمهور علىٰ خلافه، فهٰذا القول مرجوح، وإنما أردنا التنبيه عليه للفائدة.

---

(١) لباب الأنساب (١/ ٣٣٧).
(٢) الثقات (٢/ ١٤٤).
(٣) نقل البيهقي ذٰلك عنه في دلائل النبوة (٣/ ١٦٢)، وكذا السيوطي في كتابه الثغور الباسمة (ص ٣٧).
(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٧٩).
(٥) تهذيب الكمال (١/ ١٩١).
(٦) نزهة المجالس ومنتخب النفائس (٢/ ١٧٧).
(٧) العجاجة الزرنبية للسيوطي المطبوع ضمن الحاوي للفتاوي (٢/ ٣٧)، وهو مخالف لما ذكره في الثغور الباسمة (ص ٣٧) كما مضىٰ حيث نقل هناك كلام ابن منده في أن فاطمة ولدت محسنًا.

والمقصود أن القول بولادة المحسن ووفاته صغيرًا، هو قول جماهير أهل العلم من أهل السنة، ووافقهم في ذٰلك بعض علماء الإمامية، وهٰذا مناقض للقول بصحة أسطورة كسر الضلع التي تذكر أن المحسن سقط بسبب الهجوم علىٰ بيت فاطمة رضي الله عنها.

ويضاف إلىٰ ما ذكرناه إشكال آخر، وهو أن مقتضىٰ قصة كسر الضلع أن المحسن بن علي هو أول من مات من أهل البيت[١] بعد النبي ﷺ، وهٰذا مخالف للرواية الثابتة والمشهورة عن النبي ﷺ، والتي بشر فيها النبي ﷺ فاطمة بأنها سيدة نساء أهل الجنة، وقال لها: «إنك أول أهل بيتي لحاقا بي»، وفي لفظ آخر أن فاطمة رضي الله عنها قالت: «أخبرني أني أول أهل بيته أتبعه»[٢]، وهٰذا الحديث مروي أيضًا في كتب الإمامية، فقد رواه ابن بابويه في الأمالي[٣]، وهٰذا الخبر قد تحقق قطعًا، إذ إن أول من توفي من أهل بيت النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ هي فاطمة رضي الله عنها، لٰكن القول بأسطورة كسر الضلع يلزم منه تكذيب هٰذا الحديث والقول بأن المحسن بن علي هو أول من مات من أهل البيت.



(١) والمحسن بن علي رضي الله عنه معدود في آل البيت عند الإمامية، فقد سُئل المرجع الإمامي محمد صادق الروحاني: هل يعتبر السقط المحسن ابن أمير المؤمنين (عليهما السلام) من أهل بيت الرسول الأعظم ﷺ؟. فأجاب : نعم يعتبر المحسن من أهل البيت (عليهم السلام)، انظر أجوبة المسائل في الفكر والعقيدة (١/ ١٣٢).

(٢) صحيح البخاري (٣٦٢٣) و (٣٦٢٦)، صحيح مسلم (٢٤٥٠).

(٣) الأمالي (ص ٦٩٢).

الإشكال الثالث: تناقض قصة كسر الضلع مع نسبة المعجزات والولاية التكوينية إلىٰ علي ﵁

إن أنصار أسطورة كسر الضلع لا يجدون ضيرًا في الاعتقاد بصحة هٰذه القصة مع مناقضتها لما ينسبونه إلىٰ علي ﵁ من القدرات الخارقة التي تبلغ حد المعجزات، إضافة إلى اعتقادهم بأن عليًا يمتلك الولاية التكوينية، والقدرة المطلقة للتحكم في الكون بأسره، فإذا نظرنا في تراث الإمامية نجد أنهم نسبوا إلىٰ علي ﵁ مئات المعجزات والخوارق التي تدل علىٰ أن عليًا ﵁ كان يمتلك قدرة فوق القدرات البشرية، وصنفوا في ذٰلك كتبًا عديدة قديمًا وحديثًا، ككتاب الخرائج والجرائح للقطب الراوندي، وكتاب نوادر المعجزات المنسوب للطبري، وكتاب مدينة المعاجز لهاشم البحراني، وكتاب إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات للحر العاملي، وغيرها من الكتب، وقد أوصل هاشم البحراني عدد معجزات علي إلىٰ خمسمائة وخمس وخمسين معجزة، منها: قلع باب خيبر الذي لم يستطع حمله إلا سبعون رجلًا[(١)]، ومنها: قدرته علىٰ منع النار من الإحراق![(٢)]، ومنها: الرواية التي أوردها جعفر مرتضىٰ العاملي في كتابه مأساة الزهراء، فقال: «إن عليًّا خاطب بعض أصحابه بكلام استعظموه، حيث لم يفهموا المراد منه، فقاموا ليخرجوا من عنده، فقال علي (ع) للباب: يا باب استمسك عليهم، فاستمسك عليهم الباب[(٣)]، ومنها: أن الحديد كان لينًا في يديه لدرجة أنه أخذ قطب الرحى الغليظة المصنوعة من الحديد ولفَّها حول عنق خالد بن الوليد ﵁[(٤)]، وأنه كان يطير فوق السحاب[(٥)]،

(١) مدينة المعاجز (١/ ١٧١-١٧٢)

(٢) مدينة المعاجز (١/ ٢٦٠)

(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٣٠٦).

(٤) مدينة المعاجز (١/ ٥١٨-٥١٩).

(٥) مدينة المعاجز (١/ ٥٤٣-٥٤٤).

وأنه كان يُسَكِّنَ الأرض عندما تتزلزل[١]، وأنه مسخ رجلًا فحوله إلىٰ سلحفاة[٢]، ومسخ آخر فجعله كلبًا[٣]، وأنه يوم صفين كان في كتيبة معاوية عشرين ألف فارس يرىٰ كل واحد منهم أن عليًا يقفو أثره[٤]، وأن المشركين يوم الخندق في قصة الأحزاب افترقوا سبع عشرة فرقة وهو مع كل فرقة يحصدهم بالسيف[٥]، وغيرها من الأمثلة التي يصعب إحصاؤها.

ولا يقتصر الأمر على المعجزات والخوارق، بل بلغ الغلو عند بعضهم إلىٰ الاعتقاد بأن عليًا يتحكم بالكون كله، فيقول الخميني: «إن للإمام (عليه السلام) مقامًا محمودًا ودرجةً ساميةً وخلافةً تكوينيةً تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هٰذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لائمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[٦]، ويقول أستاذ الحوزة العلمية المرجع أبو القاسم الخوئي: «أمَّا الولاية التكوينية: فلا إشكال في ثبوتها وأنّ المخلوقات بأجمعها راجعة إليهم وإنّما خلقت لهم، ولهم القدرة على التصرف فيها وهم وسائط التكوين، ولعلّ ذٰلك بمكان من الوضوح ولا يحتاج إلىٰ إطالة الكلام»[٧]، ويقول المرجع محمد صادق الروحاني: «الولاية التكوينية - أي ولاء التصرف التكويني - والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة التامة علىٰ جميع الأمور بالتصرف فيها كيف ما شاءوا إعدامًا وإيجادًا، وكون عالم الطبيعة منقادًا لهم، لا بنحو الاستقلال، بل في طول قدرة الله تعالىٰ وسلطنته واختياره...

(١) مدينة المعاجز (٢/ ١٠٢-١٠٣).
(٢) نوادر المعجزات (ص ٤٩).
(٣) مدينة المعاجز (٢/ ٣٩).
(٤) مدينة المعاجز (١/ ٤٢٩).
(٥) مدينة المعاجز (١/ ٤٢٧).
(٦) الحكومة الإسلامية (ص ٥٢).
(٧) موسوعة الخوئي، التنقيح في شرح المكاسب (٣٧/ ١٥٧).

فالروايات المتواترة المتضمنة للمعجزات والكرامات الصادرة عن المعصومين عليهم السلام -كالتصرف الولائي في النقش، وصيرورته أسدًا مفترسًا وما شاكل- إنما نلتزم بها ونعتقد من غير التزام بالتأويل...، بالجملة: ثبوت الولاية بهٰذا المعنىٰ للنبي والأئمة المعصومين - الذين يثبت لهم جميع ما يثبت للنبي ﷺ للروايات الكثيرة المتواترة - مما لا ينبغي التوقف فيه[١]، ويقول جعفر مرتضىٰ العاملي- أشهر أنصار أسطورة كسر الضلع من المعاصرين: «إن جميع الشيعة يعتقدون بمعنى الولاية التكوينية ومضمونها، لأنهم يرون أن كرامات الأئمة «عليهم السلام» ومعجزاتهم متواترة إجمالًا، وقد تضمنت عشرات القضايا التي اشتملت علىٰ تعمدهم «عليهم السلام» القيام بأمور تدخل في نطاق ما يسميه البعض في هٰذه الأعصار بـ «الولاية التكوينية»»[٢].

ولو غضضنا الطرف عن مئات المعجزات المنسوبة إلىٰ علي ﷺ ووقفنا عند اثنتين منها، الأولىٰ: قدرته علىٰ تعطيل النار من الإحراق، والثانية: القدرة علىٰ أمر الأبواب أن تغلَق وإصماتها حتىٰ لا تفتح، فسيظهر لنا إشكال واضح، وهو لماذا لم يستعمل علي ﷺ هٰذه المعجزات لمنع الأذىٰ عن زوجته فاطمة؟، لأن استخدام هٰذه القدرات الخارقة لن يؤدي إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع المهاجمين ولن يقع علي ﷺ في مخالفة الوصية المزعومة التي تأمره بالصبر، فكيف يعقل ألا يستخدمها لدفع الأذىٰ والضرر عن زوجته فاطمة مع كامل قدرته علىٰ ذٰلك؟

(١) فقه الصادق (١٦/ ١٥٣-١٥٥).

(٢) مختصر مفيد (١٢/ ٧٥).

فإذا تقرر أن الإمامية ينسبون إلىٰ علي المعجزات والخوارق، ويدعون أنه يمتلك الولاية التكوينية التي تخوله التحكم في الكون بأسره، فكيف يجتمع هٰذا مع قولهم بأن عليًّا ترك الدفاع عن زوجته فاطمة ﵂ حتىٰ كُسر ضلعها وأسقط جنينها؟ فإما أن يقولوا بأن الولاية التكوينية وتلك المعجزات لا حقيقة لها، لأن عليًّا لو كان يملك الولاية التكوينية لوجب عليه حفظ نفس فاطمة من القتل، وهٰذا من أوجب الواجبات عليه، إذ فاطمة هي بضعة النبي ﷺ وسيدة نساء العالمين، وإلا لكان مفرِّطًا في دفع الأذىٰ عنها، وإما أن يصرحوا بأن أسطورة كسر الضلع لا حقيقة لها، لأنها لا تتفق مع دعوى الولاية التكوينية لعلي ﵁.



نقد محاولات ادعاء وجود شواهد لقصة كسر الضلع

حاول أنصار أسطورة كسر الضلع الاستدلال ببعض الروايات التي لا يوجد فيها أي ذكر لموضوع ضرب فاطمة ﵂ وإسقاط جنينها، للزعم بأن هٰذه الروايات هي شاهد علىٰ وقوع كسر الضلع، ومع أن ما ورد في هٰذه الروايات لا يثبت وقوع كسر الضلع، فلا يمكن تحميلها ما لا تحتمله، لأن محل النزاع بيننا وبينهم هو إثبات رواية واحدة صحيحة سواء علىٰ موازين أهل السنة أم الإمامية تثبت قصة ضرب فاطمة ﵂ وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وهٰذه الروايات بأجمعها خالية عن ذٰلك، لٰكن المخالفين يسلكون مسلكًا غريبًا في الاستدلال بهٰذه الروايات، حيث إن هٰذه الروايات اشتملت علىٰ بعض الأمور المذكورة في روايات كسر الضلع، كالتهديد بالإحراق وتأخر البيعة، فيجعلون هٰذه الأمور شاهدًا علىٰ وقوع أصل الهجوم، ومع أن المضامين التي وردت في هٰذه الروايات ليست محل النزاع بيننا وبينهم في هٰذا البحث غير أننا سنتعرض للرد على استدلالهم بهٰذه الروايات، لأن بعض العوام قد لا يتنبهون لموضع الخلل في استدلال الخصوم[1].



(١) واقتصرنا علىٰ إيراد الروايات التي يمكن أن يُتوهم أن لها علاقة بقضية كسر الضلع بأن تذكر فيها فاطمة ﵂ أو بيتها، وأما الروايات التي لا يمكن أن يفهم منها أي ارتباط بموضوع كسر الضلع فقد أعرضنا عن الكلام حولها وإن استدل بها المخالفون لعدم دلالتها علىٰ أصل الدعوىٰ بأي وجه من الوجوه، مثل بعض الروايات التي ورد فيها كسر سيف الزبير حين امتنع عن البيعة، أو نظائر هٰذه الروايات، وقد كفانا الشيخ محمد العمراني الرد عليها، فانظرها في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٠٧-٣٧٢).

القسم الأول: روايات أهل السنة

لقد بينا فيما مضىٰ أن أنصار أسطورة كسر الضلع يحاولون إثبات صحة هٰذه القصة المفتعلة بطرق واهية وبعيدة عن المنهج العلمي، ومن الطرق التي سلكوها ادعاء ورود شواهد تثبت أصل حادثة كسر الضلع في كتب أهل السنة، ومع أن الجواب عن هٰذا يسير، وذٰلك أنه قد تقرر في علم الحديث أن أحد الطرق المشهورة في وضع الروايات واختلاقها هو أن يعمد الراوي الكذاب إلى الرواية ويزيد فيها ما ليس منها، وهٰذا المنهج هو الذي سلكه صناع أسطورة كسر الضلع، لأنهم عمدوا إلى الروايات التي تتحدث عن بيعة أبي بكر الصديق فزادوا فيها أكاذيب عديدة لا أصل لها، ولم يروها أي أحد من المحدثين الثقات، ومن ضمن هٰذه الأكاذيب أسطورة إحراق بيت فاطمة وضربها وإسقاط جنينها، فهٰذه التفاصيل ليس لها أي أصل في روايات أهل السنة، غير أن المخالفين يتغاضون عن هٰذه الحقيقة ويحاولون إثبات قصة كسر الضلع بروايات أخرىٰ لا تذكر شيئًا عن كسر الضلع، بل بعضها يناقض تلك القصة أصلًا، كما هو الشأن في روايات التهديد بالإحراق، وهو ما سنناقشه بالتفصيل في هٰذا المبحث.

أولًا: روايات التهديد بالإحراق

يحتج كثير من أنصار أسطورة كسر الضلع بروايات ورد فيها تهديد عمر لمن كان في بيت فاطمة، ويجعلون ذٰلك شاهدًا علىٰ صحة أصل قصة كسر الضلع، وهٰذه الروايات التي رويت في هٰذا المعنىٰ هي بأجمعها لا تدل علىٰ ذٰلك،

فضلًا عن أنها كلها روايات لا تثبت عند التحقيق[١]، وإليك التفصيل:

- **الرواية الأولىٰ: رواية ابن أبي شيبة:**

يستدل المخالفون[٢] برواية مروية عن أسلم مولىٰ عمر أنه قال: «حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله ﷺ، كان علي والزبير يدخلان علىٰ فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذٰلك عمر بن الخطاب خرج حتىٰ دخل علىٰ فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما من الخلق أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هٰؤلاء النفر عندك، أن آمر بهم أن يحرق عليهم البيت. قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وايم الله، ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم، ولا ترجعوا إلي، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها، حتىٰ بايعوا لأبي بكر»[٣].

---

(١) وقد استفدنا مما ذكره الشيخ محمد العمراني حلحول الحسني في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق، حيث إنه جمع جملة من هٰذه الأخبار التي يستدل بها المخالفون واستوفىٰ تخريجها فاكتفينا بما ذكره، وزدنا تخريج بعض الروايات التي يحتج بها المخالفون في كتبهم.

(٢) انظر: مأساة الزهراء (٢/ ٢٠٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٦١)، الحجة الغراء علىٰ شهادة الزهراء (ص ٢٧) ظلامة الزهراء في روايات أهل السنة (ص ٦٦)، المغني في الرد علىٰ حسن الحسيني (ص ٥).

(٣) رواه بهٰذا اللفظ أبو بكر ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٤٣٢) برقم (٣٧٠٤٥)، ومن طريقه أبو بكر ابن أبي عاصم في المذكر (ص ٩١-٩٢) برقم (١٩)، ورواه ابن عاصم مختصرًا بنفس الإسناد في الآحاد والمثاني بدون زيادة التهديد بالتحريق برقم (٢٩٥٢)، ورواه جماعة من الحفاظ مختصرًا، فرواه أبو بكر القطيعي في زياداته علىٰ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (برقم ٥٣٢) وأبو عمر ابن عبد البر في الاستيعاب- طبعة مركز هجر- (٤/ ٢٢٣)، وأبو بكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٦/ ٧٥) من طرق عن محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم.

والجواب عن هٰذا الاستدلال من جهة الإسناد والمتن:

أما من جهة الإسناد: فهٰذا الخبر مداره علىٰ رواية محمد بن بشر[(١)]، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم مولىٰ عمر رضي الله عنه، وقد اختلفت أقوال الباحثين في الحكم علىٰ هٰذا الإسناد علىٰ قولين:

الأول: من ذهب إلىٰ صحة الخبر، بناء علىٰ ظاهر الإسناد[(٢)].

الثاني: الحكم بعدم صحة الخبر لوجود علل ظاهرة وخفية توجب القدح في سنده، لأن القائلين بصحة الإسناد اكتفوا بظاهره دون التنبه لما فيه من العلل الخفية، [(٣)]، وهٰذا هو القول الصواب في نظرنا، وملخص العلل التي أعل بهٰذا هٰذا الخبر هي ثلاث علل:

- **العلة الأولىٰ**: الانقطاع والإرسال:

---

(١) وقع في بعض طبعات الاستيعاب ونسخه الخطية تصحيف محمد بن بشر تارة إلىٰ محمد بن نسير كما في طبعة دار الجيل (٣/ ٩٧٥)، تارة إلىٰ محمد بن بشير كما أشار محقق طبعة دار الجيل في الهامش إلىٰ وقوع ذٰلك في نسخة خطية، والصواب هو محمد بن بشر كما هو المثبت في طبعة مركز هجر التي أحلنا عليها وهي أتقن الطبعات.

(٢) كالدكتور بشار عواد في تحقيقه لتاريخ بغداد (٦/ ٧٥) الهامش ٣ حيث قال: «أثر صحيح»، والشيخ محمد صالح المنجد حيث قال في جواب عن سؤال يتعلق بهٰذا الخبر: «هٰذا إسناد صحيح»، موقع الإسلام سؤال وجواب، فتوىٰ رقم ٩٨٦٤١، والشيخ عبد الفتاح سرور حيث قال في كتابه تسديد الملك لحكم أبي بكر (ص ٥٥): «وهٰذا سند رجاله ثقات وظاهره الإرسال لكن يحمل علىٰ تلقي أسلم مولىٰ عمر هٰذا منه».

(٣) وهٰذا ما قرره كل من طارق الطيار في مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١- ١٠٨) الهامش، والشيخ محمد العمراني في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق، فقد توسع في بيان علل الخبر، ويظهر من أبي محمد أسامة بن إبراهيم أنه متوقف في صحة الإسناد حيث قال: «في إسناده أسلم القرشي، وقد قيل إن عمر رضي الله عنه ابتاعه في زمن حجة أبي بكر رضي الله عنه سنة إحدىٰ عشر، فعلىٰ هٰذا يكون أدرك هٰذه الحادثة، ولكن مقتضىٰ ذٰلك أن تكون له صحبة، ولم تثبت، فينظر هل أرسل هٰذه القصة أم لا، انظر مصنف ابن أبي شيبة، طبعة الفاروق (١٣/ ٢٠٢) الهامش ١.

وذلك أن أسلم مولىٰ عمر لم يسمع هٰذا الخبر من عمر ﵁، فهو لم يصرح بالتحديث بالسماع عن عمر، وروى الخبر بلفظ «أن»، وهي عبارة لا تدل علىٰ السماع كما هو مقرر عند المحدثين[١]، فضلًا عن أنه لم يشهد الواقعة، حيث إن الثابت أن أسلم لم يكن بالمدينة في زمن البيعة التي يدعىٰ أن واقعة كسر الضلع كانت إثرها[٢].

- **العلة الثانية**: التفرد والنكارة: وهٰذا التفرد واقع في أكثر من جهة:

الجهة الأولىٰ: «تفرد محمد بن بشر بهٰذا الخبر عن عبيد الله الذي لم يروه عن عبيد الله أحد من أصحابه المشهورين كمالك والثوري، مع أن محمد بن بشر غير مكثر عن عبيد الله، ولا هو من أصحابه المعروفين»[٣]، وأما ما روي من متابعات لمحمد بن بشر فكلها متابعات لا تصح.

فالمتابعة الأولىٰ هي: رواية عبد السلام بن حرب لهٰذا الخبر وإن لم يرد فيها لفظ التهديد، وصحح الحاكم إسنادها علىٰ شرط الشيخين[٤]، فهي متابعة منكرة، أما من جهة الإسناد فقد قال الذهبي عنه: «غريب عجيب»[٥]، وقال محققو طبعة دار التأصيل من المستدرك تعليقًا علىٰ كلام الحاكم: «هٰذا الإسناد ليس علىٰ شرط الشيخين، فإنهما لم يخرجا لعبد المؤمن بن علي الزعفراني، وقد قال أبو زرعة:

---

(١) وقد فصل محمد العمراني أقوال العلماء في صيغة الرواية بأنْ وعنْ وأنها لا تدل على الاتصال حتىٰ يثبت الإدراك واللقاء، راجع التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٦٣-٧٠).

(٢) وقد جمع محمد العمراني الأقوال الواردة في تاريخ ابتياع عمر لأسلم وحقق أنه كان في آخر سنة ١١ هـ حين بعث أبو بكر ﵁ عمر ليقيم للناس الحج، كما أن العمراني بين وهاء بعض الروايات التي ورد فيها أن أسلم لقي النبي ﷺ، انظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٧٣-٩٠).

(٣) مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١-١٠٢) الهامش.

(٤) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٦٨)، وفضائل فاطمة للحاكم (ص ٥٥).

(٥) التلخيص المذكور في حاشية المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٦٨).

«ما تركت الكتاب عن عبد المؤمن بن علي الزعفراني إلا خوفا من أهل البلد أن يشنعوا علي بإتياني إياه»، ولم يرد في الصحيحين رواية لعبد السلام بن حرب، عن عبيد الله بن عمر، ولا لعبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم»[١].

أما من جهة المتن: فما نُسب إلىٰ عمر من قوله: «ما رأيت أحدًا أحب إلىٰ رسول الله ﷺ منك»، زيادة منكرة، حيث إنها لم ترد في سائر الطرق التي رواها الثقات عن محمد بن بشر»[٢]، وإنما الثابت عن محمد بن بشر أنه روى الخبر عن عمر بهٰذا اللفظ: «والله ما من أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك»، وشتان بين اللفظين، فاللفظ الثابت عن محمد بن بشر يخبر فيه عمر أن أحب الناس إليه محمد ﷺ وبعده محمد ابنته فاطمة رضي الله عنها، وأما خبر عبد السلام بن حرب فيُخبِر فيه عمر رضي الله عنه أن أحب الناس إلى النبي ﷺ هي فاطمة.

والمتابعة الثانية: هي رواية أبي عمرو بن العلاء، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمر[٣]، وهي متابعة موضوعة، في إسنادها مكي بن بندار شيخ الحاكم، لم يتفطن الحاكم لأمره فقال عنه: «ثقة مأمون»[٤]، أما الدارقطني فعرف حاله فقال عنه: «لا يشتغل به... يضع الأحاديث والأسانيد، ويُرَكِّب، وقد حدَّثت بأحاديث، فأخذها، وترك اسمي واسم شيخي، وحدث عن شيخ شيخي»[٥].

---

(١) المستدرك على الصحيحين طبعة دار التأصيل (٥/ ٣٧٩) الهامش ٣.

(٢) انظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ١٥٠).

(٣) فضائل فاطمة للحاكم (ص ٥٦).

(٤) سؤالات السجزي للحاكم (ص ٢٢٩-٢٣٠) برقم (٣٠٣).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني وقريب منه في سؤالات البرقاني، بواسطة موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني (٢/ ٦٦٢)، وانظر كلام محمد العمراني عن هذه المتابعات في كتابه التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ١٢٧-١٦١).

الجهة الثانية: «أن هٰذا الإسناد بهٰذا السياق؛ أعني: محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر العمري عن زيد بن أسلم هٰكذا، ليس بالمشهور، ولا المألوف عن أصحاب السنن وغيرهم... ليس بهٰذا السياق في الصحيحين، ولا في الكتب الستة شيء منها»[١]، وهو «إسناد لا يجيء أصلًا»[٢]، وكل الروايات التي جاء فيها هٰذا الإسناد هي «أخبار غريبة منكرة ومعلولة، ولا يصح منها شيء»[٣].

وهناك علل أخرىٰ لهٰذه الخبر لا نطيل بذكرها، لأن ما تقدم كاف في الحكم بعدم صحة هٰذا الإسناد[٤]، فالتحقيق هو عدم صحة إسناد هٰذا الخبر.

الوجه الثاني في الجواب عن هٰذا الخبر أن يقال: علىٰ فرض صحة الخبر، فلا دلالة فيه علىٰ دعوىٰ وقوع كسر الضلع أصلًا، بل إن هٰذا الخبر مناقض لقصة كسر الضلع رأسا، فإن رواياتهم تزعم أن عمر ﷺ ومن معه جاؤوا إلىٰ بيت فاطمة فهددوا عليًا وأمروه بالخروج، فلما أبىٰ هجموا على البيت وأُحرق الباب وضُربت فاطمة وكُسر ضلعها وأُسقط جنينها، ثم أخذوا عليًا وأجبروه على البيعة، أما هٰذه الرواية فليس فيها إلا أن عمر هدد من في البيت بالإحراق إن هم رجعوا واجتمعوا فيه، فانقاد من في البيت لأمر عمر ولم يجتمعوا فيه مرة أخرىٰ، ثم بايعوا أبا بكر، فأين هٰذا من قصة كسر الضلع؟!. ولهٰذا يقول الشيخ الإمامي أحمد الكاتب: «بغض النظر عن قيمة الرواية والكتاب العلمية، فإن هٰذه الرواية تتحدث عن التهديد بحرق البيت، مع إعراب عمر عن محبته للزهراء،

(١) مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠١) الهامش.
(٢) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٣٦).
(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٣٨).
(٤) راجع: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص١٦٢-٢٥٩).

وانصراف علي والزبير ومبايعتهما لأبي بكر»[١].

وإن أرادوا التشنيع علىٰ عمر رضي الله عنه لأنه هدد من في البيت بالإحراق، فالجواب عن هٰذا يقع في أمور:

الأول: أن هٰذا التهديد لم يقع، وما دام الأمر كذٰلك فما وجه التشنيع والاعتراض؟، ولذا أجاب أبو محمد اليمني وهو أحد علماء القرن السادس عن اعتراض المخالفين علىٰ عمر واستدلالهم بهٰذا الخبر قائلًا: «وأما الذي نقموا به علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه همه بإحراق بيت فاطمة رضي الله عنها فإنه قد كان ذٰلك منه علىٰ غير ما وهموا به»، ثم بعد أن ذكر الخبر قال: «فأي شيء علىٰ عمر من منقود في هٰذا لأنه همَّ ولم يفعل، ما أراد بذٰلك إلا الإصلاح»[٢].

الثاني: أن صدور التهديد من عمر رضي الله عنه كان لتقديره أن تأخر علي والزبير وما كان منهما من المشاورة والارتجاع في أمر البيعة قد يؤدي إلى الفرقة، فكما أن أبا بكر رضي الله عنه لما بلغه اجتماع الأنصار في السقيفة سارع ليعلمهم بعدم أحقيتهم بالخلافة وتمت البيعة فجأة من دون ترتيب خشية الفتنة، فكذٰلك صنع عمر مع علي والزبير، غير أن عمر رضي الله عنه لما عرف منه من الشدة والقوة في الحق رأىٰ أن يصدر منه خطاب فيه تهديد وإخافة لعلي والزبير، لأن عدم اجتماع كلمة المسلمين مع ما كان يلوح من أخطار تحدق بالإسلام قد يؤدي إلىٰ ضعفهم وذهاب ريحهم، فلأجل ذٰلك صدر منه ذٰلك التهديد، مع أنه لم يكن ينوي الإقدام علىٰ ذٰلك قطعًا، والعرب يقولون: إخلاف الوعيد كرم،

---

(١) السنة والشيعة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٤).

(٢) عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/ ١٤١-١٤٢)، وانظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٦- ٢٧).

فلا يتصور من عمر أن يقدم علىٰ تحريق البيت علىٰ أهله، وإنما أراد أن ينتهوا عن الاجتماع فيه، فخاطبهم بهٰذا الكلام الذي فيه وعيد شديد، وهٰذا ما قرره جماعة من أهل العلم والباحثين، قال أبو بكر بن أبي عاصم: «في حديث عمر بن الخطاب ﷺ ما يدل علىٰ أن الإمام إذا بلغه أن قومًا يجتمعون علىٰ أمر يخاف أن يحدث عن اجتماعهم ما يكون فيه فساد أن يتقدم إليهم ويوعدهم في ذٰلك وعيدًا يرهبون به، مع اعتراف عمر بحق فاطمة ﷺ وأنها أحب الناس إليه بعد أبيها ﷺ، لم يمنعه ذٰلك من أن تقدم إليها وأخبرها بما هو عليه، ومعرفة فاطمة بحق عمر ﷺ وأنه يفي بموعده»[١].

قال أبو علي الجبائي المعتزلي: «أما ما ذكره من حديث عمر في باب الإحراق، فلو صح لم يكن طعنًا علىٰ عمر، لأن له أن يهدد من امتنع من المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين، لٰكنه غير ثابت، لأن أمير المؤمنين قد بايع، وكذٰلك الزبير والمقداد والجماعة، وقد بينا القول في ذٰلك فيما تقدم، وأن التمسك بما تواتر به الخبر من بيعتهم أولىٰ من هٰذه الروايات الشاذة[٢]، ويقول محمد العمراني: «غاية ما في الخبر توجيه التخويف والتهديد من خلال مسلك تأديبي شرعي معروف إلىٰ كل من علي بن أبي طالب والزبير بن العوام علىٰ سبيل الدفع بالأخف، كي يدركا خطورة المرحلة التي تمر بها دولة الإسلام»[٣].

ويقول طارق الطيار: «يقينًا لم تكن العقوبة من عمر بالحرق لو صح، إنما هي تهديد مفاده الشدة والحزم والتخويف في هٰذه المسألة لخطورة الأمر»[٤].

(١) المذكر والتذكير (ص ٩٧).

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٧).

(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ١٣-١٤).

(٤) مرويات الخلافة الراشدة في مصنف ابن أبي شيبة (ص ١٠٥) الهامش.

الثالث: أما «مشروعية التهديد بتحريق البيوت فتستفاد مما جاء في الصحيحين من طرق عن أبي هريرة مرفوعا: «إن أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء، وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبْوًا، ولقد هممت أن آمر بالصلاة، فتقام، ثم آمر رجلًا فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلىٰ قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»[١]، وعلىٰ الراجح من الأقوال أن هٰذا الحديث خرج مخرج الزجر لا الحقيقة، وإنما المراد المبالغة بدليل أنه لم يفعله ﷺ، ولا دليل علىٰ أنهم انزجروا وتركوا التخلف، وكان يمكن له ﷺ أن يحرق ما في بيوتهم بعد إخراج النساء والذرية منها»[٢]، فيستفاد من الحديث جواز تقديم التهديد والوعيد على العقوبة... ويستفاد من الحديث أيضًا جواز إطلاق التهديد بتحريق البيت علىٰ أصحابه رغم وجود الأبرياء من باب المبالغة في التخويف، لأن النبي ﷺ لم يقيد كلامه بأنه إنما سيحرق بيوت المتخلفين بعد إخراج النساء والذرية ممن لا تجب عليهم جماعة كما هو معلوم»[٣].

وقد وجدنا نظيرًا لهٰذا الصنيع من عمر رضي الله عنه مع ابن له، فقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «بلغ عمر أن ابنًا له قد ستر حيطانه، فقال: «والله لئن كان كذٰلك، لأحرقن بيته»»[٤]، فدل هٰذا علىٰ أن التهديد بالتحريق قد يقع من عمر رضي الله عنه من باب الزجر والوعيد فقط، فالمقطوع به أنه لم يكن لينفذ وعيده.

---

(١) صحيح البخاري (٦٤٤)،صحيح مسلم (٦٥١).

(٢) مرعاة المفاتيح (٣/ ٤٨٦).

(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ١٢-١٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة-طبعة الفاروق -(٨/ ٣٦٠) برقم (٢٥٧٤٤)، وقال محققه أسامة بن إبراهيم «إسناده صحيح».

الرابع: أما فيما يتعلق بفاطمة ﵂ فلم يوجه لها عمر ﵁ خطاب التهديد أصلًا، حيث لم يكن لها يد في أمر البيعة، غير أن عمر لما أراد أن يهدد من في البيت بمن فيهم زوجها علي ﵁، قدَّم بين يدي تهديده بكلام يبين فيه منزلة فاطمة عنده، بأن أخبرها بأنها أحب الناس إلى المسلمين لكونها بنت النبي ﷺ فقال: «ما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك»، وإنما قال عمر لفاطمة ذٰلك، لدفع ما قد يُظن بأن تهديده بإحراق بيتها علىٰ زوجها، فيه استصغار لقدرها ﵂، أو جفاء لها، أو قصد لإيذائها، ففاطمة ﵂ لم تكن مخاطَبَةً بتهديد عمر، وإنما كان الخطاب لمن كان يجتمع في البيت، وألفاظ الخبر دالة علىٰ ذٰلك، ولذا قالت فاطمة لعلي والزبير ومن كان معهما: «إن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وايم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إلي»، فهي فهمت أن المقصودين بتهديد عمر، هم من كانوا يجتمعون في البيت وليس نفسها، وإلا فلو كانت داخلة في خطاب عمر لقالت: إن عمر هددني أو هددنا، ولما لم يرد ذٰلك في الخطاب دل ذٰلك علىٰ أنها غير مرادة به، فإذا تبين ذٰلك زال الاعتراض، والإشكال وبالله التوفيق.

الرواية الثانية: رواية أبي سلمة بن عبد الرحمٰن:

روىٰ هشام بن عمار بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن خبرًا طويلًا في وفاة الرسول ﷺ وبيعة الصديق ﵁، جاء فيه: «ودخل علي والزبير بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فجاء عمر فقال: «اخرجوا للبيعة، والله لتخرجن، أو لأحرقنه عليكم»، فخرج الزبير صلتًا بالسيف، فاعتنقه زياد بن لبيد الأنصاري من بياضة فدق به، وبدر السيف من يده منه، فأخذه زياد قال: «لا، ولٰكن اضرب به الحجر»، قال محمد بن عمرو: فحدثني أبو عمرو بن حماس من الليثيين قال:

أدركت ذٰلك الحجر الذي فيه ضرب السيف. فقال أبو بكر رضي الله عنه: «دعوهم فسيأتي الله بهم»، فخرجوا بعد ذٰلك فبايعوه، قالوا: «ما كان أحد أحق بها، ولا أولىٰ بها منك، ولكنا قد عهدنا من عمر يبتزنا أمرنا»، فبايعه الناس يوم الإثنين»[(١)].

وهٰذا الخبر لا يصح سندًا ومتنًا وفيه علل عدة:

العلة الأولىٰ: الإرسالُ، فإن أبا سلمة بن عبد الرحمٰن لم يدرك هٰذه الحادثة، قال الحافظ في التقريب: «كان مولده سنة بضع وعشرين»، والحادثة التي يرويها هنا وقعت سنة ١١ هـ باتفاق[(٢)].

العلة الثانية: سوء حفظ محمد بن عمرو بن علقمة فإنه مع ثقته وكثرة حديثه شيخ ليس بالمتقن[(٣)].

العلة الثالثة: المخالفة، فإن ما جاء في هٰذه الرواية ورد مفرقًا في عدة أحاديث عن أبي سلمة «فعمد محمد بن عمرو إلىٰ روايتها وصياغتها في سياقة واحدة من عنده، مع تصرفات في المتون بالإضافة إلىٰ تفرده بذٰلك»[(٤)].

وأما الكلام عن متنه فالخبر كسابقه لم يرد فيه شيء عن قصة كسر الضلع، وإنما تضمن قصة التهديد التي فصلنا الجواب عنها في الرواية السابقة، أما ما ورد في هٰذه الروايات من زيادات فكلها لا يثبت ولا حاجة في التفصيل في ردها لعدم تعلقها بأصل البحث.

---

(١) حديث هشام بن عمار (ص ١٢٤) حديث رقم (٤٧).

(٢) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧٠-٢٧١).

(٣) انظر تفصيل كلام العلماء عنه ووجه تضعيفهم في التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧١- ٢٧٢).

(٤) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٢٧٥)، وقد تتبع المؤلف سائر المخالفات التي وقعت في الرواية، فانظر (ص ٢٧٥-٢٨٦).

الرواية الثالثة: رواية زياد بن كليب

استدل جماعة من المخالفين[١] بما رواه الطبري بسنده عن عن زياد بن كليب، قال: «أتىٰ عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: «والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة»، فخرج عليه الزبير مصلتًا بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»[٢].

وهٰذه الرواية لا تصح أيضًا، ففيها عدة علل في الإسناد:

الأولىٰ: محمد بن حميد الرازي وإن كان حافظًا إلا أنه كان يغلط غلطًا فاحشًا حتىٰ صار يكذب من حيث يدري أو لا يدري!، له ترجمة طويلة في تهذيب التهذيب، وقد اختُلف فيه فأثنىٰ عليه الإمام أحمد، والذهلي، ويحيى بن معين، وجعفر الطيالسي، وضعَّفه غيرهم من النقاد ومنهم البخاري، ويعقوب السدوسي، والجوزجاني، وكذبه أكثرهم بعدما سبروا حديثه فوجدوه يتعمد الكذب ويقلب الأسانيد ويسرق المتون ويحدث بما لم يسمع، كالأزهري، وصالح جزرة، والنسائي، وأبو زرعة الرازي، وابن خراش، وأبو حاتم الرازي[٣]، والصواب مع القائلين بجرحه وتضعيفه.

الثانية: الإعضال، فزياد بن كليب توفي سنة ١٢٠هـ[٤]، وأعلىٰ ما يرويه يكون عن صغار التابعين من الطبقة الوسطىٰ، فأقل ما بينه وبين القصة واسطتان إن لم تكن ثلاثة، ومثل هٰذا الإسناد شديد الضعف وليس بحجة فلا يلتفت إليه.

(١) مأساة الزهراء (ص ٢٠٤)، محنة فاطمة لعبد الله الناصر (ص ٥٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٧٣)، حوار مع فضل الله (ص ٣٨٦)

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ٢٠٢)

(٣) انظر أقوالهم في تهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٢٧-١٣١.

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٢).

ولذا ضعفه كل من محمد العمراني[١]، وعبد الفتاح سرور[٢].

أما متنها ففيه كلام طويل ليس هٰذا محله، لٰكن الرواية لا تثبت كسر الضلع ولا وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة، غاية ما تثبته هو تهديد عمر لمن في البيت بالتحريق، وأخذُ سيف الزبير رضي الله عنه، وهٰذا لا علاقة له بموضوع كسر الضلع، وأما قضية التهديد بالحرق فقد مضى الكلام فيها في الرواية الأولىٰ.

- الرواية الرابعة: رواية ابن عون:

تعلق المخالفون [٣] بما رواه البلاذري بسنده عن سليمان التيمي وابن عون قال: «إن أبا بكر أرسل إلىٰ علي رضي الله عنه، يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: «يا بن الخطاب! أتراك محرقًا عليَّ بابي؟»، قال: «نعم»، وذٰلك أقوىٰ فيما جاء به أبوك!، وجاء علي، فبايع وقال: «كنت عزمت أن لا أخرج من منزلي حتىٰ أجمع القرآن»»[٤].

وقريب منه قول ابن عبد ربه في العقد الفريد: «الذين تخلفوا عن بيعة أبي بكر: عليّ، والعباس، والزبير، وسعد بن عبادة، فأما علي والعباس والزبير فقعدوا في بيت فاطمة حتىٰ بعث إليهم أبو بكر عمر بن الخطاب ليخرجوا من بيت فاطمة، وقال له: «إن أبوا فقاتلهم». فأقبل بقبس من نار علىٰ أن يضرم عليهم الدار،

(١) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٦).
(٢) تسديد الملك لحكم أبي بكر (ص ٥٥-٥٦).
(٣) مأساة الزهراء (٢/ ٢٨٨)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٤٣٧)، محنة فاطمة (ص ٥٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٧١)، حوار مع فضل الله (ص ٢٥٩)، مظلومية الزهراء (ص ٦٠).
(٤) أنساب الأشراف (١/ ٥٨٦).

فلقيته فاطمة فقالت: «يا ابن الخطاب، أجئت لتحرق دارنا؟» قال: «نعم، أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة»! فخرج علي حتىٰ دخل علىٰ أبي بكر فبايعه، فقال له أبو بكر: «أكرهت إمارتي»؟ فقال: «لا، ولكني آليت أن لا أرتدي بعد موت رسول الله ﷺ حتىٰ أحفظ القرآن، فعليه حبست نفسي».

وهٰذا الخبر مردود سندًا ومتنًا:

فأما رواية ابن عبد ربه فلا عبرة بها لأنه مروية بلا إسناد، وابن عبد ربه توفي سنة (٣٢٨ هـ) وفيه زيادات لم ترد في رواية البلاذري، فلا يلتفت إليها.

أما البلاذري فيروي هٰذا الخبر عن المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي، وعن ابن عون، وهٰذا الإسناد فيه علل عدة:

الأولىٰ: مسلمة بن محارب الزيادي ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[١]، فذكره ابن حبان في الثقات[٢] علىٰ عادته المعروفة في توثيق المجاهيل[٣].

الثاني: انقطاع الخبر، وهٰذا الخبر وقع في سنده اختلاف، فقد وقع في الشافي للشريف المرتضىٰ: «مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي، عن أبي عون»[٤]، أما النسخ الخطية والمطبوع فجاء فيه: «مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي،

(١) التاريخ الكبير برقم (١٦٨٥)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٦).

(٢) الثقات (٤/ ٣١١).

(٣) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٨).

(٤) الشافي في الإمامة للشريف المرتضىٰ (٣/ ٢٤١) وأبو عون تصحيف والصواب ابن عون، ووقع في الشافي لعبد الله بن حمزة الزيدي (٤/ ١٧٤) «مسلم بن محارب، عن سليمان التيمي، عن أبي الأعور»، وفيه تصحيفات عدة ظاهرة.

وعن ابن عون»، فإما أن يكون مسلمة بن محارب قد قرن رواية الخبر عن سليمان التيمي وابن عون، وإما أن يكون راويه هو ابن عون وحده كما نحتمله، وعلىٰ كلا الحالين فالخبر منقطع غير متصل، فكل من سليمان التيمي وابن عون لم يدركا الحادثة[1].

وأما متنه فليس فيه أي شاهد علىٰ دعوىٰ وقوع الهجوم على البيت، فضلًا عن دعوىٰ كسر الضلع وإسقاط الجنين، إذ إن غاية ما في هٰذا الخبر أن عمر أتىٰ بقبس من نار ليهدد عليًا، فلما سمعه علي رضي الله عنه بايع واعتذر بأنه كان منشغلًا بجمع القرآن، وأين هٰذا من دعوىٰ أن عمر رضي الله عنه هجم على البيت وأحرق الباب وضرب فاطمة !.

ومع ذٰلك فمتنه مردود غير مقبول لما فيه من نكارة ظاهرة، فإذا كنا قد أثبتنا عدم صحة رواية التهديد مع إن إسنادها أنظف من إسناد هٰذه الرواية، فمن باب أولىٰ أن نمنع صحة هٰذا الخبر الذي اشتمل علىٰ دعوىٰ أن عمر رضي الله عنه قد أتىٰ بفتيلة أو قبس[2] من نار، وما جاء من كلامه مع فاطمة رضي الله عنها من الألفاظ المنكرة التي تفردت بها هٰذه الرواية ولم يرد لها أي شاهد في بقية الروايات، والغالب على الظن أن من افتعل هٰذا الخبر، أخذ رواية التهديد وزاد عليها أنّ عمر أتىٰ بقبس أو فتيلة.

(١) وانظر: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣١٩-٣٢٢).

(٢) وقع اختلاف في ألفاظ الرواية، ففي بعض النسخ الخطية، «قلتين» بدل «فتيلة»، جاء ذٰلك في نسخة مكتبة رئيس الكتاب المرقمة برقم (٥٧٩) [ص ٢٨٦]، وأشار إلىٰ ذٰلك محقق أنساب الأشراف (١/ ٥٨٦) في الهامش رقم واحد غير أنه قرأ اللفظ: «قلثين»، والفتيلة: حبل فيه شعلة نار، راجع لسان العرب (١١/ ٣٥٤)، وفي بعض النسخ «قبس»، كذا في أنساب الأشراف (٢/ ٢٦٨) طبعة دار الفكر، والقبس: «شعلة من نار»، لسان العرب (٦/ ١٦٧).

الرواية الخامسة: خبر كتاب الإمامة والسياسة:

احتج جماعة من المخالفين[١] برواية وردت في كتاب الإمامة والسياسة المنحول على ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) جاء فيها: «إن أبا بكر ﵁ تفقد قومًا تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب، وقال: «والذي نفسه عمر بيده، لتخرجن أو لأحرِّقنها على من فيها»، فقيل له: «يا أبا حفص، إن فيها فاطمة؟»، فقال: «وإن»، فخرجوا فبايعوا إلا عليًا، فإنه زعم أنه قال: «حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن»، فوقفت فاطمة ﵂ على بابها، فقالت: «لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله ﷺ جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردوا لنا حقًا». فأتى عمر أبا بكر، فقال له: «ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟»، فقال أبو بكر لقنفذ وهو مولى له: «اذهب فادع لي عليًا»، قال: فذهب إلى علي فقال له: «ما حاجتك»؟ فقال: «يدعوك خليفة رسول الله ﷺ»، فقال علي: «لسريع ما كذبتم على رسول الله». فرجع فأبلغ الرسالة، قال: فبكى أبو بكر طويلًا»[٢].

ثم تذكر الرواية أن عمر أصر على بيعة علي وهدده بالقتل، فأبى علي أن يبايع، وأن أبا بكر وعمر ﵄ ذهبا إلى فاطمة ليسترضياها فأبت، ثم بعد أن توفيت بايع علي أبا بكر ﵄.

وهذه هي الرواية الوحيدة التي اعتمد عليها محمد حسين فضل الله الذي

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٢١٣)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٨٢)، محنة فاطمة (ص ٤٩)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٦٥)، حوار مع فضل الله (ص ٣٧٦).

(٢) الإمامة والسياسة (١/ ١٩).

يشكك في واقعة كسر الضلع[(١)]، ولأجل ذلك رأينا أن نفصل الكلام عنها.

والجواب: أن هٰذا الخبر مفتعل موضوع لا أصل له، وعلامات الكذب والاختلاق ظاهرة عليه، والعجب ممن يستدل بمثل هٰذه الأخبار المنكرة التي لا حظ لها من الصحة، وتفصيل الكلام عن هٰذا الخبر من جهة إسناده يقع في وجهين:

الوجه الأول: أن كتاب الإمامة والسياسة منحول على ابن قتيبة كما قرره المحققون، والأدلة علىٰ ذلك واضحة وعديدة وهٰذا ملخص ما ذكروه[(٢)]:

- عدم وجود إحالة من ابن قتيبة في كتبه الأخرىٰ علىٰ كتاب الإمامة والسياسة، مع أن عادة ابن قتيبة في بقية كتبه هي الإحالة علىٰ مصنفاته.

- أن جميع من ترجم لابن قتيبة من أهل العلم لم يذكر هٰذا الكتاب في عداد كتبه، وهٰذا الدليل اعتبره الدكتور جبرائيل جبور من أقوى الأدلة علىٰ عدم صحة نسبة الكتاب لابن قتيبة[(٣)].

- لم نقف -مع التوسع في البحث- علىٰ أحد من أهل العلم قبل القرن السادس أشار إلىٰ هٰذا الكتاب أو نقل نصًّا منه، وأول من أشار إليه هو ابن العربي المالكي (٥٤٣ هـ) في العواصم من القواصم، لٰكنه لم يقطع بنسبة جميع ما فيه لابن قتيبة، وأول من وجدناه ينقل عنه هو ابن الشباط التونسي (٦٨١ هـ).

---

(١) الزهراء القدوة (ص ١٠٧-١٠٩).

(٢) وهٰذه الأدلة هي ملخص ما جاء في كتاب أولئك مبرؤن، طلحة بن عبيد الله (ص ٢١٣-٢٣٢) لحافظ أسدرم، وقد جمعها، من كتب ومقالات متفرقة، منها رسالة الإمامة والسياسة في ميزان النقد، ومنها مقالتان للدكتور جبرائيل جبور في كتابه كيف أفهم النقد (ص ١٣٦) و(ص ١٦٧) ومنها رد الدكتور محمد يوسف نجم علىٰ مقالة جبور، في نفس الكتاب (ص ١٥٢)، ومقالة دراسة في كتب ابن قتيبة لعبد الله الجبوري، ومقالة: نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة للدكتور خالد كبير علال، وكتاب عقيدة الإمام ابن قتيبة (ص ٨٨)، ومقالة ابن قتيبة وكتاب الإمامة والسياسة النظريات والإشكاليات الأستاذ محمد نور بترجمة محمد عبد الرزاق، ومنهج ابن قتيبة في الرد علىٰ المعتزلة لرانيا نظمي، ومقدمات تحقيق عدد من كتب ابن قتيبة.

(٣) كيف أفهم النقد ص ١٤٥.

وهٰذا دليل علىٰ عدم اطلاع أحد من المتقدمين علىٰ هٰذا الكتاب، خلافًا لبقية كتب ابن قتيبة التي تواتر النقل عنها.

ولا يقتصر الأمر علىٰ أهل السنة، بل حتى الإمامية، حيث إن القدماء الذين نقلوا عدة نصوص عن ابن قتيبة كالمفيد والمرتضىٰ لم ينقلوا أي نص عن كتاب الإمامة والسياسة، بل إننا لم نقف مع بذل الجهد والتوسع في البحث عن أحد من علماء الإمامية قبل القرن العاشر نقل نصا عن كتاب الإمامة والسياسة، مع أن الكتاب من مصادر القدح في الصحابة التي يبحرص المخالفون علىٰ الاستدلال بها.

وقد استدل المخالفون بأدلة واهية لإثبات صحة نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة وهي لا ترجع إلىٰ محصل، ولعل أهمها أن بعض أهل العلم وجماعة من الكُتَّاب المعاصرين نسبوا الكتاب إلى ابن قتيبة، والتحقيق أن من نسب الكتاب إلى ابن قتيبة من المُحْدَثين والمعاصرين، كلهم جانبوا الصواب، بل غالبهم ممن لا عناية له بتحقيق نسبة الكتب إلىٰ أصحابها، خاصة أصحاب المطابع منهم ومن طبع الكتاب. ويقابلهم من نفىٰ نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة وأغلبهم ممن له عناية بتراث ابن قتيبة أو حقق كتبه أو دَرَسَ كتاب الإمامة والسياسة دراسة فاحصة، ومن هٰؤلاء: الدكتور إسحاق الحسيني في رسالته للدكتوراه عن ابن قتيبة، والدكتور محمود علي مكي في مقالة مصر والمصادر الأولىٰ للتاريخ الإسلامي، والدكتور عبد الله الجبوري في مقالته «دراسة في كتب ابن قتيبة»، والأستاذ جبرئيل جبور في كتابه «كيف أفهم النقد»، والدكتور محمد يوسف نجم في مقالة «كتاب الإمامة والسياسة من هو مؤلفه»، والدكتور عبد الله عسيلان في رسالة «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي»،

والدكتور علي بن نفيع العلياني في كتابه «عقيدة الإمام ابن قتيبة»، والدكتور علي الصلابي في مقالة له، والدكتور خالد علال في رسالة «نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة»، والدكتورة رانيا نظمي في بحث: «منهج ابن قتيبة في الرد على المعتزلة»، والشيخ حسن سلمان آل مشهور في كتابه «كتب حذر منها العلماء»، ونقل أن ممن أنكر نسبته لابن قتيبة: الدكتور عبد الحليم عويس، والدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف، والجندي، والدكتور فاروق حمادة، والدكتور شاكر مصطفىٰ[1].

وممن حقق كتب ابن قتيبة: الشيخ محب الدين الخطيب في مقدمة تحقيقه لكتاب «الميسر والقداح»، والدكتور ثروت عكاشة في مقدمة تحقيقه لكتاب «المعارف»، والشيخ سليم بن عيد الهلالي في مقدمة «تأويل مختلف الحديث»، والسيد أحمد صقر في مقدمة «تأويل مشكل القرآن»، والأستاذ إبراهيم صالح في مقدمة «تحقيق تعبير الرؤيا».

ولعل أفضل ما كتب عن كتاب الإمامة والسياسة هو رسالة الباحث سعيد صالح خليل للماجستير والتي عنونها بـ «الإمامة والسياسة لمؤلف من القرن الثالث الهجري»، فهي الدراسة الوحيدة التي تشتمل علىٰ دراسة للنسخ الخطية لكتاب الإمامة والسياسة، لأن سائر طبعات الكتاب هي طبعات سقيمة لم تعتمد علىٰ نسخ خطية كثيرة، وقام الباحث سعيد صالح خليل بتحقيق الكتاب بناء علىٰ عشر نسخ خطية، وانتهىٰ إلىٰ أن «أن ابن قتيبة الدينوري بعيد عن كتاب «الإمامة والسياسة»، وهكذا يبقىٰ مؤلف الإمامة والسياسة مجهولًا»[2].

---

(١) كتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٩٨-٣٠١).

(٢) الإمامة والسياسة لمؤلف من القرن الثالث الهجري (ص ٣).

وهٰؤلاء الباحثون قدموا أدلة قاطعة على نفي صحة الكتاب لابن قتيبة، خلافًا للمثبتين الذين ليس معهم دليل سوىٰ أنهم وجدوا الكتاب منسوبًا لابن قتيبة.

- ومن الأدلة التي تبطل نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة مخالفة أسلوب كاتب الإمامة والسياسة لأسلوب ابن قتيبة المعروف في كتبه، فمن المعهود في ابن قتيبة أنه يقدم بمقدمات طويلة لكتبه يذكر فيها سبب التأليف، وكتاب الإمامة والسياسة خال عن ذٰلك.

ومن ذٰلك أن عادة ابن قتيبة في نقل الأخبار التاريخية هي ذكر السند كاملًا، ولا يترك ذٰلك في الغالب، أما كتاب الإمامة والسياسة فليس فيه إلا أسانيد قليلة في أول الكتاب، وفي مواضع متفرقة منه، أما غالب الأخبار فجاءت مقطوعة الأوصال بلا أسانيد ولا زمام ولا خطام، بل ترىٰ عبارات غريبة عن طريقة ابن قتيبة وهي قوله: «وأخبرني بعض المشيخة»، «وحدثنا بعض المشيخة»!!، «وذكروا عن محمد بن سليمان»، و«عن مشايخ أهل مصر».

- ومن أدلة براءة ابن قتيبة من هٰذا الكتاب أن مشايخ ابن قتيبة المعروفين لم يرد لهم ذكر في الإمامة والسياسة.

- ومن الأمور التي تقطع ببطلان نسبة الإمامة والسياسة لابن قتيبة تصريح مؤلف الإمامة والسياسة بالسماع عن مشايخ لم يدركهم ابن قتيبة:

١-فمن ذٰلك قول المؤلف: «وحدثتني مولاة لعبد الله بن موسىٰ، وكانت من أهل الصدق والصلاح، أن موسىٰ حاصر حصنها الذي كانت من أهله، وكان تلقاءه حصن آخر، قالت: فأقام لنا محاصرًا حينًا، ومعه أهله وولده، وكان لا يغزو

إلا بهم» [(١)]، و«المعروف أن فتح الأندلس كان سنة ٩٢ هـ، أي قبل مولد ابن قتيبة بنحو مائة وعشرين عامًا» [(٢)].

وعبد الله بن موسىٰ هٰذا هو ابن موسى بن نصير، وقد توفي قريبًا من سنة ١٠٣ هـ[(٣)]، وابن قتيبة ولد سنة ٢١٣ هـ، فكيف يتصور أن يدرك ابن قتيبة مولاة عبد الله بن موسى بن نصير!

٢- يقول مؤلف الإمامة والسياسة: «حدثنا ابن أبي مريم، قال حدثنا أسد بن موسىٰ»[(٤)].

والذي يظهر أن المراد بابن أبي مريم هٰذا، هو أحمد بن سعد بن الحكم بن أبي مريم (٢٥٣هـ)، لأنه من تلاميذ أسد بن موسىٰ[(٥)]، وهو أول شيخ ذُكر في الكتاب، وقد ورد في بعض النسخ: «ابن أبي ليلىٰ»[(٦)]، وهو تصحيف جزمًا لأن اسم ابن أبي مريم تكرر في موضعين آخرين، فضلًا عن أن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى المتوفىٰ سنة (١٤٨ هـ) لا يتصور أن يروي عن أسد بن موسى المولود سنة (١٣٢ هـ) لأن ابن أبي ليلىٰ في طبقة مشايخ أسد بن موسىٰ وليس في طبقة الرواة عنه، وابن أبي مريم هٰذا لم يرو عنه ابن قتيبة في أي من كتبه، فضلًا عن أن ابن قتيبة لم يزر قط مصر، كي يروي عن مشايخها.

(١) الإمامة والسياسة (١/ ٩٤).
(٢) كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي (ص٢٥).
(٣) انظر الأعلام للزركلي (٤/ ١٤٠).
(٤) الإمامة والسياسة تحقيق علي شيري (١/ ١٧).
(٥) انظر تهذيب التهذيب (١/ ٣٠).
(٦) ذكر ذٰلك جبرائيل جبور في كتابه كيف أفهم النقد (ص ١٨٤).

- ومن الأدلة التي تشير إلىٰ أن مؤلف الإمامة والسياسة هو شخص آخر غير ابن قتيبة أن مؤلف الكتاب يحدث عن مشايخ من مصر وتونس والمغرب وابن قتيبة لم يدخل تلك البلاد:

١- يقول المؤلف: «وحدثنا بعض أهل أفريقية»، ويقول أيضًا: «حدثنا الكرير أبو بكر عبد الوهاب بن عبد الغفار شيخ من مشايخ تونس»، ويقول: «وحدثنا بعض مشايخ أهل المغرب»[(١)]، نقول: وابن قتيبة لم يدخل تونس أو إفريقية أو المغرب حتىٰ يحدِّث عن مشايخها، واحتمال لقائه بهم في بغداد بعيد أيضًا، لأن سائر كتب ابن قتيبة خالية عن التحديث عن مشايخ المغرب أو مصر، فانفراد كتاب الإمامة والسياسة بهٰذا الأمر دليل علىٰ أنه ليس لابن قتيبة.

وهٰذه الأدلة بمجموعها تبطل نسبة الكتاب لابن قتيبة، فإذا ثبت ذٰلك، فلا ينبغي الاعتماد علىٰ ما جاء في هٰذا الكتاب ولا التشاغل بالأسانيد التي جاءت فيه، لأن مؤلفه مجهول.

الوجه الثاني: لو سلمنا جدلًا بأن الكتاب لابن قتيبة، فإن ذٰلك أيضًا لا يستلزم صحة الرواية، فالحق أن هٰذه الرواية باطلة سندًا ومتنًا، فضلًا عن عدم دلالتها علىٰ محل النزاع وهو قضية ضرب فاطمة وإسقاط جنينها.

أما من جهة السند:

فإن مؤلف الإمامة والسياسة قال في أول هٰذا الخبر: «وحدثنا [(٢)]، قال: حدثنا

---

(١) الإمامة والسياسة (٢/ ١٠٠).

(٢) سقط اسم شيخ المؤلف في أول الإسناد، وهٰذا ما وقع في سائر طبعات كتاب الإمامة والسياسة التي وقفنا عليها، راجع الإمامة والسياسة بعناية محمود الرافعي (ص ٧)، الإمامة والسياسة طبعة مطبعة

ابن عفير عن أبي عون، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري رضي الله عنه»، ثم ذكر الخبر بطوله، وهٰذا الإسناد لا عبرة به، فقد وقع إبهام في أول الإسناد، ويحتمل أن قائل «وحدثنا» هو راوي كتاب الإمامة والسياسة عن مؤلفه، وبذٰلك يكون الاسم المبهم هو اسم مؤلف الكتاب، لأن مؤلف الإمامة والسياسة روىٰ عن «ابن عفير» في موضعين آخرين[1]، فيكون المراد «بابن عفير» هو «سعيد بن كثير بن عفير».

فإن قيل: قد روى المؤلف في إسناد سابق فقال «حدثنا سعيد بن كثير عن عفير»[2]، فالجواب: يحتمل أن هٰذا تصحيف، وأن الصواب «حدثنا سعيد بن كثير بن عفير»، خاصة أن نسخ كتاب الإمامة والسياسة وقع فيها تحريفات وتصحيفات كثيرة في الأسانيد كما سيأتي.

فإن تقرر ذٰلك نقول: إن هٰذا الإسناد فيه عدة إشكالات ومعضلات، بسبب الاختلاف الفاحش والاضطراب الغريب الذي وقع في طريقة رواية مؤلف الإمامة والسياسة عن هٰؤلاء الرواة، وإليك بيان ذٰلك:

١ – سعيد بن كثير بن عفير (٢٢٦ هـ) الذي روىٰ عنه مؤلف الإمامة والسياسة،

الفتوح (ص ٦)، الإمامة والسياسة بتحقيق علي شيري (١/ ٦١)، الإمامة والسياسة بتحقيق محمد الزيني (١/ ١٢)، وكذا في النسخ الخطية التي وقفنا عليها كما في نسخة مكتبة الفاتح برقم (٤٢٠٧) [ق٣/ا]، ونسخة المكتبة الوطنية في باريس برقم (١٥٦٦)، [ق٣/ أ]، ونسخة المكتبة الوطنية الإيرانية برقم (٦٤٥) [ق ٢/ أ]، ونسخة مكتبة مجلس الشورىٰ برقم (٨٦٣ ط)، [ق ٢/ ب]، ونسخة دار الكتب المصرية برقم (٤٨٠ تاريخ)، [ق ٣/ ب].

(١) انظر: الإمامة والسياسة (١/ ٤٦)، و(١/ ١٠٢).

(٢) الإمامة والسياسة (١/ ١٩).

ثقة[١]، غير أن رواية ابن قتيبة عن سعيد بن كثير مستغربة ومستبعدة، حيث إن سعيد بن كثير شيخ مصري، وأكثر مروياته عن الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب المصريين[٢]، وابن قتيبة بغدادي لم يدخل مصر، وليس له رواية عن شيوخها، ولم نقف في ترجمة ابن قتيبة عند المتقدمين والمتأخرين علىٰ ذكر «سعيد بن كثير» في شيوخه، فضلًا عن أن بقية كتب ابن قتيبة خالية عن الرواية عن «سعيد بن كثير»، مما يرجح أن هٰذا الإسناد مركب ومفتعل وهو ما سيتأكد من خلال بيان العلل الأخرىٰ في هٰذا الإسناد.

٢- وأما «أبو عون» الذي يروي عنه «سعيد بن كثير بن عفير» فقد وقع اختلاف فاحش في ضبط اسمه في الأسانيد التي وردت في كتاب الإمامة والسياسة، ففي هٰذا الموضع ورد بعنوان «أبي عون»، وفي موضع ثان ورد بعنوان «ابن عون»[٣]، وفي موضع ثالث ورد بعنوان «عون»[٤]، وتحقيق الصواب في اسمه متعذر، لعدم وقوفنا علىٰ رواية سعيد بن كثير بن عفير عمن اسمه «عون»، أو عمن يكنىٰ «بأبي عون»، أو عن «ابن عون».

ويحتمل أن المراد به عمرو بن عمرو بن عون بن تميم أبو عون الأنصاري، ذكره الذهبي وقال: «روىٰ عنه سعيد بن عفير، مجهول»[٥]، فإن ثبت ذٰلك فإن الإسناد ضعيف أيضًا.

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٧٤).

(٢) روى البخاري عن شيخه سعيد بن عفير ما يربو عن أربعين رواية، عامتها عن الليث بن سعد المصري وعن ابن وهب المصري.

(٣) الإمامة والسياسة (١/ ٤٦).

(٤) الإمامة والسياسة (١/ ١٠٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨٣)، وراجع: رسالة نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة للدكتور خالد علال، (ص ٣) نسخة الكترونية.

٣- وأما «عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري» الذي روى عنه «أبو عون» فهو اسم مشترك بين جماعة، ويحتمل فيه أمران:

الأول: أن يكون في طبقة الصحابة[١]، وبناء عليه لا بد أن يكون في الإسناد انقطاع وإعضال، فعلى القول بأن ابن قتيبة هو مؤلف «الإمامة والسياسة» فإن روايته عن صحابي بإسناد من راويين فقط من الأمور المستبعدة والتي لا تُتصور، إذ إن ابن قتيبة توفي سنة (٢٧٦ هـ)، ومن في هذه الطبقة يروون عن الصحابة في العادة بأسانيد رباعية أو خماسية، وقد وجدنا ابن قتيبة يروي عن ابن عمر رضي الله عنه بإسناد خماسي[٢]، وعن أبي ذر رضي الله عنه بإسناد خماسي[٣]، وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه بإسناد خماسي[٤]، وعن ابن عباس رضي الله عنه بإسناد رباعي[٥]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد رباعي[٦]، وهذه أمثلة يسيرة، فكيف يتصور أن يروي ابن قتيبة عن صحابي بواسطة راويين فقط؟!.

فعلى تقدير كون راوي الخبر من الصحابة، فالقول بانقطاع الإسناد هو المتحتم خاصة أن ابن عون الذي يروي عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لا تعرف طبقته.

(١) وهذا ما ذهب إليه الدكتور خالد علال في رسالته نقد كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة (ص ٥) نسخة الكترونية.

(٢) الأشربة لابن قتيبة (ص ٢٢٦)، المعارف (ص ٣٧)و(ص ١٨٤).

(٣) المعارف (ص ٢٥٢).

(٤) عيون الأخبار (١/ ٧٨).

(٥) الأشربة لابن قتيبة (ص ٢٢٦)، غريب الحديث (١/ ٥٨٢).

(٦) عيون الأخبار (١/ ٥٣).

الثاني: أن يكون المراد به أحد التابعين، وقد اشترك في اسم عبد الله بن عبد الرحمٰن الأنصاري جماعة من التابعين، منهم: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن ثابت الأنصاري[١]، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بن الحباب الأنصاري[٢]، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعة الأنصاري[٣]، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بن معمر بن حزم الأنصاري[٤]، وتعيين المراد من عبد الله بن عبد الرحمٰن في هٰذا الإسناد متعذر، فضلًا عن أن الإسناد سيكون منقطعًا أيضًا لأن هٰؤلاء المذكورين كلهم لم يشهدوا بيعة السقيفة التي وقعت في السنة الحادية عشرة.

وبذٰلك يتضح أن هٰذا السند ساقط فيه علل قادحة، والذي نميل إليه هو أن هٰذا الإسناد من التركيبات المتأخرة، إذ يبعد أن يكون مثل هٰذا الخبر متداولًا بين الرواة ولا يظهر إلا في كتاب يُجهل مصنِّفه، بسند ساقط.

أما من جهة المتن:

فنقول: إن هٰذه الرواية كبقية الروايات التي وردت في هٰذا الباب لا تثبت وقوع حادثة كسر الضلع المتنازع عليها، بل غاية ما جاء فيها هو التهديد بالإحراق، غير أن هٰذه الرواية زادت علىٰ بقية الروايات أن فاطمة ﵂ كانت مشمولة بهٰذا التهديد، وأن أبا بكر وعمر ترددا علىٰ بيت فاطمة أكثر من مرة لإجبار علي ﵁ على البيعة، ولا شك في أن ذٰلك كذب لا ريب فيه، فهٰذه التفاصيل التي نقطع بأنها أمور مكذوبة لا صحة لها من واضع هٰذه الكتاب، فيحتمل أنه قد وقف علىٰ

(١) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٧).

روايات التهديد فزاد عليها دعوىٰ جمع الحطب، كما زاد في هٰذه الرواية التي تتحدث عن وفاة النبي ﷺ وبيعة الصديق أمورًا لا أصل لها، ولا ينبغي الاشتغال برد سائر منكراته لكننا سنكتفي بالإشارة إلىٰ بعضها:

- فمنها قول صاحب الكتاب: «خرج علي كرم الله وجهه يحمل فاطمة بنت رسول الله ﷺ علىٰ دابة ليلا في مجالس الأنصار تسألهم النصرة»، فنحن ننزه عليًا رضي الله عنه من أن يتوسل بفاطمة ويدور بها علىٰ مجالس الأنصار حتىٰ ينصروه، فليس هٰذا من شيم العرب أصلًا، فضلًا عن أن يصدُر هٰذا من علي رضي الله عنه.

- ومن الأمور المستبشعة التي نسبتها هٰذه الرواية إلىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ما جاء فيها من أن عليًا حينما أُمر بالبيعة لحق «بقبر رسول الله ﷺ يصيح ويبكي»[(١)]، فهٰذا الفعل لا يتصور أن يصدر من مثل علي المعروف بالشجاعة والبطولة، فهل يعقل أن يترك علي رضي الله عنه مواجهة الرجال ويلجأ إلى الصياح والبكاء؟، ونحن ننزه عليًا رضي الله عنه من هٰذه الأفعال التي هي أليق بالجبناء، والعجب من الذين يستدلون بأمثال هٰذه الروايات ليقدحوا في الصحابة رضي الله عنهم ويغفلون عن المطاعن التي تنسبها إلىٰ علي رضي الله عنه.

- ومن الأمور المختلقة في هٰذه الرواية: قصة قدوم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلىٰ فاطمة ليسترضياها فأبت وقالت: «إني أشهد الله وملائكته أنكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي لأشكونكما إليه»، فهٰذا لا أصل له ولم يرد إلا في روايات الإمامية.

وغيرها من الأكاذيب والغرائب التي حفلت بها هٰذه الرواية، والتي تجعلها في عداد الروايات المطرحة، ولذا وجدنا بعض كتاب الإمامية يرفضون هٰذه الرواية،

(١) الإمامة والسياسة (١/ ٣١).

ووجهوا لها سهام النقد، فقد علق الدكتور الإمامي حسن العلوي علىٰ هٰذه الرواية قائلًا: «مرويات أخرىٰ في مناهج القطيعة تأخذ بالزهراء مع الإمام علي إلىٰ أقل من ذٰلك. وتستشهد كتب القطيعة وآخرها كتاب (المواجهة مع رسول الله)،... إذ يكرس رواية لصاحب كتاب (الإمامة والسياسة) أن عليًا حمل فاطمة علىٰ حمار، وسار بها ليلًا إلىٰ بيوت الأنصار، يسألهم النصرة وتسألهم فاطمة الانتصار، فكان الأنصار يقولون يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهٰذا الرجل، ولو أن ابن عمك سبق إلينا أبا بكر ما عدلنا به...، وبهٰذه السهولة يُفترىٰ على الإمام علي، وترسم عنه لوحة تقشعر لها الأبدان، وكلتا الروايتين لم تحدثا، فلا علي يسمح لنفسه طارقًا الأبواب في الليل علىٰ حمار، ومعه المفجوعة برحيل والدها»[1].

وقال الشيخ الإمامي أحمد الكاتب عن رواية الإمامة والسياسة: «إذا ما انتقلنا إلىٰ كتاب آخر صدر في نفس الفترة، وهو كتاب (الإمامة والسياسة) لابن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦هـ)، فإننا سوف نشاهد فيلمًا هنديًا مليئًا بالبكاء والدموع والخيال اللامحدود، بدل أن نقرأ رواية علمية يعتمد عليها»[2].

وبعد أن تبين عدم صحة هٰذه الرواية لكون المصدر الذي وجدت فيه مجهول المؤلف، فضلًا عن العلل الواقعة في سندها ومتنها، لا بد أن نشير إلىٰ أن هٰذه الرواية اشتملت علىٰ ما يناقض دعوى المستدلين بها، ففضلًا عن خلوها عن أي شيء يدل علىٰ وقوع حادثة الضرب والاعتداء، فإنها تضمنت ما يشير إلىٰ أن عليًا ﵁ لم يكن يطلب الخلافة، فقد ورد فيها أن عليًا قال لأبي بكر بعد وفاة فاطمة ﵂: «أما بعد يا أبا بكر، فإنه لم يمنعنا أن نبايعك إنكارًا لفضيلتك، ولا نفاسة عليك، ولكنا

(١) عمر والتشيع (ص ١١٩-١٢٠).

(٢) الشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٧).

نرىٰ أن لنا في هٰذا الأمر حقًا، فاستبددت علينا»[(١)]، وجاء أيضًا في هٰذه الرواية أن عليًا لما أراد أن يبايع أبا بكر في المسجد أمام الناس «عظَّم حق أبي بكر، وذكر فضيلته وسابقته، ثم مضىٰ فبايعه»[(٢)]، بل وأعظم من هٰذا ما ورد في نفس هٰذه الرواية من إصرار علي ﵁ علىٰ تثبيت بيعة أبي بكر، وكونه أول من اعترض علىٰ إقالة أبي بكر نفسه من البيعة، فقد جاء في الرواية: «فلما تمت البيعة لأبي بكر أقام ثلاثة أيام يُقيل الناس ويستقيلهم، يقول: «قد أقلتكم في بيعتي، هل من كاره؟ هل من مبغض؟» فيقوم علي في أول الناس فيقول: «والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبدًا، قد قدمك رسول الله ﷺ لتوحيد ديننا، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه دنيانا»»[(٣)].

فإذا تبين هٰذا فكيف يصح من المخالفين الاستدلال بهٰذه الرواية علىٰ دعواهم، ولذا وجدنا بعضهم يستدل بصدر هٰذه الرواية التي ورد فيها التهديد فقط، ويتغافل عن ذيلها الذي فيه ثناء علي ﵁ علىٰ أبي بكر، وتصريحه بأنه لم يكن يرىٰ نفسه أحق بالأمر من أبي بكر ﵁.

والمتحصل من كل هٰذا، أن سائر ما روي في أخبار تهديد عمر لعلي ﵄ ومن معه بالإحراق هي أخبار لا تثبت عند النقد، فأقوىٰ ما روي في ذٰلك هي رواية أسلم مولىٰ عمر، وهي رواية ضعيفة ولا تصح وفيها من العلل ما يمنع القول بصحتها، أما سائر ما روي في ذٰلك من الروايات فهي شديدة الضعف والنكارة، ولا تصلح للاستشهاد ولا للاعتضاد، فضلًا عن عدم دلالتها علىٰ دعوىٰ وقوع حادثة كسر الضلع.

---

(١) الإمامة والسياسة (١/ ٣٢).
(٢) الإمامة والسياسة (١/ ٣٣).
(٣) الإمامة والسياسة (١/ ٣٣).

- **ثانيا: رواية أمر أبي بكر لعمر أن يأتيه بعلي بأعنف العنف:**

ومما تعلق به المخالفون[١]، ما رواه البلاذري بإسناده عن ابن عباس ﵄ قال: «بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلىٰ علي حين قعد عن بيعته وقال: «ائتني به بأعنف العنف». فلما أتاه، جرىٰ بينهما كلام، فقال: «احلب حلبًا لك شطره، والله ما حرصك علىٰ إمارته اليوم إلا ليؤثرك غدًا»، فقال علي: «وما ننفس علىٰ أبي بكر هٰذا الأمر، ولكنا أنكرنا ترككم مشاورتنا، وقلنا: إن لنا حقًا لا يجهلونه»[٢] ثم أتاه فبايعه»[٣]، وقد استدل أنصار أسطورة كسر الضلع وغيرهم بهٰذه الرواية، وتواطؤوا علىٰ بتر قول علي ﵁ في تتمة الرواية «وما ننفس علىٰ أبي بكر هٰذا الأمر ولكنا أنكرنا ترككم مشاورتنا، وقلنا: إن لنا حقًا لا يجهلونه» ثم أتاه فبايعه»[٤]، وسيأتي الكلام عن سبب بترهم لهٰذه العبارة.

والجواب: هٰذا خبر موضوع مفتعل مصنوع، ومردود سندًا ومتنًا:

فقد رواه البلاذري عن بكر بن الهيثم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس ﵄، وفيه علل:

العلة الأولىٰ: بكر بن الهيثم هو الأهوازي، شيخٌ، أكثر عنه البلاذري في أنسابه، ولم نقف له علىٰ ترجمة، مع أنه يروي عن مشاهير المحدثين من أمثال

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٢٠٠)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٩٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٧٠).

(٢) وفي الشافي: تجهلونه، ولعله أنسب.

(٣) أنساب الأشراف (١/ ٥٨٧)، الشافي في الإمامة (٣/ ٢٤١).

(٤) أولهم مرتضى العاملي في مأساة الزهراء (٢/ ٢٠٠)، والخرسان في المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٩٠)، وعبد الزهراء مهدي في الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ١٧٠)، وهاشم الهاشمي في حوار مع فضل الله (ص ٣٨٢).

عبد الرزاق بن همام الصنعاني، كما في هذا الخبر، وعن قبيصة بن عقبة[١] وعبد الله بن صالح المصري[٢]، وأبي الوليد الطيالسي[٣]، ومحمد بن يوسف الفريابي[٤]، وغيرهم، فمن يكون مكثرًا من الرواية عن الثقات ولا تجد له ترجمة مع أنه عاش في عصر بلغ فيه علم الجرح والتعديل والعناية بأحوال الرواة منتهاه، هو من الأمور الغريبة، وعلىٰ كل حال فالرجل مجهول لا يعرف.

العلة الثانية: الكلبي هنا هو محمد بن السائب، وهو آفة من الآفات، قال ليث بن أبي سليم: بالكوفة كذابان: الكلبي والسدي.

وقال قرة بن خالد: كانوا يرون أن الكلبي يزرف، يعني يكذب.

وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

وقال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي.

وقال أبو حاتم: الناس مجمعون علىٰ ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه.

وقال علي بن الجنيد، والحاكم أبو أحمد، والدارقطني: متروك

وقال الحاكم أبو عبد الله: روىٰ عن أبي صالح أحاديث موضوعة.

ولذا قال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه[٥].

---

(١) أنساب الأشراف (١/ ١٦٢).
(٢) أنساب الأشراف (١/ ١٧٧).
(٣) أنساب الأشراف (١/ ٢٥٧).
(٤) أنساب الأشراف (١/ ٥١٢).
(٥) انظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٨٠).

وكفىٰ بهٰذا الإسناد سقوطًا أن يكون من رواية الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهٰذا أوهى الأسانيد، لأن الكلبي متهم بأنه افتعل هٰذا الإسناد بعينه، وحدث به، فقد نقل عنه الثوري أنه قال: «كل شيء أحدث، عَن أبي صالح فهو كذب»[١].

العلة الثالثة: التفرد والنكارة، فقد تفرد بكر بن الهيثم برواية الخبر بهٰذا الإسناد عن عبد الرزاق، وبعيد أن يروي عبد الرزاق مثل هٰذا الخبر الظاهر بطلانه، دون أن يرويه عنه مشاهير أصحابه، ولا نحتاج إلى التوسع في ذٰلك بعد أن تقرر أن الراوي للخبر عن عبد الرزاق لا يعرف حاله، فتفرده بهٰذا الخبر موجب لرده.

وأما متنه فلا دلالة فيه علىٰ وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة ﵂ ولا علىٰ قصة كسر الضلع أيضًا، بل إن الخبر مناقض لقصة كسر الضلع، إذ إن ما تتضمنه هو حصول جدال بين عمر وعلي ﵄ وانتهىٰ ببيعة علي لأبي بكر واعترافه بأحقيته بالخلافة، وأما ما ورد فيه من قول أبي بكر: «ائتني به بأعنف العنف»، فهو كلام مفترىٰ علىٰ أبي بكر قطعًا، وهٰذه العبارة هي التي تعلق بها المخالفون للتشنيع علىٰ أبي بكر وعمر ﵄!، ولم يكلفوا أنفسهم النظر في إسناد الخبر، فضلًا عن أن ما في الخبر من قول علي ﵁: «ما حرصك علىٰ إمارته اليوم إلا ليؤثرك غدا» دليل على الافتراء والوضع، فالثابت في صحيح البخاري أن أبا بكر ما كان له طمع في الإمارة أصلًا، ولذا اقترح على الأنصار أن يبايعوا عمر أو أبا عبيدة ﵄، وأما عمر ﵁ فلو كان حريصًا على الإمارة لقبلها من أول الأمر

(١) الضعفاء لابن عدي (٧/ ٢٧٦).

حين عرضها عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه[1]، أذ لا يتصور فيمن يحرض على الإمارة ويتمناها أن يتركها عندما تعرض عليه، بل لو كان عمر رضي الله عنه طالبًا للإمارة كما يدعون، لتولاها بمجرد أن يجد سبيلًا لذٰلك.

ولا شك في كذب دعوىٰ أن عمر رضي الله عنه إنما أراد تثبيت بيعة الصديق رضي الله عنه كي يصير الأمر إليه!، فإن لازم ذٰلك أن عمر رضي الله عنه كان يعلم أن الصديق سيسبقه إلىٰ الوفاة، والحق أن هٰذه العبارة التي وردت في هٰذه الرواية دليل علىٰ أن الرواية اختلقت بعد زمن الخلافة الراشدة قطعًا.

ثم إن بقية الخبر يثبت أن عليًا كان يرىٰ أن الصديق أولىٰ بالخلافة منه وأن سبب تأخره عن البيعة هو أنه لم يُشرك في المشاورة فقط، فقد جاء في الرواية أن عليًا رضي الله عنه قال: «وما ننفس علىٰ أبي بكر هٰذا الأمر ولكنا أنكرنا ترككم مشاورتنا، وقلنا: إن لنا حقًا لا يجهلونه»، وهٰذا ما لا يقبله المخالفون ولا يرضون به ولذا تواطؤوا علىٰ عدم نقل هٰذه العبارة أثناء الاستدلال بها علىٰ دعوى الهجوم، وما ذاك إلا لأنها تنقض أصل اعتراضهم.



(١) صحيح البخاري (٦٨٣٠).

ثالثًا: رواية تأسف أبي بكر رضي الله عنه على كشف بيت فاطمة رضي الله عنها:

يستدل المخالفون برواية تذكر تأسف أبي بكر وندمه على كشف بيت فاطمة رضي الله عنها، ليزعموا أنه من الأدلة على وقوع الهجوم على بيت فاطمة[1]، وهذا الخبر مروي عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي بكر رضي الله عنه في خبر طويل جاء فيه أن أبا بكر قال: «أمَا إني لا آسى على شيء، إلا على ثلاث فعلتهن، وددت أني لم أفعلهن،... فأما الثلاث اللاتي وددت أني لم أفعلهن: فوددت أني لم أكن كشفت بيت فاطمة وتركته»[2].

والجواب: أن هذا الخبر كسائر الأخبار السابقة لا يدل على حدوث واقعة كسر الضلع، فلا دلالة في لفظه على ذلك أصلًا، وسنفصل الجواب عنه من جهة الإسناد والمتن:

أولًا: مناقشة إسناد الخبر:

إن إسناد هذا الخبر واه جدًا، إذ إن فيه عللًا عديدة، وقد تتبع الباحث محمد العمراني طرق هذا الخبر واستوفى تخريجه[3]، ثم حكم على القصة بأنها «واهية وموضوعة»[4]، وملخص كلامه أن إسناد الخبر مبتلى بعدة علل:

العلة الأولى: إن مدار سائر طرق هذا الخبر على علوان بن داود البجلي، ويقال

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ١٩٤)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/ ٤٩)، مظلومية الزهراء (ص ٧١)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٤٨)، (ص ٣٠٤)، الهجوم على بيت فاطمة (ص ١٥٦)، المحسن السبط مولود أم سقط (ص ٢٠٣).

(٢) أخرجه الطبراني بهذا اللفظ في المعجم الكبير (١/ ٦٢) برقم (٤٣).

(٣) راجع: التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٧٣-٤١٢).

(٤) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٤١٢).

علوان بن صالح[١]، وهو آفة هٰذا الخبر والمتهم به، قال عنه البخاري وابن يونس المصري: «منكر الحديث»[٢]، ونقل ابن شاهين أن علوان متروك عند أحمد بن صالح المصري [٣]، وأورده ابن الجوزي في الضعفاء[٤]، وقال الذهبي: «منكر الحديث» [٥]، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٦].

في مقابل هٰؤلاء، قال عنه ابن صدقة البغدادي: «علوان في نفسه لا بأس به» [٧]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٨]، أما كلام ابن صدقة محمول على العدالة دون الضبط، فلا معارضة بينه وبين من جرحه، إذ إن سياق كلامه كان في بيان تدليس علوان لهٰذا الخبر كما سيأتي.

وأما ابن حبان، فتوثيقه للمجاهيل وخاصة من وقف عليهم في تاريخ البخاري وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أمر معروف[٩]، فلا ينبغي الاعتماد عليه.

ولو سلمنا بأن ابن صدقة وابن حبان وثقا علوان بن داون، فإن توثيقهما معارض بأقوال جماهير النقاد وعلماء الجرح والتعديل الذين اتهموه وضعفوه، فتضعيفهم مقدم علىٰ توثيقه من وثقه.

---

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص ١٧٤)، وابن زنجويه في الأموال (١/ ٣٠١) و (١/ ٣٤٧)، والطبري في تاريخه (٣/ ٤٢٩-٤٣١)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٤١٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣١) وحلية الأولياء (١/ ٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٤٢٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ٨٨)، من طرق مختلفة مدارها علىٰ علوان بن داود.
(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤١٩)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٩٠).
(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١).
(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٩٠).
(٥) ميزان الاعتدال (٣/ ١٠٨).
(٦) الجرح والتعديل (٧/ ٣٧).
(٧) المنتخب من علل الخلال (ص ٢٩٧).
(٨) الثقات (٥/ ٣٨٠).
(٩) راجع: التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٥٥).

العلة الثانية: اضطرب علوان بن داود اضطرابا فاحشًا في إسناده فروىٰ هٰذا الخبر علىٰ عدة أوجه متناقضة:

-فرواه تارة عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف بن أبيه، وهٰذه رواية الليث وابن بكير.

-ورواه تارة عن حميد بن عبد الرحمٰن بن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أبيه، وهٰذه رواية سعيد بن عفير.

-ورواه تارة عن أبي محمد المدني والماجشون عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أبيه، وهي رواية الوليد بن الزبير.

وهٰذا ماجاء في الطرق التي صحت إلىٰ علوان، وهناك أوجه أخرىٰ وردت في طرق أخرىٰ ضعيفة إلىٰ علوان.

«وهٰذا ليس اختلافًا من جهة أصحاب علوان الثقات بقدر ما هو من علوان نفسه»[١]، فهٰذا الاضطراب الفاحش موجب للحكم بسقوط الإسناد، ولذا قال العقيلي: «ولا يعرف علوان إلا بهٰذا مع اضطراب الإسناد، ولا يتابع عليه»»[٢].

العلة الثالثة: قال أبو بكر بن صدقة: «روي هٰذا الحديث، عن علوان بن داود البجلي، من أهل قرقيسيا، وهو يحدث بهٰذه الأحاديث، عن ابن داب، ورأيت هٰذا الحديث من حديثه، عن ابن داب، وعلوان في نفسه لا بأس به»[٣]، «وبناء عليه فالخبر في الأصل إنما هو من خبر ابن داب، أسقط علوان ذكره من هٰذا الإسناد،

(١) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٢١).

(٣) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (ص ٢٩٧).

وابن داب اسمه عيسى بن يزيد بن داب وهو متروك متهم»[١]: قال خلف الأحمر: كان يضع الحديَث، وقال البُخاري، وَغيره: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال العقيلي: ما لا يتابع عليه من حديثه أكثر مما يتابع عليه[٢]، وخالف ابن حبان فذكره في الثقات[٣]، والصواب مع قول الجمهور.

ولذا حكم النقاد باطراح هٰذا الحديث، فقال الإمام أحمد عن هٰذا الخبر: «ليس صحيحا»[٤]، وقال ابن رشدين: «سألت أحمد بن صالح عن حديث علوان بن داود، الذي يروي أصحابنا، فقال: «هٰذا حديث موضوع كذب لا ينبغي أن يكتب ولا يقرأ ولا يحدث به». وكأني رأيت علوان عنده متروكًا هو وحديثه. وقال: «هٰذا باطل موضوع»»[٥]، وقال العقيلي: «علوان بن داود البجلي ويقال: علوان بن صالح ولا يتابع علىٰ حديثه» ثم ذكر هٰذا الخبر [٦].

وقال الذهبي: «فيه علوان بن داود، وهو ضعيف»[٧]، وقال الهيتمي: «رواه الطبراني، وفيه علوان بن داود البجلي، وهو ضعيف، وهٰذا الأثر مما أنكر عليه»[٨].

وقد روىٰ خالد بن القاسم هٰذا الخبر فدلسه وأسقط منه علوان بن داود،

(١) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٤).
(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٩١).
(٣) الثقات (٤/ ١٤٥).
(٤) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (ص ٢٩٧)، و(ص ٢٤٨) في طبعة الفاروق.
(٥) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١).
(٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص ١٣١).
(٧) مختصر استدرَاك الحافِظ الذهبي علىٰ مُستدرَك أبي عبد الله الحَاكم (٦/ ٣١٠٨).
(٨) مجمع الزوائد (٥/ ٢٠٣).

فقد أخرج ابن عساكر هٰذا الخبر من طريق خالد بن القاسم عن الليث، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه[١]، «وقال ابن عساكر عقبه: كذا رواه خالد بن القاسم المدائني، عن الليث، وأسقط منه علوان بن داود»[٢]، وخالد بن القاسم المدائني قال عنه الذهبي: «أحد المتَّهَمين بالكذب، وضع على الليث بن سَعْد أحاديث»[٣]، والرجل هالك افتضح أمره حيث كان يعبث بالأسانيد فيزيد فيها وينقص!، ولذا اتفق جل النقاد علىٰ تضعيفه:

قال أحمد بن حنبل: لا أروي عن خالد المدائني شيئًا.

وقال البخاري: تركه علي والناس.

وقال ابن راهويه: كان كذابًا.

وقال الأزدي: أجمعوا علىٰ تركه.

وقال يعقوب بن شيبة: خالد المدائني صاحب حديث متقن، متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع علىٰ تركه سوى ابن المديني فإنه كان حسن الرأي فيه.

قلت: نقل البخاري، عَن عَلِيّ أنه تركه أيضًا، فقال: تركه علي والناس.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن أبي عاصم: وخالد متروك الحديث.

قال أبو حاتم: متروك الحديث، صحب الليث من العراق إلىٰ مكة وإلىٰ مصر، فلما انصرف كان يحدث عن الليث بالكثير، فخرج رجل من أهل العراق يقال

(١) تاريخ دمشق (٣٠/ ٤١٧-٤١٨).

(٢) تاريخ دمشق (٣٠/ ٤١٩)، التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٣٩٩).

(٣) تاريخ الإسلام (١/ ٦٣٧).

له: أحمد بن حماد بتلك الكتب إلىٰ مصر، فعارض بكتب الليث فإذا قد زاد فيه الكثير، وَغيَّره.

وقال النَّسَائي: متروك الحديث.

وقال غيره: ليس بثقة، وَلا يكتب حديثه.

وقال الساجي: متروك الحديث، أجمع أهل الحديث علىٰ ترك حديثه، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده[١].

-وقد روي عن الهيثم بن عدي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن عوف ولفظه: «وددت أني لم أفتش منزل فاطمة»، أخرجه البلاذري من طريق شيخه حفص بن عمر، عن الهيثم بن عدي[٢].

وهٰذا الخبر لا يصح أيضًا، بل هو باطل بهٰذا الإسناد، فشيخ البلاذري حفص بن عمر لم نقف له علىٰ ترجمة، وجل روايته عن الهيثم بن عدي وهشام بن محمد الكلبي.

فإن سلم الخبر منه، فإن آفة هٰذا الخبر هو الهيثم بن عدي، فهو أحد أركان الكذب في الرواية:

قال أبو زرعة: ليس بشيء.

وقال ابن معين، وأبو داود: كذاب.

وقال النسائي، وغيره: متروك الحديث.

وقال البخاري: سكتوا عنه.

وقال العجلي: كذاب، وقد رأيته.

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٣٣-٣٣٥).

(٢) أنساب الأشراف (١٠/ ٣٤٦).

وقال السَّاجِي: سكن مكة وكان يكذب.

وقال الإمام أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس.

وذكره ابن السكن، وَابن شاهين، وَابن الجارود والدارقطني في الضعفاء[١].

وأشهر أكاذيبه ما افتراه علىٰ هشام بن عروة أنه روىٰ عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ سمى ابنيه عبد العزىٰ وعبد مناف، فقد قال النسائي عن هٰذا الخبر: «محال أن يصدر ذٰلك من رسول الله ﷺ»[٢]، وقال ابن حجر: «هٰذا من افتراء الهيثم علىٰ هشام»[٣]، قال محمد العمراني: «فهٰذا الكذب لو كان الهيثم رواه عن بعض المجاهيل الذين لا يعرفون إلا من جهته...لقلنا ربما كان هٰذا من جهتهم، ولو كان الهيثم أتىٰ بصيغة غير صريحة في السماع، لقلنا ربما كان هٰذا من تدليسه، ولٰكن الرجل أتىٰ بهٰذا الإفك بصيغة صريحة لا تحتمل التدليس عن إمام من أئمة المدينة هو هشام بن عروة له من الأصحاب ما يفوق الحصر... فلو كان هشام بن عروة حدث بهٰذا الخبر، لوُجد في حديث هٰؤلاء الأصحاب، فلما لم يعثر له علىٰ أثر جزم النقاد بأن الخبر من وضع الهيثم»[٤].

والظاهر أن الهيثم بن عدي دلس هٰذا الخبر، فسرقه من علوان بن داود ورواه عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، فإن ثبت ذٰلك فلا عبرة بهٰذا الإسناد.

وهناك علل أخرىٰ ذكرها العمراني، منها نكارة الإسناد، لتفرد الهيثم بن عدي بروايته بهٰذه الصورة، ومنها انقطاعه، إذ إن الزهري لم يدرك عبد الرحمٰن بن عوف[٥]، وعليه فهٰذا الإسناد لا ينبغي الاشتغال به.

---

(١) لسان الميزان (٨/ ٣٦١-٣٦٣).

(٢) لسان الميزان (٨/ ٣٦٢).

(٣) لسان الميزان (٨/ ٣٦٢).

(٤) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٤١٠).

(٥) التحقيق في خبر التهديد بالتحريق (ص ٤١١-٤١٢).

الرد علىٰ محاولة تصحيح رواية علوان بن داود

يحاول بعض المخالفين أن يزعم صحة خبر علوان بن داود، فمنهم من حاول دفع تضعيف النقاد لعلوان بأن ابن حبان قد ذكره في الثقات، وهٰذا قد أجبنا عنه آنفًا، ثم إن علة الخبر غير متوقفة علىٰ إثبات وثاقة علوان، فهٰذا الخبر مبلتىٰ بعلل أخرىٰ قادحة، مثل الاضطراب في الإسناد واتهام علوان بأنه دلس هٰذا الخبر وأسقط ابن داب.

وربما قد يتعلق بعضهم بأن الضياء المقدسي (٦٤٣ هـ) قال عن هٰذا الخبر: «هٰذا حديث حسن عن أبي بكر»[١]، والجواب: إن كل من تكلم عن هٰذا الخبر من المتقدمين قد حكم برده، وعلىٰ رأسهم أئمة هٰذه الصناعة وحُذاقها كالإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري، والعقيلي، ومن المتأخرين العلامة الذهبي والهيتمي.

كما أن كل من درس طرق هٰذا الإسناد من المعاصرين حكم برد الخبر، مثل علوي بن عبد القادر السقاف[٢]، والشيخ سعد بن عبد الله الحميد[٣]، وإسماعيل سعيد رضوان[٤] وعليه فلا يعتمد علىٰ كلام الضياء المقدسي، لمخالفته لكلام المحققين من المحدثين وأهل الصنعة.

(١) الأحاديث المختارة (١/ ٩٠).
(٢) تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن (ص ٣٨٥).
(٣) في تعليقه علىٰ مختصر استدرَاك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرَك أبي عبد الله الحَاكم (٦/ ٣١٠٩) الحديث (رقم ١٠٤١)، الهامش.
(٤) راجع مقالة: مرويات إحراق أبي بكر للفجاءة السلمي، جمع ودراسة ونقد، بحث محكم منشور بمجلة الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني (ص ٢١١-٢٥٩).

مناقشة دلالة المتن علىٰ حادثة كسر الضلع:

إن هٰذا الخبر لا تعلُّق له بأي وجه من الوجوه بأسطورة كسر الضلع، بل لا يدل حتىٰ علىٰ وقوع هجوم علىٰ بيت فاطمة ﵂، فإن لفظ الخبر مجمل غير مفصل، لأن عبارة «كشفت بيت فاطمة» لا يمكن أن تحمل علىٰ حرق بابها، أو ضربها وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وقد روى الهيثم بن عدي هٰذا الخبر بلفظ: «وددت أني لم أفتش منزل فاطمة»، وذكر أبو الحسن المسعودي الإمامي هٰذا الخبر بلفظ: «فوددت أني لم أكن فتشت بيت فاطمة»[1]، فالمراد في هٰذه الرواية بالكشف هو التفتيش، وأين هٰذا من دعوى الخصوم أن الصحابة هجموا علىٰ البيت وأحرقوا الباب وضربوا فاطمة، ولذا قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «أما الرواية الثانية فرواية ضعيفة لا يذهب إلىٰ مثلها ذو دين، فلا وجه للاشتغال به، وقد بينا أنه لم يكن منه[2] في بيت فاطمة ما يوجب أن يتمنىٰ أن لم يكن كشفه، وبينا كل ما يتصل بذٰلك فلا وجه لإعادته»[3]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ردًّا على استدلال الحلي بهٰذا الخبر علىٰ واقعة الهجوم[4]: «وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذىٰ، فهٰذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين، وإنما ينقل مثل هٰذا جهال الكذابين، ويصدقه حمقى العالمين، الذين يقولون: إن الصحابة هدموا بيت فاطمة، وضربوا بطنها حتىٰ أسقطت، هٰذا كله دعوىٰ مختلق،

---

(١) مروج الذهب (٢/ ١٠١).

(٢) في المطبوع: بينه ولعل ما أثبتاه أقرب للصواب.

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (ص ٣٤١).

(٤) استدل الحلي بهٰذا الخبر علىٰ وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة بعد البيعة لكنه لم يصرح بحدوث واقعة كسر الضلع في منهاج الكرامة (ص ١٨٠)، أما في كشف المراد في شرح تجريد الا عتقاد (ص ٤٠٣) فربط خبر كشف البيت بواقعة كسر الضلع.

وإفك مفترىٰ، باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا علىٰ من هو من جنس الأنعام»[١]، وهٰذا ما قرره الشيخ الإمامي أحمد الكاتب فقال معلقًا علىٰ هٰذه الرواية: «وإذا صحت هٰذه الرواية، فإنها لا تحمل في طياتها أكثر من كشف البيت أو تفتيشه، دون اعتراف باستعمال العنف، أو تهديد بإحراق البيت علىٰ فاطمة الزهراء عليها السلام»[٢].

وليس في سياق الرواية أي قرينة يمكن أن تحمل المعنىٰ علىٰ قصة الهجوم، ولأجل ذٰلك فسر شيخ الإسلام ابن تيمية هٰذا الخبر بأمر آخر فقال: «غاية ما يقال: إنه كبس[٣] البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه، وأن يعطيه لمستحقه، ثم رأىٰ أنه لو تركه لهم لجاز؛ فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفيء»[٤]، ونحن وإن كنا لا نميل إلىٰ كون المراد من الخبر هو أن كشف البيت كان للتفتيش عن مال الله، حيث إن لفظ الخبر ليس فيه أي قرينة علىٰ ذٰلك، لٰكن المقصود أن الرواية لا تدل علىٰ واقعة كسر الضلع، بدليل أن ابن تيمية لم يفهم منها ذٰلك. وقد أجاب جعفر مرتضى العاملي عن كلام ابن تيمية قائلًا: «إن هٰذا من ابن تيمية تكهن ورجم بالغيب، ليس له شاهد، ولا له عليه دليل»[٥]، ونحن نقول: فكما أن كلام ابن تيمية لا شاهد عليه، فاستدلال جعفر مرتضى العاملي وغيره من المخالفين بهٰذا الخبر ليدَّعوا أنه يدل علىٰ واقعة كسر الضلع أو الهجوم علىٰ بيت فاطمة، ليس عليه شاهد ولا دليل.

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٩١).
(٢) الشيعة والسنة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ (ص ١١٩).
(٣) كذا في المطبوع ولعل أصله تصحيف والصواب: كشف.
(٤) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٩١).
(٥) مختصر مفيد (٢/ ٢٢٥-٢٢٨).

الجواب عن استدلال المخالفين بكلام ابن تيمية عن رواية كشف البيت

تعلق بعض المخالفين بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول هٰذه الرواية، وسلكوا في ذٰلك مسلكين:

المسلك الأول: من نسب إلى ابن تيمية أنه يثبت وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة، وبتروا كلامه الذي ينفي فيه واقعة الهجوم مع ما في ذٰلك من خيانة علمية، وهٰذا ما فعله عبد الزهراء مهدي حين ذكر ابن تيمية ضمن المثبتين لوقوع الهجوم علىٰ البيت[١]، وعلي الميلاني حين قال: «لم ينكر ابن تيمية هجوم القوم علىٰ بيت الزهراء الطاهرة عليها السلام، واعتدائهم عليها وعلىٰ أهل البيت»، ثم نقل عبارة ابن تيمية وحذف منها إنكاره للهجوم علىٰ بيت فاطمة[٢]، وقال في موضع آخر: «أما ابن تيمية، فلا ينكر أصل القضية، ولا ينكر تمني أبي بكر، وإنما يبرر»[٣]، فهؤلاء نقلوا جزءًا من كلام ابن تيمية الآنف، وحذفوا منه إنكاره للهجوم علىٰ بيت فاطمة، إذ أن ابن تيمية لا يقر لا بصحة الخبر ولا بدلالته علىٰ إيذاء أبي بكر لفاطمة، فقد صدَّر جوابه عن استدلال ابن المطهر الحلي بهٰذا الخبر قائلا: «والجواب: أن القدح لا يقبل حتىٰ يثبت اللفظ بإسناد صحيح، ويكون دالاً دلالة ظاهرة على القدح، فإذا انتفت إحداهما انتفى القدح، فكيف إذا انتفىٰ كل منهما؟»[٤]، وقال أيضا: «وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذًى، فهٰذا ما وقع فيه قط

(١) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٠١)، مع العلم أنه أورد بقية كلام ابن تيمية الذي ينكر فيه واقعة كسر الضلع في موضع آخر (ص ٢٢١)، لٰكنه إنما أورد كلام ابن تيمية تحت عنوان «ما روته العامة عن الشيعة (ص ٢١٩)، لأن مراده أن يثبت شهرة هٰذا القول عندهم كما قال في (ص ٢٢١).

(٢) دراسات في منهاج السنة (ص ٣٥٢).

(٣) محاضرات في الاعتقادات (٢/ ٤٧٠).

(٤) منهاج السنة (٨/ ٢٩٠).

باتفاق أهل العلم والدين، وإنما ينقل مثل هٰذا جهال الكذابين، ويصدقه حمقىٰ العالمين، الذين يقولون: إن الصحابة هدموا بيت فاطمة، وضربوا بطنها حتىٰ أسقطت، هٰذا كله دعوىٰ مختلق، وإفك مفترىٰ، باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا علىٰ من هو من جنس الأنعام»[١]، فتبين بذٰلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يقر لا بصحة الخبر ولا بدلالته علىٰ مدعى المخالفين، فمن نسب إليه أن يثبت أصل القضية أو وقوع الهجوم علىٰ بيت فاطمة، فإنما يفتري على ابن تيمية ويرتكب جناية على الأمانة العلمية بالتدليس والبتر في النقل عنه.

المسلك الثاني: من نسب إلى ابن تيمية أنه يثبت وقوع الهجوم على البيت، لأنه استخدم كلمة «كبس» التي تدل على الهجوم[٢]، قال جعفر مرتضى العاملي في تعقيبه علىٰ كلام شيخ الإسلام: «قال أهل اللغة: كبس القوم دار فلان: هجموا عليها فجأة واحتاطوها، أي: حتىٰ لا يتمكن ساكنوها من التصرف الموجب لتضليل المهاجمين من مقصودهم»[٣].

وقال علي الكوراني: «زعم أن أبا بكر وعمر هاجما بيت فاطمة (عليها السلام) يبحثان عن أموال رسول الله ﷺ»[٤].

والجواب: إن الاعتماد علىٰ هٰذه الكلمة وحدها لادعاء وقوع الهجوم دون النظر إلىٰ بقية كلام ابن تيمية الذي ينفي فيه صدور أي أذىٰ من أبي بكر لمن في البيت،

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٩١).

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس (١٦/ ٤٢٥): «كبس داره: هجم عليه واحتاط به».

(٣) مختصر مفيد (٢/ ٢٢٥).

(٤) ألف سؤال وإشكال (ص ١٣٤).

ليس من الإنصاف في شيء، إذ إن ابن تيمية يقول: «وأما إقدامه عليهم أنفسهم بأذًى، فهٰذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين».

والذي يظهر أن كلمة (كَبَسَ) مصحفة، وأن الصواب «غاية ما يقال: إنه كشف البيت»، وكلمة كشف هي التي تناسب بقية كلام ابن تيمية، فيصير المعنىٰ إن أبا بكر كشف البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه، وهٰذا هو المناسب لسياق الكلام، لأمرين:

الأول: أن سائر المصادر التي وردت فيها هٰذه الرواية من كتب السنة، إنما جاء فيها لفظ (لم أكشف)، ولم يرد لفظ كبس في أي رواية مسندة، بل حتىٰ علماء الإمامية الذين نقلوا هٰذا الخبر نقلوه بلفظ (كشف) مثل ابن بابويه القمي[1]، والشريف المرتضىٰ[2].

الثاني: أن ابن المطهر الحلي صاحب كتاب منهاج الكرامة، نقل هٰذه الرواية بلفظ (كشف)، ومعلوم أن كتاب منهاج السنة لابن تيمية إنما هو رد على ابن المطهر الحلي، وكان شيخ الإسلام ينقل كلامه ثم يرد عليه.

فينبغي حمل سائر ما وقع في النسخ الخطية علىٰ هٰذا الأمر، لأنه الموافق للروايات ولكلام الحلي، وهو المناسب لسياق كلام شيخ الإسلام أيضا في نفيه لإقدام الصحابة علىٰ إيذاء من في البيت.

فإذا ثبت أن هٰذه الكلمة مصحفة سقط استدلال المخالفين بها رأسا، مع العلم

(١) الخصال (ص ١٧٢).

(٢) الشافي في الإمامة (٤/ ١٣٧) فيما نقله عن القاضي عبد الجبار.

أن مضىٰ من كلام شيخ الإسلام في نفي وقوع الهجوم رأسا وفي الطعن في هٰذه الرواية كاف في الجواب، وبالله التوفيق. حيث إن ابن المطهر الحلي أورد في كتاب «منهاج الكرامة» وهو الكتاب الذي رد عليه ابن تيمية، رواية علوان بن داود بلفظ: «ليتني كنت تركت بيت فاطمة لم أكشفه»[1]، فإن ثبت أن هٰذا هو المراد بكلام ابن تيمية، فلا وجه للاستدلال بهٰذا النص، لأنه لا تعلق بفرية الهجوم علىٰ بيت الزهراء.



(١) منهاج الكرامة (ص ١٨٠).

القسم الثاني: روايات الإمامية

إن دعوىٰ وجود شواهد تثبت قصة كسر الضلع لا تقتصر علىٰ روايات أهل السنة، بل وجدنا أنصار هٰذه الأسطورة يسلكون هٰذا المسلك نفسه في روايات الإمامية، وقد مضىٰ أن أكثر الروايات التي حشدها جعفر مرتضى العاملي في كتابه «مأساة الزهراء» لا تدل علىٰ دعوىٰ وقوع حادثة كسر الضلع، وقد بلغ هٰذا الصنف من الروايات (٢١) من أصل (٤٠) رواية عند جعفر مرتضى العاملي، وقد ضربنا أمثلة علىٰ هٰذا المنهج الغريب والمتكلف الذي سلكه جعفر مرتضىٰ العاملي بما يُغْني عن تتبع سائر استدلالاته[١]، ومع ذٰلك ارتأينا أن نفرد بعض الروايات التي استدل بها بالدراسة والنقد، خاصة أننا نجد الكثير من المخالفين يتابعونه في الاستدلال بها.



(١) انظر (ص ٨٢-٨٥).

الرواية الأولىٰ: رواية وصف فاطمة بأنها صديقة شهيدة:

يستدل أنصار أسطورة كسر الضلع برواية وردت في الكافي[١]، عن موسى بن جعفر الملقب بالكاظم أنه قال «إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن»[٢].

وهٰذه الرواية من أهم الروايات التي يستدل بها المخالفون، لٰكنها لا تدل علىٰ إثبات قصة كسر الضلع بأي وجه، فضلًا عن أننا نمنع صحة الرواية من جهة المتن، ونمنع دلالتها علىٰ محل النزاع، وبيان ذٰلك من وجوه:

الوجه الأول: إن متن الرواية مشتمل علىٰ أمر لا يمكن التصديق به، حيث إن دعوىٰ كون بنات الأنبياء بما فيهن فاطمة لا يطمثن- والطمث هو الحيض- دعوىٰ غير معقولة وغير ثابتة، فسائر الروايات التي وردت في هٰذا المعنىٰ في كتب الإمامية باستثناء هٰذه الرواية - هي روايات غير ثابتة من جهة الإسناد[٣]،

---

(١) مأساة الزهراء (١/ ١٠٠)، خلفيات كتاب مأساة الزهراء (٢/ ٧١)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٣٥)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ١٠١).

(٢) الكافي (١/ ٤٥٨).

(٣) وقد أورد هاشم الهاشمي في كتابه حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ١٠٠-١٠٥)، سبع روايات وردت في نفي الحيض عن فاطمة ﵂، وقد ضعف إسناد خمس روايات، وحكم بصحة إسناد روايتين، إحداهما هي رواية الكافي التي نحن بصدد بحثها، والثانية لا دلالة فيها أصلًا علىٰ نفي الحيض، حيث إن نصها: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان بين الحسن والحسين طهر، وكان بينهما في الميلاد ستة أشهر وعشرا»، وقد حاول هاشم الهاشمي ادعاء دلالة هٰذه الرواية علىٰ نفي الحيض عن فاطمة مستعملًا تكلفات ووجوهًا بعيدة جدًا، بل لو قلنا إن هٰذه الرواية دليل علىٰ وقوع الحيض لأن الأصل أن الطهر لا يحصل إلا بعد الحيض أو النفاس لكان أقرب إلى العقل، وقد ذكر علي بن إبراهيم القمي في تفسيره (٢/ ٢٩٧) أنه كان بين الحسن والحسين طهر واحد، ثم إن هاشم الهاشمي حاول تصحيح رواية ثالثة بطريقة الشواهد، ومع أنه اعترف بضعف إسنادها لكونها من مراسيل ابن بابويه القمي، لٰكنه صححها بدعوىٰ وجود شواهد صحيحة الإسناد لها، وهٰذا من الغرائب، فرواية ابن بابويه لا إسناد لها أصلًا، وأما قضية التصحيح بالشواهد فتكون عندما يكون الضعف في الإسناد محتملًا وهٰذا عند أهل السنة، أما عند الإمامية فالعمدة عندهم في علم الدراية علىٰ صحة الإسناد، وأما التصحيح بالشواهد فنادر عندهم، و عندما تكون الرواية خالية من الإسناد فلا عبرة بها.

قال المرجع محمد آصف محسني عن الروايات التي ورد فيها نفي الحيض عن فاطمة ﷺ: «ليست في الباب رواية معتبرة تثبت ذٰلك...سوىٰ رواية واحدة، وفي رواية علي عن أخيه الكاظم بسند معتبر: «إن فاطمة صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن»، وسائر الروايات تؤكدها، ولٰكن مع ذٰلك أقول: والله العالم»(١)، وقال محمد الحسيني معلقًا على الروايات التي استدل بها جعفر مرتضى العاملي لنفي الحيض عن فاطمة ﷺ: «ونلاحظ علىٰ هٰذه الروايات أنها من الضعيف والمرسل والمضطرب»(٢).

الوجه الثاني: إن هٰذه الرواية التي تنفي الحيض عن فاطمة ﷺ معارضة بروايتين صحيحتين علىٰ موازين الإمامية تثبتان أن فاطمة ﷺ تحيض مثل سائر النساء، فقد روى الكليني والطوسي بإسناد صحيح عندهم(٣)، عن زرارة قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضي الصوم، قال: «ليس

(١) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٣١-١٣٢)، أما قول محسني بعد ذٰلك: «في صحيح علي بن الحكم عن أبي جميلة عن أبي جعفر عليه السلام: أن بنات الأنبياء عليهم السلام لا يطمثن، إنما الطمث عقوبة، وأول من طمثت سارة. أقول: الطمث عقوبة طبيعية وليست جزاء لما فعلت سارة بهاجر، وأظن الآفة من أبي جميلة الراوي الأول»، مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٣٦)، فلا يعني أنه يصحح الرواية كما ظن عمار المهداوي وحيدر حب الله، فأدرجا هٰذه الرواية ضمن الروايات المعتبرة عند محمد آصف محسني بناء علىٰ قول محسني: «صحيح علي بن الحكم»، ظنًّا منهما أنه حكم بصحة الرواية، وعقَّب حيدر حب على الله علىٰ كلام محسني قائلًا: «لم أفهم وجه إدراج سماحة الشيخ محسني رواية أبي جميلة في الصحيح، مع أن أبا جميلة وهو المفضل بن صالح قد ضعف في كلمات النجاشي»، المعتبر من بحار الأنوار (٢/ ١٠) الهامش رقم ٤، والصواب أن محسني إنما صحح الإسناد إلىٰ علي بن الحكم فقط، بدليل اتهامه لأبي جميلة وهو المفضل بن عمر- المعروف بأنه من الضعفاء - بأن الآفة منه، ولذا لم يورد محسني هٰذه الرواية في كتابه «معجم الأحاديث المعتبرة».

(٢) هوامش نقدية (ص ٤٤).

(٣) صحح إسناد هٰذه الرواية جماعة من علماء الإمامية، منهم المجلسي في مرآة العقول (١٣/ ٢٤٩) وملاذ الأخيار (٧/ ١٣٧)، ويوسف البحراني في الحدائق الناضرة (٣/ ٢٩٧)، والخميني في كتاب الطهارة (١/ ٢٨٣)، والبهبودي في صحيح الكافي (١/ ٢٢٠)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٤/ ٢٦٥).

عليها أن تقضي الصلاة وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان»، ثم أقبل عليّ، وقال: «إن رسول الله ﷺ كان يأمر بذٰلك فاطمة (عليها السلام) وكانت تأمر بذٰلك المؤمنات»»[١]. وروى الكليني والطوسي بإسناد صحيح عندهم[٢]، عن علي بن مهزيار قال: «كتبت إليه (عليه السلام): إمرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين فهل يجوز صومها وصلاتها أم لا، فكتب (عليه السلام): «تقضي صومها ولا تقضي صلاتها إن رسول الله ﷺ كان يأمر فاطمة صلوات الله عليها والمؤمنات من نسائه بذٰلك»» [٣].

ولأن صريح هٰذه الرواية هو أن فاطمة رضي الله عنها تحيض مثل سائر النساء، فقد حاول علماء الإمامية التوفيق بين هٰذه الرواية وبين الروايات التي تنفي الحيض عن فاطمة بوجوه عديدة كلها مبنية على التكلف والتعسف، وليس هٰذا الموضع محل مناقشة أجوبتهم[٤]، والمقصود أن الرواية التي يستدل بها المخالفون معارضَة في دعوىٰ نفي الحيض عن فاطمة برواية تستوي معها في صحة الإسناد، فضلًا عن أنها أقرب إلى العقل والمنطق من الرواية التي تدعي أن بنات الأنبياء بما فيهن فاطمة رضي الله عنها لا يحضن.

(١) الكافي (٣/ ١٠٥)، تهذيب الأحكام (١/ ١٦٠).

(٢) صحح إسناد هٰذه الرواية المجلسي في مرآة العقول (١٦/ ٣٤٠)، وملاذ الأخيار (٧/ ١٣٧)، ويوسف البحراني في الحدائق الناضرة (٣/ ٢٩٦)، والخميني في كتاب الطهارة (١/ ٢٨٣)، ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٤/ ٢٧٧).

(٣) الكافي (٤/ ١٣٦)، تهذيب الأحكام (٤/ ٣١٠)، وقد روى ابن بابويه القمي هٰذه الرواية في من لا يحضره الفقيه (٢/ ١٤٥) عن علي بن مهزيار، لكن الرواية حُذف منها اسم فاطمة رضي الله عنها!.

(٤) وقد اعتبر محمد عباس دهيني قضية نفي الحيض عن فاطمة رضي الله عنها من الغلو، انظر مقالته التعريفية عن العدد الثالث والعشرين من مجلة نصوص معاصرة:

https://hobbollah.com/motabeat/مجلّة-نصوص-معاصرة-في-عددها-الثالث-وا/

الوجه الثالث: أننا لو غضضنا الطرف عما في الرواية من إشكالات، وسلمنا جدلا بصحتها عند الإمامية، فإننا نمنع دلالتها على محل النزاع بيننا وبينهم:

لأن وصف فاطمة بالشهيدة يمكن أن يراد به أمران:

١- أن يكون المراد بالشهادة أن فاطمة ماتت شهيدة، وهذا بعيد، ولا يؤيده سياق الرواية، كما سيأتي بيانه، ولو سلمنا جدلًا بأن المراد أن فاطمة ماتت شهيدة، فما الدليل على أن سبب استشهاد فاطمة هو حادثة كسر الضلع؟!، فالرواية ساكتة عن ذلك، فادعاء أن سبب كون فاطمة شهيدة هو قصة كسر الضلع هو تعسف وتمحل لا دليل عليه.

٢- أن يراد بذلك منزلة الشهادة، والمقصود بها الشهادة على الخلق، فيكون المقصود من الرواية تخصيص فاطمة رضي الله عنها بفضيلة الشهادة على الخلق يوم القيامة، والدليل على ذلك أن وصف فاطمة بالشهادة في هذه الرواية جاء مقرونًا بوصفها بالصديقة، فيكون المعنى أن لها منزلتين: منزلة الصديقين لأنها سيدة نساء العالمين، ومنزلة الشهادة على الخلق، وهذا الصواب في دلالة الرواية. ولهذا التفسير شاهد من القرآن الكريم، فقد قرن الله تعالى بين وصف الصديقين والشهداء في القرآن دون أن يكون المراد بالشهداء في الآية من استشهد في سبيل الله، بل أريد به المؤمنون الصالحون، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الحديد:١٩]، وهذه المنزلة ثابتة للنبي ﷺ، ولأصحابه رضي الله عنهم خاصة، ولأمته عامة، كما في

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة:١٤٣]، ولا ريب أن فاطمة ؓ شهيدة بهٰذا المعنىٰ، وهٰذا ما مال إليه المرجع محمد حسين فضل الله وقرره[١].

وقد ورد في روايات عديدة عن أئمة آل البيت في كتب الإمامية إطلاق الشهادة علىٰ من لم يمت شهيدًا، فمن ذٰلك ما رواه الكليني في الكافي بسند معتبر علىٰ موازين الإمامية[٢] عن جعفر الصادق قال: «إن الميت منكم علىٰ هٰذا الأمر شهيد»، قال: قلت: وإن مات علىٰ فراشه؟، قال: «إي والله، وإن مات علىٰ فراشه حي عند ربه يرزق»»[٣].

وروى البرقي عن منهال القصاب، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «ادع الله لي بالشهادة، فقال: «المؤمن لشهيد حيث مات، أو ما سمعت قول الله في كتابه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الحديد:١٩]»»[٤].

و عن مالك الجهني، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ««يا مالك إن الميت منكم علىٰ هٰذا الأمر شهيد بمنزلة الضارب في سبيل الله». وقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما يضر رجلًا من شيعتنا أية ميتة مات، أكله السبع، أو أحرق بالنار، أو غرق، أو قتل، هو والله شهيد»»[٥].

(١) الزهراء القدوة (ص ١٨٣-١٨٤).
(٢) صحح إسناد هٰذه الرواية المجلسي الأب في روضة المتقين (١٣/ ٢١٥)، والمجلسي الابن في مرآة العقول (٢٥/ ٢٣٤)، والقارياغندي في البضاعة المزجاة (٢/ ٤٢٢) ومحمد آصف محسني في معجم الأحاديث المعتبرة (٢/ ٤٧٩).
(٣) الكافي (٨/ ١٤٦)
(٤) المحاسن للبرقي (١/ ١٦٤).
(٥) المحاسن للبرقي (١/ ١٦٤).

وليس هٰذا فقط، فقد جاء في روايات الإمامية إطلاق وصف الصديق الشهيد علىٰ من لم يستشهد في سبيل الله، فروى ابن بابويه القمي عن علي أنه قال: «الميت من شيعتنا صديق شهيد، صدق بأمرنا وأحب فينا وأبغض فينا يريد بذٰلك الله عز وجل، مؤمن بالله وبرسوله، قال الله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡ﴾»[1].

وروىٰ عن علي أيضًا أنه قال: «المؤمن علىٰ أي الحالات مات في أي يوم وساعة قبض فهو صديق شهيد»[2].

وروى البرقي عن الحسين بن علي عليهما - السلام قال: ««ما من شيعتنا إلا صديق شهيد»، قال: قلت: «جعلت فداك أنىٰ يكون ذٰلك وعامتهم يموتون علىٰ فراشهم؟» - فقال: «أما تتلو كتاب الله في الحديد ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [الحديد:١٩]»»[3].

فإذا تبين أن إطلاق اسم الشهيد في روايات الإمامية لا يقتصر علىٰ من مات شهيدًا، فالنتيجة أن هٰذه الرواية لا ينبغي الاستدلال بها علىٰ ثبوت قصة كسر الضلع، فلا حجية في هٰذه الرواية علىٰ موضوع النزاع بيننا وبين المخالفين.



(١) الخصال (ص ٦٣٦).

(٢) من لا يحضره الفقيه (٤/ ٤١١).

(٣) المحاسن للبرقي (١/ ١٦٣-١٦٤).

الرواية الثانية: رواية لطم فاطمة رضي الله عنها خدها:

استدل بعضهم[١] بما رواه الصدوق في أماليه، قال: «حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى العطار جميعًا، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن سيف بن عميرة، عن محمد بن عتبة، عن محمد بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: «بينا أنا وفاطمة والحسن والحسين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا التفت إلينا فبكىٰ، فقلت: ما يبكيك يا رسول الله؟ فقال: أبكي مما يصنع بكم بعدي. فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: أبكي من ضربتك على القرن، ولطمِ فاطمة خدَّها...»[٢].

وقد أورد هاشم الهاشمي هٰذه الرواية ضمن «المصادر التي صرحت بأن القوم ضربوا الزهراء عليها السلام سواء باليد أم بالسوط»[٣].

والجواب عن هٰذه الرواية من جهة في المتن والسند:

أما من ناحية الإسناد:

فإن الرواية ساقطة، لاشتمالها علىٰ جماعة من الضعفاء والمجاهيل، وإليك البيان:

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٤٦)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٧٥).
(٢) الأمالي (ص ١٩٧) رقم (٢)، ورواها ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٢/ ٥٢) بدون سند.
(٣) حوار مع فضل الله (ص ٢٧٧).

-**(أبو عبد الله الرازي)**: وهو محمد بن أحمد الجاموراني[(١)]، اتفق علماء الرجال على ضعفه، قال المجلسي: «وأبو عبد الله هو الجاموراني المُضعّف»[(٢)]، وقال حسين الساعدي: «ضعيف ضعفه ابن الوليد، وابن نوح، والصدوق، وابن الغضائري، وعدّه في الضعفاء كل من: العلامة، وابن داود، والجزائري[(٣)]، ومحمد طه نجف، **وفي رواياته ضعف وتخليط، ويظهر من بعضها الوضع**»[(٤)].

وضعفه كل من الخوئي[(٥)]، والمامقاني[(٦)]، ومحمد بن الحسن الشهيد الثاني[(٧)]، ونعمة الله الجزائري[(٨)]، وجواد التبريزي[(٩)]، وكاظم الحائري[(١٠)]، وقال محمد الشاهرودي: «لم يذكروه»[(١١)]، والخلاصة أن علماء الإمامية اتفقوا على ضعفه، كما قال نص على ذلك التستري حين قرر «ضعفه اتّفاقيًّا»[(١٢)].

(١) هو الجاموراني بلا شك، وقد ورد اسمه كاملًا في رواية أخرى في كتاب الخصال لابن بابويه ص٥، رواية رقم (١٢)، حيث تكررت رواية تلميذه الأشعري عنه، وروايته عن شيخه الحسن بن علي بن أبي حمزة، وهذا ما نص عليه علي أكبر غفاري، فقد علق في هامش الرواية قائلًا: «هو محمد بن أحمد أبو عبد الله الرازي»، وقال محمد أمين الكاظمي في كتابه هداية المحدثين إلى طريقة المحمدين ص٢٨٩: «أبو عبد الله: مشترك بين جماعة منهم الثقة وغيره... محمد بن أحمد الجاموراني الرازي، ويعرف برواية أحمد بن أبي عبد الله عنه وبرواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه».

(٢) ملاذ الأخيار (١٤/ ٣٧٢).

(٣) والمقصود به عبد النبي الجزائري صاحب كتاب حاوي الأقوال في علم الرجال.

(٤) الضعفاء من رجال الحديث (٣/ ١١٩).

(٥) المفيد من معجم الرجال للجواهري الذي لخّص أقوال الخوئي في الرجال، (ص ٤٨٧، ٤٩٦).

(٦) تنقيح المقال (١/ ١٣٢)، قال المامقاني عنه: «ضعيف أو مجهول».

(٧) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار (٢/ ٥٥).

(٨) كشف الأسرار في شرح الإستبصار (٣/ ٨٢).

(٩) أسس القضاء والشهادة (ص ٣٣٨).

(١٠) القضاء على الفقه الإسلامي (ص ٦٥٤).

(١١) مستدركات علم رجال الحديث (٦/ ٣٨٦). ومثله (٧/ ١٦٥).

(١٢) قاموس الرجال (٩/ ٥٣).

-(**الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني**): مطعون فيه، وقد مضىٰ الكلام عنه[١].

وخالف محمد تقي المجلسي (الأول) في ذٰلك، فحكم في كتابه «روضة المتقين» بقوة سند ورَدَ فيه الجاموراني عن الحسن بن علي بن أبي حمزة[٢].

فتعقبه الخواجوئي قائلًا: «والسند كما ترىٰ في غاية الضعف»، ثم قال: «ومن الغريب أن الشارح المجلسي قدس سره عدّ هٰذا السند في شرحه على الفقيه قويًا، ولا يعرف له وجه، فإن القوي في اصطلاح القوم يطلق على الموثق لقوة الظن بجانبه، بسبب توثيق راويه وإن كان مخالفًا، وقد يطلق علىٰ مروي الإمامي الغير[٣] الممدوح ولا المذموم، كذا في الدراية وشرحها للشهيد الثاني. وقد عُلِم أن الحسن بن علي مع أنه واقف، كذاب، ملعون، أضعف من أبيه، وقد ورد فيه ما فيه. ومثله أبو عبد الله الجاموراني ضعفه القمِّيُّون، حيث لم يعتبروا مروياته في كتاب نوادر الحكمة. فإذا كان هٰذا شأن الراوي، فكيف يعتمد علىٰ روايته ونقله في إثبات حكم شرعي، فلعله كان كاذبًا في روايته عن عبد الله بن وضاح الثقة»[٤].

-(**محمد بن عتبة**): هو معدود في طبقة أصحاب الصادق، وذكر الخوئي أنه مشترك بين عدة مجاهيل وهم: محمد بن عتبة الفزاري[٥]،

(١) انظر كلامنا حول رواية أمالي ابن بابويه عن النبي ﷺ.
(٢) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (٦/ ١٦٩).
(٣) كذا والصواب: غير.
(٤) الرسائل الفقهية للخواجوئي (١/ ٣٦٦- ٣٦٧).
(٥) جاء في رجال الشيخ الطوسي (محمد بن عبيدة الفزاري)، (ص ٢٨٩)، وهو الصحيح، وأما ما أثبته الخوئي بذكره عتبة بدل عبيدة هو اشتباه منه كما أشار لذٰلك محمد باقر الأبطحي في كتابه معجم رواة الحديث وثقاته (٦/ ٣٠٧٣)، وإنما ذكرنا ما ذكره الخوئي احتياطًا.

ومحمد بن عتبة الزغبلي أو الزغيلي، ومحمد بن عتبة السراج [١]، ولا يمكن أن يكون محمد بن عتبة أبو حذيفة بن ربيعة، لأنه من طبقة أقدم، حيث ذُكِرَ في أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [٢].

- **(محمد بن عبد الرحمن)**: وهو يروي عن أبيه، ويحتمل أن يكون أحد اثنين [٣]:

الاحتمال الأول: أنه محمد بن عبد الرحمن بن عوف، وبذا يكون والده هو عبد الرحمن بن عوف وهو الأشبه بالصواب، وإليك حالهما عند علماء الإمامية:

(١) المفيد من معجم رجال الحديث لمحمد الجواهري (ص ٥٤٩)، وانظر رجال الطوسي (ص ٢١٩)، وذكر النمازي كل من (محمد بن عتبة العجلي)، و(محمد بن عتبة الكندي)، وكلاهما ليس لهم ذكر في موسوعات الشيعة في كتب الرجال الإمامية كما في مستدركات علم رجال الحديث (٧/ ٢٠٠، ٢٠١)، فهم مجاهيل أيضًا.

(٢) وعلى ما سبق يمكن القول إن كل من يسمى محمد بن عتبة فهو مجهول إلا (محمد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي) الذي عدّه الشيخ الطوسي في رجاله (ص ٨٢) برقم (٨٢١)، من أصحاب علي رضي الله عنه، وأشار إلى أنّه كان عامله على مصر، ولا يمكن أن يكون هو الوارد في الإسناد فإن هذا من أصحاب علي رضي الله عنه وليس من طبقة الإمام الصادق كما هو المتعين في هذا الإسناد محل البحث، انظر المفيد من معجم الرجال (ص ٤٨٥).

(٣) وهناك احتمالات أخرى إلا أنها بعيدة منها أن الراوي عن علي رضي الله عنه هو (محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجذعاني) الذي عدّه الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام الصادق (ص٢٨٨)، فيصعب أن يروي عن علي رضي الله عنه، ومع ذلك نقول للفائدة (محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجذعاني) «مجهول» على مبنى الخوئي كما في المفيد من معجم رجال الحديث (ص٥٤١)، وقال المامقاني في تنقيح المقال:(١/ ١٣٩): «مجهول»، ولو قيل: إن الراوي هو (محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) -ومع أن هذا بعيد- فالجواب: روى محمد عن والده عبد الرحمن بن أبي بكر، وقد قال المامقاني عن عبد الرحمن بن أبي بكر: «الولد على سرّ أبيه» تنقيح المقال (١/ ٨٣)، وهو «مجهول» على مباني السيد الخوئي كما في المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٠٧).

- **محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف**: (مجهول)[١].

- **والده عبد الرحمٰن بن عوف** رضي الله عنه: الصحابي الجليل عند أهل السنة، قد حكم جماعة من علماء الرجال الإمامية بضعفه: قال المامقاني: «من أضعف الضعفاء»[٢]، وقال محمد الشاهرودي: «مذموم ملعون، من أصحاب الصحيفة الملعونة التي كتبوها وتعاهدوا علىٰ غصب الخلافة الإلهية...، وهو من الذين هموا بقتل النبي ﷺ ليلة العقبة...، جملة من ذمومه في سفينة البحار»[٣]، وقال علي الكركي: «من رؤوس المنافقين وأعلامهم وأساطينهم»[٤].

الاحتمال الثاني: أنه محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى القاضي الأنصاري، وبذا يكون والده هو عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ، وإليك رأي علماء الإمامية فيه وفي أبيه:

- **أما محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلىٰ**: فقد اختلف علماء الرجال فيه، فمدحه بعض علماء الإمامية[٥]، وذهب جماعة إلىٰ أنه مذموم وهو الصواب بمقتضىٰ قواعدهم، لذا قال محمد بن إسماعيل المازندراني في رجاله ردًّا علىٰ من مدحه: «وكلّ ذٰلك عجيب غريب، فإنّ نصب الرجل أشهر من كفر إبليس،

---

(١) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٤٥٢).

(٢) تنقيح المقال (١/ ٨٤).

(٣) مستدركات علم رجال الحديث (٤/ ٤١١).

(٤) رسائل المحقق الكركي (٢/ ٢٢٨).

(٥) كالعلامة الحلي في الخلاصة (ص٢٧١، وابن داود في رجاله (ص ١٧٧)، وراجع انتقاد جواد القيومي للحلي في الحاشية في نفس الصفحة لتعديله لمحمد بن عبد الرحمٰن، وقال: «الروايات في ذمه متضافرة»، وممن مدحه المجلسي في رجاله (ص ٣٠٥).

وهو من مشاهير المنحرفين... ويجب ذكره في الضعفاء كما فعله الفاضل عبد النبي الجزائري»[١]، ووافقه في هٰذا الرأي الملا علي العلياري[٢]، وذكر الخوئي أنّ الروايات متضافرة في ذمه، ثم قال ملخصًا القول فيه: «لا شك في أن الرجل من المنحرفين عن أهل البيت»[٣]، وحكم بضعفه كل من محمد طه نجف[٤]، والمامقاني[٥]، إبراهيم الدنبلي[٦]، وعبد النبي الجزائري[٧]، وأنكر محسن الأعرجي على ابن داود مدحه وعدّه تجاوزا[٨]، وأنكر الميرزا محمد الاسترابادي على ابن المطهر الحلي عدّه في القسم الأول قائلًا: «لا وجه لذكره هنا مع شهرة ما هو عليه»[٩]، وضعفه إبراهيم الشبوط ورد علىٰ مدح ابن المطهر الحلي له[١٠].

-**أما عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري**، فقد قال المامقاني عنه: «مهمل»[١١]، وعدَّه الخوئي: «مجهولًا»[١٢]، وذهب محسن الأمين إلىٰ أنه لا حظ له في التوثيق[١٣].

---

(١) منتهى المقال في أحوال الرجال (٦/ ٩٠).

(٢) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (٦/ ٤٦٧).

(٣) معجم رجال الحديث (١٧/ ٢٣٠).

(٤) إتقان المقال (ص ٣٥٣).

(٥) تنقيح المقال (١/ ١٣٩).

(٦) ملخص المقال (٣/ ٢٩٧).

(٧) حاوي الأقوال (٤/ ٢٧٠).

(٨) عدّة الرجال (٢/ ٦١).

(٩) منهج المقال في علم الرجال طبعة حجرية (ص ٣٠٢).

(١٠) ضعفاء الرواة (ص ٤٦٣).

(١١) تنقيح المقال (١/ ٨٣).

(١٢) المفيد من معجم رجال الحديث (ص ٣٠٨).

(١٣) أعيان الشيعة (٢/ ٢٨١)، قال محسن الأمين: «ابن أبي ليلى المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق».

ولذا حكم آصف محسني على الرواية بأنها غير معتبرة في كتابه مشرعة بحار الأنوار[1]، وقال محمد الحسيني عن هٰذه الرواية: «في سندها أبو عبد الله الرازي ضعيف، الحسن بن علي ضعيف، محمد بن عبد الرحمٰن مشترك بين المهمل والمجهول»[2].

أما من جهة المتن:

إن هٰذه الرواية لا دلالة فيها علىٰ تعرض فاطمة للطم أصلًا!، والاحتجاج بهٰذا الرواية علىٰ ذٰلك من غرائب الاستدلالات: فلفظ الرواية هو: «ولطمِ فاطمةَ خدَّها»، وهٰذا معناها أن فاطمة هي التي لطمتْ خدها، وهٰذا هو صريح لفظ الرواية، وأما سبب لطم فاطمة لخدها فغير مبين في الرواية، فإن كان المراد أنها فعلت ذٰلك يوم وفاة النبي ﷺ فنحن ننزه فاطمة رضي الله عنها عن ذٰلك، لأن النبي ﷺ نهىٰ عن لطم الخدود وشق الجيوب، ولا نتصور في فاطمة رضي الله عنها إلا أن تكون من الصابرات المؤمنات، لا من اللواتي يلطمن وجوههن.

وأول من وقفنا عليه يستدل بهٰذه الرواية في إثبات حادثة كسر الضلع هو جعفر مرتضى العاملي، لأنه يسلك منهجًا قائمًا على المبالغة في حشد الروايات دون التأمل في مدلولاتها، فالظاهر أنه لما رأىٰ عبارة «لطْمِ فاطمة خدَّها» توهم أن المراد بذٰلك قصة كسر الضلع، وهٰذا بعيد كما بينَّاه،

---

(١) قال آصف محسني في تعليقه على الجزء ٤٤ من بحار الأنوار في الباب ٢٢: «ليس في الباب ما يصح سندا إلا ما ذكر برقم ١٩»، والرواية محل البحث تحمل الرقم ١٧ في الباب ٢٢، مشرعة بحار الأنوار (٢/ ١٥٠).

(٢) هوامش نقدية (ص ١٥٥).

فإذا تبين ذٰلك فالعجب من المخالفين كيف خفي عليهم هٰذا وتابعوا جعفر مرتضى العاملي في الاستدلال بهٰذه الرواية، ولا ندري كيف حملوا هٰذه الرواية علىٰ غير دلالة ألفاظها الصريحة!.



- الرواية الثالثة: رواية دعاء علي بن موسى الرضا ﷺ واتهامه للشيخين بقتل ابن النبي ﷺ:

يستدل بعضهم برواية مذكورة في كتاب مهج الدعوات لابن طاووس جاء فيها: «دعاء آخر لمولانا الرضا في سجدة الشكر: رويناه بإسنادنا إلىٰ سعد بن عبد الله في كتاب فضل الدعاء: وقال أبو جعفر: عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن الرضا وبكير بن صالح، عن سليمان بن جعفر، عن الرضا قالا: دخلنا عليه وهو ساجد في سجدة الشكر فأطال في سجوده، ثم رفع رأسه فقلنا له: أطلت السجود، فقال: «من دعا في سجدة الشكر بهٰذا الدعاء كان كالرامي مع رسول الله ﷺ يوم بدر»، قالا: «قلنا فنكتبه»، قال: «اكتبا، إذا أنتما سجدتما سجدة الشكر فتقولا: اللهم العن اللذين بدّلا دينك، وغيّرا نعمتك، واتّهما رسولك ﷺ، وخالفا ملّتك، وصدّا عن سبيلك، وكفرّا آلاءك، وردَّا عليك كلامك، واستهزءا برسولك، وقتلا ابن نبيك، وحرّفا كتابك، وجحدا آياتك، وسخرا بآياتك، واستكبرا عن عبادتك، وقتلا أولياءك...» [١].

والجواب:

إن هٰذه الرواية لا تدل بأي وجه من الوجوه علىٰ حادثة كسر الضلع، فلم يرد فيها ما يشير إلىٰ ذٰلك.

وأما من تعلق بهٰذه الرواية من المخالفين فقد زعم أن وجه الدلالة في الخبر هو عبارة «وقتلا ابن نبيك»، فحملوها على المحسن بن علي، والصواب أن المراد بابن النبي ﷺ هنا هو الحسين رضي الله عنه، بدليل ما جاء في هٰذه الرواية نفسها من قول الراوي:

---

(١) مهج الدعوات (ص ٢٥٧).

«اللهم العن قتلة أمير المؤمنين، وقتلة الحسين بن علي وابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، اللهم زدهما عذابًا فوق عذاب»[(١)]، فعبارة ابن نبيك الواردة في أول الرواية محمولة على الحسين رضي الله عنه بدليل ما جاء في ذيلها. أما من قال إن المقصود به المحسن، فقد غفل عن اللغة السائدة في الأدعية والزيارات التي ينقلها الإمامية عن أهل البيت والتي تكرر فيها إطلاق عبارة «ابن نبيك ﷺ» على الحسين ﵁، وأما إطلاق ذٰلك على المحسن فلم نجد له شاهدا، ولبيان ذٰلك سنمثل لهٰذا الأمر بعدة روايات:

-ورد في كامل الزيارات لابن قولويه ضمن رواية زيارة قبر الحسين ﵁: «يا رب هٰذا عبدك وقد وافىٰ قبر ابن نبيك ﷺ»[(٢)].

- وجاء في مصباح المتهجد للطوسي في وداع من قُتل مع الحسين ﵁ في كربلاء: «وأشركني معهم في صالح ما أعطيتهم علىٰ نصرتهم ابن نبيك...، ولا تجعلني أخْيبَ وفْدِك وزوار ابن نبيك...، قبل أن تنأىٰ عن ابن نبيك داري»[(٣)].

-وفي المصباح أيضًا في زيارة الحسين ﵁ يوم عاشوراء: «وأهلكْ من جعل يوم قتل ابن نبيك وخيرتك عيدًا»[(٤)].

وجاء في المزار للمشهدي في زيارة الحسين: «إذْ جعلتَ لي السبيل إلىٰ زيارة ابن نبيك...»[(٥)].

(١) مهج الدعوات (ص ٢٥٧).
(٢) كامل الزيارات (ص ٣٧٧).
(٣) مصباح المتهجد (ص ٧٢٩- ٧٣٠).
(٤) مصباح المتهجد (ص ٧٨٤).
(٥) المزار للمشهدي (ص ٤١٩).

وغيرها من الروايات الكثيرة التي تؤكد أن إطلاق لفظ (ابن نبيك) أو حتىٰ (ابن بنت نبيك) إنما ينصرف للحسين ﵁ في الغالب، إلا إن دلت قرينة علىٰ خلاف ذٰلك.

فإن قيل: إن القرينة في هٰذه الرواية علىٰ أن المراد هو المحسن وليس الحسين هي أن أبا بكر وعمر لم يدركا مقتل الحسين، فينصرف الكلام لقتلهما المحسن عندما أسقطاه جنينًا، وكسرا ضلع فاطمة ﵂.

فالجواب من وجوه:

أولًا: ورد في كتب الإمامية أن سبب قتل الحسين هو ما حصل في السقيفة فقد جاء في الكافي للكليني عن أبي عبد الله في قوله تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:٧]، قال جعفر الصادق: «نزلت هٰذه الآية في فلان وفلان وأبي عبيدة الجراح وعبد الرحمٰن بن عوف وسالم مولىٰ أبي حذيفة والمغيرة بن شعبة، حيث كتبوا الكتاب بينهم وتعاهدوا وتوافقوا: لئن مضىٰ محمد لا تكون الخلافة في بني هاشم ولا النبوة أبدًا... قال أبو عبد الله (عليه السلام): لعلك ترىٰ أنه كان يوم يشبه يوم كتب الكتاب إلا يوم قتل الحسين (عليه السلام)، وهٰكذا كان في سابق علم الله عز وجل الذي أعلمه رسول الله ﷺ أن إذا كُتب الكتاب قُتل الحسين، وخرج المُلك من بني هاشم، فقد كان ذٰلك كله»[1].

وهٰذه الرواية صريحة في أن سبب قتل الحسين هو ما فعله أبو بكر وعمر في غصبهما الخلافة من آل البيت، وهو قول جعفر الصادق: «إذا كُتب الكتاب قُتل الحسين».

(١) الكافي (٨/ ١٧٩)، وقال المجلسي عن سنده: «موثق على الأظهر»، مرآة العقول (٢٦/ ٦٨).

ويؤكد المجلسي في بحار الأنوار أن سبب قتل الحسين هو انقلاب أبي بكر وعمر وهما السبب الرئيس في قتل الحسين إذ يقول المجلسي: «ولنعم ما قيل: ما قُتل الحسين إلا في يوم السقيفة[١].

قال الشيخ أبو الفضل سلطان محمّدي: «كان العلامة الوحيد البهبهاني يرىٰ أنّ شهادة الإمام الحسين عليه السلام هي أثر من آثار غصب خلافة الأئمّة عليهم السلام، وينسب مضمون المقولة المذكورة في الأعلىٰ إلى الأئمّة، فيقول: كان الأئمّة عليهم السلام يقولون دائمًا: «ما قتل الحسين إلّا يوم السَّقِيفة»»[٢].

ثانيا: جاء عن الحسين رضي الله عنه في كتب الإمامية أنه اتهم أبا بكر وعمر بقتله، فقد جاء في بحار الأنوار أن الحسين كان يمسح الدم قبل موته ويقول: «هكذا أكون حتىٰ ألقىٰ جدي رسول الله وأنا مخضوب بدمي وأقول: يا رسول الله قتلني فلان وفلان»[٣].

وعليه فالمقصود بقوله: «وقتلا ابن نبيك»، أي اتهام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالتسبب بمقتل الحسين رضي الله عنه.

ولذا ذهب جماعة من علماء الإمامية إلىٰ أن المراد من هذه الرواية هو الحسين رضي الله عنه، فعندما سُئل المرجع محمد صادق الروحاني: ذكر السيد ابن طاووس في كتابه مهج الدعوات رواية طويلة مما جاء فيها: «اللهم العن

---

(١) بحار الأنوار (٤٥/ ٣٢٨).

(٢) بحث منشور في مجلة نصوص العددان الثاني والثالث والثلاثون، خريف وشتاء ٢٠١٤م، ١٤٣٥هـ، بعنوان:ثورة عاشوراء، دراسةٌ في العوامل السياسية والاجتماعية) (ص ١٢٠)، التعليق على الحاشية رقم (٩).

(٣) بحار الأنوار (٤٥/ ٥٣).

اللذين بدّلا دينك، وغيّرا نعمتك، واتّهما رسولك ﷺ، وخالفا ملّتك، وصدّا عن سبيلك، وكفرّا آلاءك، وردّا عليك كلامك، واستهزءا برسولك، وقتلا ابن نبيك، وحرّفا كتابك، وجحدا آياتك، وسخرا بآياتك، واستكبرا عن عبادتك، وقتلا أولياءك» ويظهر أن المراد بهما الأول والثاني لكن قتلهما ابن نبيك، هنا إشكال، كيف يُتهمان في مقتل الإمام الحسين سلام الله عليه وهما لم يدركا الحادثة؟ ما هو السر في ذلك؟ ودمتم سالمين.

أجاب قائلًا: «السبب الأصلي والأساس لقتل سيد الشهداء ما تحقق بعد رحلة رسول الله ﷺ وورود المصائب المهلكة على سيدة نساء العالمين سلام الله عليها».



وهٰذه صورة فتوى الروحاني:

تاريخ ارسال :	
كد :	٥٠٢٤٧
نام :	سعد
ايميل :	
سوال :	السؤال : ذكر السيد ابن طاووس طيب الله ثراه في كتابه مهج الدعوات رواية طويلة مما جاء فيها : " اللهم العن اللذين بد لا دينك وغيرا نعمتك واتهما رسولك صلى الله عليه وآله وسلم وخالفا ملتك وصدا عن سبيلك وكفرا آلاءك وردا عليك كلامك واستهزءا برسولك وقتلا ابن نبيك .... " و يظهر أن المراد بهما الأول و الثاني لكن قتلهما ابن نبيك هنا إشكال , كيف يتهما في مقتل الإمام الحسين سلام الله عليه وهما لم يدركا الحادثة ؟ ما هو السر في ذلك ؟ و دمتم سالمين

باسمه جلت أسماؤه

السبب الأصلي والأساسي لقتل سيد الشهداء ما تحقق بعد رحلة رسول الله صلى الله عليه وآله وورود المصائب المهلكة على سيدة نساء العالمين سلام الله عليها

١٠ رجب ١٤٣٢

الروحاني

محمد صادق الحسيني الروحاني

وأجابت لجنة الإفتاء بمكتب المرجع محمد فاضل اللنكراني عن نفس السؤال بما يلي: «لم يكونا مباشرين في الحادثة، والمراد تسببهما في ما وقع من الأحداث ومنها وقعة عاشوراء، ولذا ورد عن زينب بنت علي عليهما السلام أنها قالت يوم عاشوراء رأت نهب الخيام، بأبي وأمي من صار خيامه يوم الاثنين نهبًا، والمراد بيوم الإثنين يوم السقيفة»[1].

وهٰذه صورة فتوىٰ مكتب المرجع اللنكراني:

من: آية الله العظمي الشيخ الفاضل اللنكراني <info@lankarani.com>
التاريخ: 12 يونيو، 2011 6:58:43 م غرينتش+3
الموضوع: الجواب - 66792

بسمه تعالي

السلام عليكم

لم يكونا مباشرين في الحادثة، و المراد تسببهما في ما وقع من الأحداث و منها و قعة عاشوراء، و لذا ورد عن زينب بنت علي عليهما السلام أنّها قالت يوم عاشوراء رأت نهب الخيام، بأبي و امي من صار خيامه يوم الاثنين نهباً، و المراد بيوم الاثنين يوم السقيفة.

لجنة الإفتاء

سؤال حول الإمام الحسين سلام الله عليه السلام عليكم ورد في مهج دعوات السيد ابن طاووس رضوان الله عليه رواية طويلة جاء فيها : " اللهم العن اللذين بد لا دينك وغيرا نعمتك واتهما رسولك صلى الله عليه وآله وسلم وخالفا ملتك وصدا عن سبيلك وكفرا آلاءك وردا عليك كلامك واستهزءا برسولك وقتلا ابن نبيك .. " و كما هو ظاهر هما الخلفاء الأول و الثاني , لكن قوله " وقتلا ابن نبيك " و هو الإمام الحسين سلام الله عليه كما هو ظاهر , كيف يتهما في قتله وهما لم يدركا الحادثة ؟ و دمتم بخير

---

(١) أرسلنا السؤال إلىٰ مكتب المرجع محمد فاضل اللنكراني عن طريق قسم الاستفتاءات بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني، والجواب مرقم بـ ٦٦٧٩٢.

وأجاب مكتب المرجع ناصر مكارم الشيرازي عن هٰذا السؤال بما يلي: «إن ما جرىٰ يوم السقيفة كان سببًا لما جرىٰ في كربلاء، لأنّ معاوية كان واليا من قبل الثاني على الشام، وبعد معاوية تصدى ابنه يزيد بخلافته هٰذا ولٰكن الرواية مرسلة»(١)

وهٰذه صورة فتوىٰ مكتب المرجع ناصر مكارم الشيرازي:

من: "makarem@makarem.ir> "Makarem.ir [Estefta]<
التاريخ: 19 يونيو، 2011، 10:14:34 ص غرينتش+3
الموضوع: الجواب

بسم الله الرحمن الرحيم

:: :: بعد التحية والسلام؛

الجواب: المراد أنّ ما جرى فى السقيفه كان سبباً لما جرى فى كربلاء لأنّ معاوية كام والياً من قبل الثانى على الشّام و بعد معاوية تصدى ابنه يزيد بخلافته هذا و لكنّ الرواية مرسلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مكتب آية الله العظمى مكارم الشيرازي / قسم الاستفتاءات

---

(١) أرسلنا السؤال إلىٰ مكتب المرجع ناصر مكارم الشيرازي عن طريق قسم الاستفتاءات بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني.

وأجاب الأستاذ في حوزة قم أحمد المددي عن نفس السؤال قائلًا: «بسمه تعالىٰ: المراد هما الأساس لذٰلك»[١].

فهٰذه أقوال كبار مراجع الإمامية وعلمائهم صريحة في أن المقصود في هٰذه الرواية هو الحسين رضي الله عنه، وهو ما يتفق مع ألفاظ الزيارات السالفة الذكر، وما رووه عن الحسين نفسه أن سبب قتله هما الخليفتين الأول والثاني، وهو ما يؤكد أن رواية ابن طاووس في مهج الدعوات غير داخلة فيما نحن فيه، ولا علاقة لها بقضية كسر ضلع فاطمة الزهراء والمحسن.

وقفة:

أوقع من يستدل بهٰذه الرواية نفسه بإشكال ومنزلق خطير، فإنه أراد الطعن في أبي بكر وعمر، فاستدل برواية ظاهرها بل صريحها يدل على القول بتحريف القرآن، فقد جاء في الرواية المنسوبة للإمام الرضا عن الشيخين وهو منها بريء: «وحرَّفا كتابك».

وقد استدل النوري الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» بهٰذه الرواية ليثبت مدعاه في تحريف القرآن والعياذ بالله، إذ قال: «الدليل الحادي عشر: الأخبار الكثيرة المعتبرة الصريحة في وقوع السقط، ودخول النقص في الموجود من القرآن، زيادة علىٰ ما مرّ متفرقًا ضمن الأدلة السابقة، وأنه أقل من تمام ما نزل إعجازًا علىٰ قلب سيد الإنس والجان من غير اختصاص بآية أو سورة، وهي متفرقة في الكتب المعتبرة التي عليها المعول وإليها المرجع عند الأصحاب، جمعت ما عثرت عليها في هٰذا الباب بعون الملك الوهاب»[٢].

---

(١) أرسلنا السؤال إلىٰ موقع أحمد المددي عن طريق قسم الأسئلة بموقعه الرسمي فجاءنا جوابه عن طريق البريد الإلكتروني.

(٢) فصل الخطاب الطبعة الحجرية (ص ٢٣٥)، فصل الخطاب- طبعة دار الدراسات الفكرية- (١/ ٦١٩)، فصل الخطاب- طبعة دار الانتشار العربي- (ص ٥٥٥).

ثم ساق النوري الطبرسي أدلته ومنها هذه الرواية[١]، لأنها تدل صراحة على تعرض القرآن للتحريف بزعمه[٢].

حكم علماء الإمامية على الرواية:

ونختم بأن محمد آصف محسني قد حكم على الرواية بعدم الاعتبار في مشرعة بحار الأنوار، ذلك أنه لم يذكرها ضمن الروايات المعتبرة[٣]، وقد حكم المرجع مكارم الشيرازي على الرواية بالإرسال كما مر معنا[٤].

(١) فصل الخطاب الطبعة الحجرية (ص ٢٤٥-٢٤٦)، فصل الخطاب -طبعة دار الدراسات الفكرية- (١/ ٦٤٨) رواية رقم (٤٦)، فصل الخطاب-طبعة دار الانتشار العربي- (ص ٥٧٣)، الرواية رقم (٤٦).

(٢) وقد حاول من استدل بهذه الرواية صرف عبارة «وحرفا كتابك» عن ظاهرها، بحملها على التحريف المعنوي كما فعل جعفر مرتضى العاملي في كتابه مختصر مفيد (٥/ ٤١)، وقد نقض النوري هذه الدعوى في كتابه «فصل الخطاب»، حيث قال ردًّا على من زعم أن المراد بالتحريف في الروايات هو التحريف المعنوي: «إنا لم نعثر على التحريف المعنوي الذي فعله الخلفاء الذين نسب إليهم التحريف في تلك الأخبار في آية أو أكثر وتفسيرهم لها بغير ما أراد الله تعالى منها، ولو وجد ذلك لكان في غاية القلة، وإنما شاع التحريف المعنوي والتفسير بالرأي والأهواء في الطبقات المتأخرة عنهم من المفسرين الذين عاصروا الأئمة عليهم السلام، كقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل، أو تأخروا عنهم (ع) كالبلخي والقاضي والزمخشري والرازي وأضرابهم، وإنما الذي صدر من الخلفاء مخالفة القرآن في مقام العمل للدواعي النفسانية والشبهات الإبليسية، وليس هذا تحريفاً ويوضح ما ذكرنا ما في أخبار المناشدة وغيرها من تصديقهم ما عده أمير المؤمنين عليه السلام من مناقبه من الآيات البينات، وإن لم يعملوا بلازمه، فصل الخطاب الطبعة الحجرية (ص٢٤٩)، فصل الخطاب طبعة دار الدراسات الفكرية (١/ ٦٥٧)، فصل الخطاب طبعة دار الانتشار العربي (ص ٥٨١).

(٣) مشرعة بحار الأنوار (٢/ ٤٢٧)، وقد ذكر المجلسي هذه الرواية في بحار الأنوار (٨٣/ ٢٢٣)، في الباب ٤٤ باب سجدة الشكر وقم الرواية (٤٤).

(٤) سبق أن نقلنا جواب مكارم الشيرازي حول تعيين مفهوم (ابن نبيك) وقال في ذيل جوابه (ولكن الرواية مرسلة) ثم سُئل مرة أخرى حول معنى قوله إن الرواية مرسلة فجاء في نص السؤال الموجه له: «ما نحتاج توضيحه لتمام فهم جواب سماحتكم لتتم الفائدة قولكم فى ذيل الجواب «و لكن الرواية مرسلة» هل يقصد سماحة الوالد أن رواية ابن طاووس المشار إليها بالسؤال مرسلة؟. فأجاب مكارم الشيرازي بقوله: «الجواب: نعم».

- الرواية الرابعة: رواية عزم محمد بن علي الجواد رحمه الله إخراج أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من قبريهما وتحريقهما انتقاما لفاطمة رضي الله عنها:

استدل بعض المخالفين برواية في دلائل الإمامة لإثبات حادثة كسر الضلع[(١)]، قال صاحب دلائل الإمامة: «أخبرني أبو الحسين محمد بن هارون بن موسىٰ، قال: حدثنا أبي، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني زكريا بن آدم، قال: إني لعند الرضا (عليه السلام) إذ جيء بأبي جعفر (عليه السلام)، وسنه أقل من أربع سنين، فضرب بيده إلى الأرض، ورفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له الرضا (عليه السلام): بنفسي أنت، لم طال فكرك؟ فقال عليه السلام: فيما صنع بأمي فاطمة (عليه السلام)، أما والله لأخرجنهما ثم لأحرقنهما، ثم لأذرينهما، ثم لأنسفنهما في اليم نسفًا. فاسْتدْنَاه، وقبَّل ما بين عينيه، ثم قال: بأبي أنت وأمي، أنت لها، يعني الإمامة»[(٢)].

ومع أن هٰذه الرواية ليست صريحة علىٰ موضع النزاع، لعدم تضمنها أي لفظ يشير إلىٰ قضية الهجوم أو الاعتداء على الزهراء وكسر ضلعها[(٣)]، غير أننا سنفصل الكلام عنها سندًا ومتنًا دفعا لاستدلال المخالفين بها:

---

(١) مأساة الزهراء (٢/ ٧٠)، الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٦٩)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٤).

(٢) دلائل الإمامة (ص٤٠٠)، ووردت أيضًا في نوادر المعجزات (ص ١٩١) بنفس السند، وذكرت في كتاب إثبات الوصية (ص ٢١١) بدون سند.

(٣) وهٰذا ما أقر به جعفر مرتضى العاملي حيث قال بعد أن ذكر هٰذه الرواية: «هٰذه الرواية وإن لم تكن صريحة في تفاصيل ما جرىٰ، ولٰكنها أيضًا تعبر عن أنها عليها السلام - شخصيا - قد تعرضت لظلم فاحش»، مأساة الزهراء (٢/ ٧٠).

أما من جهة السند: فقد مضى الكلام عن كتاب دلائل الإمامة بتفصيل، وبيَّنا أن مؤلفه مجهول وأن نسخته المتداولة لا يوثق بها، وأما الإسناد الذي روي به هٰذا الخبر ففيه عدة علل:

- **محمد بن هارون بن موسى التلعكبري**: (مجهول) علىٰ مباني الخوئي[1].

- **محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي**: ليست له ترجمة في كتب الإمامية -بحسب بحثنا ومع بذل الجهد-، وهٰذا الاسم مثبت في مخطوطتي دلائل الإمامة[2]، وجميع طبعاته التي وقفنا عليها[3]، وكذا في النسخ الخطية لكتاب نوادر

---

(١) كما في كتاب المفيد من معجم الرجال للجواهري (ص ٥٨٦)، و زبدة المقال لبسام مرتضىٰ (٢/ ٤٠٩).

(٢) مخطوط دلائل الإمامة المحفوظ بمكتبة المرعشي النجفي برقم (٢٩٧٤) [ق ٢٣٩/ أ]، وهٰذه صورة النص

فذاب حتى صار ماء ثم جمعه فجعله في قدح ثم ردها ومسحها بيده فاذا هو قصعة كما كانت فقال
مثل هذا فليكن القدرة . واخبرني ابو الحسين محمد بن هرون بن موسى قال حدثنا ابي رضي الله عنه
قال اخبرنا ابو جعفر محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد قال حدثنا محمد بن احمد بن ابي عبد الله البرقي قال
حدثني زكريا بن ادم قال اني لعند الرضا اذ جيء بابي جعفر عليهما السلم وسنه اقل من اربع سنين
فضرب بيده الى الارض ورفع راسه الى السماء . فاطال الفكر فقال له الرضا عليه السلم بنفسي فلم طال فكرك
فقال فيما صنع بامي فاطمة اما والله لاخرجنهما ثم لاحرقنهما ثم لاذرينهما ثم لانسفنهما في اليم
نسفا فاستدناه وقبل بين عينيه ثم قال بابي انت وامي انت لها يعني الامامة . قال
امية بن علي كنت بالمدينة وكنت اختلف الى ابي جعفر عليه السلم وابوه بخراسان فدعي يوما بالجارية

وأما النسخة الثانية المحفوظة في المكتبة الرضوية فلم نقف عليها، غير أن مؤسسة البعثة قد اعتمدت علىٰ هٰذه النسخة، وكذا نسخة المرعشي، ولم تشر لوقوع اختلاف في النص بين النسختين الخطيتين، لأن منهج التحقيق الذي ساروا عليه هو التنبيه على الاختلافات بين النسخ إلا إن لم تكن ذات أهمية، ولا شك أن وقوع خلاف في السند هو أمر مهم، وما داموا لم ينبهوا علىٰ ذٰلك فالظاهر اتفاق النسختين.

(٣) راجع طبعات دلائل الإمامة التالية: طبعة منشورات المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٩٤٩م (ص ٢١٢)، والطبعة الثانية لمؤسسة الأعلمي سنة ١٩٨٨م (ص ٢٠٧)، والطبعة الأولىٰ لمؤسسة البعثة بتحقيق قسم الدراسات الإسلامية في قم سنة ١٤١٣هـ (ص ٤٠٠).

المعجزات[١]، ....

(١) مخطوط نوادر المعجزات المحفوظ في المكتبة الرضوية برقم (٣٣٣٢١)، (ص ٧٣)، وهذه صورة النص

ماء ثم جمعه في ... ثم ردها ... عليه فصارت صحيحة كما كانت فقال مثل خيلك القدرة

ومنها قال أبو جعفر أخبرني أبو الحسين محمد بن هارون بن موسى التلعكبري عن أبيه قال أخبرني أبو جعفر
محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي قال حدثني زكريا بن آدم قال إني كنت
عند الرضا صلوات الله عليه إذ جيء بأبي جعفر صلوات الله عليه وسنّه أقل من أربع سنين
فضرب بيده إلى الأرض ورفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر فقال له الرضا صلوات الله عليه بنفسي
فيم طال فكرك قال فيما صنعا بأمي فاطمة صلوات الله عليها أما والله لأخرجنهما ثم لأحرقنهما
ثم لأذرينهما ثم لأنسفنهما في اليم نسفا فاستدناه وقبل ما بين عينيه ثم قال بأبي أنت وأمي أنت
لها يعني الإمامة ومنها قال أبو جعفر روى أحمد بن الحسن عن محمد بن أبي الطيب عن عبد الوهاب
بن منصور عن محمد بن أبي العلاء قال سألت قاضي القضاة يحيى بن أكثم بعد منازعة جرت بينه

ومخطوط نوادر المعجزات المحفوظ في مكتبة چهل ستون في طهران برقم (٩٦)، [ق ٧١]،

الوليد عن محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي قال حدثني زكريا بن
آدم قال إني لعند الرضا عليه السلام إذ جيء بأبي جعفر عليه السلام وسنه أقل
من أربع سنين فضرب بيده الأرض ورفع رأسه إلى السماء فأطال
الفكر فقال له الرضا عليه السلام بنفسي فيم طال فكرك قال فيما صنعا بأمي
فاطمة أما والله لأخرجنهما ثم لأحرقنهما ثم لأذرينهما ثم لأنسفنهما
في اليم نسفا فاستدناه وقبل ما بين عينيه ثم قال بأبي أنت وأمي
أنت لها يعني الإمامة ومنها قال أبو جعفر روى أحمد بن الحسين
عن محمد بن أبي الطيب عن عبد الوهاب بن منصور عن محمد بن أبي

=

وسائر طبعاته[١]، ونقل الكثير من علماء الإمامية هذا الخبر عن الطبري بنفس الإسناد[٢]، وعلىٰ ما سبق فالرجل (مجهول).

= -ومخطوط نوادر المعجزات المحفوظ في المكتبة الرضوية برقم (١٩٢٣)، [ق ٤٧/ ب] و [ق ٤٨/ أ]،

فقال لي يا عمارة اترى من هذا عجبا قلت نعم فوضع يده عليه فرايت حتى

ما ثم جمعه فجعله في قدح ثم ردها ومسح بيده عليه فصار دنانير كما كا

فقال مثل فليكن القدر ومنها قال ابو جعفر اخبرني ابو الحسين محمد بن هرون بن

موسى التلعكبري عن ابيه قال اخبرني ابو جعفر محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد عن محمد بن

احمد بن

احمد بن ابي عبد الله البرقي قال حدثني زكريا ابن ادم قال اني لعند الرضا

اذ جي بابي جعفر ع وسنه اقل من اربع سنين فضرب بيده الى الارض ورفع راسه

الى السماء فاطال الفكر فقال له الرضا ع بنفسي فلم طال فكرك فقال فيما صنعنا

بابن فاطمة ع اما والله لاخرجنهما ثم لاحرقنهما ثم لاذرينهما ثم لانسفنهما في اليم

نسفا فاستدناه وقبل ما بين عينيه ثم قال بابي انت وامي انت لها يعني الامامة

ومنها قال ابو جعفر حدثني احمد بن الحسن عن محمد ابن ابي الطيب عن عبد الوهاب

ويضاف إلىٰ ذلك النسخ الخطية الأربعة التي اعتمد عليها باسم الأسدي في طبعة مكتبة العلامة المجلسي لنوادر المعجزات، فلم يشر إلىٰ وقوع اختلاف في النسخ الخطية.

(١) راجع طبعات نوادر المعجزات التالية: طبعة منشورات كمال الملك (ص ٢٣٦)، طبعة مكتبة العلامة المجلسي (ص ٣٦٠)، طبعة مؤسسة الإمام المهدي (ص ١٨٣)

(٢) منهم هاشم البحراني في مدينة المعاجز (٧/ ٣٢٥)، و لجنة الحديث في معهد باقر العلوم في موسوعة شهداء المعصومين (١/ ٢٥٠)، وهاشم الهاشمي في حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٣٤).

استدراكات:

الاستدراك الأول:

نقل بعض علماء الإمامية رواية دلائل الإمامة التي نحن بصددها، لكنهم خالفوا ما هو موجود ومثبت في نسخ دلائل الإمامة وغيروا اسم (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي)، إلىٰ (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) كالمجلسي(١)، وهادي النجفي الذي أشار إلىٰ أنه ينقل من كتاب دلائل الإمامة طبعة مؤسسة البعثة، ثم حرّف الاسم ونقل منها خلاف ما هو موجود فيها(٢)!، وعبد الزهراء مهدي في كتابه الهجوم علىٰ بيت فاطمة صنع مثل ما صنع هادي النجفي(٣)!.

ولا شك أن هٰذا خطأ، وكان علىٰ من غيَّروا اسم الراوي أن يبينوا سبب هٰذا التغيير، لا أن يغيروا اسم الراوي، مع إحالتهم علىٰ كتاب دلائل الإمامة دون الإشارة إلىٰ تغييرهم لاسم الراوي.

---

(١) بحار الأنوار (٥٠/ ٥٩).

(٢) موسوعة أحاديث أهل البيت (٨/ ٥١٧)، وقد أشار في الهامش إلى المصدر قائلًا: «دلائل الإمامة: ٤٠٠ ح١٨»، وأشار في (١٢/ ٤٥٠) ضمن مصادر الكتاب إلىٰ أن نسخة دلائل الإمامة التي ينقل منها هي طبعة (قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة- قم المقدسة ١٤١٣هـ)، ولكنه لم يكن أمينا في النقل بل غيَّر (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي) وهو المثبت في طبعة مؤسسة البعثة وجعله (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) دون أيّ إشارة منه إلىٰ هٰذا التغيير!.

(٣) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٤٢٤، ٤٢٥)، وأشار عبد الزهراء في الهامش إلى المصدر قائلًا: «دلائل الإمامة: ٢١٢ (الطبعة الحديثة: ٤٠٠)، عنه بحار الأنوار: ٥٠/ ٥٨، نوادر المعجزات: ١٨٣»، وهٰذه الإحالات عجيبة، فالطبعتين اللتين اعتمد عليها عبد الزهراء مهدي لدلائل الإمامة وهي طبعة منشورات المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٩٤٩م، وطبعة مؤسسة البعثة، و طبعة نوادر المعجزات (ص١٨٣) التي طبعتها مدرسة الإمام المهدي عليه السلام في (قم)، وجميع هٰذه الطبعات أطبقت علىٰ أنّ اسم الراوي (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي)، لكن عبد الزهراء مهدي ترك ذٰلك كله ونقل اسم الراوي (أحمد بن أبي عبد الله البرقي)، كما هو موجود في بحار الأنوار.

الاستدراك الثاني:

بعد أن تبين أن المجلسي وهادي النجفي وعبد الزهراء مهدي خالفوا ما هو ثابت في نسخ كتاب دلائل الإمامة، وأثبتوا اسم (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) في الإسناد، نقول -حتىٰ لو تنزلنا معهم جدلا وسلمنا بأن تغييرهم لاسم الراوي جائز، فإن الإشكال في الإسناد قائم، لأن الخوئي يستبعد أن يروي محمد بن الحسن بن الوليد عن (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) حيث يقول: «إن المذكور في كلام الشيخ رواية ابن الوليد، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، والمذكور في كلام النجاشي روايته، عن أحمد بن محمد بن أبي علي البرقي، وأبو علي البرقي هو الحسن بن خالد أخو محمد بن خالد، علىٰ ما مر في ترجمته، فأحمد هٰذا، هو حفيد الحسن عم أبي عبد الله البرقي، وغير بعيد أن يكون ما ذكره النجاشي هو الصحيح، إذ لم يعهد رواية ابن الوليد عن أحمد ابن أبي عبد الله البرقي، بل هو بعيد في نفسه. فإن أحمد بن أبي عبد الله توفي قبل أحمد بن محمد بن عيسىٰ، المتوفىٰ حدود سنة (٢٨٠)، علىٰ ما مر في ترجمته، وابن الوليد توفي في (٣٤٣)، فيبعد رواية ابن الوليد عنه بلا واسطة. ويؤيد ذٰلك أن أحمد بن أبي عبد الله له رواية كثيرة، وهو من مشاهير الرواة، وكذٰلك ابن الوليد، فلو أدرك ابن الوليد أحمد بن أبي عبد الله لشاعت روايته عنه وكثرت، مع أنا لم نجد له ولا رواية واحدة، بل إن روايات ابن الوليد عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، بواسطة سعد بن عبد الله، كما في طريق الصدوق إلىٰ أحمد بن أبي عبد الله نفسه»[1]، ثم ساق الخوئي أمثلة كثيرة للوسائط بين ابن الوليد وأحمد بن أبي عبد الله البرقي.

---

(١) معجم رجال الحديث (٢٠/ ١٥٩).

ووافق الشيخ جواد القيومي الخوئي في هٰذا الرأي، لأنه استدل به في تعليقه علىٰ فهرست الطوسي[١].

وقال المحقق محمد تقي التستري: «طريق فهرست الشيخ الأوّل إليه: «ابن الوليد، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي»، الظاهر أنّ فيه سقطًا، وأنّ الأصل «ابن الوليد عن الصفّار عن أحمد»»[٢].

الاستدراك الثالث:

بعد بيان خطأ من ذهب إلىٰ أن الراوي هو (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) وأن السند علىٰ هٰذا التقدير منقطع، نضيف تنزلًا رأي محمد باقر البهبودي الذي درس حال (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) وما قيل فيه، فكانت نتيجة بحث البهبودي أن قال: «الخطب في أخذه بالوجادة والإجازة من دون مَيْز بين صحيح النسخ ومدسوسها. فبعدما نراه يروي ويحدث عن الغلاة والزنادقة جهارا من دون تحرُّج، كيف نثق به فيما كان يروي عن الثقات الأثبات بأنه لم يأخذ كتبهم إلا بعد التحرز التام عن مكائد الغلاة، وإني بعد ما تتبعت رواياته، وجدته يروي عن النسخ المجعولة الموضوعة على الثقات الأثبات كثيرًا»[٣].

ذكرنا هٰذا من باب الفائدة والتنزل، وإلا فإن الصواب الذي لا مرية فيه وتدعمه الأدلة أن الراوي هو (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي)، وليس (أحمد بن أبي عبد الله البرقي).

(١) الفهرست للطوسي الهامش بتحقيق جواد القيومي (ص٢٥٥)، في ترجمة نصر بن مزاحم.
(٢) قاموس الرجال (١٠/ ٣٦٢).
(٣) معرفة الحديث (ص ١٧١).

الاستدراك الرابع:

بعد ما سبق بيانه من جهالة (محمد بن هارون بن موسى التلعكبري)، وجهالة (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي) وأن السند مع تغيير علماء الإمامية له إلىٰ (أحمد بن أبي عبد الله البرقي) سيكون منقطعًا، سيتبين عدم صحة قول هاشم الهاشمي: «ورجال السند من أجلة ثقات أصحابنا، إلا أن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري لم يرد في حقه توثيق بالخصوص»، لأن البرقي مجهول كما بينا.

ثم حاول هاشم الهاشمي توثيق التلعكبري باعتباره من شيوخ النجاشي ثم ختم كلامه قائلًا: «وبناء علىٰ ذٰلك فمن المحتمل أن يكون محمد بن هارون ثقة وفقا لرأي الخوئي أيضًا بتوثيق مشايخ النجاشي، وإن لم يكن معتضدا بشواهد أخرىٰ، حيث إن النجاشي لم ينقل عنه إلا في مورد واحد من كتابه»[١].

نقول:

أما قول هاشم الهاشمي: «ورجال السند من أجلة ثقات أصحابنا»، لا شك أنه غير صحيح، فليس في كتب الإمامية ترجمة لـ (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي)، فضلًا أن يكون موثَّقًا ومن أجلة أصحابهم، والهاشمي نفسه أثبت اسم (محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي) في سند الرواية.

وأما قوله: «فمن المحتمل أن يكون محمد بن هارون ثقة وفقًا لرأي الخوئي أيضًا بتوثيق مشايخ النجاشي»، فالجواب عنه: هٰذا الاحتمال مستبعد،

(١) حوار مع فضل الله حول الزهراء، هامش (ص ٣٤).

بل يناقض رأي الخوئي في عدم عد محمد بن هارون التلعكبري من مشايخ النجاشي أصلًا، فالرجل مجهول على مباني الخوئي، فقاعدة الخوئي في عد الرجل من مشايخ النجاشي متوقفة على تصريح النجاشي بالرواية عن مشايخه بلفظ (أخبرنا) أو (حدثنا)، وإن كان الهاشمي يرى أن هذا لا يشترط، فعليه ألا يقول: «فمن المحتمل أن يكون محمد بن هارون ثقة وفقًا لرأي الخوئي أيضًا بتوثيق مشايخ النجاشي»، لأن الخوئي لا يدخله في مشايخ النجاشي جزمًا، فقد عدّهم واحدًا واحدًا وفقا لشرطه وأوصلهم إلى ٦٤ شيخًا، ولم يذكر منهم محمد بن هارون[١]، فتوثيق هاشم الهاشمي لهذا الراوي بناء على منهج الخوئي غير صحيح.

بل حتى قاعدة توثيق مشايخ النجاشي التي اعتمد عليها هاشم الهاشمي غير مسلمة، بها لأنها قاعدة رجالية ضعيفة لا تقوم على دليل معتبر، وقد فندها كبار محققي الرجال الإمامية، منهم علي أكبر المازندراني إذ يقول: «الحكم بوثاقة جميع مشايخ النجاشي مشكل لا دليل عليه»[٢]، وقال محمد رضا السيستاني: «لا دليل على وثاقة جميع شيوخ النجاشي»[٣]، وقد سبق أن زيّفنا جميع الوجوه التي استدل بها لتوثيق محمد بن هارون بن موسى التلعكبري[٤].

---

(١) معجم رجال الحديث (٢/ ١٦٧-١٧٥).

(٢) مقياس الرواة (ص ١٥٨).

(٣) وسائل الانجاب الصناعية (ص ٦١٤).

(٤) انظر (ص ١٤٠).

أما من جهة متن الرواية فنقول:

إن الرواية لا دلالة فيها علىٰ كسر الضلع، وأول من وقفنا عليه يذكر هٰذه الرواية هو جعفر مرتضى العاملي، وقد صرح بأن الرواية لا تصرح بشيء عن هٰذا الموضوع فقال: «هٰذه الرواية وإن لم تكن صريحة في تفاصيل ما جرىٰ، ولٰكنها أيضًا تعبر عن أنها عليها السلام – شخصيا – قد تعرضت لظلم فاحش»[1]، وعليه فلا وجه للاستدلال بها علىٰ محل النزاع.

ثم إن الرواية اشتملت علىٰ أمور أقرب للخرافة، فإن الرواية تزعم أن محمد بن علي الجواد تكلم بهٰذا الكلام وعمره أربع سنين، وأن أبا علي الرضا جعل هٰذا الكلام دليلًا على استحقاقه للإمامة، وهٰذا الأمر غير قابل للتصديق، وهٰذه الروايات جاءت علىٰ مجرى الروايات الخرافية التي تغالي في الأئمة وتنسب إليهم خوارق العادات، ولا أدري كيف يمكن الاعتماد علىٰ مثل هٰذه الروايات لاتهام أصحاب النبي ﷺ بالعظائم؟! والله المستعان.



(١) مأساة الزهراء (٢/ ٧٠)، وورد هٰذا أيضًا في كتاب حادثة الدار الذي أصدرته العتبة العلوية (ص ٢٧).

موقف علماء أهل السنة من أسطورة كسر الضلع

بعد أن استوفينا الكلام عن روايات أسطورة كسر الضلع سندًا ومتنًا، وبينا بطلانها من خلال نقد مضامينها وبيان تناقضات نصوصها، رأينا أن نتبع ذٰلك بكلام أهل العلم عن هٰذه الأسطورة، حيث إن جماعة منهم قد تعرضوا لنقضها، وعدوها ضمن الأكاذيب والمخاريق المفتعلة التي أريد بها الطعن في الصحابة وأهل البيت، وقد تبين لنا بعد البحث والتتبع اتفاق علماء أهل السنة والجماعة الذين تعرضوا لأسطورة كسر الضلع علىٰ نفي هٰذه القصة والحكم عليها بالكذب والاختلاق، وإليك أقوالهم:

-**أبو الحسين الملطي العسقلاني (٣٧٧ هـ):**

لقد عد أبو الحسن الملطي هٰذه القصة من الأباطيل والزور فقال وهو يعدد الأقوال المنكرة لهشام بن الحكم: «إن أبا بكر مر بفاطمة عليها السلام فرفس في بطنها فأسقطت وكان سبب علتها وموتها، وأنه غصبها فدك، فذكر أشياء كثيرة مما كاد بها الإسلام من المخاريق والأباطيل والزور»[١].

-**أبو بكر الباقلاني (٤٠٥ هـ):**

يقول الباقلاني ردًّا على استدلال الغلاة ببعض الروايات المكذوبة: «إن هٰذه الرواية من جنس روايتكم أنه تأخر عن بيعة أبي بكر، وأن عمر رفس فاطمة[٢]،

(١) التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع (ص ٢٦).

(٢) وقع في طبعة دار الفكر العربي (ص ٢٠٩) «رفص» وهو ما جاء في الأصل الذي اعتُمد عليه في طبعة دار الفكر وهو مخطوطة باريس المرقمة برقم (٦٠٩٠) كما في [ق ٨٢/ ب]، أما في طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (ص ٥١٤) -وقد اعتمد محققها علىٰ طبعة دار الفكر العربي - فقد جاء فيها: «رفض» ويبدو أن هٰذا من عمل المحقق، والصواب «رفس» وهو ما جاء في مخطوطة آيا صوفيا المرقمة برقم (٢٢٠١) كما في [ق ٢٣٠/ أ] ومخطوطة عاطف أفندي المرقمة برقم (١٢٢٣) كما في [ق ٢٢٤/ أ].

وأنها أسقطت، وأنهم أحضروا عليًا إلى البيعة في حبل أسود يسحبه عمر، في أمثال هٰذه الروايات، وليس يجب ترك الظاهر المعلوم من حال علي وسائر الصحابة لأجل هٰذه الرواية المردودة»[1].

ووصف قولهم: إنّ عمر ﵁ رفس فاطمة حتىٰ أسقطت بمحسن[2] بأنه «من الخرافات والوسواس»[3].

-**أبو الفتح الشهرستاني** (٥٤٨ هـ):

لقد صرح الشهرستاني بأن رواية ضرب عمر ﵁ لفاطمة ﵂ فرية، فقال وهو يعدد مثالب النَّظَّام المعتزلي: «وزاد في الفرية فقال: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتىٰ ألقت الجنين من بطنها، وكان يصيح: أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين»[4].

-**أبو العباس ابن تيمية** (٧٢٨ هـ):

وجَّه شيخ الإسلام ابن تيمية نقدًا قويًا لروايات كسر الضلع، ومن اعتقد بها، واعتبر أن التصديق بأمثال هٰذه القصص من قلة العقل، فقال: «أما إقدامه عليهم أنفسهم بأذىٰ، فهٰذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين، وإنما ينقل مثل هٰذا جهال الكذابين، ويصدقه حمقى العالمين، الذين يقولون: إن الصحابة هدموا بيت فاطمة، وضربوا بطنها حتىٰ أسقطت، وهٰذا كله دعوىٰ مختلق، وإفك مفترىٰ، باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا علىٰ من هو من جنس الأنعام»[5].

---

(١) تمهيد الأوائل طبعة مؤسسة الكتب الثقافية (ص ٥١٤-٥١٥).
(٢) في المطبوع حسن والصواب محسن.
(٣) نكت الانتصار لنقل القرآن (ص ٣٦١).
(٤) الملل والنحل (١/ ٥٧).
(٥) منهاج السنة (٨/ ٢٩١).

وقال أيضًا: «ومنهم من يقول: إنهم بعجوا بطن فاطمة حتىٰ أسقطت، وهدموا سقف بيتها علىٰ من فيه، وأمثال هٰذه الأكاذيب التي يعلم من له أدنىٰ علم ومعرفة أنها كذب، فهم دائمًا يعمدون إلى الأمور المعلومة المتواترة ينكرونها، وإلىٰ الأمور المعدومة التي لا حقيقة لها يثبتونها»[(١)].

- أبو عبد الله الذهبي (٧٤٨ هـ):

يقول في اختصاره لكلام ابن تيمية في منهاج السنة: «والجهلة يقولون: إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتىٰ طرحت، أفيسوغ في عقل عاقل أن صفوة الأمة يفعلون هٰذا بابنة نبيهم؟»[(٢)].

- أبو المحاسن الواسطي (عاش في القرن التاسع):

يقول ردًّا على المثالب التي ينسبها الغلاة إلىٰ عمر رضي الله عنه: «قولهم: إنه قاد عليًا بنبذ سيفه، وحصر فاطمة رضي الله عنها في باب فأسقطت ولدًا اسمه المحسن.

وردُّ ذٰلك بأن يقال: هٰذا كذب محض، ويؤيده وجوه:

الأول: أن ذٰلك فيه نسبة خساسة وعجز إلىٰ علي رضي الله عنه وبني هاشم، لأن عليًا الشجاع الأعظم من الآل والصحب، ومعه عصبته القبيلة العظمىٰ من قريش، وهم أبطال بني هاشم، قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم أهل الأنفة والنخوة ولم يصبروا علىٰ ضيم،...فكيف يجوز أن يصبروا علىٰ إهانة مخدومهم وابنة مخدومهم، ثم لا عبرة به حيث لم ينقل غيره تحقق الكذب».

وذكرها وجوهًا أخرىٰ ختمها بالحكم على الرواية بالكذب[(٣)].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٤٩٢).

(٢) المنتقىٰ من منهاج الاعتدال (ص ٥٣٨).

(٣) المناظرة لأبي المحاسن الواسطي (ص ٢٠١-٢٠٣)، وهو نفس ما جاء في كتاب الحجج الباهرة (ص ٢٩٥-٢٩٨) المنسوب غلطًا لجلال الدين الصديقي الدواني كما مضىٰ.

- **أبو الخير فضل الله بن روزبهان الشيرازي (عاش في القرن العاشر)**:

قال في كتابه إبطال نهج الباطل ما ملخصه: هٰذا الخبر كذب صريح، وافتراء بيِّن، لا يكون أقبح منه، ولا أبعد من أطوار السلف، وذٰلك بوجوه:

الأول: أن بيت فاطمة كانت متصلًا ببيوت أزواج النبي ﷺ ومتصلا بالمسجد وقبر النبي ﷺ، وهل كان عمر يحرق بيوت النبي والمسجد والقبر المكرم؟ نعوذ بالله من هٰذا الاعتقاد الفاسد، لأن بيوتهم كانت متصلة، معمولة من الكنين والسعف اليابس، فإذا أخذ الحريق في بيت كان يحترق جميع البيوت والمسجد والقبر الكريم، أكان عمر يقدم علىٰ إحراق جميع هٰذا ولا يخاف لومة لائم واعتراض معترض؟، من تأمل هٰذا علم أنه من المفتريات الصريحة.

الثاني: أن عيون بني هاشم وأشراف بني عبد مناف وصناديد قريش كانوا مع علي وهم كانوا في البيت، وعندهم السيوف اليمانية، وإذا بلغ أمرهم إلىٰ أن يُحرَّقوا في البيت، أتراهم طرحوا الغيرة وتركوا الحمية رأسًا، ولم يخرجوا بالسيوف المُسلَّة، فقتلوا من قصد إحراقهم بالنار؟

الثالث: دفع الصائل على النفس واجب، وترك الدفع إثم، وأي صولة علىٰ النفس أشد من صولة الإحراق، فكان يجب علىٰ علي أن يدفعه.

الرابع: لو صح هٰذا دل علىٰ كمال عجز علي -حاشاه عن ذٰلك-، فإن غاية عجز الرجل أن يُحرَّق هو وأهل بيته وامرأته في داره، وهو لا يقدر على الدفع، ومثل هٰذا العجز يقدح في صحة الإمامة.

الخامس: أن أمراء الأنصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين لرسول الله ﷺ، أتراهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هٰذا، وأن إحراق أهل بيت النبي ﷺ لا يجوز ولا يحسُن؟.

السادس: لو كان هٰذا أمرًا واقعًا لكان أقبح وأشنع من قَتْلِ عثمان وقتلِ الحسين، ولكان ينبغي أن يكون منقولًا في جميع الأخبار، لتوفر العزائم علىٰ نقل أمثال هٰذا، وما رأينا أحدًا روىٰ هٰذا، وفي أمثال هٰذا لا يكتفىٰ برواية واحد لم يوافقه أحد، وأهل الحديث يحكمون بأن هٰذا منكر شاذ، لأن الوقائع العظيمة يتوفر الدواعي إلىٰ نقلها وحكايتها، فإذا نقل مثل هٰذه الواقعة أحد من الناس أو جماعة من المجهولين المتعصبين، فهي غير مقبولة عند أهل الحديث[(١)].

- أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ):

يقول ردًّا على افتراءات الغلاة علىٰ عمر رضي الله عنه: «قولهم: إن عمر رضي الله عنه قاد عليًا بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت فأسقطت ولدًا اسمه المحسن، فقصدوا بهٰذه الفرية القبيحة والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة، إيغار الصدور علىٰ عمر رضي الله عنه، ولم يبالوا بما يترتب علىٰ ذٰلك من نسبة علي رضي الله عنه إلىٰ الذل والعجز والخَوَرِ، بل ونسبة جميع بني هاشم وهم أهل النخوة والنجدة والأَنَفَة إلىٰ ذٰلك العار اللاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم، بل ونسبة جميع الصحابة رضي الله عنهم إلىٰ ذٰلك، وكيف يسع من له أدنىٰ ذوق أن ينسبهم إلىٰ ذٰلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم ﷺ وشدة غضبهم عند انتهاك حرماته؟

---

(١) نقله التستري في إحقاق الحق (ص ٢٢٨-٢٢٩) وقد نقلها كلامه مع تصرف واختصار، كما أنه المطبوع وقع فيه تصحيفات وتحريفات في بعض الكلمات، فأثبتنا ما قدرنا أنه الصواب.

حتىٰ قاتلوا وقتلوا الآباء والأبناء في طلب مرضاته، ولا يتوهم إلحاق أدنىٰ نقص أو سكوت علىٰ باطل بهؤلاء العصابة الكمَّل الذين طهرهم الله من كل رجس ودنس ونقص علىٰ لسان نبيه في الكتاب والسنة»[1].

- **نصير الدين المشهور بخواجة نصر الله (عاش في القرن الثاني عشر)**:

يقول في كتابه الصواقع المحرقة: «يقولون إن عمر بن الخطاب حرق بيتًا فيه سيدة النساء والحسن والحسين وسادات بني هاشم، ورضي بذٰلك أبو بكر والصحابة، وأنه ضرب بمقدم سيفه بطن الزهراء حتىٰ أسقطت ولدًا كان في بطنها، وكان ذٰلك بمحضر من الصحابة، وكل ذٰلك من كذباتهم ومفترياتهم»[2].

- **شاه عبد العزيز الدهلوي (١٢٣٩ هـ)**:

نقل الألوسي كلام الدهلوي في اختصاره للتحفة الاثني عشرية، فقال: «ومنها أن عمر قصد إحراق بيت سيدة النساء، وضربها علىٰ جنبها الشريف بقبضة سيفه حتىٰ وضعت حملها بسبب ذٰلك، والجواب أن هٰذه القصة محض هذيان وزور من القول وبهتان»[3].

- **محمود شكري الألوسي (١٣٤٦ هـ)**:

نقل الألوسي كلام خواجة نصر الله الآنف في اختصاره للصواقع، وزاد عليه قائلًا: «وهٰذا أيضًا من أقبح مفترياتهم وكذبهم، بل فيه طعن بأهل البيت ورميهم

---

(١) الصواعق المحرقة (١/ ١٢٧).

(٢) الصواقع المحرقة للشيخ نصير الدين محمد المشهور بخواجة نصر الله (من أول الكتاب إلىٰ قول المؤلف: السابع عشر والمائة) دراسة وتحقيقا- رسالة ماجستير من إعداد الطالب محمد بن أحمد بن بوالفال (ص ٢٨٠).

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية (ص ٢٥٢).

بالجبن، إذ أقل العرب تأبىٰ غيرته ذٰلك، فكيف بأبي الحسنين كرم الله تعالىٰ وجهه وصناديد بني هاشم يسكتون عن مثل ذٰلك»[١]، وقال في شرح القصيدة العينية بعد أن ذكر أن قصة إسقاط المحسن لا أصل لها: «وعلي كرم الله تعالىٰ وجهه أجل من أن يقيم علىٰ ضيم وهو أسد الله تعالى الغالب، وكون لزومه الأرض[٢] لعهد عهده إليه رسول الله ﷺ كما يقولون، لا أصل له»[٣].



(١) السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة (ص ١٥٧).

(٢) في المطبوع الغاب ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) شرح الخريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية (ص ٧١).

موقف علماء المعتزلة

رأينا أن نبين موقف جمهور علماء المعتزلة من أسطورة كسر الضلع، لأن أنصار هٰذه الأسطورة يحتجون بكلام نُسبَ إلى النَّظَّام المعتزلي في هٰذه المسألة، فكان لا بد من بيان موقف أغلبية المعتزلة حتىٰ يتبين للقارئ أن النَّظَّام لو ثبت عنه ما نسب إليه، فقوله شاذ في مقابل جماهير علماء المعتزلة الذين اعتبروا قصة كسر الضلع من الموضوعات والأكاذيب وفيهم جماعة من رؤساء المعتزلة وكبار علمائهم.

- **ضرار بن عمرو (عاش في القرن الثاني):**

أول من وقفنا عليه ينكر قصة كسر الضلع من المعتزلة هو ضرار بن عمرو المعتزلي، حيث جعل هٰذه القصة من الأحاديث المفتعلة فذكر أن من قول الغلاة: «إنّ أبا بكر وعمر ظَلَما وضربا فاطمة بنت رسول الله ﷺ حتىٰ ألقت جنينًا»، ثم وصف هٰذا الخبر بقوله: «في نحو هٰذا من الحديث الضال المضل المفتعل»[1].

- **أبو علي الجبائي (٣٠٣ هـ):**

نقل القاضي عبد الجبار المعتزلي عن أبي علي الجبائي أنه قال: «وهٰذا الذي رووه عن جعفر بن محمد من ضرب عمر لا أصل له، بل المروي عن جعفر بن محمد أنه كان يتولىٰ[2] أبا بكر وعمر ويأتي القبر فيسلم عليهما مع تسليمه علىٰ رسول الله ﷺ، روىٰ ذٰلك عباد بن صهيب، وشعبة[3] بن الحجاج،

(١) التحريش (ص ٥٢).
(٢) في المطبوع من المغني يترك، وفي الشافي للمرتضىٰ: «يتولىٰ»، وهو الصواب.
(٣) في المطبوع سعيد، والصواب شعبة كما هو معلوم.

وفهد بن هلال، والدراوردي، وغيرهم، ويُروىٰ عن أبيه، وعن علي بن الحسين مثل ذٰلك، فكيف يصح ما ادعوه؟ وهل هٰذه الرواية إلا كرواياتهم عن جعفر في أخبار لهم أن علي بن أبي طالب هو إسرافيل، وأن الحسن ميكائيل، وأن الحسين جبريل، وفاطمة ملك الموت، وآمنة أم النبي ليلة القدر»، قال: «فإن صدقوا بذٰلك، قيل لهم: فعمر بن الخطاب كيف يقوىٰ علىٰ ضرب ملك الموت؟[1]، فإن قال: لا أصدق ذٰلك، فقد جوَّز رد هٰذه الأخبار، وصح أنه لا يجوز التعويل علىٰ هٰذا الجنس»[2].

- **القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ):**

يقول في كتاب الإمامة من «المغني في أبواب العدل والتوحيد»: «وادعوا برواية رووها عن جعفر بن محمد عليه السلام وغيره أن عمر ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط، وضرب الزبير بالسيف، وذكروا أن عمر قصد منزلها وعلي والزبير والمقداد وجماعة ممن تخلف عن بيعة أبي بكر مجتمعون هناك، فقال لها: «ما أحد بعد أبيك أحب إلينا منك، وايم الله لئن اجتمع هٰؤلاء النفر عندك لنحرقن عليهم»، فمنعت القوم من الاجتماع، ولم يرجعوا إليها حتىٰ بايعوا لأبي بكر، إلىٰ غير ذٰلك من الروايات البعيدة.

الجواب: أنا لا نصدق بذٰلك، ولا يجوز عليها، عليها السلام»[3].

وقال في موضع آخر: «وكالذي رووه عن عمر في إقدامه علىٰ بيت فاطمة، وتوعده بإحراقه إلىٰ غير ذٰلك... وهٰذا الجنس مما لا يحل الاشتغال به؛

(١) يشير إلىٰ ما نقل عنهم آنفًا من رواياتهم أن فاطمة هي ملك الموت.

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٦).

(٣) المغني في أبواب العدل والتوحيد، الإمامة القسم الأول (١/ ٣٣٥).

لأن الأمر فيه معلوم»[(١)].

وقال في كتاب «تثبيت دلائل النبوة»: «والذي عرفنا بالخبر أن يزيد بن معاوية قتل الحسين وأشخص ذريته إلى الشام، هو الذي عرفنا بعقولنا أن أبا بكر ما ضرب فاطمة ولا قتل المحسن»[(٢)].

وقال أيضًا: «إذا كان أبو بكر قد ضرب فاطمة وقتل المحسن فقد كان ينبغي أن يحصل العلم بذلك عند كل من سمع الأخبار، وأن يكون العلم بذلك مثل العلم بقتل يزيد الحسين، ومثل قتل معاوية حجر بن عدي، وعبيد الله بن زياد مسلم بن عقيل، بل كان ينبغي أن يكون العلم بما ادعيتم أقوىٰ من العلم بهؤلاء القتلىٰ، لأن هذه الحادثة التي ادعيتموها علىٰ أبي بكر كانت بالمدينة، وقد شهدها العباس وولده، وعليّ بن أبي طالب وولده، وعقيل وولده، وجميع بن هاشم ومواليهم ونسائهم، وجميع المهاجرين والأنصار وأولادهم ونسائهم؛ وقد كان بالمدينة حين توفي رسول الله ﷺ أكثر من مائة ألف إنسان، فكان يكون العلم بهذا أقوىٰ مما كان بكربلاء»[(٣)].

كما أنه جعل الاعتقاد بقصة ضرب عمر ﵁ لفاطمة ﵂ متعارضة مع تزويج علي ﵁ ابنته أم كلثوم الكبرى ابنة فاطمة لعمر، فقال: «حتىٰ ينقل عليّ بن أبي طالب إلىٰ عمر أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فيزوجه ويفترشها ويولدها، وهذا الذي زعمتم أنه ضربها وقتل جنينها في بطنها»[(٤)].

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، الإمامة، القسم الثاني (ص ٢٩).
(٢) تثبيت دلائل النبوة (١/ ٣٣٩).
(٣) تثبيت دلائل النبوة (١/ ٢٤٠).
(٤) تثبيت دلائل النبوة (٢/ ٦٥٣).

- أبو الحسين البصري (٤٣٦ هـ):

قال في كتابه «شرح الأصول»: «فأما ما روي من أن عمر أحرق باب فاطمة، وأنه رفسها حين[١] أسقطت بمحسن، فليس مما يذكر في السير الصحيحة، ولا تظاهر به الخبر، وهو مع شذوذه بما ظهر قديمًا وحديثًا من عمر، مع تحققه بالدين والزهد في الدنيا والتشدد في أمر الآخرة وبث الإسلام في الآفاق، ولا يليق السكوت علىٰ مثل هٰذا الفعل وترك النكير له لأهل ذٰلك العصر مع علمنا بشدة إعظامهم لرسول الله ﷺ.

وكيف لا ينكرون مثل هٰذا الفعل مع قرب عهدهم برسول الله ﷺ؟، وكيف لا يظهر النكير؟، وكيف يجوز لنا أن نصدق بذٰلك، والله يصفهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس، وأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؟، ولو كانوا قد تركوا المبالغة للنكير لهٰذا الصنيع، لكانوا شر أمة أخرجت للناس، وكانوا لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، وليس يعجز أحد أن يدعي ما لم يكن ويرويه.

وإنما ندفع هٰذه الرواية الكاذبة بمثل هٰذا النظر الذي ذكرنا وأشباهه، وهٰذا هو الذي ادعيناه أن مخالفينا يتركون الروايات الظاهرة، ويعدلون إلى الروايات الشاذة التي يشهد الحال ببطلانها، ولو كانت هٰذه صحيحة لما ذهب عنها الزيدية بأجمعها... وقد روي عن زيد بن علي عليهما السلام أنه قيل له: هل بلغك أن فاطمة صلوات الله عليها عوملت بسوء؟ فقال: إنها كانت لأعز علىٰ قومها من ذٰلك، إنها كانت تأوي إلىٰ ركن شديد»[٢].

(١) كذا ولعل الأقرب: «حتىٰ أسقطت».

(٢) فصل منتزع من شرح الأصول في الإمامة، وهو منشور بمجلة التحقيق العلمية المحكمة، التي تصدر بتركيا، العدد السابع، يونيو ٢٠٢١ م، (ص ١٦٨-١٦٩).

- **ابن الملاحمي الخوارزمي** (٥٣٦ هـ):

اعتبر ابن الملاحمي سائر ما تفرد به الغلاة من المطاعن في أبي بكر وعمر ﵄ غير موثوق به ثم قال: «مثل روايتهم أن عمر أضرم النار على باب أمير المؤمنين لاجتماع شيعته عندهم، ومثل روايتهم أن عمر ضرب فاطمة، حتى ألقت جنينًا ميتًا اسمه محسن، وذكر أهل التاريخ أن محسنًا هذا ولد في حياة النبي ﷺ وتوفي، إلى أشباه هذا مما يبهتون به على أصحاب النبي ﷺ»[١].

- **ابن أبي الحديد** (٦٥٦ هـ):

إن ابن أبي الحديد يعد من متأخري المعتزلة الذين جمعوا بين الاعتزال والغلو في آل البيت، ومع ذلك فقد أنكر صحة أسطورة كسر الضلع، حيث يقول في «شرح نهج البلاغة» ما نصه: «فأما حديث التحريق وما جرى مجراه من الأمور الفظيعة، وقول من قال إنهم أخذوا عليًا عليه السلام يقاد بعمامته والناس حوله؛ فأمر بعيد... على أن جماعة من أهل الحديث قد رووا نحوه، وسنذكر ذلك»[٢]، وبعد أن ذكر الروايات الواردة في قصة البيعة قال: «فأما الأمور الشنيعة المستهجنة... من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة، وإنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج، وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه يا رسول الله وألقت جنينًا ميتًا، وجُعل في عنق علي حبلٌ يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ ونادى بالويل والثبور...، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه»[٣].



---

(١) الفائق في أصول الدين (ص ٦٠٠).

(٢) شرح نهج البلاغة (٢/ ٢١).

(٣) شرح نهج البلاغة (٢/ ٦٠).

موقف علماء الزيدية

قد يعترض معترض علىٰ ما ذكرناه من مواقف علماء أهل السنة ونظرائهم من المعتزلة بأن رأيهم مطعون فيه، لأنهم بزعمه لا يرجعون إلىٰ تراث آل البيت، ويوالون غيرهم، ومع عدم التسليم بهٰذه الدعوىٰ، ونحن وإن كنا لا نسلم بهٰذه الدعوىٰ، لأن من مضىٰ نقل كلامهم من أهل العلم هم من أشد الناس تعظيمًا لآل البيت، بل ما صدر منهم تكذيب هٰذه القصة إلا دفاعًا عن آل البيت وتنزيهًا لهم مما ينسب لهم من الروايات الموضوعة والمفتراة، غير أننا لو تنزلنا جدلًا بصحة كلام هٰذا المعترض، فإنه لن يورد مثل هٰذا الاعتراض عندما نحاجحه بكلام علماء الزيدية الذين يعدون أنفسهم من الموالين لآل البيت، فلا يمكن للمخالف أن يتهم الزيدية بالنصب ومعاداة أهل البيت أو موالاة خصومهم، ولأجل ذٰلك رأينا أن نبين موقفهم من أسطورة كسر الضلع.

قد مضىٰ كلام أبي الحسين البصري الذي نزه الزيدية بأجمعهم عن الاعتقاد بقصة كسر الضلع، فقال: «لو كانت هٰذه صحيحة لما ذهب عنها الزيدية بأجمعها».

وهٰذا ما قرره المحقق الزيدي المعاصر قاسم حسن السراجي، حين قال: «رواية أن عمر ضرب فاطمة، وإسقاطها للمحسن، لم أجد له أصلًا في كتب الزيدية»[1]، وهٰذا يدل علىٰ أن هٰذه الأسطورة لا أصل لها في تراث الزيدية ومروياتهم المنقولة عن آل البيت، مع العلم أن جملة من علماء الزيدية يعتقدون بأن بيعة علي لأبي بكر رضي الله عنهما كانت بالإكراه، ومنهم من يرىٰ أن البيعة،

(١) قال ذٰلك في تعليقه علىٰ كلام يحيى بن حمزة في مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة (ص ٢٠١)، الهامش ١.

تمت بعد واقعة التهديد بالتحريق[(١)]، ومع ذٰلك فقد خلت كتبهم من رواية كسر الضلع[(٢)]، وقد نَسبوا إلىٰ إمامهم زيد بن علي إنكار هٰذه القصة، فرووا عن سلمة بن كهيل أنه قال لزيد بن علي: «إن الناس يزعمون أن فاطمة لُطمت»، فأجاب زيد بن علي: «كانت أكرم علىٰ أهلها من ذٰلك يا أبا يحيىٰ»[(٣)]، وقال يحيى بن القاسم الزيدي بعد أن ذكر هٰذه الرواية: «فترىٰ زيدا أنكر صحة الرواية لذٰلك وهو إمام الزيدية»[(٤)]، ولذٰلك فإن أغلب علماء الزيدية ينكرون واقعة كسر الضلع، وهٰذا ما وقفنا عليه من أقوالهم:

---

(١) انظر ما ذكره قاسم السراجي في تعليقه علىٰ كلام يحيى بن حمزة في مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة (ص ٢٠١)، الهامش ١.

(٢) باستثناء ما ورد في كتاب تثبيت الإمامة (ص ١٦-١٨) المنسوب إلىٰ يحيى بن الحسين المشهور بالهادي إلى الحق (٢٩٨ هـ) ففيه رواية عن أسطورة الهجوم علىٰ بيت فاطمة وضرب خالد لها بالسوط، وهٰذا النص لا عبرة به، لأن هٰذا الكتاب منحول من بعض المتأخرين علىٰ يحيى بن الحسين، والطبعة التي ورد فيها هٰذا النص والتي طبعت سنة ١٤١٩ هـ اعتمدت علىٰ نسخة خطية مؤرخة بتاريخ ١٣٩٩ هـ !!، أي قبل طباعة الكتاب بعشرين سنة فقط، وزعم ناسخ هٰذه النسخة أنه نقلها من نسخة مؤرخة بتاريخ ٧٨٢ هـ، فكيف يمكن الاعتماد علىٰ مثل هٰذه الحجة الضعيفة لنسبة كتاب غير معروف إلىٰ مؤلف من القرن الثالث؟!. فضلًا عن وجود رسالة أخرىٰ باسم تثبيت الإمامة ليحيى بن الحسين وقد طبعها الأستاذ المحقق الزيدي محمد عزان ضمن «كتاب المنتخب ويليه كتاب الفنون»، وطبعها عبد الله بن محمد الشاذلي في مجموع رسائل الهادي، غير أن محقق الطبعة المستقلة لكتاب تثبيت الإمامة -والذي لم يُفصح عن اسمه-، اتهم محمد عزان بأنه طبع كتاب تثبيت الإمامة مع التحريف والحذف، وهٰذا خلاف الحقيقة، حيث إن النسخة التي اعتمد عليها هٰذا المعترض تخالف النسخة التي اعتمد عليها عزان في كل شيء !، وقد صرح الأستاذ الزيدي محمد عزان بأن كتاب تثبيت الإمامة الذي نشر مستقلًا لا تصح نسبته إلى الهادي وقدم علىٰ ذٰلك أدلة عديدة لعل أظهرها اختلاف أسلوب تلك الرسالة عن جميع كتب الإمام الهادي، و«ركة التعبير إلىٰ درجة لا يتصور معها متذوق للكلام العربي أن كاتبها له معرفة باللغة العربية وأساليبها، فقد اشتملت علىٰ أخطاء في صياغة الجمل، واستعملت فيها المفردات العامية»، راجع: الصحابة عند الزيدية (ص ١٣٣-١٣٦).

(٣) تسمية من روىٰ عن زيد بن علي (ص ٧٤).

(٤) الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ (ص ٢٤٢)، وفي نسبة هٰذا إلىٰ زيد نظر، لكننا أوردنا الكلام المنسوب إلىٰ زيد علىٰ مسلك الزيدية في الاستدلال، والعهدة عليهم.

- **أبو القاسم البستي (عاش في القرن الخامس):**

ذكر أبو القاسم البستي استدلال المخالفين بقصة ضرب عمر رضي الله عنه لفاطمة وإسقاط المحسن، وخبر زيد بن أسلم في التهديد بالتحريق، وخبر تأسف أبي بكر على كشف بيت فاطمة وأخبارا أخرى موضوعة، ثم أجاب عنها قائلًا: «الأصل أن هذه الأخبار رُويت من طرق ضعيفة ورجال طُعن فيهم ونُسبوا إلى وضع الحديث وطُعن في أديانهم»، وقال منتقدًا متنه: «مثل هذا لا يجوز أن يظهر [إلا] (١) ظهورًا يوقع العلم، لأنه أعظم شيء يتصور لو كان صحيحًا حدث في الصدر الأول، فيستدل بفقده(٢) على كونه كذبًا وأنه لم يكن، ويستدل بما روي من رجوعهم إلى أمير المؤمنين في المسائل واستمدادهم من جهة الرأي والمشورة فيما كان يحدث من الحوادث، وبحضوره الصلاة إذا ما صلوا، وبمواصلته(٣) لعمر وبثنائه على أبي بكر وعمر على ما بينا في كتاب الإمامة، أن هذه الأخبار لا أصل لها» (٤).

(١) هذه الزيادة ليست في المطبوع، ووضعناها لأن الكلام إلا يستقيم إلا بها، والظاهر أنها سقطت من المخطوط، ولم يتنبه المحقق لعدم استقامة الكلام بدونها، ومراد المؤلف أن هذا الخبر لو كان صحيحًا لما جاز إلا أن يروى بطرق بينة وواضحة، ويكون منقولًا بوجوه تورث القطع واليقين لأنه حدث كبير ولو وقع لكان من أكبر الحوادث في الصدر الأول والتي لا يمكن أن تروى بمثل هذه الطرق المتهافتة، والتي اجتمع فيها الضعف والتفرد والوهن في أسانيدها.

(٢) أي بفقد ظهور الخبر وانتشاره واشتهاره.

(٣) يحتمل أن هذا تصحيف وأن الصواب: «وبمصاهرته لعمر»، لأن عادة المعتزلة هي الاستدلال بمصاهرة علي لعمر رضي الله عنهما لنقض دعوى الإمامة.

(٤) البحث عن أدلة التكفير والتفسيق (ص ١٢٦-١٢٧).

- **يحيى بن حمزة (٧٤٩ هـ)**:

عد يحيى بن حمزة «ما يروىٰ أنه[١] ضرب فاطمة حتىٰ ألقت جنينًا يسمىٰ المحسن» من خرافات الغلاة وتزويرهم[٢].

وسرد في كتابه «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» الروايات التي ورد فيها ضربُ فاطمة والتهديد بالإحراق وغيرها من الأدلة التي يستدل بها المخالفون على الاعتداء علىٰ علي وفاطمة ثم قال: «هٰذه الروايات رويت من طرق ضعيفة وحكايات موهومة عن رجال لا يوثق بدينهم، ويُنسبون إلىٰ وضع الأحاديث واختلاقها، فما هٰذا حاله لا يمكن قبوله ولا يصغىٰ إليه، بل تكون مردودة علىٰ ناقلها وراويها»، إلىٰ أن يقول: «فيقال: إن هٰذه الأخبار موضوعة كما وضعت تلك، والقصد بوضعها الطعن في الصحابة وإسقاط منازلهم في الدين...، وأما ثانيا: فلما عُلم من حال الصحابة رضي الله عنهم من تعظيم أمير المؤمنين ورفع منزلته واستمدادهم من جهته للرأي والمشورة واعتمادهم علىٰ فتواه في مسائل الاجتهاد، ولحضوره للصلوات إذا صلوا، وبمواصلته لهم وثباته عليهم، وكل ما ذكرناه يبطل ما تقدم من هٰذه الروايات المكذوبة» [٣].

يحيى بن الحسن القرشي الصعْدي (٧٨٠ هـ):

قال معلقًا على المطاعن التي ينسبها الغلاة إلىٰ أبي بكر رضي الله عنه: «ومنها ما روي أن عمر لما بويع لأبي بكر أتىٰ منزل فاطمة وفيه بنو هاشم وغيرهم فأحرق الباب،

(١) أي عمر رضي الله عنه.

(٢) مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار، المطبوع ضمن مجموع الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة (ص ٢٠١).

(٣) التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق (٢/ ٥٤٥-٥٤٦)، وكلامه هنا قريب من كلام أبي القاسم البستي الآنف.

وأخرج عليًا كارهًا يقاد إلى البيعة، وكسر سيف الزبير، وضرب فاطمة حتىٰ ألقت جنينًا في بطنها، وأن أبا بكر قال لعلي حين وصل إليه: لئن لم تبايع لأضربن الذي فيه عيناك، قالوا: وهٰذا كله يدل علىٰ فسقه وفسق عمر ومن والاهما».

ثم أجاب عن ذٰلك بأن المعتزلة اتهموا الغلاة بافتعال هٰذه الروايات ثم قال: «وكيف يُظن بالصحابة هٰذا علىٰ علو مكانتهم في الدين، ومعرفتهم بقدر أهل بيت رسول الله ﷺ، ولو وقع شيء من ذٰلك لأنف أكثر المسلمين لأهل بيت رسول الله ﷺ، ولما صبر بنو هاشم علىٰ هٰذه الذلة.

وبعد، فلو وقع ذٰلك لكان نقله ظاهرًا متواترًا لعظمه وغرابته، قال المعتزلة: والمروي خلاف هٰذا كله، هو أن عليًا رضي الله عنه حضر المسجد طائعًا وبايع ورضي البيعة، وإن كان المعلوم من قصده أنه كان أولىٰ بها»[(١)].

وقال معلقًا علىٰ مطاعنهم علىٰ عمر رضي الله عنه: «ومنها ما رووا أن عليًا لما تخلف عن البيعة والزبير جاء إلىٰ باب فاطمة فأحرقه وفعل وفعل، وأن فاطمة ماتت بسبب ضرب بطنها...

الجواب: ما تقدم عن المعتزلة من أنه لا يظن العاقل بالصحابة مثل هٰذا، لا سيما مع شرف بني هاشم وعزة نفوسهم، وقد كانت العرب كلها تقوم معهم في مثل هٰذا»[(٢)].

---

(١) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٢٧).
(٢) منهاج المتقين في معرفة رب العالمين المطبوع ضمن كتاب المعراج إلىٰ كشف أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٦-٢٣٧).

عبد الله بن محمد النجري (٨٧٧ هـ)

قال في شرح القلائد في تصحيح العقائد: أما ما يرويه الإمامية أن أبا بكر رد فدكا لفاطمة ، وكتب لها بذلك كتابا ودفعه إليها، فاستقبلها عمر وأخذ منها الكتاب وحرقه، ودفعها حتى انكسرت أحد أضلاعها وغير ذلك فمن الأكاذيب التي لا يلتفت إليها[1]

- عز الدين بن الحسن بن المؤيد (٩٠٠ هـ):

قال ابن المؤيد في شرحه لكلام يحيى بن الحسن القرشي الصعدي الآنف عند رده على المطاعن التي تُنسب لأبي بكر الصديق ﵁: «لا شك أنها لم تبلغ حد التواتر وإيمان القوم معلوم مشهور وفضلهم معروف غير منكور، وتلك الأمور المنسوبة إليهم لا تليق بحالهم وفضلهم ولا يصدر مثلها إلا عن الجبابرة المفرطين في الظلم والعدوان كما كان من خلفاء الجور الأمويين والعباسيين، وأما أصحاب رسول الله ﷺ وخواصه ومن سمحوا بديارهم وأموالهم وآبائهم وأبنائهم في محبته ونصرته وحفظ أديانهم، فمن البعيد أن يصدر منهم ما فيه إحباط لأعمالهم الصالحة وجرأة على الله وهتك لحرمة رسول الله ﷺ وينبغي اجتناب الظن السَّيء فيهم، فهو من البعض الذي هو إثم»[2].

وقال عند رده على مطاعن الإمامية في عمر: «قوله: «جاء إلى باب فاطمة فأحرقه وفعل وفعل». المذكور أن عمر قام على الباب وقال: «لئن لم يخرج ابن أبي طالب لأحرقن عليه البيت بمن فيه ﵉»، وأخرج عليًا والزبير وكسر سيفه.

(١) مخطوط شرح القلائد في تصحيح العقائد، من مصورات جامعة برنستون للمخطوطات اليمنية، [ق ٢٣٥]

(٢) المعراج إلى أسرار المنهاج (٤/ ٢٢٧) الحاشية.

قوله: «وإن فاطمة ماتت بسبب ضربة علىٰ بطنها»: الذي رووه أنه لما دخل عمر عليهم البيت اعتمد على الباب واعتمدت فاطمة عليه فضرب الباب علىٰ بطنها فألقت صبيًا اسمه محسن وبقيت عليلة إلىٰ أن ماتت.

قوله: «من أنه لا يظن العاقل بالصحابة مثل هٰذا»، قال الإمام يحيىٰ: «وهٰذه الروايات رويت من طرق ضعيفة وحكايات موهومة، عن رجال لا يوثق بدينهم، يُنسبون إلىٰ وضع الأحاديث، وتُنزَّل هٰذه الأخبار في الرد والتهمة منزلة أخبار الجبر والتشبيه، والقصدُ بوضعها:الطعنُ في الصحابة وإسقاط منازلهم في الدين».

قال: «ولا معنىٰ لتأويل هٰذه القصص، فإنها لو صحت لكانت من الكبائر المبطلة للأعمال الموجبة لاستحقاق النار».

قال: «وخلافها معلوم من حال الصحابة».

يعني: فقد علم منهم تعظيم أمير المؤمنين ورفع منزلته واستمدادهم من جهته للرأي والمشورة واعتمادهم علىٰ فتواه في مسائل الإجتهاد»[1].

- **يحيى بن الحسين بن القاسم** (١١٠٠ هـ):

قال في كتابه «الإيضاح لما خفا من الاتفاق علىٰ تعظيم صحابة المصطفىٰ»: «ما يروىٰ من أن عمر أحرق بيت علي بن أبي طالب، وأن فاطمة لُطمت، فهو كذب...، ومثله: ذكر النجري في شرح القلائد وهو من كبار علماء الهادوية، وقال: موضوع، وروي عن سلمة بن كهيل وغيره بإسناده إلىٰ يحيى بن سلمة،

(١) المعراج إلىٰ أسرار المنهاج (٤/ ٢٣٦-٢٣٧) الحاشية.

قال: أخبرني أبي، عن زيد بن علي، قال: قلت له: يزعمون أن فاطمة لُطمت، قال زيد: «كانت أكرم على أهلها من ذلك يا أبا يحيى»، انتهى. فترى زيدًا أنكر صحة الرواية لذلك وهو إمام الزيدية»(١).



(١) الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى (ص ٢٤٢).

موقف علماء الإمامية وكُتَّابهم

إذا كان بعض الغلاة علىٰ مر التاريخ قد اعتقدوا بقصة كسر الضلع، فقد أنكر هٰذه الأسطورة عدد غير يسير من علماء الإمامية وكتَّابهم، وقد حاول أنصار هٰذه الأسطورة وخاصة تيار التضليل الذي كان جعفر مرتضى العاملي رأس الحربة فيه- أن يصوروا للناس أن المرجع محمد حسين فضل الله قد تفرد بإنكارها وأن قصة كسر الضلع قضية مشهورة ومجمع عليها، غير أن الحقيقة غير ذٰلك، حيث إن محمد حسين فضل الله لم يتفرد بإنكار هٰذه الأسطورة والتشكيك بها بل كان مسبوقًا في ذٰلك، فضلًا عن أن كثيرًا من المحققين من علماء الإمامية الذين عرف عنهم اتباع منهج التثبت والتحقق من الروايات قد تابعوا المرجع محمد حسين فضل الله علىٰ إنكار هٰذه الأسطورة والحكم بضعفها، وهٰذه أسماء من وقفنا عليه من علماء الإمامية الذين أنكروا صحة قصة كسر الضلع، وفيهم جمع من كبار علمائهم منهم:

-**النسابة أبو الحسن العمري (القرن الخامس)**:

وهو أول من وقفنا عليه من علماء الإمامية ينكر وقوع أسطورة الاعتداء علىٰ فاطمة ﵂ وإسقاط جنينها، حيث يقول وهو يعدد أولاد علي ﵁: «ولم يحتسبوا بمحسن؛ لأنه ولد ميّتًا، وقد روت الشيعة خبر المحسن والرفسة، ووجدت بعض كتب أهل النسب يحتوي علىٰ ذكر المحسن، ولم يذكر الرفسة من جهة أعوّل عليها»[(١)]، والمقصود بالرفسة هو ما جاء في روايات أسطورة كسر الضلع من أن عمر ﵁

(١) المجدي في أنساب الطالبيين (ص ١٢).

رفس فاطمة ﵂ فأسقطت محسنًا، فأبو الحسن العمري يصرح بأن هٰذا الخبر لم يثبت عنده، ومن العجب أننا بعد بحث طويل، لم نجد من نبه علىٰ أن أبا الحسن العمري أول من نفىٰ قصة إسقاط المحسن من علماء الإمامية ولا ندري سبب غفلة النافين لقصة إسقاط المحسن عن ذٰلك، في المقابل، فإننا وجدنا أنصار هٰذه الأسطورة يحشرون أبا الحسن العمري ضمن المثبتين لقصة كسر الضلع!، وأولهم جعفر مرتضى العاملي[١] وتبعه وفيق سعد العاملي[٢]، ثم تبعه محمد مهدي الخرسان الذي ذكر أبا الحسن العمري ضمن «أسماء أولئك الذين صرّحوا بأنّ المحسن مات سقطًا»[٣]، وإذا كان هٰؤلاء قد أراحوا أنفسهم من مناقشة كلام العمري واكتفوا بنقله ضمن المثبتين لقصة إسقاط المحسن مع تجاهل كونه ينفي قصة إسقاط المحسن وهٰذا نهايةُ التدليس والتلبيس، فإن عبد الزهراء مهدي قد سلك مسلكًا آخر، فقد أراح نفسه من هٰذا الإشكال بأن ساق من كلام أبي الحسن العمري ما يناسبه، فنقل كلامه إلىٰ قوله: «وقد روت الشيعة خبر المحسن والرفسة»، وبتر بقية كلامه الذي ينقض مراده والذي جاء فيه «ولم يذكر الرفسة من جهة أعوّل عليها»![٤]، وهٰكذا فلتكن الأمانة العلمية.

- محمد حسين كاشف الغطاء (١٣٧٣ هـ):

يعد محمد حسين كاشف الغطاء من أوائل من شكك في بعض جزئيات قصة كسر الضلع في العصر الحديث، فيقول بعد أن ذكر استفاضة روايات ضرب

(١) مأساة الزهراء (٢/ ١٣٣).

(٢) أين الإنصاف (ص ١٠٠).

(٣) المحسن السبط مولود أم سقط (ص ١١٩)، وقد نقل كلام العمري في (ص ١٢٠).

(٤) الهجوم علىٰ بيت فاطمة (ص ٢٩٢).

فاطمة وكسر ضلعها في كتب الإمامية: «ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبّله عقلي، ويقتنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرّجون ويتورعون من هٰذه الجرأة العظيمة، بل لأن السجايا العربية والتقاليد الجاهلية التي ركّزتها الشريعة الإسلامية وزادتها تأييدًا وتأكيدًا تمنع بشدة أن تضرب المرأة أو تمد إليها يد سوء، حتىٰ أنّ في بعض كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) ما معناه: أن الرجل كان في الجاهلية اذا ضرب المرأة يبقىٰ ذٰلك عارًا في أعقابه ونسله»[1].

وقد عدَّ المرجع محمد حسين فضل الله كلام كاشف الغطاء إنكارًا منه لقصة ضرب فاطمة رضي الله عنها، فقال: «لم نصل إلىٰ حد النفي لهٰذه الحوادث، كما فعل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (قده) بالنسبة لضربها، ولطم خدها»[2]، بينما ذهب خصوم فضل الله إلىٰ أن كاشف الغطاء لم ينكر كسر الضلع وإسقاط الجنين، وأن مراد كاشف الغطاء هو «استبعاد أن تصل يد أثيمة من أجنبي إلىٰ بدن الصديقة الطاهرة ووجهها عليها السلام بالضرب واللطم...، وأما الضرب من وراء الثياب والرداء فلا استبعاد في ذٰلك في نظره[3]، لأن كاشف الغطاء بعد أن استبعد وقوع ضرب الزهراء قال: «لا أمنع من أنه ضربها[4] بسوطه من وراء الرداء، وإنما الذي أستبعده أو أمنعه هو لطمة الوجه وقنفذ ليس ممن يخشى العار لو

(١) جنة المأوىٰ (ص ١٣٥).

(٢) الزهراء القدوة (ص ١١٠).

(٣) وأول من صدر منه ذٰلك هو القاضي علي الطباطبائي في تعليقه علىٰ جنة المأوىٰ (ص ١٧٣) الهامش ٢، وتبعه علىٰ ذٰلك من ناقش هٰذه المسألة فيما بعد، كهاشم الهاشمي في حوار مع فضل الله (ص ٣٥٩).

(٤) يقصد هنا قنفذًا.

ضربها من وراء الثياب أو على عضدها»[١]، والذي يبدو لنا أن كاشف الغطاء ينكر أن تكون فاطمة ﵂ ضُربت ولطمت في وجهها من طرف أبي بكر أو عمر ﵄، لكنه لا يرىٰ مانعًا من أن يكون قنفذ هو من ضربها بسوط أو من وراء الثياب، حيث إن كاشف الغطاء قد أشكل على الحادثة بأنها لو كانت من تدبير أبي بكر وعمر ﵄ لذكرت فاطمة ﵂ ذٰلك في خطبها التي تعدد فيها مظالمها، فيقول: «ويزيدك يقينًا بما أقول أنها -ولها المجد والشرف- ما ذكرت ولا أشارت إلىٰ ذٰلك في شيء من خطبها ومقالاتها المتضمنة لتظلمها من القوم وسوء صنيعهم معها، مثل خطبتها الباهرة الطويلة التي ألقتها في المسجد على المهاجرين والأنصار، وكلماتها مع أمير المؤمنين بعد رجوعها من المسجد»[٢]، ومع أن كاشف الغطاء لم يصل درجة النفي الكامل لقصة كسر الضلع وإسقاط الجنين، إلا أن كلامه مخالف لمسلك الذين يرون تعرض فاطمة للضرب المباشر من عمر ومن كان معه في زعمهم، ولأجل هٰذا ذهب بعضهم إلى التشكيك في صدور هٰذا الكلام من كاشف الغطاء رأسًا[٣].

- **هاشم معروف الحسني (١٤٠٤ هـ)**:

وقد ذكر عددًا من الروايات التي ذكرت قصة الهجوم علىٰ بيت فاطمة، ومنها رواية كسر الضلع[٤]، وحكم بعدم ثبوت هٰذه الروايات قائلًا: «إلىٰ كثير من

(١) جنة المأوىٰ (ص ١٣٧).

(٢) جنة المأوىٰ (ص ١٣٦).

(٣) مختصر مفيد (٩/ ٦٧-٦٩).

(٤) سيرة الأئمة الاثني عشر (ص ١٣٢-١٣٣)، وانظر مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٧٤) الهامش، قضايا آثارت جدلًا (ص ١٧٩).

المرويات التي لا تثبت أسانيدها في مقابل النقد العلمي»[١].

- **المرجع محمد حسين فضل الله (١٤٣١ هـ):**

يعدُّ من أشهر من أنكر قضية كسر الضلع وإسقاط المحسن، مع أنه كان يعتقد بها في السابق[٢]، ثم يبدو أنه بعد أن درس الروايات الواردة في ذٰلك تراجع عن تقرير هٰذه القصة وتحول موقفه إلى التشكيك فيها، وقد ذكرنا في بداية هٰذه الدراسة قصة الضجة التي أُثيرت حوله بسبب تشكيكه في هٰذه القضية، حيث قال في مسجد الرضا في قم: «أنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول إن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها علىٰ وجهها أو ما إلىٰ ذٰلك... إنني أتحفظ في كثير من هٰذه الروايات»[٣]، وعندما وقعت مراسلات بينه وبين أنصار قصة كسر الضلع كجعفر مرتضى العاملي وجواد التبريزي، ناقشهم فضل الله في صحة روايات كسر الضلع من جهة السند والمتن، لكنه في أول أمره لم يبلغ درجة إنكار القصة برمتها، فقد كان يكتفي بالتشكيك في ثبوتها وإثارة التساؤلات والإشكالات حولها، ولذا يقول: «أنا لا أنفي قضية كسر الضلع، ولكنني أقول: إنني غير مقتنع بذٰلك، وكما أن الإثبات يحتاج إلىٰ دليل، كذٰلك النفي يحتاج إلىٰ دليل»[٤]، ولذٰلك كان يصف من ينسب له إنكار كسر الضلع بالكذب،

---

(١) سيرة الأئمة الاثني عشر (ص ١٣٣).

(٢) ذكر جعفر الشاخوري أن فضل الله قال في كلمة له عن فاطمة رضي الله عنها بمسجد الشهيد الصدر أثناء زيارته إلىٰ قم في شعبان ١٤١٤ هـ: «تضافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقط جنينها...»، انظر: مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٣٧٤) الهامش ١.

(٣) نقل محمد أبو السعود القطيفي هٰذا النص عن محاضرة مسجلة ألقاها فضل الله في مسجد الإمام الرضا (ع) في بئر العبد، سنة ١٩٩٣م، و انظر أيضًا: خلفيات كتاب مأساة الزهراء(٢/ ١١)، حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٧٧).

(٤) نقل جعفر مرتضى العاملي ذٰلك عنه في كتابه مأساة الزهراء (١/ ٣٢٥).

حيث يقول: «أنا من الأساس لم أقل إنه لم يكسر ضلع الزهراء، وكل ما[1] ينسب إلي ذلك فهو كاذب، أنا استبعدت الموضوع استبعادًا، رسمت علامة استفهام على أساس التحليل التاريخي. قلت: أنا لا أتفاعل مع هذا لأن محبة المسلمين للزهراء كانت أكثر من محبتهم لعلي، وأكثر من محبتهم للحسن والحسين، وفوقها محبتهم لرسول الله ﷺ، قلت: إنه من المستبعد أن يقدم أحد على فعل ذلك»[2].

لكن الظاهر من كلماته هو الميل إلى النفي، ويبدو ذلك من خلال قوله: «هناك بعض الحوادث التي تعرضت لها مما لم تتأكد لنا بشكل قاطع وجازم، كما في مسألة حرق الدار فعلًا، وكسر الضلع، وإسقاط الجنين، ولطم خدها، وضربها.. ونحو ذلك مما نقل إلينا من خلال روايات يمكن طرح بعض علامات الاستفهام حولها، إما من ناحية المتن، وإما من ناحية السند. وشأنها شأن الكثير من الروايات التاريخية. ولذا فقد أثرنا بعض علامات الاستفهام كما أثارها بعض علمائنا السابقين رضوان الله عليهم، كالشيخ المفيد الذي يظهر منه التشكيك في مسألة إسقاط الجنين، بل في أصل وجوده، وإن كنا لا نوافقه على الثاني، ولكننا لم نصل إلى حد النفي لهذه الحوادث، كما فعل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (قده) بالنسبة لضربها، ولطم خدها، لأن النفي يحتاج إلى دليل، كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل»[3]، كما أن فضل الله يعتبر قضية كسر الضلع مسألة خلافية حيث يقول: «والمسألة محل خلاف من جهة الروايات التاريخية وفي بعض الأمور المتعلقة

(١) كذا في المطبوع والصواب: من.
(٢) الزهراء المعصومة أنموذج المرأة العالمية (ص ٥٥-٥٦).
(٣) الزهراء القدوة (ص ١٠٩-١١٠).

بالتحليل النقدي للمتن»[١]، والقضية بالنسبة له ليست ذات أهمية حيث يقول: «ليست القضية من المهمات التي تهمني سواء قال القائلون إن ضلعها كسر أو لم يقل القائلون ذلك، هذا لا يمثل بالنسبة لي أية سلبية أو إيجابية»[٢].

ويبدو أن فضل الله كان يعتقد بعدم وقوع الحادثة، فكل الأقوال التي صدرت عنه، مثل القول بضعف بعض أسانيد القصة، والارتباك في الوقائع، والاختلاف في الروايات، والإشكالات المرتبة على إثبات هذه الحادثة من نسبة الجبن إلى علي رضي الله عنه، واستبعاد اعتداء الصحابة على فاطمة رضي الله عنها لحبهم لها، وغيرها من سهام النقد التي وجهها فضل الله لهذه القصة، كلها تؤيد ميله إلى نفيها، غير أن الأجواء التي كانت تحيط بفضل الله والهجمة الشرسة التي شُنت ضده هي ما جعله لا يذكر رأيه الصريح في المسألة، ويكفي أن فضل الله منذ أن صدر منه التشكيك في قصة كسر الضلع لم يصرح بعد ذلك بثبوتها ولو لمرة واحدة، كما أنه استشهد بكلام من أنكر هذه القصة ولم ينقل كلام من أثبتها من علماء الإمامية، ولعل ما يؤيد ما ذهبنا إليه أننا وقفنا على كلام له في خطبة ألقاها في آواخر حياته، حيث قال فيها: «إن المشكلة عند الكثيرين من الناس أنهم يذكرون الزهراء بالجانب المأساوي فقط، ولهذا شُغل الناس عن شخصية الزهراء(ع) بمسألة أنه كُسر ضلعها، وهذا أمر لا نتعقّله»[٣].

---

(١) تعليقات آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله على الأسئلة التي وجهت لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (ص ٥٥).

(٢) نقله عنه هاشم الهاشمي من شريط مسجل، انظر حوار مع فضل الله حول الزهراء (ص ٢٨).

(٣) خطبة الزهراء(ع) نموذج رسالي، ألقاها محمد حسين فضل الله في مسجد الإمامين الحسنين بتاريخ ١٩ جمادى الثانية ١٤٣٠ هـ الموافق لـ ١٢/٦/٢٠٠٩ م، وهي منشورة على الموقع بينات التابع لمرجعية فضل الله

http//:arabic.bayynat.org.lb/NewsPage.aspx?id931=

- **محمد الحسيني**:

محمد الحسيني هو أحد تلاميذ محمد حسين فضل الله[١]، وهو من الذين تصدوا للدفاع عنه ضد هجمة جعفر مرتضى العاملي، فقد ألف محمد الحسيني كتاب «هوامش نقدية، دراسة في كتاب مأساة الزهراء»، وهو كتاب ينتقد كتاب «مأساة الزهراء» لجعفر مرتضى العاملي الذي حاول فيه إثبات أسطورة كسر الضلع، وقد تصدىٰ محمد الحسيني لكشف كثير من الأخطاء والتناقضات في كتابات جعفر مرتضى العاملي المتعلقة بكسر الضلع، وناقش منهجيته في إثبات الواقعة والتي تنطلق من الحشد الأعمىٰ للروايات دون الانتباه إلى الاختلاف الواقع بينها[٢]، ونقض دعوىٰ تواتر روايات كسر الضلع[٣]، والذي يظهر من ثنايا الكتاب أن المؤلف يتبنىٰ رأي فضل الله في قضية كسر الضلع[٤].

- **نجيب نور الدين**[٥]:

(١) مدحه فضل الله في مقدمة تقريره لكتابه الإجارة قائلًا: «لاحظت كتاب فقه الإجارة الذي قرر فيه فضيلة ولدنا العزيز العلامة السيد محمد السيد طاهر الحسيني حفظه الله أبحاثنا الفقهية في الدراسات العليا...» فقه الإجارة (ص ٢).

(٢) هوامش نقدية (ص ١٢-١٣).

(٣) هوامش نقدية (ص ١٥٧-١٦٢).

(٤) هوامش نقدية (ص ٢٩-٣٠)، حيث بين أن موضع النزاع بينه وبين جعفر مرتضىٰ هو في وقوع الضرب علىٰ فاطمة رضي الله عنها. مع الإشارة إلىٰ أن محمد الحسيني يصرح في أول الكتاب بأنه ليس بصدد نفي أو إثبات القضية الخلافية بين فضل الله وجعفر مرتضى العاملي، بل إن الهدف الأساسي لكتابه هو مناقشة كتاب مأساة الزهراء، لكن من خلال استقراء الكتاب ومناقشته لاستدلال جعفر مرتضىٰ فإن النتيجة التي يخرج بها القارئ هي عدم صحة روايات كسر الضلع.

(٥) نجيب نور الدين أحد تلامذة فضل الله المقربين منه، وهو حاصل علىٰ دكتوراه في علم الاجتماع، وصدرت له عدة مؤلفات جلها مرتبط بمحمد حسين فضل الله، منها ثلاثة كتب لمحمد حسين فضل الله قام نجيب نور الدين بإعدادها وهي:

-«أمراء وقبائل، خفايا و حقائق لبنانية».

-«أحاديث في قضايا الإختلاف والوحدة».

ألف نجيب نور الدين كتابه «مأساة كتاب المأساة» ردًّا علىٰ كتاب «مأساة الزهراء» لجعفر مرتضى العاملي، وقد وجَّه نجيب نور الدين نقدًا واسعًا لمنهجية جعفر مرتضىٰ واستدلالاته، كما أنه انتقد بعض تفاصيل روايات كسر الضلع، حيث يقول مثلًا: «لا يعقل بحالٍ من الأحوال أن يكون تكليف الإمام عليّ (عليه السلام) الشرعي هو السكوت علىٰ أذيّة زوجته بنت رسول الله ﷺ وأن يترك من يريد هتك حرمتها يفعل ما يريد وهو جالسٌ في مكانه يسمع ويرىٰ ولا يُحرِّك ساكنًا. إنَّ الإمام عليًا (عليه السلام) أجلُّ ممّا يحاول أن يصفه به المؤلّف وأعلىٰ شأنًا من أيِّ إنسان يملك حميّة الدفاع عن الضعفاء ومهضومي الحقوق أو المعتدىٰ عليهم، فكيف إذا كان هٰذا المظلوم هو أشرف خلق الله وأعزّهم عليه وعلىٰ نبيّه؛ فاطمة الزهراء (عليها السلام)؟! نحن نستغرب كيف يكون تكليف رجل كالإمام صلوات الله وسلامه عليه هو أن يسكت عن فعل أولئك المعتدين؟!»[1].

ويقول أيضًا: «كيف يمكن أن يكون تكليف الزهراء (عليها السلام) الشرعي هو أن تُظلَم وتُضرَب في بيتها، وأن تستسلم لهٰذا الظلم بملء إرادتها، وأن يكون تكليف الإمام عليّ (عليه السلام) أن يتركها عرضة للظلم؟ أيُّ منطق هٰذا الذي يحاول المؤلّف أن يقنعنا به؟ ونحن نتساءل: لأيِّ أمرٍ يكون تكليف هٰؤلاء الشرفاء أن يُظلَموا، وإذا كان ذٰلك لتبيان حقّ الإمام في الخلافة، فإنّنا لا نوافق علىٰ ذٰلك لسببٍ مهمّ جدًا، وهو أنّنا نعتبر حجّة الإمام بالغة إلىٰ درجة اليقين،

-«حوارات في الفكر والسياسة والاجتماع».
وبقية إصداراته هي من تأليفه، ومنها: «محمد حسين فضل الله العقلانية والحوار من أجل التغيير»، و«إيديولوجيا الرفض والمقاومة»، و«الإسلام دين الرحمة والعدالة».

(١) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٥).

وأنَّ الطريق للوصول إلىٰ هٰذا الحقّ لا يكون بهٰذه الطريقة التي تحرج الإمام والزهراء (عليها السلام) معًا، وأكثر من ذٰلك نقول: هل عُدم الإمام والزهراء (عليهما السلام) وسيلة لإظهار الحقّ حتّىٰ يلجأوا إلىٰ هٰذه الطريقة من التعاطي مع الظالمين؟؟! إنَّنا نشكّ في ذٰلك، وليس هٰكذا يأخذ أئمّتنا حقوقهم»[١].

كما أنه انتقد جعفر مرتضى العاملي حين صور أن كتاب سليم بن قيس متفق علىٰ صحته، واعترض عليه بكلام الخوئي الذي حكم بضعف أسانيد كتاب سليم بن قيس[٢]، والكاتب وإن لم يصرح برأيه في المسألة لٰكن قارئ كتابه يستنتج أنه يوافق رأي فضل الله في الموضوع.

- جعفر الشاخوري البحراني:

لقد تعرض جعفر الشاخوري البحراني لنقد بعض تفاصيل روايات كسر الضلع، وقد مضىٰ نقل شيء من كلامه في ذٰلك في مناقشة متون روايات تلك الأسطورة، وقد خصص جعفر الشاخوري في كتابه «مرجعية المرحلة وغبار التغيير» ملحقًا خاصًا لنقد متون روايات كسر الضلع، حيث قارن بينها وبين بقية الروايات، وأوضح وجه التناقض فيها، واعتبر روايات كسر الضلع ضعيفة السند ومختلفة في المضمون[٣]، وهو يتبنىٰ رأي فضل الله في الموضوع كسابقيه.

- حسن العلوي:

يعد حسن العلوي[٤] أحد مفكري الإمامية المعاصرين الذين تجردوا من العصبية،

(١) مأساة كتاب المأساة (ص ١٥٦).

(٢) مأساة كتاب المأساة (ص ١٢٥-١٣٠).

(٣) مرجعية المرحلة وغبار التغيير (ص ٢٠١).

(٤) حسن العلوي من الإمامية لكنه ليس علمائهم، بل هو من المفكرين السياسيين الذين جمعوا بين

وقد شكك في واقعة كسر الضلع، ووجه للروايات الواردة فيها سهام النقد حيث يقول: «لم أستسلم بعد إلىٰ زج فاطمة الزهراء في تلك الحادثة، وليس معقولًا ولا لائقًا أن تتحدث الرواية عن إسراعها إلى الباب في تلك اللحظة. إن المهابة والمكانة والمناسبة اعتبارات تمنع وحيدة النبي أن تقترب من الباب بين أفواج من رجال قريش، ومن وضع الرواية تجاهل حزن الزهراء علىٰ فقد أبيها ووفاتها كمدًا عليه في روايات أبعدها زمنًا ستة شهور، وتجاهل مهابتها فجعلها واحدة من المتخاصمات في يوم الحزن، وأحال إسقاط الجنين إلىٰ مصرع الباب بدلًا من أن يكون بسبب مصرع والدها النبي ﷺ مثلًا.

إن وفاة النبي ﷺ عند فاطمة الزهراء، كان سيجهضها دون سجال، ولطالما أجهضت نساء لوفاة ابن أو زوج أو أب، فكيف والسيدة هي فاطمة، وكيف والفقيد نبي الله الخاتم، فلماذا يقلل من شأن رحيل النبي ﷺ في رواية الإجهاض سوىٰ أن يكون عمر هو المتهم؟.

لم يكن من عادات العرب ردّ المرأة علىٰ طارق الباب، وفي البيت رجالٌ آخرون،... فهل يعقل أن تترك فاطمة حزنها المقيم وفجيعتها المرّة لكي تفتح الباب أو تخرج إليه؟، ربما لاحظت الرواية هٰذا الجانب فاستعانت بالزهراء لتصد مع الرجال هجوم عمر...، وإذا ما سمحت مناهج الدفاع عن أهل البيت بالإساءة إليهم، إذا تعلق الأمر بالإساءة إلىٰ عمر بن الخطاب، وضعت فاطمة الزهراء علىٰ باب الخصومة وأجهضتها وراء الباب»[1].

الكتابة في السياسة والفكر والدين، وقد أوردنا كلامه للفائدة ومن باب الاستئناس، ولنبين أن نقد أسطورة كسر الضلع ليس مقصورًا علىٰ كلام علماء الإمامية، بل حتىٰ عقلاء مفكريهم أنكروها.

(١) عمر والتشيع (ص ١١٩).

- **أحمد الكاتب:**

عرف عن عبد الرسول لاري - المشهور بأحمد الكاتب- تحرره من قيود التراث الروائي، وابتعاده عن التعصب، وكتاباته شاهدة على كونه ملمًا بالمطالب الحوزوية في الأصول والفروع، ولذا رأينا من الفائدة إيراد نقده لروايات كسر الضلع.

يصرح أحمد الكاتب بأن قصة كسر الضلع أسطورة، فيقول تحت عنوان: «أسطورة الهجوم على بيت فاطمة الزهراء»: «وربما كانت قصة كبس بيت الإمام علي من قبل عمر من أجل إجباره على بيعة أبي بكر، وما رافق ذلك من تهديد بحرق بيت فاطمة على من فيه، أو قيامه بحرق باب البيت وضرب الزهراء وعصرها وراء الباب، وإسقاط جنينها (محسن) والتسبب في وفاتها، **من أهم القصص الأسطورية الخطيرة التي لعبت عبر التاريخ وتلعب اليوم دورًا كبيرًا في تأجيج الخلافات**...»[1]. ثم بعد أن عرض تاريخ قصة البيعة، شرع بنقض هذه القصة قائلًا: «الميزان العام لمعادلة القوى، والجو العام لتطور الأحداث يستبعد الرواية السابقة التي تتحدث عن ممارسة العنف في أخذ البيعة لأبي بكر، فإذا كان أبو بكر قد ترك سعد بن عبادة ولم يجبره على البيعة، فقد كان أضعف من أن يجبر الإمام علي على البيعة، وأبعد من أن يأمر باقتحام داره وجلبه بالقوة، أو يسمح لأي أحد بتهديده بإحراق بيته عليه، وهو ما تقوله الأسطورة التي نشأت في القرون التالية، وحملت بين طياتها تفاصيل أسطورية أخرى أبعد ما تكون عن الحقيقة،

---

(١) الشيعة والسنة، وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ-نسخة إلكترونية من موقع أحمد الكاتب- (ص ١٠٨).

مثل ضرب عمر للزهراء وحرق باب بيتها فعلًا، والتسبب في إسقاط جنينها (محسن) أثناء الهجوم على بيتها، والعياذ بالله»[١].

ويرى أحمد الكاتب أن أسطورة كسر الضلع نشأت في القرن الثالث، وأن الذين تبنوها هم أنصار نظرية ولادة ابنٍ للحسن العسكري، وهم الذين صاروا فيما بعد يسمون الاثني عشرية، فيقول إن: «أنصار النظرية ظلوا يتحمسون لتأييد نظريتهم ونقد نظرية الشورى والاختيار، ويحاولون قراءة التاريخ بشكل مغاير لسلوك أهل البيت والإمام علي، وكتابته من جديد. ومن أجل ذلك تشبثوا بحكاية تهديد عمر بحرق بيت فاطمة الزهراء، وحولوا التهديد المفترض الى واقع تاريخي ثابت، وأضافوا على الحادث كثيرًا من الرتوش الأخرى مثل ضرب الزهراء وعصرها وراء الباب وكسر ضلعها وإسقاط جنينها «محسن» ووفاتها على إثر ذلك»[٢].

- **محمد حسين ترحيني العاملي:**

إن من النادر في هذا العصر أن تجد أحد علماء الإمامية ينفي قصة كسر الضلع صراحة، فإذا كان فضل الله وأنصاره قد اكتفوا بالتشكيك فيها وبيان مواضع الخلل في تفاصيلها دون الجرأة على نفيها بكلمات صريحة وواضحة، فإن محمد حسين ترحيني العاملي قد تجاوز التشكيك إلى نفي القصة رأسا حيث يقول في كتابه «عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل»: «لو كان عمر فعلًا ضرب بالباب على صدر فاطمة وكسر أضلاعها،

(١) الشيعة والسنة (ص ١١٢).
(٢) الشيعة والسنة (ص ١٢١).

كيف يقدم علي عليه السلام على تزويج ابنة فاطمة إلى قاتل أمها؟!، وكيف كانت أم كلثوم ترضى بأن تكون زوجة لقاتل أمها، وهل كان الإمام الحسن والحسين وهما شابان غيوران يرضيان بمثل هذا[١].

- **ياسر عودة:**

إن ياسر عودة من تلاميذ وأنصار فضل الله القلائل الذين كانت عندهم الشجاعة لنفي أسطورة كسر الضلع وإنكارها، فخلافًا لمحمد الحسيني ونجيب نور الدين وجعفر الشاخوري، الذين اكتفوا بتأييد رأي فضل الله بالتشكيك في قصة كسر الضلع ونقد متونها وجعلها ضمن دائرة الثبوت أو عدمه، فإن ياسر عودة هو التلميذ الوحيد لمحمد حسين فضل الله الذي وجدناه ينفي أسطورة كسر الضلع بصراحة، فيقول في كتابه «قضايا أثارت جدلا»: «أما كسر ضلع فاطمة عليها السلام، فقد ذهب المشهور إلى ذلك، ولم يبحثه أحد من العلماء الذين يراعون القواعد العلمية للحديث في بحثه سندًا ومتنًا إلا وتحفظ على تلك الحادثة التاريخية» إلى أن يقول: «نصل لسيدنا الأستاذ الكبير آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله الذي هذب ما أُفسد من الإسلام، وحارب الغلو والخرافة ووقف سدًا منيعًا في وجه الموضوع والمكذوب، فأحاديث كسر الضلع لم تثبت عنده سندًا، ولن نتكلم فيه بل ننقل الكلام إلى المتن، ثم ذكر إشكالات القول بصحة روايات كسر الضلع من لزوم نسبة الجبن إلى علي رضي الله عنه -وحاشاه من ذلك- ، وغيرها من نقاط الضعف في الروايات، وبعد أن اعتبر أن مسألة كسر الضلع مسألة تاريخية وليست عقدية، وجه نقدًا لمن يسكت عن بيان حقيقة أمثال هذه الخرافات فقال: «لأنها مسألة تاريخية بحتة، فالإيمان بها

---

(١) عقائد الإمامية بين الأصيل والدخيل (ص ٣٥٣).

وعدمه سيان، وإن كانت علىٰ شهرة جعلت الكثير من العلماء لا يواجهونها لعدم جرأتهم في المقام، ومما يؤسف له أن عدم جرأة العلماء الكبار علىٰ مواجهة الكثير مما أدخل في الدين، وأُخِذَ أَخْذَ المسلمات وألبس ثوب المقدسات، أدىٰ إلىٰ ما نحن فيه من الخلافات وتجرأت الناس على المقامات واستخراج الفتاوىٰ المضللات، إن استقالة كثير من العلماء الكبار وخصوصًا من تقدم ومن بقي ممن لا جرأة له، جعل من الجهلة علماء ومحققين ليبثوا علىٰ منابر رسول الله ﷺ من الخرافة والجهل والتخلف ما لا يحصىٰ، حتىٰ أصبح اللادين دينًا والدين غريبًا، ومن يواجه هٰذه الترهات يوصف بالضلال والخروج عن المذهب»[1].

ولعل صراحة ياسر عودة مقارنة مع بقية أنصار فضل الله ترجع إلىٰ أن ياسر عودة ألف كتابه هٰذا بعد وفاة فضل الله، أما البقية، فقد ألفوا كتبهم في حياة فضل الله فيظهر أنهم لم يكونوا يريدون تجاوز الموقف الرسمي لمحمد حسين فضل الله، خلافا لياسر عودة الذي كان متحررًا من هٰذه القيود، ومع ذٰلك فإن الذي نأمله أن يتشجع المنصفون منهم، ويكتبوا دراسةً خاصةً تنتقد هٰذه الأسطورة بصراحة وبشجاعة.



(١) قضايا آثار جدلًا (ص ١٨٧).

خاتمة

بعدما تقدم، تبين لكل منصف وطالب للحقيقة، أن ما يروىٰ عن قصة كسر ضلع فاطمة الزهراء ﵂ «حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلا من ضعُف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأه إليه حب[1] القول به، والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته»[2]، ويصح أن يقال فيه ما قيل في نظائره من الأخبار المكذوبة «فهٰذا خبر منكر موضوع، وأثر مختلق مصنوع، لا يصح الاعتماد عليه، ولا يحسن المصير إليه، وإسناده ظلمات بعضها فوق بعض»[3]، وقد مضىٰ تفصيل الكلام عن أصل هٰذا الخبر، وأحوال رواته، وعلل أسانيده ومتونه، وملخص ما انتهينا إليه من نتائج هي كالتالي:

١- إن خبر الاعتداء علىٰ فاطمة الزهراء ﵂، وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، خبر لم يكن له وجود إلى القرن الثاني، ولذا فالباحث لا يقف لهٰذا الخبر علىٰ أثر في كتب التواريخ ودواوين الحديث، ولم ينقله حتى المتَّهمون من الأخباريين، من نظراء الواقدي وأبي مخنف والكلبي وأضرابهم، وإنما كان يتداول علىٰ ألسنة بعض الغلاة مثل هشام بن الحكم.

٢- ثم تحول هٰذا الخبر من حكاية تذكر على الألسن، إلىٰ رواية تنقل بالأسانيد في بعض الكتب الروائية عند الإمامية، بداية من أواسط القرن الرابع،

(١) في المصدر: يجب والصواب ما أثبتناه.
(٢) مقتبس من كلام الخوئي عن حديث تحريف القرآن، البيان في تفسير القرآن (ص ٢٥٩).
(٣) مقتبس من كلام ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ٣٢١).

وفي هٰذه الفترة بدأت هٰذه الأسطورة تتسرب إلىٰ كتب العقائد والمساجلات الكلامية، وتُوظف للطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وإنكار صحة بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وادعاء وقوع الظلم علىٰ أهل البيت رضي الله عنهم، ثم ما لبثت هٰذه الحكاية تذكر في كتب الأدعية والزيارات، إلىٰ أن صارت فيما بعد من الحكايات التي تُقصُّ في المجالس وتتلىٰ على المنابر.

٣- إن سائر الأخبار التي رويت بها أسطورة كسر الضلع هي أخبار واهية، وأسانيدها ساقطها، ومتونها متناقضة مضطربة، وقد تفرد بروايتها جماعة من الرواة الذين وصفهم علماء الرجال الإمامية بأنهم مجاهيل وغلاة وكذابون ووضاعون، ولم نقف عليها مسندة برواية الثقات، وهو ما يثير الاستغراب، فلا يصح شيء من هٰذه الأخبار بحسب موازين علم الرجال الإمامي.

٤- إن أغلب روايات حكاية كسر الضلع منقولة من كتاب سليم بن قيس الهلالي، وهو الكتاب الذي روىٰ أخبار هٰذه الواقعة بتفصيل لم نجده عند غيره، وبعد دراسة مفصلة لهٰذا الكتاب تبين أنه كتاب ملفق موضوع مختلق، وأن سليم بن قيس الذي يروىٰ عنه هٰذا الكتاب وينسب إليه، شخصية غير حقيقية، فضلًا عما اعترىٰ هٰذا الكتاب من التحريف والدس والتدليس والزيادة والنقصان علىٰ مر التاريخ، إضافة إلىٰ أمارات الكذب والاختلاق الظاهرة علىٰ متون رواياته، بل إن مرويات سليم بن قيس عن قصة كسر الضلع لم تنقل في كتب المتقدمين، وإنما ظهر نقل هٰذه الحكاية عن سليم في القرن السادس فما بعده!.

أما النسخة المتداولة من هٰذا الكتاب فلا وثوق بها، للاختلاف الفاحش الذي وقع في النسخ الخطية الواصلة إلينا منه، ولو تجاوزنا عن كل هٰذه الآفات التي ابتلي بها الكتاب، فيكفي أن تعلم أن سائر الأسانيد التي يُنقل بها كتاب سليم مدارها علىٰ رجل واحد على التحقيق، وهو أبان بن أبي عياش الذي ضعَّفه عامَّة علماء الرجال الإمامية.

٥- أن أهم إسناد تعلق به القائلون بثبوت قصة كسر الضلع، هو الخبر الذي ينسب إلىٰ جعفر الصادق رحمه الله في كتاب دلائل الإمامة المنسوب لمحمد بن جرير الطبري، وهو كتاب ساقط من الناحية العلمية، فالتحقيق أن مؤلفه مجهول، فضلا عن أن الإسناد لا يصح لوجود عدة علل قادحة فيه.

٦- لجأ أنصار هٰذه الأسطورة إلىٰ محاولة إثبات صحتها، بادعاء تحقق الشهرة فيها تارةً، وبادعاء تواترها تارة أخرىٰ، والتحقيق خلاف ذٰلك قطعًا، فأخبار كسر ضلع الزهراء رضي الله عنها أخبار قليلة تفرد بها بعض غلاة الإمامية، وهي مروية عن أنفارٍ معدودين، فعامّتها يرجع إلىٰ مصنفات معدودة على الأصابع، فما يتوهمه بعضهم من كثرة روايات هٰذه الأسطورة، لا حظ له من الصحة، ويلحق بذٰلك ما يُتوهم من شهرة هٰذه الأخبار، فالتحقيق أنها لا تبلغ مرتبة الشهرة، لكون مدارها علىٰ رواة قليلين، فضلا عن عدم صحة شيء من أسانيدها، لأن الشهرة لا يترتب عليها صحة الخبر كما قرره الخوئي وغيره، فإذا تقرر ذٰلك فمن باب أولىٰ ألَّا تكون هٰذه الأخبار قد بلغت درجة التواتر.

٧- إن دعوىٰ تحقق الإجماع علىٰ واقعة كسر الضلع دعوىٰ مردودة، لوجود المخالف في هٰذه المسألة قديما وحديثا، فقد صرح النسابة الإمامي

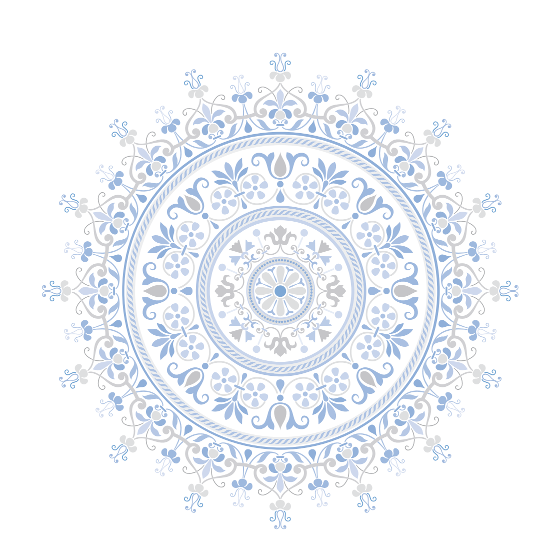
أبو الحسن العمري (عاش في القرن الخامس) بعدم ثبوت قصة إسقاط المحسن عنده، وأما في عصرنا اليوم، فقد أنكر هٰذه القصة جماعة من علماء الإمامية علىٰ رأسهم المرجع محمد حسين فضل الله، وبذٰلك يظهر أن دعوى الإجماع لا حقيقة لها.

٨- إن بطلان روايات كسر الضلع لا يقتصر على العلل الواقعة في أسانيدها، بل إن متونها تشهد علىٰ هٰذه القصة بالكذب والاختلاق، لتضمنها لكثير من المبالغات والمجازفات الغريبة، فضلا عما وقع في تفاصيلها من التناقض والتعارض والاختلاف الفاحش.

٩- لقد أنكر حكاية كسر الضلع جماعة كبيرة من أهل العلم قديما وحديثا، ومن سائر الاتجاهات والمذاهب، فحكموا علىٰ هٰذه القصة بأنها من الأكاذيب والخرافات، وهٰذا أبين دليل علىٰ أن كل منصف إذا بحث هٰذه المسألة بتجرد،قطع ببطلان هٰذه القصة وبأنها من الافتراءات.

وفي الختام نحمد الله تعالىٰ علىٰ توفيقه لإتمام هٰذه الدراسة، ولا شك أن هٰذا البحث لن يخلوا من قصور وخطأ، لأن تلك هي طبيعة البشر، ولذا فمن وقف علىٰ تقصير منا في هٰذا البحث فلا يبخل علينا بإرسال ملاحظاته، وعلىٰ كل حال فما كان من صواب في هٰذا البحث فهو من توفيق الله وتسديده، وما كان في من زلل فهو منا ومن الشيطان ونحن نستغفر الله ونتوب إليه، ونسأل الله دوام التوفيق والسداد.





المصادر والمراجع

١. ابن أعثم الكوفي: ومنهجه التاريخي في كتاب الفتوح- محمد جبر أبو سعدة- مطبعة الجبلاوي، القاهرة، مصر- ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م

٢. أبواب الأئمة المعصومين سبيل العارفين-أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي -تحقيق مصطفى صبحي الحمصي- دار القارئ -لبنان-الطبعة الأولى- ١٤٣٢هـ

٣. إثبات الوصية -أبو الحسن المسعودي الهذلي- دار الأضواء - لبنان- ١٩٨٨م

٤. الاحتجاج-أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي-تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر الخرسان-مطابع النعمان -النجف الأشرف-١٣٨٦ هـ

٥. الاختصاص -محمد بن النعمان المفيد-تحقيق علي أكبر الغفاري، السيد محمود الزرندي-دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان-الطبعة الثانية- ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م

٦. إختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي-محمد بن الحسن الطوسي- صحيح وتعليق مير داماد الأسترابادي- تحقيق مهدي الرجائي- مؤسسة آل البيت لإحياء التراث- بعثت - قم- ١٤٠٤ هـ

٧. الإرشاد - محمد بن النعمان المفيد - تحقيق مؤسسة آل البيت -المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان- الطبعة الثانية - ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ م

٨. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار -محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني- تحقيق مؤسسة آل البيت -مؤسسة آل البيت لإحياء التراث-ستاره - قم- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ

٩. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق-تقريرا لبحث مسلم الداوري-محمد علي صالح المعلم-نمونه-الطبعة الأولى- ١٤١٦ هـ

١٠. إضاءات في الفكر والدين والاجتماع-حيدر حب الله-مؤسسة البحوث المعاصرة- الطبعة الأولى-١٤٣٤ هـ-١٤٣٧ هـ

١١. الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يعمل مرة في السنة-علي بن موسى بن جعفر بن طاووس-تحقيق جواد القيومي الأصفهاني- مكتب الإعلام الإسلامي-الطبعة الأولى- ١٤١٤ هـ

١٢. الأمالي- أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي-تحقيق قسم الدراسات الاسلامية - مؤسسة البعثة - قم-الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

١٣. أنساب الأشراف-أحمد بن يحيى البلاذري -تحقيق محمد باقر المحمودي -مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان -الطبعة الأولى - ١٣٩٤ هـ

١٤. الإمامة والسياسة - منسوب إلى عبد الله بن مسلم بن قتيبة-اعتنى به محمد محمود الرافعي-مطبعة النيل- ١٤٣٢هـ

١٥. أين الإنصاف؟-وفيق سعد العاملي-الطبعة الأولى-دار السيرة - بيروت- ١٤٢٢ هـ

١٦. بحار الأنوار -محمد باقر المجلسي- تحقيق محمد باقر البهبودي وآخرين- مؤسسة الوفاء- بيروت- لبنان -الطبعة الثانية- ١٤٠٣ هـ

١٧. تاريخ الطبري - محمد بن جرير الطبري -تحقيق نخبة من العلماء- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ

١٨. تاريخ النبي والأئمة ومعجزاتهم المسمىٰ بالهداية الكبرىٰ- أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي -تحقيق مصطفىٰ صبحي الخضر الحمصي -بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-الطبعة الأولىٰ- ١٤٣٢ هـ

١٩. تاريخ اليعقوبي- أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب العباسي -دار صادر - بيروت - لبنان- مؤسسة نشر فرهنگ أهل بيت عليهم السلام - قم - إيران

٢٠. التحقيق في خبر التهديد بالتحريق-محمد العمراني حلحول الحسني -مركز غرناطة للبحوث والدراسات الحديثية-مطبعة الخليج العربي-تطوان المغرب- الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥ هـ

٢١. تعليقات آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله على الأسئلة التي وجهت لآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي-إعداد المكتب الإعلامي قم-إيران- الطبعة الأولىٰ -١٤٢١ هـ

٢٢. تفسير العياشي-محمد بن مسعود العياشي-تحقيق قسم الدراسات الإسلامية- مؤسسة البعثة - طهران -الطبعة الأولىٰ- ١٤٢١ هـ

٢٣. تهذيب التهذيب- أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني -مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند- الطبعة الأولىٰ- ١٣٢٦هـ

٢٤. الجامع في الرجال-موسى العباسي الونجاني-تحقيق محمد الحسين القزويني- مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية-قم-الطبعة الأولىٰ -١٤٣٦ هـ

٢٥. جنة المأوىٰ-محمد حسين آل كاشف الغطاء-جمعه ورتبه وعلق عليه محمد علي القاضي الطباطبائي-مطبعة شركت جاب-تبريز-الطبعة الأولىٰ

٢٦. جنة المأوىٰ-حمد حسين آل كاشف الغطاء-دار الأضواء-بيروت لبنان-الطبعة الثانية -١٤٠٨ هـ

٢٧. جنة المأوىٰ-محمد حسين آل كاشف الغطاء-تحقيق محمد علي القاضي الطباطبائي-ترتيب مهدي الأنصاري القمي-مؤسسة الشهيد الأنصاري القمي لإحياء التراث-قم-١٤٢٠ هـ

٢٨. حاوي الأقوال في معرفة الرجال-عبد النبي الجزائري -تحقيق مؤسسة الهداية لإحياء التراث - نشر رياض ناصري- الطبعة الأولىٰ- ١٤١٨ هـ

٢٩. حتىٰ لا تكون فتنة كتاب مرجعية المرحلة وغبار التغيير تحت المجهر-نبيل مروة-أمجاد للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-الطبعة الأولىٰ-١٤١٩ هـ

٣٠. حوار مع فضل الله حول الزهراء-هاشم الهاشمي- دار الهدىٰ-قم-الطبعة الثانية-١٤٢٢ هـ

٣١. الحوزة العلمية تدين الانحراف-محمد علي الهاشمي المشهدي-دار الصديقة الشهيدة -الطبعة الرابعة- ١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠م

٣٢. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال - الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي -تحقيق جواد القيومي - مؤسسة نشر الفقهاهة - الطبعة الثانية- ١٤٢٢ هـ

٣٣. خلفيات كتاب مأساة الزهراء-جعفر مرتضى العاملي-دار السيرة - بيروت - لبنان-الطبعة الخامسة- ١٤٢٢ هـ

٣٤. دلائل الإمامة-محمد بن جرير بن رستم الطبري -منشورات المطبعة الحيدرية في النجف -١٣٩٣ هـ

٣٥. دلائل الإمامة-محمد بن جرير بن رستم الطبري-مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت لبنان-الطبعة الثانية- ١٤٠٨هـ

٣٦. دلائل الإمامة-محمد بن جرير بن رستم الطبري الصغير-تحقيق قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم-الطبعة الأولىٰ- ١٤١٣ هـ

٣٧. الرجال لابن الغضائري - أحمد بن الحسين بن الغضائري - تحقيق محمد الجلالي -دار الحديث-قم -الطبعة الأولىٰ- ١٤٢٢هـ

٣٨. رجال الطوسي- محمد بن الحسن الطوسي-تحقيق جواد القيومي -طبعة مؤسسة النشر الإسلامي - الطبعة الثالثة- ١٤٢٧هـ

٣٩. زبدة المقال من معجم الرجال -بسام مرتضى -دار المحجة البيضاء -لبنان - الطبعة الأولى- ١٤٢٦ هـ

٤٠. الزهراء القدوة -محمد حسين فضل الله-إعداد حسين أحمد الخشن-دار الملاك-بيروت لبنان-الطبعة الثانية -١٤٢٢ هـ

٤١. شرح أصول الكافي-محمد صالح المازندراني-تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني - ضبط وتصحيح علي عاشور- دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان-الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م

٤٢. العقد النضيد والدر الفريد-محمد بن الحسن القمي-تحقيق علي أوسط الناطقي-دار الحديث للطباعة والنشر-الطبعة الأولى- ١٤٢٣ هـ

٤٣. فاطمة بنت النبي ﷺ سيرتها، فضائلها، مسندها رضي الله عنها-إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن المديهش-دار الآل والصحب الوقفية- الرياض - المملكة العربية السعودية -الطبعة الأولى- ١٤٤٠ هـ

٤٤. فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين - إبراهيم بن محمد الجويني الخراساني-تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي- مؤسّسة المحمودي للطباعة والنشر- بيروت لبنان-الطبعة الأولى- ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م

٤٥. الفضيحة، محاكمة كتاب هوامش نقدية في رده على كتاب مأساة الزهراء - محمد مرتضى-دار السيرة-بيروت لبنان-الطبعة الأولى-١٤١٨ هـ

٤٦. فهرست أسماء مصنفي الشيعة- النجاشي - مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة- الطبعة الخامسة- ١٤١٦ هـ

٤٧. ضعفاء الرواة –إبراهيم الشبوط – دار المحجة البيضاء- بيروت – الطبعة الأولى –١٤٣١ هـ

٤٨. طرف من الأنباء والمناقب في شرف سيد الأنبياء ﷺ وعترته الأطائب–أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاووس –تحقيق قيس العطار–مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية–مشهد–الطبعة الأولى–١٤٢٠ هـ

٤٩. ظلامات فاطمة الزهراء عليها السلام في السنة والآراء–عبد الكريم العقيلي–منشورات مؤسسة بضعة المصطفى ﷺ –دار الغدير–الطبعة الرابعة- ١٤٢٩ هـ

٥٠. كتاب سليم بن قيس–أبو صادق سليم بن قيس العامري –تحقيق محمد باقر الأنصاري –منشورات دليل ما–قم–الطبعة الخامسة- ١٤٢٨ هـ

٥١. الكافي –محمد بن يعقوب الكليني- تحقيق علي أكبر الغفاري–دار الكتب الإسلامية –طهران –الطبعة الخامسة.

٥٢. كامل الزيارات–جعفر بن محمد بن قولويه–تحقيق جواد القيومي – مؤسسة النشر الإسلامي–الطبعة الأولى –١٤١٧ هـ

٥٣. كنز الفوائد (طبعة حجرية)- أبوالفتح محمد بن علي الكراجكي- مكتبة المصطفوي – قم–الطبعة الثانية

٥٤. كنز الفوائد –أبوالفتح محمد بن علي الكراجكي–تحقيق عبد الله نعمة–دار الأضواء –بيروت–١٤٠٥ هـ

٥٥. لماذا كتاب مأساة الزهراء –جعفر مرتضى العاملي–دار السيرة لبنان–الطبعة الأولى–١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م

٥٦. مأساة الزهراء شبهات وردود–جعفر مرتضى العاملي- دار السيرة – بيروت – لبنان- الطبعة الثانية- ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م

٥٧. مأساة كتاب المأساة- نجيب نور الدين-دار المحجة البيضاء، دار الرسول الأكرم - بيروت - لبنان-الطبعة الأولىٰ - ١٤١٨ هـ

٥٨. المجدي في أنساب الطالبين-علي بن محمد العلوي العمري-تحقيق أحمد الدامغاني - المرعشي النجفي العامة - قم المقدسة -الطبعة الأولىٰ -١٤٢٢ هـ

٥٩. مجموع الأعياد -منشور ضمن سلسلة التراث العلوي (٣)-أبو سعيد ميمون الطبراني-تحقيق أبو موسىٰ والشيخ موسىٰ-دار لأجل المعرفة-ديار عقل لبنان-الطبعة الأولىٰ-٢٠٠٦ م

٦٠. مجموعة نفيسة في تاريخ الأئمة من آثار القدماء من علماء الإمامية الثقات-دار القارئ-بيروت لبنان-الطبعة الأولىٰ- ١٤٢٢ هـ

٦١. المحسن السبط مولود أم سقط- محمد مهدي الخرسان-نقارش-الطبعة الأولىٰ- ١٤٢٧ هـ

٦٢. المحسن السبط مولود أم سقط- محمد مهدي الخرسان-مركز الأبحاث العقائدية-الطبعة الثانية-١٤٣٠ هـ

٦٣. مختصر مفيد-جعفر مرتضى العاملي- المركز الإسلامي للدراسات-الطبعة الأولىٰ- ١٤٢٣ / ٢٠٠٢ م

٦٤. المختصر من أخبار فاطمة بنت سيد البشر ﷺ- إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمٰن المديهش-دار الآل والصحب الوقفية - المملكة العربية السعودية -الطبعة الأولىٰ- ١٤٤١ هـ

٦٥. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول-محمد باقر المجلسي-تصحيح السيد هاشم الرّسولي-دار الكتب الإسلامية-الطبعة الثانية-١٤٠٤ هـ

٦٦. مرجعية المرحلة وغبار التغيير -جعفر الشاخوري البحراني-دار الأمير-بيروت لبنان-الطبعة الثانية- ١٤١٩ هـ

٦٧. مستدركات علم رجال الحديث -علي النمازي الشاهرودي- شفيق- طهران- الطبعة الأولى -١٤١٢هـ

٦٨. مستدركات علم رجال الحديث -علي النمازي الشاهرودي- مؤسسة النشر الإسلامي- قم - الطبعة الأولى -١٤٢٦ هـ

٦٩. مشرعة بحار الأنوار-محمد آصف محسني-مؤسسة العارف للمطبوعات - بيروت - لبنان- الطبعة الثانية-١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

٧٠. المصباح في الأدعية والصلوات والزيارات والأحراز والعوذات- إبراهيم بن علي الكفعمي-الطبعة الأولى المصححة-مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت- ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م

٧١. المصنف في الأحاديث والآثار -أبو بكر بن أبي شيبة- تحقيق كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ

٧٢. معجم الأحاديث المعتبرة-دار النشر الأديان - طهران-الطبعة الأولى- ١٤٣٤ هـ

٧٣. معجم رجال الحديث - أبو القاسم الخوئي- الطبعة الخامسة - ١٤١٣ هـ

٧٤. معرفة الحديث وتاريخ نشره وتدرونه وثقافته عند الشيعة الإمامية -محمد باقر البهبودي- دار الهادي- لبنان - الطبعة الأولى-١٤٢٧ هـ

٧٥. المفيد من معجم رجال الحديث - محمد الجواهري -منشورات مكتبة المحلاتي- قم - الطبعة الثانية- ١٤٢٤هـ

٧٦. منهاج السنة النبوية- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية -تحقيق محمد رشاد سالم-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الطبعة الأولى- ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م

٧٧. منهاج الصلاح في اختصار المصباح- الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي- تحقيق السيد عبد الحميد الميردامادي-مكتبة العلامة المجلسي-قم-الطبعة الأولى -١٤٣٠ هـ

٧٨. مهج الدعوات ومنهج العبادات-علي بن موسى بن جعفر بن طاووس- كتابخانه سنائى

٧٩. نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة- محمد بن جرير بن رستم الطبري- تحقيق مؤسسة الإمام المهدي-مؤسسة الإمام المهدي- قم-الطبعة الأولىٰ- ١٤١٠ هـ

٨٠. نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة- محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الصغير-تحقيق باسم محمد الأسدي-مكتبة العلامة المجلسي-الطبعة الأولىٰ - ١٤٢٧ هـ

٨١. نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة- محمد بن جرير بن رستم الطبري- منشورات كمال الملك-الطبعة الأولىٰ- ١٤٢٧ هـ

٨٢. الهجوم علىٰ بيت فاطمة-عبد الزهراء العلوي- الطبعة الأولىٰ- ١٤٢١ هـ

٨٣. الهداية الكبرىٰ - الحسين بن حمدان الخصيبي-مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان-الطبعة الرابعة- ١٤١١ هـ- ١٩٩١ م

٨٤. هوامش نقدية: دراسة في كتاب مأساة الزهراء عليها السلام-محمد الحسيني- مؤسسة العارف للمطبوعات - بيروت - لبنان-الطبعة الرابعة- ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م



المخطوطات

٨٥. الإمامة والسياسة-منسوب لعبد الله بن مسلم ابن قتيبة
مكتبة الفاتح بإسطنبول -تركيا- رقم (٤٢٠٧)
المكتبة الوطنية في باريس-فرنسا- رقم (١٥٦٦)
المكتبة الوطنية بطهران-إيران- رقم (٦٤٥)
مكتبة مجلس الشورىٰ بطهران -إيران -رقم (٨٦٣ ط)
دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة-مصر- رقم (٤٨٠ تاريخ)

٨٦. تمهيد الأوائل -أبو بكر الباقلاني
آيا صوفيا بإسطنبول-تركيا-رقم (٢٢٠١)
عاطف أفندي بإسطنبول -تركيا-برقم (١٢٢٣)
المكتبة الوطنية بباريس-فرنسا-رقم (٦٠٩٠)

٨٧. دلائل الإمامة -منسوب لمحمد بن جرير بن رستم الطبري
مكتبة المرعشي النجفي بقم-إيران-رقم (٢٩٧٤)

٨٨. كنز الفوائد -محمد بن علي الكراجكي
المكتبة الرضوية بمشهد-إيران- رقم (٢٢٤)

٨٩. نوادر المعجزات-منسوب لمحمد بن جرير بن رستم الطبري
المكتبة الرضوية بمشهد-إيران - نسختين رقم (٣٣٣٢١) ورقم (١٩٢٣)
مكتبة چهل ستون بطهران-إيران- رقم (٩٦)

٩٠. الهداية الكبرىٰ-الحسين بن حمدان الخصيبي
مكتبة مجلس الشورىٰ بطهران-إيران- رقم (٧٠٥٣)
المكتبة الرضوية بمشهد-إيران- رقم (٢٢٤)
مكتبة الشيخية بكرمان -إيران



الفهارس العلمية

فهرس الروايات

الرواية	مصدرها	الصفحة
أبكي مما يصنع بكم بعدي. فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: أبكي من ضربتك على القرن، ولطمِ فاطمة خدَّها	الأمالي لابن بابويه القمي	٣٧٣
ألا أخبرك بما يجري عليهم بعدك؟ فقلت: بلىٰ يا أخي يا جبرئيل، فقال: أما ابنتك فهي أول أهلك لحاقا بك بعد أن تظلم ويؤخذ حقها وتمنع إرثها ويظلم بعلها ويكسر ضلعها	منهاج الصلاح في اختصار المصباح	٢٠٦
أمَا إني لا آسىٰ علىٰ شيء، إلا علىٰ ثلاث فعلتهن، وددت أني لم أفعلهن، ... فأما الثلاث اللاتي وددت أني لم أفعلهن: فوددت أني لم أكن كشفت بيت فاطمة وتركته	المعجم الكبير	٣٥٢
أمر أناسًا حوله أن يحملوا الحطب فحملوا الحطب وحمل معهم عمر، فجعلوه حول منزل علي وفاطمة وابناهما عليهم السلام... ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب ثم دفعه فدخل فاستقبلته فاطمة عليها السلام وصاحت: يا أبتاه يا رسول الله، فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها فصرخت: يا أبتاه، فرفع السوط فضرب به ذراعها... فقال أبو بكر لقنفذ: ارجع، فإن خرج وإلا فاقتحم عليه بيته، فإن امتنع فأضرم عليهم بيتهم النار.	كتاب سليم بن قيس	١١٩

فانطلق قنفذ الملعون فاقتحم هو وأصحابه بغير إذن، وثار علي عليه السلام إلىٰ سيفه، فسبقوه إليه وكاثروه وهم كثيرون، فتناول بعضهم سيوفهم فكاثروه وضبطوه فألقوا في عنقه حبلًا، وحالت بينهم وبينه فاطمة عليها السلام عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط، فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدملج من ضربته... وقد كان قنفذ لعنه الله ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط - حين حالت بينه وبين زوجها وأرسل إليه عمر: إن حالت بينك وبينه فاطمة فاضربها - فألجأها قنفذ لعنه الله إلىٰ عضادة باب بيتها ودفعها فكسر ضلعها من جنبها، فألقت جنينًا من بطنها. فلم تزل صاحبة فراش حتىٰ ماتت صلى الله عليها من ذٰلك شهيدةً	كتاب سليم بن قيس	١١٩
إن أبا بكر أرسل إلىٰ علي ﷺ، يريد البيعة، فلم يبايع. فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب، أتراك محرقًا عليَّ بابي؟، قال: نعم، وذٰلك أقوىٰ فيما جاء به أبوك	أنساب الأشراف	٣٣١
إن أبا بكر ﷺ تفقد قومًا تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفسه عمر بيده، لتخرجن أو لأحرَّقنها علىٰ من فيها، فقيل له: يا أبا حفص، إن فيها فاطمة؟، فقال: وإن	الإمامة والسياسة	٣٣٤
إن فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن	الكافي	٣٦٧

إن لم يخرج جئت بالحطب الجزل وأضرمتها نارًا علىٰ أهل هٰذا البيت، وأُحرِق من فيه، أو يقاد علي إلىٰ البيعة، وأخذت سوط قنفذ فضربت، وقلت لخالد بن الوليد: أنت ورجالنا هلموا في جمع الحطب، فقلت: إني مضرمها. فقالت: يا عدو الله وعدو رسوله وعدو أمير المؤمنين، فضربت فاطمة يديها من الباب تمنعني من فتحه فرمته فتصعب علي، فضربتُ كفيها بالسوط فألمها، فسمعت لها زفيرًا وبكاء، فكدت أن ألين وأنقلب عن الباب، فذكرتُ أحقاد علي وولوغه في دماء صناديد العرب، وكيد محمد وسحره، فركلت الباب وقد ألصقت أحشاءها بالباب تترسه، وسمعتها وقد صرخت صرخة حسبتها قد جعلت أعلى المدينة أسفلها، وقالت: يا أبتاه! يا رسول الله!، هٰكذا كان يفعل بحبيبتك وابنتك، آه يا فضة!، إليك فخذيني فقد والله قتل ما في أحشائي من حمل، وسمعتها تمخض وهي مستندة إلى الجدار، فدفعتُ الباب ودخلتُ، فأقبلتْ إلي بوجه أغشىٰ بصري، فصفقتُ صفقة علىٰ خديها من ظاهر الخمار فانقطع قرطها وتناثرت إلى الأرض	بحار الأنوار نقلا عن دلائل الإمامة	١٣٨
إنك أول من يلحقني من أهل بيتي، وأنت سيدة نساء أهل الجنة، وسترين بعدي ظُلمًا وغيظا حتىٰ تُضربي ويُكسر ضلع من أضلاعك	كتاب سليم بن قيس	٨٧
إني لعند الرضا (عليه السلام) إذ جيء بأبي جعفر (عليه السلام)، وسنه أقل من أربع سنين، فضرب بيده إلىٰ الأرض، ورفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له الرضا (عليه السلام): بنفسي أنت، لم طال فكرك؟ فقال عليه السلام: فيما صنع بأمي فاطمة (عليه السلام)	دلائل الإمامة	٣٩١

بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلىٰ علي ﵁ حين قعد عن بيعته وقال: ائتني به بأعنف العنف	أنساب الأشراف	٣٤٨
تنازعنا في ابن الخطاب واشتبه علينا أمره، فقصدنا جميعًا أحمد بن إسحاق القمي صاحب أبي الحسن العسكري عليه السلام بمدينة قم... أحرق بيت الوحي ....، وكذَّب فاطمة بنت رسول الله ﷺ، واغتصب فدك منها ...وأسخط قرة عين المصطفىٰ ولم يرضها،... ولطم وجه الزكية عليها السلام	زوائد الفوائد مصباح الأنوار العقد النضيد المحتضر	٢٢٤
حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله ﷺ، كان علي والزبير يدخلان علىٰ فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذٰلك عمر بن الخطاب خرج حتىٰ دخل علىٰ فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله ﷺ، والله ما من الخلق أحد أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وايم الله، ما ذاك بمانعي إن اجتمع هٰؤلاء النفر عندك، أن آمر بهم أن يحرق عليهم البيت. قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني، وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وايم الله، ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم، ولا ترجعوا إلي، فانصرفوا عنها، فلم يرجعوا إليها، حتىٰ بايعوا لأبي بكر	مصنف ابن أبي شيبة المذكر والتذكير	٣٢٠
دخل علي والزبير بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فجاء عمر فقال: اخرجوا للبيعة، والله لتخرجن، أو لأحرقنه عليكم	حديث هشام بن عمار	٣٢٨

فأخذ عمر السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي فالتوى السوط من قنفذ مولىٰ أبي بكر، فضرب به عضدي، فالتوى السوط علىٰ يدي حتىٰ صار كالدملج، وركل الباب برجله فرده علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر، وصفق وجهي بيده حتى انتثر قرطي من أذني، وجاءني المخاض فأسقطت بغير جرم	الهداية الكبرىٰ	٢١٣
فأرسل أبو بكر إليه أن تعال فبايع، فقال علي: لا أخرج حتىٰ أجمع القرآن، فأرسل إليه مرة أخرىٰ، فقال: لا أخرج حتىٰ أفرغ، فأرسل إليه الثالثة ابن عم له يقال قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله ص عليها تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها، فانطلق قنفذ وليس معه علي عليه السلام، فخشي أن يجمع علي الناس، فأمر بحطب فجعل حوالي بيته، ثم انطلق عمر بنار فأراد أن يحرق علىٰ علي بيته وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فلما رأىٰ علي ذٰلك خرج فبايع كارهًا غير طائع	الاختصاص	٢٢٠
فأرسل إليه الثالثة ابن عم له يقال قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عليها تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها، فانطلق قنفذ وليس معه علي عليه السلام، فخشي أن يجمع علي الناس، فأمر بحطب فجعل حوالي بيته، ثم انطلق عمر بنار فأراد أن يحرق علىٰ علي بيته وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فلما رأىٰ علي ذٰلك خرج فبايع كارهًا غير طائع	تفسير العياشي	٢١٨

لقيت عليًا عليه السلام فسألته عما صنع عمر، فقال: هل تدري لم كف عن قنفذ ولم يغرمه شيئًا؟ قلت: لا. قال: لأنه هو الذي ضرب فاطمة عليها السلام بالسوط حين جاءت لتحول بيني وبينهم، فماتت صلوات الله عليها وإن أثر السوط لفي عضدها مثل الدملج	كتاب سليم بن قيس	١١٧
اللهم العن اللذين بدّلا دينك، وغيّرا نعمتك، واتّهما رسولك ص، وخالفا ملّتك، وصدّا عن سبيلك، وكفرّا آلاءك، وردّا عليك كلامك، واستهزءا برسولك، وقتلا ابن نبيك،	مهج الدعوات	٣٨١
اللهم صل على محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتيها وطاغوتيها وإفكيها وابنتيهما... وعهد نقضوه، وحلال حرّموه، وحرام أحلّوه، وبطن فتقوه، وجنين أسقطوه، وضلع دقّوه، وصك مزّقوه، وشمل بدّدوه	المصباح للكفعمي	٢٠٩
ما ترىٰ عمر منعه من أن يغرم قنفذًا كما أغرم جميع عماله؟، فنظر علي عليه السلام إلىٰ من حوله ثم اغرورقت عيناه بالدموع، ثم قال: شكر له ضربة ضربها فاطمة عليها السلام بالسوط، فماتت وفي عضدها أثره كأنه الدملج	كتاب سليم بن قيس	١١٨
ملعون ملعون من يظلم بعدي فاطمة ابنتي ويغصبها حقها ويقتلها	كنز الفوائد	١٨٨

وإشعال النار على باب أمير المؤمنين وسم الحسن، وضرب الصديقة فاطمة بسوط قنفذ ورفسه في بطنها وإسقاطها محسنًا...وسب عمر لها، وجمع الحطب الجزل على النار لإحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية وأم كلثوم وفضة، وإضرامهم النار على الباب...وأخذ النار في خشب الباب وأدخل قنفذ لعنه الله يده يروم فتح الباب، وضرب عمر لها بسوط أبي بكر على عضدها حتى صار كالدملج الأسود المحترق، وأنينها من ذلك وبكاها، وركْل عمر الباب برجله حتى أصاب بطنها وهي حاملة بمحسن لستة اشهر وإسقاطها، وصرختها عند رجوع الباب وهجوم عمر وقنفذ وخالد، وصفقة عمر على خدها حتى أبرى قرطها تحت خمارها، فانتثر وهي تجهر بالبكاء، تقول: يا أبتاه يا رسول الله، ابنتك فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها،...وقد جاءها المخاض من الرفسة وردة الباب فسقطت محسنًا عليه قتيلًا	الهداية الكبرى	١٥٠
وأما ابنتك فتُظلم وتُحرم ويُؤخذ حقها غصبًا الذي تجعله لها، وتُضرب وهي حامل، ويُدخل عليها وعلى حريمها ومنزلها بغير إذن، ثم يمسها هوان وذل، ثم لا تجد مانعًا، وتطرح ما في بطنها من الضرب، وتموت من ذلك الضرب... وأول من يحكم فيهم محسن بن علي (عليه السلام) وفي قاتله، ثم في قنفذ، فيؤتيان هو وصاحبه، فيضربان بسياط من نار	كامل الزيارات	١١٤

وأنت الذي ضربت فاطمة بنت رسول الله ﷺ حتىٰ أدميتها، وألقت ما في بطنها، استذلالًا منك لرسول الله ﷺ ومخالفة منك لأمره، وانتهاكًا لحرمته	الاحتجاج علىٰ أهل اللجاج	٢١٤
وإني لما رأيتها ذكرتُ ما يُصنع بها بعدي، كأني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغصبت حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها، وأسقَطت جنينها، وهي تنادي: يا محمدًاه، فلا تجاب، وتستغيث فلا تغاث... فتقدم عليَّ محزونة مكروبة مغمومة مغصوبة مقتولة، فأقول عند ذٰلك: اللهم العن من ظلمها، وعاقب من غصبها، وأذل من أذلها، وخلد في نارك من ضرب جنبها حتىٰ ألقت ولدها	الأمالي لابن بابويه القمي	١٠٣
وحملت بمحسن، فلما قبض رسول الله ﷺ، وجرىٰ ما جرىٰ في يوم دخول القوم عليها دارها، وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما لحقها من الرجل أسقطت به ولدًا تمامًا، وكان ذٰلك أصل مرضها ووفاتها صلوات الله عليها	دلائل الإمامة	١٢٤
وصلِّ على البتول الطاهرة، الصديقة المعصومة، التقية النقية، الرضية (المرضية)، الزكية الرشيدة، المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، الممنوعة إرثها، المكسور ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها	إقبال الأعمال نقلا عن الدعاء والزيارة للطرازي	٢٣٣
وقاتل أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقاتل فاطمة ومحسن	كامل الزيارات	١٦٧

وكان سبب وفاتها أن قنفذًا مولىٰ عمر لكزها بنعل السيف بأمره، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذٰلك مرضًا شديدًا	دلائل الإمامة	١٧١
يا علي، ويل لمن ظلمها، وويل لمن ابتزّها حقها، وويل لمن انتهك حرمتها، وويل لمن أحرق بابها، وويل لمن آذىٰ جنينها، وشج جنْبَيْها وويل لمن شاقّها وبارزها	طرف من الأنباء والمناقب	١٩٩



فهرس الرواة



فهرس الكتب المنتقدة



فهرس الفوائد

عبارة وقتلا ابن نبيك في لسان روايات الزيارات يراد بها الحسين ﵁ وليس المحسن وهو ما صرح به كبار مراجع الإمامية	٣٨١- ٣٨٩
محمد حسين فضل الله أنكر صحة قصة كسر الضلع في آخر حياته	٤٢٧





نبذة عن الكتاب

أصدرت المبرة في سياق جهودها في خدمة تراث الآل والأصحاب ﷺ عددًا من البحوث المتخصصة تحت سلسلة بعنوان: «مرويات تحت المجهر» بما يستهدف بيانَ حقيقة العلاقة الحسنة بينهما وتقديم القدوات الصالحة من هذا الجيل الربَّاني للأُمّة عمومًا والشبابِ خصوصًا؛ بهدف دراسة المرويات الحديثية والتاريخية المتعلقة بالآل والأصحاب ﷺ وتمييز الصحيح و الضعيف منها، لما للمروياتِ التاريخيةِ من أثرٍ مهمّ في شيوع بعض التصورات الخاطئة في أحيان كثيرة عن طبيعة تاريخ الآل والأصحاب ﷺ والعلاقة التي كانت بينهما، بما يجعل من مهمة تصفية التاريخ من شوائب الروايات الضعيفة والموضوعة من أهمِّ الوسائل لجمع كلمة الأمة، وتقليل أسباب الفُرْقة، وتطويق الطائفية.

يتصدّى البحثُ الذي بين يديك أيها القارئ الكريم بالدراسة الشاملة لأسانيد الروايات المتعلقة بمسألة الاعتداء على الزهراء رضي الله عنها، والمقارنة بين متونها، وفق قواعد النقد الحديثي والتاريخي للأسانيد والمتون، وجَمْع أقوال العلماء عن أوجه الخلل فيها، مع استقصاءِ ما ورد بشأنها لدى مختلف المذاهب والاتجاهات قديمًا وحديثًا، ليخلص البحثُ الموضوعي إلى بطلان هذه القصة وافتقادها لأي أصلٍ صحيح يمكن الاعتمادُ عليه.

نسأل اللهَ تعالى أن يتقبَّل هذا الجُهدَ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون سببًا في البرّ بالآل والأصحاب ﷺ والدفاع عنهم، وخطةَ رُشد وكلمةَ جمْع وتأليف لأمة محمد ﷺ.

